د. سعاد ابراهيم السلموني

السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط

السياسة الخارجية

تجاه الشرق الأوسط

السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط

د. سعاد ابراهيم السلموني

الطبعة الأولى

2020 م

الفهـــرس

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تراجعا نسبيا في الدعم الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولا يعكس هذا التراجع تضاؤلا في الميزانية المخصصة لهذا الغرض، أو في عدد المشروعات المدعمة، فقد ارتفعت هذه الميزانية- التي توزع من خلال الجهاز الأوروبي لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان (The European Instrument for Democracy & Human Rights EIDHR) من 130 مليون يورو في عام 2007، إلي 145 مليون يورو في عام 2010. ولكن بالتوازي مع ذلك، فقد زاد أيضا عدد الدول التي من حقها الحصول علي هذا الدعم من 29 دولة في عام 2002، إلي 68 دولة في عام 2006. وبذلك، فقد انخفضت المبالغ المتاحة لكل دولة. وقد خصص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يقرب من 9 ملايين يورو في عام 2009، وهو مبلغ لا يتناسب مع حجم وأهمية هذه المنطقة. وبرغم استمرارية الدعم لعملية الإصلاح السياسي، فإن البرامج الثنائية ما بين الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة تبقي محدودة من حيث الحجم والأهداف.

إن التغير الحالي في طبيعة سياسات الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة لا يمكن فهمه من خلال دراسة مستويات التمويل وحدها، لأن تراجع الالتزام الأوروبي بالإصلاح يرتبط أساسا بتراجع دعمه السياسي لهذه القضية. فعلي أرض الواقع، يؤدي تضارب المصالح بين المسارات المختلفة للسياسة الخارجية الأوروبية عمليا إلي تراجع دعم الاتحاد الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان. وبذلك، يظهر علي الأرض التناقض بين الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وسلوكه الفعلي، مما يؤدي إلي

تراكم الشعور بخيبة الأمل لدي العاملين علي دعم الإصلاح السياسي في المنطقة. وتبرز في هذا الإطار عدة تساؤلات حول أسباب ما يبدو وكأنه عودة للسلوك 'الواقعي' في العمل الأوروبي الخارجي، ودلالات ذلك فيما يتعلق بالتفاعلات التي تؤثر حاليا في رسم السياسة الخارجية الأوروبية، وأخيرا، هل من المتوقع أن يغير تطبيق بنود اتفاقية لشبونة بشكل واضح من الممارسات الأوروبية الحالية في هذا الصدد أم لا؟

الفصل الأول

وحدة حركات التحرر ضد السياسات الإستعمارية

الفصل الأول

وحدة حركات التحرر ضد السياسات الإستعمارية

الإدماج:

تستند هذه السياسة في عمقها إلى عصر الأنوار الذي تميز بالتسامح الديني والمساواة الطبيعية بين البشر، فبشأن النقطة الأولى، إعتقد أهل العصر بـأن تعـدد الـديانات لـيس سـوى تباينـا في طـرق الـبشر في التعبير عن إعتقادهم في وجود إله مشرع أخلاقي، أي أن لكل أتباع ديانة معينـة طـريقتهم في فهـم كيفيـة وجود هـذا الإلـه، ومـن ثمـة فمـن الضروري محاربـة كـل مـا مـن شـأنه أن يخلـق الفـروق بـين الـديانات كالتمـذهب والسـلفية... الـخ. وبشـأن الثانيـة، حـاربوا كافـة أشـكال التمييـز، حيـث إهـتم البيـداغوجي السويسري بيستالوزي Pestalozzi مثلا بالأطفال الذين تخلى عنهم آباؤهم، وإهـتم روبسـبيار Robespierre باللقطاء وكل من بينال Pinel وكاباني Cabanis بالمجرمين والمسـاجين، ومـن ثمـة لم يعـد هنالـك أي مـرض لا يقبل الإشفاء ولا أية عاهة أو إعاقة غير قابلة للتخطي ولا أي خطأ لا يقبل الصفح عنه.

كـما تحـدث عصر التنـوير، مـن خـلال رحلاتـه، عـن عالميـة الإنسـانية واخـتلاف الثقافـات مـن شـعب لآخـر، وقـد كانـت كتـب الرحالـة هـؤلاء بمثابـة ممهـدات للدراسـات الإثنولوجيـة التـي سـتظهر لاحقـا، حيـث تناولـت خـلال النصـف الأول مـن القـرن الثـامن عشر موضـوع وجـود "المتـوحش الطيـب" « le bon sauvage » بهـدف قطـع الطريـق أمـام الكاثوليكيـة التـي كانـت تحـاول أن تهـيمن عـلى الأخلاق. وفي النصف الثاني، بـدأت تتنـاول موضـوع الإنسـانية في حالتهـا الأولى Antérieure، وذلـك في زمـن بدأت تتشـكل فيـه إيـديولوجيا تقـول بوجـود مراحـل لتطـور البشريـة مـن الحالـة البدائيـة Primitivisme إلى الحضـارة. وهكـذا سـمحت مثـل هـذه المعلومـات بظهـور مـؤلفين مناهضـين لاسـتبعاد الزنـوج

مثل الآب راينال L'Ablé Raynal الذي ألف، بمعية ديدرو Diderot، "تاريخ الهندين"* عـام 1770، الـذي شرح فيها بالحجج الإقتصادية ضرورة إلغاء أمـر الإسـتبعاد، لأن العبوديـة والإسـتعمار إحـدى شـكلي الإسـتغلال الأكثر تخلفا. وفي 1788 ظهرت جمعية أصـدقاء الزنـوج في فرنسـا، وأثنـاء الثـورة الفرنسـية، قـال روبسـيار: "فلتسقط المستعمرات !Prissent les colonies"، وكان عني نهاية الإستعمار، وقـد أُلغـي الإسـتعباد في 1794**، وقبل ذلك بثلاث سنوات، فَوَّض المجلس التأسيسي للمجالس الإستعمارية أمر مـنح حقـوق الإنسـان لأهـالي المستعمرات ، أي أن الثورة جاءت بنوع من التفسير لفكرة الإدماج*.

وهكذا نشأت فكرة إجتثاث المستعمرات من بين مخالب الهمجية عن طريق نشر الحضارة في أوساطها، أي بإدماجها في الحضارة عن طريق مد القـوة المهيمنـة بمؤسسـاتها

* - L'Ablé Raynal : Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des Européens dans les deux Indes

وقد أعتبر هذا الكتاب، الذي طبع عدة مرات وبلغات عديدة، إنجيلا للمعادين للاستعمار، وفيه نقرأ مثلا ، "لم يسـبق للنوع البشري بصفة عامة ولشعوب أوروبا بصفة خاصة أن عرفوا حدثا بمثل تلك الأهمية مـن الفعـل الاسـتعمار، لأن الاستعمار جاء نتيجة الرغبة في الاغتناء وصَاحَبَهُ دائما العنف، فإنه لا يمكنه أن يُحَضِّر أحدا".

** - في 1802، أعاد نابليون الرق إلى ما قبل 1794 مما أثار سـكان هـايتي، الـذين اخـذوا يطـالبون بالاسـتقلال، أمـا بريطانيـا فألغت تجارة الرقيق في 1807 واستعباد الزنوج في 1814، وفي 1848 ألغي الرق في المستعمرات.

قتل شعب أعزك وعاري بالمدافع والبنادق، كان يحلم باستعمار إنساني ومحرر، يُصْلح مـا هـو وحشي في الهنـود الحمـر ويعتني بهم.

* كان مونتـان Montaigne، في عصر النهضـة قـد اعتـبر نفسـه مـن الهنـود الحمـر وأخـذ يهـاجم الإسـبان حيـث عـرّى الكونكيستادور من مجدهم الخاطئ مذكرا بأن لا شرف في قتل شعب أعـزك وعـاري بالمـدافع والبنـادق، كـان يحلـم باستعمار إنساني ومحرر، يُصْلح ما هو وحشي في الهنود الحمر ويعتني بهم.

السياسة إلى المستعمرات.

كانت القوى الإستعمارية، التي تسودها الثقافة اللاتينية كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال أهم الدول التي نَفَّذت سياسة الإدماج، السياسة التي يقتضي نجاحها وجود المستعمرة في حالة إنقسام قبلي (أو على الأقل يسودها هذا التنظيم) حيث ينعدم وجود سلطة مركزية فيها (إفريقيا الإستوائية مثلا).

لإشراك:

تتمثل هذه السياسة في احتفاظ القوة المهيمنة بالزعامات المحلية في المجتمعات التي عرفت تنظيما سياسيا واسعا كالدولة، ومنحها (أو التقاسم معها) جزءً من صلاحيتها وامتيازاتها، ويشترط في الإشراك إعتراف زعيم المستعمر بالسلطة الإستعمارية.

يبرر دعاة هذا النهج سياستهم هذه بمحاولة الإبقاء على الأرستقراطية التقليدية السائدة في المستعمرة وبالحفاظ على التقاليد المحلية، وتعد مجموعة الدول الإستعمارية الأنجلو- ساكسونية، كالمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا وبلجيكا، أهم القوى التي عملت على إرساء هذه السياسة في مستعمراتها، علما أن لها جاليات كبيرة تقيم في تلك المستعمرات. وفي فرنسا ظهر عدد من دعاة هذه السياسة أمثال ليوطي Lyautey، غالييني Gallieni، بول بارت Paul BERT، كما تعد الجزائر نموذجا خاصا تعايشت فيه عدة سياسات ومنها الإدماج والإشراك**.

التسيير الذاتي في مستعمرات الإستيطان:

حين ظهرت الحاجة إلى تخصيص أكبر جزء ممكن من الميزانية لشؤون الوطن الأم، سمحت القوى الاستعمارية لمستعمراتها بأن تسير نفسها بنفسها. ويتعلق الأمر هنا بمستعمرات الإستيطان كالجزائر وكندا وأستراليا وزيلندة الجديدة، المستعمرات المأهولة

** كانت الصيغة الأكثر شيوعا هي تلك التي نجد فيها "الكثير من الإخضاع، اليسير جدا من التسيير الذاتي وشيء من الإدماج".

(Henri) GRIMAL : La décolonisation., Editions Complexe., Bruxelles., 1985., p.64

بأعداد كبيرة من المستوطنين، الذين أخذوا يطالبون بالإنفصال أو الإستقلال، وقد كان إستقلال الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية أحد أشكال تطور السياسة الإستعمارية على هذا النحو، أي إمكانية إرتباط المستعمرة بالدولة التي استعمرتها إقتصاديا دون الإحتفاظ بعلاقات الهيمنة الإقتصادية؛ ومثال ذلك بريطانيا التي أبقت، بداية من 1848، على علاقات تبعية مستعمراتها لها ومنحت، إبان هذه السنة نفسها، كندا حكومة تمثيلية ثم تلتها أستراليا وزيلندة الجديدة وجنوب إفريقيا. وفي 1867 أنشأت ما يعرف بالدومينيون الكندي وشرعت بذلك في استبدال السياسة الإستعمارية الصرفة بسياسة توحد بين شعوب مستعمراتها بواسطة روابط ثقافية وحضارية وتجارية مع الوفاء للتاج البريطاني، أي ما سوف يصبح لاحقا كومنوالثًا Commonwealth. وباختصار، فإن مستعمرات الإستيطان هذه أخذت تتجه صوب نظام المساواة داخل الكومنوالث وفق تطور دستوري تدريجي.

الانتداب:

هو منح عصبة الأمم، وبموجب المادة 22 من ميثاقها، حق تسيير شعوب متخلفة ـ غير قادرة على تسيير نفسها بنفسها وظلت إلى تاريخ المصادقة على معاهدة فرساي في 1919/2/14 خاضعة لدول محورية في الحرب العالمية الأولى كألمانيا والدولة العثمانية ـ لدول متقدمة هي نفسها الدول المنتصرة على ألمانيا والدولة العثمانية، حتى تقودها إلى حالة أفضل وتجعلها مؤهلة لأن تقرر مصيرها بنفسها. بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945، أصبحت الأراضي الموصى عليها، باستثناء جنوب غرب إفريقيا (ما سوف يُعرف لاحقا بإسم ناميبيا)، تحت وصاية الأمم المتحدة، غير أن الدول المنتصرة في الحرب هي التي سيَّرتها.

يتميز الإنتداب عن الإستعمار من حيث الشكل بـ:

- كونه حالة في تطور، قد تنتهي إما باستقلال الشعب الخاضع للإنتداب وإما باندماجه الطوعي مع الدولة الوصية؛

- لا يدخل تسيير شؤون الشعوب الموصي عليها ضمن سياسة إستعمارية معينة بل ضمن مسؤولية دولية؛

- لم يكن الإنتداب يعني دائما تهيئة الشعب للإستقلال، بل لحالة أسوأ (حالة فلسطين مثلا)؛

- إختلف الإنتداب من قوة لأخرى (بريطانيا وفرنسا مثلا)، إذ أن عصبة الأمم لم تراقب أية واحدة منها، مما جعل مثلا فرنسا تسمي سوريا ولبنان، الخاضعتين لوصايتها، " Etablissements français du Levant" ، كما مارست بريطانيا، باسم الإنتداب، إستعمارا حقيقيا.

تقسيم الإنتداب من قبل عصبة الأمم

الإنتدابات أ	- سوريا – لبنان (فرنسا)== استخدمت فرنسا، بدلا من انتداب، عبارة: المؤسسات الفرنسية في الشرق Etablissements français du Levant؛ - فلسطين (بريطانيا) ؛ - شرق نهر الأردن (بريطانيا) ؛ - العراق (بريطانيا) ؛
الإنتدابات ب	- الكاميرون (فرنسا) ؛ - شمال غرب الكاميرون (بريطانيا) ؛ - رواندا – أورندي (بلجيكا) ؛ - طوغو (فرنسا) ؛ - طوغو الغربي (بريطانيا) ؛ - نغانيكا (بريطانيا)
الإنتدابات ج	- الجنوب الغربي الإفريقي (إتحاد جنوب إفريقيا) ؛ - أراضي المحيط الهادي، شمال الإكواتور، أرخبيل الكارولين، ماريان، مارشال (اليابان)؛ - أراضي المحيط الهادي، جنوب الإكواتور: نورو (بريطانيا) وتديرها أستراليا؛ - غينيا الجديدة الشرقية (أستراليا)؛ - ساموا الغربية (زيلندة الجديدة)

تحولات مناخ العلاقات الإستعمارية عشية الحرب العالمية الثانية

أـ العوامل المساعدة على نمو الوعي والتحرر:

- دور الكنيسة؛

- الإيديولوجيا الماركسية؛

- دعم كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي: بالرغم من كونها قد نشأت من الإستيلاء على أراضي الهنود الحمر، على قهر واستغلال هذا الشعب بمعية زنوج إفريقيا وتحولها لاحقا إلى قوة إستعمارية، إلا أن الولايات المتحدة كثيرا ما كانت تقف ضد السياسات الإستعمارية وتساند أحيانا أخرى حقوق الشعوب في التحرر وما ميثاق الأطلسي (1941) سوى دليل على ذلك. لقد جاء ميثاق الأمم المتحدة متأثرا بميثاق الأطلسي فطالب بالمساواة بين الشعوب. أما الإتحاد السوفياتي فقد ساند باكرا، منذ نجاح الثورة البولشفية، صراحة حقوق الشعوب في تقرير مصائرها من خلال تصنيفه الشعوب المستعمرة ضمن البروليتاريا، بما في ذلك بروليتاريا الدول الصناعية. لقد ساند السوفيات الصينيين والكوريين...إلخ؛

- إنشاء هيئة الأمم المتحدة، التي تدعو إلى المساواة والحرية؛

- الحركة الآفرو- آسيوية (مؤتمر دلهي الجديدة 1949، باندونغ 1955، آكرا 1958، وفي هذه القمة الأخيرة، طالب المندوبون الحاضرون باستقلال الجزائر).

- تناقضات السياسة الإستعمارية عقب الحرب العالمية الثانية: إذا عدنا إلى مثال الإتحاد الفرنسي، فإننا نجده يتناقض مع السيادة الفرنسية، أي أن كل إتحاد فيدرالي يهدد بالضرورة الوجود الإستعماري في المستعمرات الأعضاء في الإتحاد، وذلك ما يشرح هيمنة فرنسا عليه (أي عدم المساواة بين "الدول" الأعضاء فيه). وقد رأت الكثير من شعوب الإتحاد المذكور أن إنتماءها إلى ذلك الإتحاد يمثل خطوة نحو الإستقلال.

- نشأة وتطور حركات التحرر الوطنية في المستعمرات: وقد تأثرت بصفة خاصة بما

أطلعت عليه النخبة المثقفة (إكتشافها لتاريخها الوطني؛ تطلعها إلى إحلال المساواة في الحقوق والحريات بين المستوطنين والأهالي؛ تطلعها إلى الإستقلال وبناء أنظمة تقدمية في بلدانها...)، مثلما تأثرت أيضا باطلاع الجنود الأهالي، الذين عادوا من جبهات القتال خلال الحربين العالميتين، بالفروق الواضحة بين السياسة التي تمارسها القوى الإستعمارية في بلدانها وتلك التي تنتهجها في مستعمراتها، مما جعل من الأهالي فئات منقوصة الحقوق والحريات؛

وهكذا، ما إن تهاوت كبريات الدول الإستعمارية أمام ضربات ألمانيا، إبان الحرب العالمية الثانية، حتى بدأت تخوفات الشعوب المستعمرة تزول تدريجيا وتتجسد في شكل زيادة في وعيها بضرورة التخلص من تلك "النمور الورقية". فقد بدأت موجة التحرر عقب الحرب العالمية الثانية واتخذت أشكالا متنوعة: كالمفاوضات (التي تشكل طابعا لحركات التحرر في العديد من المستعمرات الفرنسية في إفريقيا) والحروب التحريرية (حروب الهند الصينية والجزائر مثلا) ونوع من التحرر الشكلي (مثلما تكشف لنا عنه علاقات التبعية من خلال ملاحظة واقع التواجد المعتبر للمعمرين البيض، وإحتفاظهم بـ"ممتلكاتهم"، في الكثير من مستعمرات الأمس، واستمرار تدخل القوى الإستعمارية في شؤون مستعمراتها التي تحررت لِلتَّوِّ منها)...إلخ.

ففي الجنوب الشرقي من آسيا، برهنت إنتصارات اليابانيين، في الهند الصينية وأندونيسيا وماليزيا وغيرها، عن إمكانية تفوق العرق الأصفر على نظيره الأبيض ليس بالسلاح فحسب بل بالعلم والتكنولوجيا؛ ورغم شعار "آسيا للآسياويين" الذي رفعه اليابانيون، إلا أن الآسياويين ثاروا أيضا ضدهم، مما يبرهن على أن الشعوب المستعمرة لم تعد تقو على التراجع عما إكتسبته.

وما أن انهزمت اليابان، حتى سارع من إعتمدت عليهم سلطات الإحتلال اليابانية لتوحيد الجهود ضد "العدو المشترك (الأبيض)" وتنظيم أمور البلاد، إلى جمع السلاح وإعلان الإستقلال: كأندونيسيا مثلا في 1945/8/17 والفيتنام في 1945/9/3.

وقد شكل ميلاد تلك الدول أمرا واقعيا أمام المستعمرين القدامى، الذين لم يعد

يتوفر أمامهم سوى إختياران: إما الحرب وإما التنازل (تقديم التنازلات).

- الهند: كانت تتمتع بنظام قريب من الحكم الذاتي، أقحمها الإنجليز في الحرب العالمية الثانية دون إستشارة أهلها مما دفع بحزب المؤتمر للمطالبة بمنحها حق وضع دستور للبلاد، الطلب الذي قابله الإنجليز بالرفض وشرعوا بعدئذ في المناورة كي لا يتعاون الهنود مع القوة اليابانية الزاحفة على آسيا. وحين بدأت تباشير إنتصار الحلفاء تلوح في الأفق، إقترح الماريشال فافل (1950–1883) Archibald Percivall Wavell مخططا يتم بموجبه وضع السلطة في أيدي الهنود مع احتفاظ البريطانيين بسلطتي الدفاع وحق التدخل في الحالات الطارئة، غير أن المسلمين الهنود طالبوا بالإنفصال لأنه لا يحق، في نظرهم، للمؤتمر أن يتكلم باسم كافة الهنود؛

- وفي الشرق الأوسط، أدى التأثير النازي إلى محاولة رشيد علي الكيلاني (1892-1965) تخليص العراق من الهيمنة البريطانية ولكنه فشل في السنة ذاتها التي احتل فيها الألمان، اليونان (1841)؛

- في سوريا: أدى سماح حكومة فيشي للألمان باستخدام القواعد الجوية فيها إلى حدوث نزاع عام 1941 بين بريطانيا وفرنسا الحرة وحكومة فيشي، والذي إنتهى باحتلال سوريا الخاضعة للإنتداب. في 1945 أُرغمت فرنسا على الإعتراف بانتهاء إنتدابها في سوريا.

- إنعكاسات إشراك إفريقيا في المجهود الحربي: زيادة أسعار المواد وظهور طبقة متوسطة وزيادة عدد سكان المدن وتفكك الإرتباطات التقليدية وميلاد حركة هادئة لا تطالب لا بالعنف ولا بالإستقلال التام ولكن بإنشاء دول وطنية مرتبطة بالدول التي استعمرتها واقتباس النظم منها. وقد تزعمها في نيجيريا أزيكيوي (1996- 1904) Nnamdi Azikiwe وفي السنغال ليوبولد سنغور Léopold Sédar Senghor (1906-2001). وفي 1945 انعقد في مانشستر مؤتمر الشعوب الإفريقية وفيه أفصح الأفارقة بوضوح عن نيتهم في الإستقلال.

- مؤتمر باندونغ: إنعقد مؤتمر باندونغ (في أندونيسيا) أيام 18-1955/4/24، وضم ممثلين (منهم أسماء لامعة كـ:جواهرلال نهرو وشو إن لاي وجمال عبد الناصر) لـ 29 بلدا إفريقيا وآسياويا مستقلا حديثا. لقد جاء المؤتمر كتعبير عن نوايا بعض زعمائه في التحرر من النفوذين الأمريكي والسوفياتي، في المساهمة في تحرر المزيد من البلدان المستعمرة. وقد انعقد المؤتمر في ظروف دولية شائكة تميزت بالتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتوقف الحرب الفيتنامية ونضال الكثير من الشعوب من أجل إستقلالها.

ساهم مؤتمر باندونغ في ظهور بعض الدول الآسياوية والإفريقية المستقلة حديثا على الساحة الدولية، في خلق شبه قطب بين المعسكرين الشرقي والغربي (ما سوف يُعرف بحركة عدم الإنحياز)، مما نشَّط وسرَّع في نضال الشعوب المستعمرة. كما إتفق المؤتمرون على ضرورة التعايش السلمي واحترام ميثاق الأمم المتحدة (وخاصة ما ينص فيها على المساواة بين الشعوب واحترام سيادتها) وعدم التدخل في شؤون الدول وحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية والقضاء على الأسلحة النووية. ورغم ذلك لوحظ تباين واضح في مواقف المؤتمرين، يمكننا إختزاله في ثلاث هي: موقف الدول الإشتراكية (الصين الشعبية وفيتنام)، وموقف المناصرين للغرب (تركيا وباكستان) وموقف غير المنحازين (الهند ومصر).

تحرر المستعمرات البريطانية: توافق وجود وتطور الكومنوالث "كنادٍ لبلدان مستقلة" مع نية البريطانيين في الحفاظ على مصالحهم الإقتصادية في المستعمرات، المصالح التي بدت، عقب الحرب العالمية الثانية، على أنها الأهم.

الهند: صادق المؤتمر الهندي، عام 1942، على بيان يدعو البريطانيين لـ "مغادرة الهند(...) أتركوا بلادنا حرة وسنحميها مثلما حمى الصينيون والروس والبريطانيون بلدانهم. سيكون تحرر الهند مباشرة رمز وبداية تحرر كافة شعوب آسيا".

وقد نجم عن هذا القرار، إندلاع حركة عصيان كبيرة، حيث هاجم الناس مكاتب الشرطة والسكك الحديدية ورفضوا التعاون مع سلطات الإحتلال، فقام البريطانيون

بقصف القرى وإلقاء القبض على زعماء المؤتمر ومنهم غاندي (1869-1948) Mohandas Karamchand Gandhi ونهرو (1889-1964) Jawaharlal Nehru وعبد القلم أزاد (1888-1958). وفضلا عن ذلك، حمل الهنود البريطانيين مسؤولية مجاعة 1943- 1944، التي عصفت بالشمال الشرقي والجنوب، والتي لم يأبه بها البريطانيون.

تزعم غاندي حركة سياسية تدعو الهنود إلى إتباع أسلوب "عدم التعاون الخالي من العنف"* مع البريطانيين مما زاد في تلاحم الشعب الهندي، إلى أن صار الدومينيون غير قادرين على تسيير الهند، التي أخذت حركتها الوطنية تدعو إلى الإستقلال التام.

وفي المقابل، عمل محمد علي جناح، الذي كان عضوا في المؤتمر ثم انفصل عنه، على إنشاء دولة إسلامية لحماية حقوق المسلمين بعد تخوفه من إمكانية إستقلال الهند وهيمنتها على كافة الأمور. وفي 1945/6/25، عقد الماريشال فافل، نائب الملك، مؤتمر شِمْله Simla بهدف الإعداد لاستقلال الهند غير أن محمد علي جناح طالب بحقه في تعيين الأعضاء المسلمين في المجلس التنفيذي الذي يرأسه فافل.

وقد أفرزت إنتخابات المجلس المركزي، التي أجريت في نهاية 1945، النتائج التالية:

- تحصل المؤتمر الهندي على 391, % من أصوات الناخبين في الدوائر الهندية: 57 منتخبا؛

- تحصلت الرابطة الإسلامية (التي يتزعمها جناح) على 886, % في الدوائر الإسلامية: 30 منتخبا.

وفي مارس 1946، أرسلت الحكومة البريطانية ثلاثة مبعوثين كلف آتلي Clement Attlee ثلاثة أعضاء من حكومته (كريبس وبيتيك- لاورنس وألكساندر Cripps, Pethick-Lawrence, Alexander) بمهمة مساعدة الهنود على إيجاد سبيل إلى الإستقلال

* لقد أعطى غاندي، تشرشل درسا في اللاعنف حين خاطبه بقوله: "أدع هتلر وميسوليني لاحتلال البلاد التي تدعونها ممتلكاتكم. دعهما يستوليان على جزيرتكم الجميلة وعلى معالمها العديدة والرائعة. تنزل لهما عن كل ذلك، ولا تمنحهما عقلك أو روحك".

بسرعة، فاصطدمت البعثة بموقفي الرابطة الإسلامية والمؤتمر الهندي المتعارضين. وفي 1946/5/16 أصدروا ما يعرف بـ"إعلان 1946"، الذي وضع شروط تنظيم الهند سياسيا وإخراج القوات البريطانية منها.

وقد شكل نهرو حكومة إئتلاف وطني، لم تشارك فيها الرابطة الإسلامية، في الوقت الذي إندلعت فيه (أوت 1946) أعمال العنف بين الهنود والمسلمين. وبضغط من الماريشال فافل، سمح علي جناح لعدد من أعضاء الرابطة بالإنضمام إلى الحكومة، غير أن عدم تعاونهم مع الحكومة، جعل نهرو يطالب الرابطة بسحب وزرائها (فيفري 1947). وفي 1947/2/20 حدد الماريشال فافل موعدا لسحب القوات الإنجليزية من الهند (جوان 1948 كآخر أجل).

وفي 3 جوان تقرر تنفيذ مشروع ماونتباتن Louis Mountbatten الذي يقضي بتحويل كل من الباكستان والهند إلى دومينيونين قبل استقلالها وحينها يقرر الشعبان إن كانا سينضمان أولا إلى الكومنوالث. وفي أوت 1949، استقلت الهند وباكستان ضمن الكومنوالث.

تطور فكرة تدويل المستعمرات:

أدى توقيع تشرشل وروزفلت لميثاق الأطلسي في 1941/8/14، والذي يقضي بتحرير الشعوب المستعمرة (ويقصد بها الأوروبية بصفة أساسية)، إلى انتشار الفكرة خارج أوروبا، وذلك ما يذكرنا بفكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها التي نادى بها ولسن* Wilson وعصبة الأمم والكثير من الإشتراكيين، بالرغم من أنها لم تكن تعني من

* لقد جاءت مبادىء ولسن لتنتزع من ألمانيا والدولة العثمانية ممتلكاتهما وتضعها تحت وصاية عصبة الأمم، أي أنها أخذت بعين الاعتبار مصالح الأوروبيين أولا، لنلاحظ تصريح ولسن، في 1919/1/17 ، التالي:

« Mon plan est d'être utile au populations «retardées », de les préservées des abus semblables à ceux qui étaient courant sous l'ancienne administration allemande et qui se rencontraient aussi sont d'autres administrations. Mon but est, là ou les peuples et les territoires sont sous-développés, d'assurer leur développeurs, de sorte que lorsque le moment viendra, leur intérêt ou ce qui paraître tel puisse les rendre aptes à exprimer leur opinion sur leur sort, peut-être les amener à souhaiter leur union avec la puissance administrative ».

هذا التقسيم يتناقض مع تبرير الأوروبيين للحرب العالمية الأولى بالدفاع عن حرية الشعوب وعن المبادئ الديمقراطية وإحقاق الحق.

الناحية العملية سوى حق الشعوب القوية على الضعيفة الذي نجم عن المبرر الشهير: "واجب القوى الكبرى الحضاري تجاه الشعوب الضعيفة". هكذا خططت الدول العظمى، إبان الحرب العالمية الثانية، لفرض نوع من الوصاية على الشعوب الضعيفة بواسطة "الأمم المتحدة"، وكان موقف بريطانيا من ذلك معارضا نوعا ما بسبب تخوفها من فقدانها لمستعمراتها.

تحولات في الرابطة القانونية بين القوى الإستعمارية والمستعمرات:

مثال عن بريطانيا: إلى 1850، لم تكن كندا -التي تمثل، إلى جانب أستراليا، نيوزيلندا وغيرهما، نماذج لفكرة "فيديرالية إمبراطورية" جاء بها تشامبرلين Chamberlain- تضم سوى أربع مقاطعات: نوفو برونسفيك Nouveaux Brunswick، كيباك Québec، أونطاريو Ontario، نوفال إيكوس Nouvelle Ecosse بالإضافة إلى أراضي كولومبيا في الغرب وتار نوف Terre Neuve، وكانت كل مقاطعة تتمتع بحكم ذاتي؛ وفي 1867، سمح لها البرلمان الإنجليزي بأن تتحد في فيديرالية، عرفت بالدومينيون، لها برلمان وحكومة فيديراليين.

وقد فتح هذا النظام الطريق أمام الإشراك الحر Libre association: فقد أعلن في مؤتمر وزراء الدومينيونات، عام 1907، عن فكرة إنشاء فيديرالية تضم "الأمم الشقيقة" (ما سوف يعرف لاحقا بالكومنوالث)، أي الجمع بين سياسة الإشراك كمبدأ والحكم غير المباشر Indirect Rule .

مثال عن فرنسا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية: أنشىء الإتحاد الفرنسي L'Union française في 1946/10/27كإطار يعطي المستعمرات الفرنسية وضعية

شبيهة بالكومنوالث البريطاني. وقد منحت الحكومة الفرنسية شعوب مستعمراتها حق التمثيل النيابي وخصصت لهم 64 مقعدا.

تاريخ موجز لنموذجين من الإمبراطوريات الإستعمارية

الإمبراطورية البريطانية*:

ظلت بريطانيا، بين منتصف القرن التاسع عشر وبداية الحرب العالمية الأولى، أول قوة إقتصادية واستعمارية في العالم رغم منافسة ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية لها مع نهاية القرن التاسع عشر، إقتصاديا. وقد أخذت الإمبراطورية الإستعمارية تتوسع، ولكنها إستحالت، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، إذا إستثنينا الهند، إتحادا لدومينيونات شبه مستقلة.

نتيجة لهيمنة الليبراليين على مقاليد السياسة في بريطانيا على الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ساد الإعتقاد بأن التوسع التجاري أفضل من كسب مستعمرات جديدة، من حيث أنه يكفي لضمان التفوق البريطاني في العالم، و، من جهة أخرى، من حيث كون المستعمرات تثير التنافس مع قوى أخرى وتتطلب إمكانيات بشرية واقتصادية وعسكرية كبيرة.

---

* إلى 1850، كانت ممتلكات بريطانيا تتمثل في:

- في آسيا: ميناء عدن، أراضي في ماليزيا، مركز هونغ كونغ، الهند.
- في أمريكا: مستعمرات في الأنتيل، غويانا الإنجليزية، المستعمرات الانجليزية في كندا؛
- أستراللازيا Australasie ، زيلندة الجديدة، أستراليا؛

في إفريقيا: بعض المكاتب في الضفة الغربية، الكاب والناتال. وإلى الحرب العالمية الأولى، كانت بريطانيا تدير، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، 33 مليون كلم2 ونحو 450 مليون نسمة. إزدادت الممتلكات البريطانية بين 1884-1902 بمساحة قدرها 56, مليون كلم2 ؛ ومع مطلع القرن العشرين، صار ربع سكان العالم تحت هيمنة البريطانيين.

لقد أدى تنفيذ سياسة التجارة الحرة (إنتهاج طريق حرية التجارة) إلى تأكيد أسبقية الصناعة والتجارة في السياسة الإقتصادية على دعاة إستعمار مناطق جديدة. وهكذا:

- توقفت التوسعات البريطانية في أفغانستان، وخاصة مع وصول غلادستون Gladstone إلى السلطة عام 1880؛

- إعترف الإنجليز باستقلال الترانسفال Transvaal الذاتي؛

- ترك القائد غوردن باشا Charles George Gordon (1833-1885) يحارب لوحده في السودان (1885) ولم يقدم له أي سند إلى أن أهزمه المهدي (محمد أحمد بن عبد الله المهدي، الذي أسس دولة إسلامية تمتد من البحر الأحمر إلى وسط إفريقيا) فيها؛

غير أن عوامل شتى، فتحت من جديد شهية الإنجليز لاحتلال المزيد من الأراضي، ومنها:

- رغم كونها أول وأكبر قوة إقتصادية واستعمارية في العالم بين منتصف القرن التاسع عشر ومطلع الحرب العالمية الأولى، إلا أن بريطانيا بدأت تتخوف من بروز قوى إقتصادية جديدة في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ومن ثمة فإنها أخذت تعمل من أجل الحفاظ على مكانتها.

- وصول سياسيين جدد إلى أعلى هرم السلطة السياسية البريطانية، من أولئك الذين يدعون إلى تفعيل حركة الإستعمار من جديد، أمثال وزير المستعمرات تشامبرلين Chamberlain، الذي كان يلح على أهمية العوامل الإقتصادية في السياسة الإستعمارية، ووزير المالية والوزير الأول غلادستون Gladstone، الذي كان يعتقد أن الله وهبه لبريطانيا لكي يعمل على تقدمها فتحمل مسؤولية إحتلال مصر (1882) ، وديسرائيلي Disraeli (الوزير الأول بين 1874-1880 وأشهر رواد التوسع الإمبريالي البريطاني)، الذي عمل على الإبقاء على "البريستيج" البريطاني أمام الأمم الأخرى، مثلما يؤكد ذلك قراره بإعلان الملكة فيكتوريا Victoria إمبراطورة على الهند عام 1877، فضلا عن شرائه للأسهم المصرية في قناة

السويس (1875). كما ظهر في هذه الأثناء شعراء ومفكرون من دعاة الإستعمار، من أمثال كيبلينغ Kipling، أو مبرريه الذين سعوا لتكييف نظرية التطور مع الحركة التوسعية.

- أدى فقدانها لأهم مستعمراتها الإستيطانية نيوإنغلند Nouvelle Angleterre (أهم مستعمراتها الإستيطانية في ما يعرف حاليا بالولايات المتحدة الأمريكية) إلى تخوفها من إنتشار عدوى التحرر في باقي مستعمراتها، ولذلك فإنها عملت على صياغة نظام خاص عرف بالدومينيون، طبق في البداية (1867) في كندا* ثم في باقي مستعمراتها الإستيطانية (أستراليا 1900، زيلندا الجديدة 1907، إتحاد جنوب إفريقيا 1909 وكندا Terre-Neuve)؛

- خلق حزام أمني للؤلؤة تاجها، الهند، في زمن إشتد فيه التنافس على كل قابل للإستعمار Colonisable إلى أن صار العالم كله خاضعا للهيمنة الأوروبية مطلع القرن العشرين، باستثناء إثيوبيا واليابان، حيث تم إحتلال 988, % من إفريقيا مثلا عام 1900، بعدما كانت 510, % فقط محتلة قبل ذلك بربع قرن، وهكذا قامت بريطانيا بـ:

- الهيمنة على المناطق المجاورة للهند (ما يشبه منطقة عازلة من محميات برمانيا 1885، ماليزيا 1895، شمال بورنيو، فضلا عن الوجود البريطاني في المنطقة الحدودية لأفغانستان)؛

- الإستيلاء على جزء من برمانيا، بين 1826-1852، ثم الإستيلاء على الباقي عام

---

* إلى 1850،لم تكن كندا ـ التي تمثل، إلى جانب أستراليا، نيوزيلندا وغيرهما، نماذج لفكرة "فيديرالية إمبراطورية" جاء بها تشامبرلين Chamberlain ـ تضم سوى أربع مقاطعات: نوفو برونسفيك Nouveaux Brunswick ، كيباك Québec ، أونطاريوOntario ، نوفال إيكوس Nouvelle Ecosse بالإضافة إلى أراضي كولومبيا في الغرب وتار نوف Terre Neuve، وكانت كل مقاطعة تتمتع بحكم ذاتي؛ وفي 1867، سمح لها البرلمان الإنجليزي بأن تتحد في فيديرالية عرفت بالدومينيوم لها برلمان وحكومة فيديراليين.

1885، على أمل ربطها بمقاطعة يونان الصينية؛

باختصار ضمت بريطانيا، تحت تاجها، وبشتى الطرق خلال المرحلة الإمبريالية، العديد من المناطق مثل:

- إفريقيا الشرقية والغربية: تحت ذريعة إحترام الحقوق التقليدية المصرية في وادي النيل قام الإنجليز بفرض هيمنتهم على السودان الشرقي بين 1985 و1898 ثم على جنوب السودان (في كينيا والبحيرات الإفريقية)؛ كما استولى الإنجليز على غامبيا، ساحل الذهب، سيراليون، نيجيريا (غرب القارة). وفي إفريقيا الجنوبية، التي لم تكن بريطانيا تملك فيها سوى مستعمرتي الكاب والناتال (إلى جانب جمهوريتي البويرز المستقلتين في الشمال: الأورانج والترانسفال) أثار إكتشاف الذهب في الترانسفال 1886، الإهتمام من جديد بالمنطقة، التي فقدت مكانتها عقب إستخدام قناة السويس. وقد أخذ الإنجليز يعزلون الجمهوريتان ويستولون على المناطق المحاذية لها إلى أن دخلوا في حرب معها وانتهت بإخضاع كل جنوب إفريقيا.

في البداية منحت الجمهوريتان حكما ذاتيا (الترانسفال عام 1906، والأورانج عام 1907) ثم أنشئت فيديرالية ضمت: الترانسفال، الأورانج، الكاب، الناتال في 1910 وسميت إتحاد جنوب إفريقيا. وقد أُستلهم نظامها من النموذجين: الكندي (1867) والأسترالي (1901).

- بالوتشيستان (1876)، قبرص (1878)، مصر (1882) وتنصيب مقيم عام عليها إلى جانب الخديوي، بعد تأكد أهمية السويس، وتأمين الطريق المؤدي إلى الهند: التمسك بميناء عدن، بأراضي في ماليزيا، هونغ كونغ، الصومال... إلخ، أرض الصومال Somaliland (1884)، بوتشوانالاند (1885)، برمانيا (1886)، روديسيا ونياسالاند Nyassaland et Rhodésies (1888-1891)، كينيا وزنجبار (1887-1890)، ساحل الذهب (1896)، السودان الأنجلو- مصري (1899)، نيجيريا (1900)، الأورانج و الترانسفال Orange et Transvaal (1902)...إلخ.

السياسة الإستعمارية البريطانية:

بعد القضاء على ثورة السيبايس Cipayes، ألغيت شركة الهند (1860)، التي كانت تحكم الهند، وصارت هذه الأخيرة "مستعمرة للتاج" Colonie de la couronne يسيرها، من لندن، وزير خاص ونائب ملك. وبداية من 1860، ومع مجيء تشامبرلين Chamberlain (الذي، مثلما سلفت الإشارة إلى ذلك، كان يلح على أهمية العوامل الإقتصادية المشكلة للسياسة الإستعمارية)، عمل الإنجليز على تطوير الهند لصالحهم ولصالح الهنود: محاربة المجاعات، إدخال الصناعة الخفيفة، ولكنهم إستبعدوا الهنود من المناصب الإدارية. وسوف تستفيد بعض المستعمرات البريطانية من الإستثمارات والتي كانت تمثل: 80 % لكندا، 23 % أاستراليا ونيوزيلندا 20 % لجنوب إفريقيا، 23 % للهند البريطانية، 6 % لباقي الممتلكات.

الإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية:

الهدوء الذي يسبق العاصفة*:

قبل إنطلاق مرحلتها الإمبريالية في حدود 1879، عرفت السياسة الإستعمارية الفرنسية بين 1850 و1870 فترة "تريث" تُفَسَّرُ بعدة عوامل منها بصفة خاصة بمشكلات فرنسا الخارجية، في أوروبا والميكسيك مثلا. ورغم ذلك فقد شهدت السياسة الخارجية لنابوليون الثالث: حرب القرم (1854-1856)؛ الحملة الفرنسية على سوريا لنصرة الموارنة ضد الدروز (1960)؛ حفر قناة السويس (1859-1869)، إخضاع الجزائر الشمالية؛ إحتلال كاليدونيا الجديدة وأوبوك Obok والسنغال وكوشيشين وإخضاع كامبوتشيا؛ حرب الميكسيك (1861-67) التي إنهزم فيها الفرنسيون؛ الحرب الإيطالية

---

* المستعمرات الفرنسية إلى 1850: في أمريكا: سان بيار وسيكلون، المارتينيك، غويانا، غوادلوب؛ في إفريقيا: الجزائر، مكاتب تجارية في السنغال، كوت ديفوار، الغابون، جزر قريبة من مدغشقر... ؛ في آسيا: ريونيون في المحيط الهندي، مكاتب تجارية في الهند، جزر في المحيط الهادي كتاهيتي ....

.(1859)

لم تكن مساحة المستعمرات الفرنسية تتجاوز مليون كلم²، يسكنها نحو 5 مليون نسمة، كما أن قيمة تبادلها التجاري لم يتخط حدود الـ600 مليون فرنكا، وسوف تتضاعف هذه الأرقام عدة مرات عشية إندلاع الحرب العالمية الأولى مما يدل على أهمية التوسع الإستعماري في سياسة الجمهورية الثالثة.

أسباب وعوامل:

- كشفت أزمة 1873 عن أن الأسواق التقليدية لم تعد قادرة على امتصاص فوائض المصانع في أوروبا، وقد لمس الفرنسيون عودة إلى نظام الحماية التجارية، خلال هذه الفترة.
- ظهور دعاة إلى التوسع والذين يستندون إلى "أمجاد" فرنسا الإستعمارية السالفة، ومنهم جول فيري Jules Ferry وغامبيتا Gambetta. وقد قدم جول فيري مبررات عدة للإمبريالية الفرنسية في خطابه الشهير الذي ألقاه على النواب بتاريخ 1885/07/28.
- أهمية مكانة فرنسا في المجتمع الدولي: فقد جاءت حركة التوسع الفرنسية في هذه الفترة كتعويض عن الهزيمة أمام بروسيا وكرغبة للإبقاء على فرنسا في الصفوف الأولى للأمم، مثلما كان يرى جول فيري، وتدل الكثير من الإحصائيات على: تحول المناطق المحتلة، إلى تلك الفترة، إلى مناطق نفوذ إقتصادي فضلا عن إرتفاع تجارة فرنسا مع مستعمراتها من 6,73 % بين 1882-1886 إلى10 ,92 % بين 1909-1913؛ كما إرتفعت الواردات من تلك المستعمرات من 4.7 % إلى 9.28 %، وسجل أيضا إرتفاعا في رؤوس الأموال، حيث سجل بنك الهند الصينية مثلا إرتفاعا تضاعف ست مرات بين 1885- 1886 وثلاث مرات بين 1905- 1914. وباختصار، فقد عرف التوسع الفرنسي فترة تباطؤ خلال منتصف الثمانينات مما جعل المؤرخين يقسمون فترة الإستعمار الإمبريالي إلى فترتين:

الأولى: من 1880- 1885 **والثانية: من** 1890- 1914

الفترة الأولى: بدأت عقب وصول ما عرف بالجمهوريين الإنتهازيين إلى الحكم عام 1879 والـذي أدى إلى السعي لتحقيق هدفين:

- الإستجابة لضرورات إقتصادية، وقد جاء ذلك بتأثر من رجال المال.
- تأكيد القوة الفرنسية دون إثارة أي نزاع في أوروبا مـع ألمانيـا، وفي ذلـك تكمـن قصـة المصراع بين إمبريالية الراية وإمبريالية المصالح أو بين جول فيري ومؤلف بـول لـوروا بوليـو P. Leroy-Beaulieu *

وقد كانت حملتان كافيتان لفرض فرنسا لحمايتها على تونس:

1- إرغام الباي في 1851/04/24 على توقيع معاهدة يقبل بموجبهـا بمقـيم عـام فـرنسي في تـونس دون أدنى إشارة إلى الحماية؛

2- قمع ثورة الجنوب وتوقيع معاهدة المـرسى في 1883/06/08، التـي تجعـل مـن تـونس رسـميا محمية فرنسية.

وقد تأكدت أهمية المصالح الإقتصادية الفرنسة من خلال هذه الحماية، حيث جرى تأسـيس عدة شركات فيها مثل: شركة بونة- قالمـة، الشركـة المارسـيلية للقـرض الصـناعي والتجـاري، البنـك الفـرنسي المصري،... الخ.

كـما قـام الفرنسـيون بحـرب في أنـام وطـونكين واحـتلال الكونغـو والسـودان

---

*"La colonisation est la force expansive d'un peuple, c'est sa puissance de reproduction, c'est sa dilatation et sa multiplication à travers les espaces; c'est la soumission de l'univers ou d'une vaste partie à sa langue, à ses moeurs, à ses idées et à ses lois. Un peuple qui colonise, c'est un peuple qui jette les assises de sa grandeur dans l'avenir et de sa suprématie future... A quelque point de vue que l'on se place, que l'on se renferme dans la considération de la prospérité et de la puissance matérielle, de l'autorité et de l'influence politique, ou que l'on s'élève à la contemplation de la grandeur intellectuelle, voici un mot d'une incontestable vérité : le peuple qui colonise est le premier peuple; s'il ne l'est pas aujourd'hui, il le sera demain." (P.Leroy-Beaulieu: De la colonisation chez les peuples modernes, Guillaumin éd., 1870, p. 605-606.)

ومدغشقر، التي وضع فيها مقيم عام. غير أن تيارات داخلية عدة وقفت ضد سياسة فرنسا التوسعية ومنها:

- الكاثوليك: الذين ثاروا ضد سياسة جول فيري التعليمية؛

- الراديكاليين: ويمثلهم كليمنصو (1841 -1929) GEORGES BENJAMIN CLEMENCEAU: الذي إتهم جول فيري بتحويل أنظار الفرنسيين عن الألزاس واللورين وعن الأمل في الإنتقام لهزيمة 1871؛

الوطنيين والاشتراكيين: ويمثلهم جون جوراس (1859-1914) Jean Jaurès ، وكانوا يرون أن رعاية وتسيير المستعمرات أمر مكلف للغاية، فضلا عن وجوب محاربة الإستعمار باعتباره سياسة رأسمالية. ونتيجة لحدة المعارضة هذه، تباطأ التوسع الفرنسي وتمكن كليمنصو بإثارته الحديث عن هزيمة الجيش الفرنسي في موقعة لانغ-صون، في طونكين، في البرلمان إلى إستقالة جول فيري.

الفترة الثانية: رغم حدة المعارضة الداخلية، إستمر التوسع الفرنسي في آسيا وإفريقيا، حيث تم إحتلال صحراء الجزائر (ميزاب وعين الصفراء، عام 1882، إقليم توات سنة 1901 ثم الهقار بعد ذلك) والمغرب (1912)، تومبوكتو (1893)، القضاء على مملكة صاموري Samory Touré في الداهومي (1892)، تشاد(1900)، جيبوتي (1892)، ضم مدغشقر (1896)...إلخ.

تنظيم المستعمرات:

- المحميات: كامبوتشيا، تونس، أنام، المغرب.
- أراض خضعت للإدارة المباشرة: كوشيشين، إفريقيا السوداء، مدغشقر.

1- 1887: إنشاء اتحاد الهند الصينية*

---

* الاتحاد الهند صيني: أنشىء بمبادرة من بول بارت (1833-1886) Paul Bert ونظمه بشكل جيد بول دومر Joseph Athanase Paul Doumer (1857-1932) حول خمس مناطق حكمت مباشرة من هانوي، بغض النظر عن السياسة المتبعة فيها، هي: محميات اللاووس (1893) كامبوتشيا (1803)، أنام وطونكين (1884)، مستعمرات كوكتيشين (1867)؛ وفي 1904، أضيفت إليها أراضٍ سيامية ودعيت أراضي النفوذ الفرنسي.

2- 1904: إنشاء إفريقيا الغربية الفرنسية AOF

3- 1910: إنشاء إفريقيا الاستوائية الفرنسية AEF

التنظيم العام للمستعمرات:

- 1887: إنشاء كتابة الدولة للمستعمرات؛
- 1890: إنشاء المجلس الأعلى للمستعمرات؛
- 1844: إنشاء وزارة المستعمرات؛
- 1900: إنشاء المدرسة الإستعمارية لتخريج الإداريين؛
- 1893: إنشاء الجيش الإستعماري.

نموذج من تاريخ الاستعمار والتحرر:

الصين الحديثة (نموذج تكالبت عليه الكثير من القوى الإستعمارية)

1- **الصين زمن حكم أسرة كينغ:**

تطورت الصناعة والتجارة، وخاصة الصناعة الإستخراجية التي وظفت عشرات الآلاف من العمال، وهي صناعات حكومية أو ممولة من قبل الحكومة والتجار.

في عهد الإمبراطور داوغوانغ Jiaking (Daoguang) (1821-1850) بلغت الإقطاعية أعلى مراحل لها من حيث شكل الإنتاج، ذلك أن جيانغكسي Jiangxi عرفت إنشاء 2500 معمل نسيج يوظف 50 ألف عامل، أي ظهور جنين الرأسمالية.

وقد تطورت التجارة وظهرت مكاتب تجارية في شانكسي تكفلت بكافة الأعمال المتعلقة بالنشاط التجاري كتقديم القروض وحفظ الودائع وجمع الضرائب...الخ ، أي أنها صارت تتمتع بمميزات البنوك. وبشأن التجارة الخارجية، إرتبطت الصين، منذ أسرة مينغ، مع روسيا بعلاقات تجارية وخاصة عقب إبرام معاهدتي نرتشينسك Nertchinsk (1969) وكياخطا Kiakhta (1727)، كما دخلت الصين في علاقات مع الأوربيين، حيث وصلتها عام 1516 أول سفينة تجارية برتغالية ثم تلتها سفن أوروبية مماثلة منها: الإسبانية (1557)، الهولندية (1606)، الإنجليزية (1637)..الخ.

وفي 1685 إمتد نفوذ شركة الهند الشرقية إلى الصين، حين أسس الإنجليز دارا للتجارة في غوانغتشو Guangzhou. وفي 1793 طلب السفير البريطاني اللورد ماكارتني من إمبراطور الكينغ السماح للتجار البريطانيين بممارسة التجارة في موانىء تيانجين Tianjin، نينغبو Ningpo، تشوشان Zhoushan، بيد أن الإمبراطور لم يفتح سوى ميناء غوانغتشو أمام التجارة الخارجية ليبقي البلاد تحت سيطرته، كما أنه اشترط على كل من يود من الأجانب ممارسة التجارة في الصين، التعامل مع الوسطاء الصينيين التابعين "لرابطة المعامل الثلاثة عشر" factories13 .

أ- حرب الأفيون (1840-1842): شهدت الصين، بين نهاية القرن الثامن عشر وثلاثيات القرن التاسع عشر، إنتفاضات شعبية في شتى المناطق واستهدفت أساسا طبقة الملاك الإقطاعيين، التي يتزعمها نبلاء الماندشو Mandchoue، وفي هذه الفترة، بدأت إعتداءات الغرب على الصين.

لاستحالة تصريف منتوجاتهم النسيجية في الصين، نظرا لتطور الحرف المنزلية فيها، فإن شركة الهند الشرقية، التي احتكرت التجارة بين الإنجليز والصينيين، رفضت تسديد مستحقاتها لدى الرابطة (13 factories) نقدا لقاء مشترياتها من الشاي والحرير وقدمت رشاوى لموظفي غوانغدونغ Guangdong؛ وبداية من نهاية القرن الثامن عشر، أخذت تهرب الأفيون إلى الصين وتستنزف ثروات شعبها بذلك مما فتح الشهية أمام تجار من دول غربية أخرى كالولايات المتحدة، ليمارسوا من جهتهم، تجارة الأفيون في الصين. وقد كان هؤلاء يبيعون للصينيين ما يعادل 20 ميلون يوان من الأفيون سنويا، أي حوالي 30 ألف صندوق، مما دفع بالإمبراطور داوغوانغ إلى تعيين لين زكسو Lin Zexu ، عام 1839، (أحد المؤيدين لفكرة المنع النهائي لتجارة الأفيون) في غوانغتشو (كانطون) ليقوم بتحقيق بشأن تلك التجارة والقيام بالإجراءات اللازمة لمنعها. وبالفعل تعاون لين زكسو مع سكان كانطون ضد المهربين والتجار، وخاصة الأجانب. وفي 3 جوان 1839 أرغم القنصل البريطاني تشارلز إليوت Charles Elliot على تقديم 1000 طن من الأفيون لتحرق أمام الملأ في هومن Humen (Boca Tigris). وقد ألزم لين زكسو كافة السفن

الأجنبية، التي تدخل ميناء كانطون، على تقديم تصريح يتعهد بموجبه الربان على عدم إحتواء سفينتهم على الأفيون مخبئا فيها، إلا أن التجار الغربيين عزموا على تكسير قرار منع تجارة الأفيون، وطلب تشارلز إليوت كافة التجار البريطانيين بإخلاء كانطون، ومن بلاده إرسال القوات العسكرية لغزو الصين.

بدأ هجوم الإنجليز عام 1840، ولما عجزوا أمام لين زكسو، فإنهم صعدوا إلى الشمال، إلى آموا Amoy في مقاطعة فوجيان Fujian، أين لاقتهم مقاومة عنيفة إضطرتهم إلى الإنتقال إلى تشيجيانغ Zhejiang واحتلال إحدى مدنها (دينغاي Dinghai جويلية 1840) ثم دخلوا منفذ هايهه Haihe بالقرب من تيانجين Tianjin، مما إضطر الإمبراطور إلى خلع لين زكسو و استبدله بكيشان Qishan، الذي أرسل إلى كانطون للتفاوض مع الإنجليز. وفي 1841، حطم كيشان التحصينات وتنازل عن هونغ كونغ وقدم تعويضات لما تم إتلافه من أفيون إنجليزي أحرقه لين زكسو، غير أن الإمبراطور داوغوانغ خلعه من منصبه لأنه لم يكن يود عقد مثل هذه الإتفاقيات المشينة مع الإنجليز، ثم أعلن الحرب على الإنجليز، ولكنه خسر هومن في 1841/2/25، ثم أرسل بالجنرال ييشان Yishan للتفاوض ثانية مع الإنجليز في ماي 1841.

وقد أبرم ييشان إتفاقية لوقف إطلاق النار مع الإنجليز وقدم لهم 6 مليون يوان لقاء عدم دخولهم مدينة كانطون.

أعقب الغزو الإنجليزي وخيانة الموظفين الحكوميين الصينيين، إندلاع إنتفاضات شعبية، وخاصة تلك التي إنطلقت من صانيوانلي Sanyuanli (شمال غرب كانطون)، وهاجم ثوارها في 30 ماي الإنجليز وحالوا دون هدوء الوضع لهم في كانطون، ومن جهتهم، هاجم الإنجليز مدنا ساحلية كثيرة، بين أوت 1841 وأوت 1842، إلى أن وصلوا نانكين Nanjing، ولاقتهم مقاومة حكومية وشعبية عنيفة، غير أن الإمبراطور وبعضا من جنرالاته، فشلوا في النهاية وركعوا أمام الانجليز وعقدوا معهم ثلاث معاهدات:

1- معاهدة نانكين في 1842/8/29: وتعهدت بموجبها الصين بالتنازل عن هونغ كونغ ودفع 21 مليون يوان كتعويضات حرب وفتح 5 موانئ: (شنغهاي، نينغبو،

فوتشـو، آمـوا، غوانغتشـو (Shanghai , Ningpo, Fuzhou Xiamen,(Amoy) , Guangzhou) أمـام التجارة الأجنبية، وكذا بضرورة إتفاق الإنجليز والصينيين على تحديد الرسوم الواجب فرضها عـلى الصادرات والواردات، بالإضافة إلى حق الإمتياز القنصلي..الخ.

وقد لحقت بقية القوى الإستعمارية الأخرى بالإنجليز وأبرمت كل واحدة منهـا معاهـدة منفـردة تضمن لها حق "الأولوية التجارية" La nation la plus la favorisée مع الصين.

2- معاهدة وانغكسيا Wangxia في 1844: وأبرمتها الولايات المتحدة مع الصين وتحصـلت بموجبهـا عـلى حق الإتجار مع مدن الساحل الصيني وامتيازات قضائية قنصلية كثيرة.

3- معاهدة هوانغبو (Huangpu (Whampoo، وعقدتها فرنسا مع الصين، وتحصلت بموجبهـا عـلى حـق ممارسة مبشريها (الذين تحميهم دائما القوة العسكرية) لنشاطهم التبشيري المسيحي في الصين.

ب- موقف الشعب الصيني من الإتفاقيات: إزداد عداء الصينيين للإنجليز والأجانب وللمـوظفين الـذين تعاقدوا معهم وظهرت جمعيات عدة لهذا الغرض كجمعية التربية والسـلم (ShengpingShexue)، التي حالت دون دخول الإنجليز كانطون لمدة عشر سنوات، كـما تسـببت في خلـع والي كـانطون، غير أن القوات الحكومية قمعت أعضاءها وتمكنت خـلال ثـورة التـايبينغ مـن قتـل 75 ألفـا مـن محاربيها (1855).

في عام 1854، طالبت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا الصين بمراجعة المعاهـدات الـثلاث، بعـدما فشل نسيج الإنجليز من دخول بر الصين، رغم رواج تهريب الأفيون إليه، حيث بيع في الصـين عـام 1850 ، 50 ألـف صـندوق، و في هـذه الأثنـاء بـدأت روسـيا نشـاطها العـدائي في الشـمال الشرقـي (منشوريا) وطالب وزيرها المفوض فوق العادة، السيد بوتيـاتين Poutiatine، أثنـاء زيارتـه كـل مـن

تيانجين Tianjin وشنغهاي عـامي 1857 و1858، الصـينيين بمـنح بـلاده حـق ممارسـة التجـارة مـع موانئهم، ولما رفض له الصينيون طلبه، فإن روسيا صارت حليفا للإنجليز والأمريكـان والفرنسـيين، ضد الصين.

ج-حرب الأفيون الثانية (1856-1860): في أكتـوبر 1856، وعقـب إلقـاء المـوظفين الصـينيين القـبض عـلى السفينة الصينية "Arrow"(السهم)، التـي كـان بحـوزة ملاحيهـا القراصـنة تـرخيص، إنتهـت مـدة صلاحيته، بدخول ميناء هونغ كونغ (باعتبارها سفينة إنجليزية)، قام الإنجليز بقصف غوانغتشو فقاومهم السكان ودفعهم خـارج المدينـة. وبعدئـذ إسـتغلت فرنسـا مقتـل المـبشر شـابدولان P. Chapedelaine ، الـذي دخـل غـوانكسي متسـللا وبغـير تـرخيص، ودخلـت إلى جانـب الإنجليـز واحتلت مدينة غوانغتشو عام 1857 (ديسمبر)، ثم سارت القوى المتحالفـة، عـبر السـواحل، نحـو الشمال وإحتلت تيانجين Tianjin في افريـل 1858، وكانـت حكومـة الكينـغ منشـغلة بقمـع ثـورة التايبينغ، مما جعلها ترضخ للضغوط البريطانية والفرنسية وتعقد معهم: المعاهدة الأنجلوصـينية والمعاهـدة الفرانكوصـينية في تيـانجين، واللتـين قـدمت بمـوجبهما تعويضـات حربيـة للطـرفين والتزمـت بفـتح مـوانئ شواتشـو Chouazhou، دانشـوي Danshui، تاينـان Tainan، دانغتشـو Dengzhu، نيوتشـوانغ Niuzhuang، كيونتشـو Qiongzhou والمـوانئ النهريـة: هـانكو Hankou، جيوجيانغ Jiujiang، نانكين Nanjing، تشانغزيانغ Zhengjiang أمـام التجـارة الأجنبيـة، وبالسـماح للأجانب بشغل وظائف في الجمارك الأجنبية وحرية التجارة ونشر المسيحية، كما سمحت للسفن الحربية الأجنبية بدخول الموانئ الصينية. وقد إستمرت المفاوضات في شـنغهاي إلى 1859 وانتهـت باعتراف الصين بشرعية تجارة الأفيون وبتحديد حقوق الإستيراد والتصدير بـ 5 % ورسـوم العبـور بـ 52, %، ودخلت بذلك عهد تحولها إلى شبه مستعمرة.

وللمصـادقة عـلى معاهـدتي تيـانجين المـذكورتين، إنتقـل الـوزيران المفوضـان فوق العادة إلى بكين وأصرا على دخول ميناء داغو Dagu بدلا من الذهاب بـرا إلى بكـين،

مثلما حددت السلطات ذلك، مما أدى إلى نشوب نزاع مع ثكنة الميناء، وقدمت السفن الأمريكية دعما للفرنسيين والإنجليز.

وفي 1860، دخلت القوات الأنجلوفرنسية داغو Dagu ثم بكين وخربت الكثير من مبانيها (القصر الصيفي القديم مثلا) وبعدئذ أرغمت الصينيين على التفاوض معهم، حيث صادق الأمير غونغ ييكسين Gong Yixin على إتفاقية تقدم بموجبها الصين:

- 16 مليون طايل Taels كتعويضات حرب تخصم من حقوق الجمارك؛
- فتح ميناء تيانجين أمام التجارة؛
- السماح للفرنسيين والإنجليز بتوظيف صينيين في المناطق الخاضعة لنفوذهم (بيع الشعب للغزاة)؛
- التنازل لبريطانيا عن كاولون Kowloon ومنح المبشرين تسهيلات شتى لممارسة نشاطهم في الصين.
- وبين الحربين الأفيونيتين، تحالفت الإقطاعية مع الغزاة وحالت دون نشأة رأسمالية وطنية، فاستحالت الصين شبه مستعمرة نصف إقطاعية.

ثورة التايبينغ (1850-1865):

أسبابـها:

- الغزو الأجنبي؛
- نمو إستيراد وتجارة الأفيون؛
- إضعاف كاهل الشعب بمزيد من الضغوط الضريبية لتسديد تعويضات الحرب الكثيرة التي فرضت على الصين؛
- الفقر والفاقة والإفلاس، وزيادة إنضمام الناس إلى الجمعيات السرية؛
- إنتقال المتذمرين، بعد فشلهم في الثورات الأخرى كالثورة ضد الماندشو، إلى جانب التايبينغ؛
- إنتفاضات الأقليات في جهات شتى، والتي جاءت متأثرة نسبيا بثورة التايبينغ.

تـزعم الثـورة، معلـم فقـير يـدعى هونـغ كسـيوكوان Hong Xiuquan (1814 -1864) ، تلقـى مـن المبشرين بعضا من مبادئ المسيحية مما أدى بـه إلى إنشـاء "جمعيـة عُبَّـاد اللــه"(Baishangdihui)، التـي كانت تستخدم كلمتي: الرب ويسوع، فضلا عن كونه تلقى بعـض المبـادئ المعاديـة للماندشـو؛ وقـد عمـل على نشر فكرة المساواة السياسية والإقتصادية وكذا المساواة بين الرجل والمرأة.

تحالف مع ثائر آخر يدعى فانغ يونشـان Feng Yunshan (1821-1852) وأعلـن الحـرب عـلى جنـود كبار الملاك وشيئا فشيئا إنضم إليه الفقراء والفلاحين والتجـار المضـطهدين. وفي 1851/1/11، أسـس في قريـة جينتيـان Jintian (مقاطعـة غيبينـغ Guiping في غـوانكسي Guangxi) (مملكـة السـماء للسـلام Taiping Tianguo).

هـاجم ثـوار التـايبينغ مـدنا كــ: غيلـين، شانغشـا، يويتشـو، ووشـانغ، هـانكو Changsha,Guilin، Yuezhou، Nuchang، Hankou، وقد إرتفع عدد الثوار خلال ثلاث سنوات من 10 آلاف رجل إلى مليون، كـما أنهم حاربوا من غوانكسي Guangxi إلى نانكين.

وجه الثوار أسلحتهم ضد: الموظفين، الملاك العقاريين ، المرابين، النبلاء، وكـان الثـوار يحرقـون دفـاتر الضرائب أينما حلوا.

في 1853، أسس التـايبينغ حكـومتهم في نـانكين وأعلنـوا عـن "الإصـلاح الزراعـي للملكـة السـماوية" لرفض الملكية الفردية، كما طرحوا فكـرة ضرورة حصـول كـل فـلاح عـلى قطعـة أرض كافيـة لإعالـة أسرتـه، وعملوا على إنشاء مؤسسات حرفية في المدن وحـرروا التجـارة عـن طريـق تخفيـف الضرائـب، التـي كـانوا يجبونها بطريقة بسيطة. وهكذا نجح التايبينغ في تصـدير الحريـر والشـاي بكميـات متزايـدة وقضـوا عـلى تجارة الأفيون.

إرتكب التايبينغ خطأ إستراتيجيا أدى إلى زوالهم، ويكمن في عدم مهاجمتهم بكين وشـنغهاي: الأولى لأنها عاصمة النظام الإقطاعي للكينغ والثانية لأنها مركز الرأسمال الأجنبي.

وبعد معارك طاحنة وانقسـامات في صـفوف التـايبينغ، أخـذت جيوشـهم تـنكسر

تدريجيا، وبعد حرب الأفيون الثانية ساعدت القوات الغربية صراحة حكومة الكينغ ضدهم، فمثلا قاد الأمريكي وارد F.T.Ward عام 1860 جنودا مرتزقة في هجومات على مدن التاييينغ بالتنسيق مع الجيش الإمبراطوري. وفي مطلع 1863، وافقت حكومة الكينغ على قيادة البريطانيين "الجيش الذي لا يهزم" (الجيش الإمبراطوري)، والذين أغروا بعضا من عناصر التاييينغ، الذين كانوا يدافعون عن سوتشو Suzhou، ففتحوا لهم المدينة في نهاية السنة مما جعل القوات الإمبراطورية، مدعمة بالفرنسيين، تنشر فيها القتل والتخريب. وهكذا توالت هزائم التاييينغ إلى أن سقطت نانكين في جوان 1864، ولجأ الثوار إلى الإنتحار كي لا يقعوا أسرى في أيدي أعدائهم.

لقد أثبتت ثورة التاييينغ إمكانية زعزعة القوات والنظام الإمبراطوريين، وبرهنت على إستحالة إخضاع الأوروبيين الصينيين لسيطرتهم.

ثورة النيان Nian والأقليات: في مطلع 1850، إندلعت ثورة النيان شمال الصين في مناطق آنهوي Anhui وهنان Henan. وبين 1856-1860، حارب النيان بالتنسيق مع التاييينغ، ونتيجة لضعف التنظيم وكثرة خيانات القادة تمكنت القوات الإمبراطورية من تحطيم ثورة النيان في 1868.

وفي نفس الوقت إندلعت ثورات القوميات في جهات شتى وتأثرت أيضا بثورة التاييينغ ومنها: ثورة الهان والمياو Miao والهوي Hui. فقد دامت ثورة المياو، التي إندلعت في غيتشو Guizhou، عشرون سنة (1854- 1872)، ودخلت في علاقة مع التاييينغ، غير أن القوات الإمبراطورية حطمتها وقضت على مليون من ثوارها.

وفي 1855، إنتفض شعب الهوي في Yunnan، وفي 1867 قاد زعيمهم دو وانكسيو Du Wenxiu هجوما كبيرا على كومينغ Kunming لكنه إنهزم؛ وفي 1873 سقطت مدينتهم دالي Dali وانكسر جيشهم.

وفي شانكسي Shaanxi وغانسو Gansu إستجاب شعب الهوي لنداء التاييينغ وانتفضوا خلال سنوات 1861- 1863، ولكن القوات الإمبراطورية حطمت الإنتفاضة، عام 1869 في شانكسي، ثم في آخر ملاذ لهم في سوتشو Suzhou عام 1873، بعد القضاء

على التايبينغ.

وبين 1864- 1876 إنتفضت قوميات كسينجيانغ Xinjiang ولكنها إنهزمت كبقية الثورات الأخرى.

2- أوضاع الصين خلال 1870- 1880:

بانتهاجها سياسة القسوة ضد الشعب وباعتمادها على أمراء الحرب (مجموعة هونان Hunan، التي يمثلها زانغ غيوفان Zeng Guofan، مجموعة آنهوي Anhui، التي يمثلها Li Hongzhang، لقمع الثورات الشعبية وكذا على القوى الأجنبية، تمكنت أسرة كينغ من الإبقاء على الصين نصف إقطاعية وشبه مستعمرة. ولن يقدر الفلاحون على النهوض مرة أخرى، بعد تلك الثورات المستمرة، سوى إنطلاقا من 1880، رغم أن مستوى معيشتهم استمر في الانخفاض يوما بعد آخر بسبب إحتكار الأرض من قبل الملاك وتعويض العجز الضريبي بإرهاق الفلاحين بالزيادات.

كما استغل التجار الأجانب إنخفاض حقوق الجمارك (التي نصت عليها اتفاقية نانكين)، والعبور وأخذوا يستوردون شتى المواد إلى الصين ويشترون الشاي والقطن والحرير بأرخص الأثمان، وقد إرتفعت قيمة الواردات من 100 مليون طايل* عام 1864 إلى 300 مليون طايل عام 1894 وشملت أساسا المصنوعات والأفيون، كما أنشأ الأجانب بنوكا في الصين وتحكموا بواسطتها في ماليتها ومنها: The charter Bank of India, Australia &China وHong-Kong & Shanghai Banking Co...الخ.

أ- حركة الإستغراب ونشأة الرأسمالية في الصين:

كان جزء معتبر من سادة الحرب وموظفي الطبقة المهيمنة يدعو إلى استغراب الصين معتقدين أن خلاص الإقطاعية يكمن فيه، أي عن طريق الإعتماد على دعم الغربيين واستخدام تقنياتهم. وقد كانت جماعتا هونان وآنهوي هي التي شرعت في تنفيذ ما أسمته "تقوية الصين الخاصة" Renforcent propre عن طريق إنشاء ترسانات بتمويل

* 1طايل= 37,8 غرام فضة.

حكومي وبتسيير موظفين وتجار، وأخذت تنتج، بمساعدة مهندسين أجانب، أسلحة وتجهيزات حربيـة. وقـد سمح لها ذلك بـأن تضـع يـدها عـلى الملاحـة والصـناعة المنجميـة وظهـرت شركـات عـدة أشـهرها: China Merchant's Steam Navigation Co. التي تأسست عام 1872.

وبداية من 1880، صار إنتشار الشركات التي تراقبها الدولة ويسـيرها التجـار مـوضى، وكـان مصـانع القطـن في شـنغهاي نموذجـا لـذلك والـذي شرع في بنائـه في 1882. ورغـم كونهـا حديثـة إلا أن بيروقراطيـة تسييرها جعلتها مثقلة بالديون ولم تجد أحدا يساهم فيها.

وقد شهدت الصين بين 1870-1880 إنشاء الخـواص مؤسسـات صـناعية صـغيرة للصـناعة التعدينيـة والورق والكبريت وخيوط الحرير في مـدن شـنغهاي، قوانشـو، ووهـان إلـخ، وكانـت أول صـناعة رأسـمالية صينية. غير أنها كانت تعاني مضايقات الرأسماليين الأجانـب، الـذين أرادوا أن يجعلـوا الصـناعة شـأنا غربيـا فقط، وكذا البيروقراطية الحكومية التي كانت تعرقل نمو تلك الصناعات.

وقد أدت الظروف الإجتماعيـة، التـي ولَّـدت جنـين الرأسـمالية هـذه، إلى ظهـور مثقفـين يقترحـون إصلاحات سياسية لها طابع بورجوازي، فظهر مثلا تشانغ غوانيينغ Zheng Guanying، الذي طالب الصـينيين بتقليد الغرب، ليس في تقنياته فحسب، بل في نظامه السياسي أيضا (من خلال كتابه: تنبيهات لخدمـة فـترة السلام والإزدهار). كما اقترح نبلاء من جيانغسـو وتشـيجيانغ إنشـاء برلمـان في الصـين، مـما يعنـي محاولـة الملاك الإقطاعيين، في هاتين المنطقتين، خلق رأسمالية وطنية.

عقب فتح قناة السويس عام 1869، إزداد تدفق السلع الغربية إلى الصين وأخذت القوى الإسـتعمارية تتنافس على الإنفراد بالمناطق المحاذية للصين لكي تجعل منها منـاطق إحتكـار لتجـارة معينـة. وقـد سـاعدت الو.م.أ ، اليابان، حين احتاجت أرخبيل ريوكيو Ryû-Kyû، في إحتلال تـايوان، ونتيجـة لمقاومـة السـكان، عـرض الرئيس الأمريكي الأسبق غرانت U. S. Grant وساطته واقترح تقسـيم أرخبيـل ريوكيـو بـين اليابـان والصـين في

1879، ولكن الصين رفضت وخسرت الأرخبيل نهائيا في 1881.

أما بريطانيا فألحقت برمانيا وأخذت تتقدم تدريجيا نحو مقاطعة يونان Yunnan ثم أرغمت الكينغ على توقيع معاهدة يانطاي Yantai في 1876، التي تسمح لها بالتمتع بالتسهيلات التجارية في ينان Yunnan، سيشوان Sichuan، التبت، غانسو Gansu.

أما فرنسا فاحتلت فيتنام ومنها توغلت إلى يونان، مما أدى إلى إندلاع الحرب الفرنسية الصينية (1883- 1885)، وهناك ظهر الجنرال ليو يونغفو Liu Yongfu (1837- 1916)، الذي كان قد أرغم على النزوح إلى الحدود الفيتنامية الصينية فرارا من قوات هذه الأخيرة أثناء الثورات الشعبية ضد حكم الكينغ، وأسس الأشرعة السوداء، وهي القوة الأساسية المعادية للفرنسيين في هذه الحرب. وقد إنتهت الحرب بهزيمة الصين.

ب- الحرب الصينية اليابانية:

في 1875، أرغمت سفن يابانية كوريا على فتح موانئها أمام التجارة اليابانية، بعدما إحتلت جزيرة كانغوا Kanghwa. وقد طلبت الحكومة الصينية سرا من نظيرتها الكورية، التعامل مع الإنجليز والفرنسيين والألمان والأمريكان بدلا من اليابان لإرغام اليابانيين على إلتزام حدودهم. غير أن القوات اليابانية كانت تتوغل يوميا أكثر فأكثر في التراب الكوري، وحين وقعت إضطرابات على مستوى الطبقة الحاكمة في كوريا عام 1882، فإن اليابانيين إنتهزوا الفرصة واحتلوا القصر الملكي الكوري، ولكن القوات الصينية والكورية أهزمتهم، وحاول الصينيون الإعتماد على الروس إلا أن الأمريكان كانوا سندا قويا لليابانيين.

وفي 1894 إنتفض الشعب بتحريض من تونغ هاك Tong-Hok (جمعية الدراسات الغربية) وطالب معونة الصينيين، وحين وصلت القوات الصينية أسر اليابانيون ملك كوريا وسيطروا على المواقع الإستراتيجية في سيول، واندلعت الحرب الصينية اليابانية. وفي 1895 أرغم اليابانيون حكومة الكينغ على توقيع معاهدة شيمونوزيكي Shimonoseki التي تضمنت:

1- التخلي لليابان عن شبه جزيرة لياودونغ Liaodong، تايوان، جزر بنغو Penghu

(Pescadores)

2- دفع 200 مليون طايل كتعويضات حرب؛

3- منح اليابان حق إستغلال شتى المؤسسات الصناعية في الموانئ التجارية الصينية؛

وقد ثارت الأشرعة السوداء ضد اليابانيين بعد بلوغ نبأ إحتلال تايوان، وساندهم الشعب ولكن الحكومة التي فرضت الحصار على الجزيرة، أدت إلى إفشال مقاومتهم، وسوف تظل الصين تقاوم من أجل إسترداد تايوان إلى 1945.

وقد تدخلت روسيا وألمانيا وفرنسا وأرغمت اليابان على إعادة لياودونغ للصين وتعويضا قدر بـ 30 مليون طايل.

ج- تمزيق الصين:

عمل اليابانيون، الذين إستفادوا من معاهدة شيمونوزيكي، على إنشاء مؤسسات صناعية في الصين، وفي الأماكن التي يحلو لهم إنشاءها فيها، خاصة وأن الرأسمالية بلغت أوجها في هذه الفترة وظهرت الإحتكارات الكبرى وبدأ عهد تصدير رؤوس الأموال بدلا من المنافسة بين القوى الإستعمارية.

وهكذا، وبداية من 1895، شرعت القوى الإستعمارية في تمزيق الصين عن طريق خلق مناطق نفوذ فيها، ففرنسا طالبت بمنطقتي مانغوو Mengwu ووودي Wude (مقاطعة يونان) وبمد الخط الحديدي من فيتنام إلى يونان وغوانغسكي وبحق إستغلال مناجم يونان، غواندونغ، غوانغسكي. وفي 1897 أرغمت حكومة الكينغ على عدم التخلي، لأية قوة إستعمارية أخرى، عن جزيرة هاينان وأراضي بر الصين المقابلة لها؛ وفي 1898 استأجرت من الصين غوانغتشوان Guangzhouwan.

أما بريطانيا، منافسة فرنسا، فطالبت الكينغ بمنطقة يرنشان Yerenshan (مقاطعة يونان) وبفتح مينائي ووتشو Wuzhu وغوانغكسي على نهر كسيجيانغ Xijiang أمام تجارتها، ثم إستأجرت، في 1898، وايهايواي Weihaiwei، لتضع توازنا للنفوذ الروسي، وشبه جزيرة كاولون Kowloon والجزر المحيطية بهونغ كونغ وشواطئ دابانغ Dapeng وشانتشانغ Shenzheng، لتوازن نفوذ فرنسا.

وفي 1897 إحتلت ألمانيا، ساحل جياوتشو Jiaozhou ثم أرغمت الصين على تأجيرها لها، كما تحصلت أيضا على حق إنشاء طريق حديدي يربط جياوتشو بـجينان Jinan وحق إسـتغلال المنـاجم الواقـع عـلى 15 كلم في كلتا ضفتي الطريق، كما أنشأت بمعية الإنجليز، الخط الحديدي تيانجين- بوكو Pukou- Tianjin.

أما روسيا فانتهزت حرب الأفيون الثانيـة (1856- 1860) لتحتـل أراضي شاسـعة شـمال هايلونغيـانغ Heilongjiang (عمــور Amour) وشرق ووزوليجيــانغ Wusulijiang (أوســوري Oussouri) وكــذا المنــاطق المتاخمة لشمال غرب كسيجيانغ، أي ما مجموعه 51, مليون كلم[2].

وفي 1898 إستأجرت روسـيا لوشـان Lüshan (Port Arthur) وDalian (Dairen) وبنـت سـكة حديـد شرق الصين، كـما تحصـلت بواسـطة بلجيكـا عـلى حـق بنـاء خطـوط بكـين – هـانكو وتشـانغتين- طـايوان Zhengting–Taiyuan. ولكي توازن بريطانيا هذا النفوذ، فإنها قدمت قرضا لحكومة الكينـغ لأجـل بنـاء خـط حديدي في ما وراء السور العظيم. وقد أدى التنافس بين الطرفين إلى إتفاق بيـنهما يجعـل مـن شـانغجيانغ Changjiang كمنطقة بناء سكك حديدية بريطانية ومنطقة شمال السور العظيم كمنطقة لروسيا القيصريـة (في 1899).

وباختصار:

- شمال السور العظيم لروسيا؛
- حوض السور العظيم لروسيا؛
- حوض شانغجيانغ لبريطانيا؛
- شاندونغ لألمانيا؛
- الغواندونغ، يونان، غوانغسكي: تتقاسمها فرنسا وبريطانيا.
- فوجيان Fujian لليابان؛
- أما الولايات المتحدة، التي لم تتحصل على مناطق نفوذ، فقد أعلنت "مبدأ الباب المفتوح" عام 1899، الذي طالبت بموجبه القوى صـاحبة منـاطق النفـوذ بفـتح

باب تلك المناطق أمامها لتلعب دورها فيها، كما طالبت الصين بفتح كافة أراضيها أمام القـوى الأجنبية لتستثمر فيها، وساندتها بريطانيا في هذه الدعوة ثم تبعتها القوى الأخرى.

د- توغل النفوذ الغربي في شؤون الصين:

منذ معاهدة شيمونوزيكي، إسـتثمرت القـوى الأجنبيـة مبـالغ هائلـة في الصـين وفي مجـالات شـتى كالصناعة والسكك الحديدية والمناجم. وقد تمكنت كل من بريطانيا وروسيا من مراقبة جـمارك الصـين مـن خلال تقديم قرض سياسي لحكومة الكينـغ بقيمـة 370 مليـون طايـل تضـمنه الجـمارك؛ وبمراقبـة الجـمارك راقبت القوّتان شؤون الصين المالية.

وعلى مستوى الحكم، إنقسم السياسيون إلى تيارين أساسيين:

- الأول بزعامة الإمبراطورة سي كسي Ci xi: ويعارض كـل مـا لـه علاقـة بـالغرب ومـا مـن شـأنه أن يجعل الصين دولة رأسمالية.
- الثـاني بزعامـة لي هونغتشـانغ Li Hongzhang: ولعـب أتباعـه دور الوسـطاء التجـاريين والـذين خدموا الغرب كثيرا. وقد زار هذا الزعيم موسكو (وتنازل لهـا سرا عـن شـمال شرق الصـين في حفل تنصيب القيصر) كما ترامى كل من نائبي الملك تشانغ تشـيتونغ Zhang Zhidoug وليـو كونيي Liu Kunyi في أحضان الإنجليز والأمريكان وفرنسـا واليابـان وألمانيـا وبـاعوهم حقوقـا كثيرة في الصين، مما جعلهم أدوات لاستغلال الشعب والأرض.

هـ- حركة الإصلاح البورجوازية عام 1898:

نشأت هذه الحركة لأجل إحداث إصلاحات سياسية في شنغهاي وغوانغتشو خـلال ثمانينـات القـرن التاسع عشر، وتطورت إبان الحرب الصينية اليابانية. وفي 1895، وعشية توقيع معاهدة شـيمونوزيكي، تمكـن كانغ يواي (1858- 1927) Kang Youwei، الذي تقدم للإمتحانات الإمبراطورية، من تجميـع 1500 مـن أمثالـه في بكين وتقديم عريضة جماعية إلى الإمبراطور غوانغكسو Guangxu، إحتجوا فيهـا عـلى المعاهـدة وقـدموا

فيها إقتراحاتهم لإجراء الإصلاحات، وكان ذلك بداية "لحركة الإصلاح".

وقد كشفت معاهدة شيمونوزيكي عن خطأ الحكومة في احتكار الصناعات الحديثة، وخاصة الحربية منها، والحيلولة دون تمكن القطاع الخاص من الإستثمار فيها، وكذا عن تمكن القوى الأجنبية من بلوغ مبتغاها بواسطة المعاهدات، مما دفع بالحكومة للسماح للقطاع الخاص، بداية من 1899، بالإستثمار في الصناعات النسيجية والحربية.

وقد نشأت معامل ومصانع حديثة (نسيج خاصة) في مدن شتى كشنغهاي، نينغبو، ووكسي، هانغتشو...إلخ؛ كما إستفادت الصناعات الأجنبية من ضخامة الرساميل و الإمتيازات المتحصل عليها بواسطة الإتفاقيات، مما خلق حالة عدم توازن، وتنافس غير شريف، بين الرأسمال الوطني والأجنبي وجعل البورجوازية الناشئة تطالب بإجراء إصلاحات من شأنها أن تدعم بها مكانتها، وساندها في ذلك المثقفون الذين رأوا في الإصلاحات ضرورة لنهضة الصين ومحو عار هزيمتها أمام اليابان.

زعماء الحركة: كانغ يواي Kang Youwei، ليانغ كيشاو Liang Qichao (1873-1928)، تان سيتونغ Tan Sitoug (1866-1898)، يان فو Yan Fu (1853-1921) وغيرهم، وقد أدخل هؤلاء نظريات ديمقراطية إلى الصين بواسطة الجرائد التي نشروها والجمعيات الدراسية التي أنشأوها. وفي 1898 نظم كانغ يوان، في بكين، "الجمعية من أجل حماية البلاد" (Baoguohui)، عقب إحتلال الألمان جياتشو عام 1897. وقد شرح كانغ يواي الأخطار المحدقة بالصين وضرورة الإسراع في إجراء الإصلاحات، مما دفع بالإمبراطور غوانغكسو إلى تعيينه، بمعية رفاقه، كموظفين لديه. وبين 11/ 6/ 1898 و1898/9/21 (103 يوما) صدرت مجموعة مراسيم ألغيت بموجبها الإمتحانات التقليدية للتوظيف، وفتحت مدارس، وسرح الجنود الفاسدون (الرايات الخضراء)، إلغاء المناصب التي لا فائدة منها، إنشاء البنوك، إستغلال المناجم، بناء السكك الحديدية، تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة، تشجيع الإبداع والإختراع، تأسيس الجرائد، الترجمة، وضع الميزانية...الخ.

إصطدمت هذه الإصلاحات بمعارضة الإمبراطورة سي كسي Ci xi التي كانت

تمسك بشؤون السياسة والجيش، مما أثار تنافسا بين أنصار الإصلاح ومعارضيه، إنتهى بحياكة سي كسي لانقلاب مصطنع بهدف خنق الإصلاحات في الوقت الذي إعتمد فيه أنصار الإصلاح على يوان شيكاي Yuan Shikai لإنجاح إصلاحاتهم، إلا أن هذا الأخير أوشى بهم، فأصدرت سي كسي قرارا بسجن الإمبراطور غوانغسو Guangsu. وفي 21 سبتمبر أعلنت أنها ستتولى مقاليد الحكم وأمرت بإعدام ستة من أنصار الإصلاح ومنهم تان سيتونغ Tan Sitong.

لقد كانت نتيجة الإصلاح هذا محسوبة سلفا لأنها مبنية أساسا على صلاحيات الإمبراطور، غير أن جزء من الإصلاحيين إتجه نحو معسكر البورجوازية الثورية، الذي أخذ يتشكل في هذه الآونة، وبقي جزء آخر يتشبث بأفكاره (ومنهم كانغ يواي وليانغ كيشاو) بل وشكل عائقا أمام البورجوازية الثورية.

و- ثورة البوكسير Ye He Tuan:

لم تتوقف إنتفاضات الشعب العفوية ضد الإعتداءات الأجنبية، منذ أن تم القضاء على ثورة التايبينغ، وقد إتخذت ثورة البوكسير، في البداية، مظهر معارضة للكنيسة ولرجال التبشير باعتبارهم أرسلوا إلى الصين بواسطة المعتدين عليها.

إندلعت الثورة في شاندونغ عام 1899 وتزعمتها الجمعية السرية "قبضة العدالة والوئام" Ye He Tuan التي إشتهر أعضاؤها باستخدام قبضات اليد والعصي، مما دفع بالانجليز إلى تسميتهم Boxers وكانت أغلبية أتباعها من الفلاحين والحرفيين وعمال النقل والفقراء وعدد قليل من الملاك العقاريين. وجه الثوار هجومهم على رجال التبشير في شاندونغ، التي كانت خاضعة للهيمنة الألمانية، وحاولت سلطات الكينغ قمعهم، غير أن نطاق الثورة أخذ يتسع، مما جعل السلطات تسعى إلى مراقبتها عن طريق الإعتراف بها [بالجمعية] ونشر موظفيها داخلها، فردت الجمعية أن أعلنت شعار: "حماية أسرة كينغ والقضاء على الأجانب"، مما عقد أمور السلطة أكثر من ذي قبل. شيئا فشيئا إمتد نفوذ البوكسير إلى مدن أخرى إلى أن أضحوا سادة بكين عام 1900، أين هاجموا مصالح الغرب.

لم تجد القوى الغربية أي حل للبوكسير سوى التحالف ضدها، وفي صائفة 1900 تحالفت 8 قوى: بريطانيا، الو.م.أ، روسيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا، النمسا، المجر، وهاجمت داغو Dagu واحتلت تيانجين Tianjin ثم هاجمت بكين. ونظرا للتفوق العسكري، إنهزم البوكسير رغم مشاركة بعض أفراد الجيش الإمبراطوري إلى جانبهم في القتال؛ وفي أوت 1900، سقطت بكين، واستحالت مسرحا لعمليات الحرق والتخريب التي قلما يشهد التاريخ مثلها.

أدى تخريب بكين إلى إعلان الإمبراطورة سي كسي، الفارة إلى كسيان Xi'an، أن الـ Ye He Tuan حركة متمردة ودعت إلى صداقة مع دول الحلف الثمانية، التي ردت عليها بأنها جاءت لتقضي على البوكسير وتساعد الصين على إستتباب الأمن. وقد أمرت حكومة بكين حاكم مقاطعات الجنوب، لي هونغشانغ Li Hongzhang ، القدوم إلى بكين لعقد صلح مع 11 قوة أجنبية (الثمانية سالفة الذكر + إيطاليا، بلجيكا، إسبانيا، هولندا مع إستثناء روسيا). وقد نصت الإتفاقية على دفع الصين تعويضات قدرت بـ 450 مليون طايل تدفع سنويا خلال 39 سنة، وعلى أن تتعهد حكومة الكينغ بقمع حركة الشعب الصيني المعادية للغرب، وأن تنشىء القوى الإمبريالية ثكنات عسكرية بالقرب من النقاط الإستراتيجية الواقعة بين بكين- تيانجين وتيانجين- شنهاغوان، وعلى تدمير حصن داغو وباقي حصون الدفاع الوطني الصيني. وبعد توقيع الإتفاقية، عادت الإمبراطورة سي كسي من كسيان Xi'an إلى بكين.

ي- الثورة البورجوازية عام 1911:

شهدت العشرية الأولى من القرن العشرين، سيطرة القوى الإستعمارية على مناجم الفحم والحديد والسكك الحديدية في الصين (منجم كايبينغ (Kailuan) Kaiping في يد الإنجليز، منجمي الفحم والحديد في أنشان Anshan وفوشون Fushun في أيدي اليابانيين..) كما أخذت تلك القوى تبني المصانع في كل مكان، في الوقت الذي لم تبدأ فيه الصناعات الصينية المنافسة بعد.كما هيمنت تلك القوى على خطوط السكك الحديدية إما بالإستثمار فيها مباشرة وإما بتقديم قروض ربوية لبنائها (خطوط جياتشو- جينان،

هايفونغ- يونان في الشرق، شنغهاي- هانغتشو- نينغبو، بكين، هانكو، بكين- شاينانغ). وقد بلغ حجم إستثمارات تلك القوى في الصين عام 1911، 51, مليار دولار، كما بلغت ديون الصين 41,مليار دولار منها 800 مليون كقروض بفوائد 5 % لبناء السكك الحديدية. كما كان عجز الميزان التجاري يبلغ 100 مليون طايل سنويا، فضلا عن غزو المصنوعات الغربية لأسواق البلاد مما أثقل كاهل الشعب الذي أخذ ينظم المظاهرات والإضرابات في المدن التي يتواجد فيها الأجانب (مظاهرة شنغهاي ضد روسيا عام 1907، الصراع مع القوات الفرنسية عام 1903 في غونغكسي مقاطعة سلع الأمريكان لمدة 7 شهور في 7 مدن عام 1905 ، وقبل ذلك بسنة إحتل الإنجليز التبت كما صار شمال الصين مسرحا للحرب الروسية اليابانية.

وفي خضم هذه الأوضاع، جنحت الجمعيات الصينية إلى الوحدة، ومنها الجمعية من أجل نهضة الصين، التي تزعمها صن يات سون (صن يات سن (1866- 1925)) منذ 1894. وقد جاء إتحاد تلك الجمعيات باسم الرابطة الثورية للصين والتي إنتخبت صن يات سن زعيما لها.

من بين النقاط التي تضمنها بيان الرابطة الثورية ما يلي: "فضلا عن طرد الماندشو وإنهاض الصين، لابد أيضا من تغيير نظام الدولة وتعديل حياة الناس... ولابد للروح الوحيدة المهيمنة أن تكون روح الحرية والمساواة والإخاء، ولهذا فإذا كانت الثورات في الأزمنة السالفة ثورات أبطال، لابد لثورات اليوم أن تكون شعبية. كما أعلن صن يات سن عن مبادئ الشعب الثلاث: الوطنية، الديمقراطية، إزدهار الشعب.

1- فالوطنية تعني مقاومة هيمنة الماندشو على البلاد؛
2- والديمقراطية، ضرورة تأسيس جمهورية ديمقراطية؛
3- وإزدهار الشعب، عرض لأفكار إشتراكية طوباوية، إنطلاقا من وجهة نظر البورجوازية الصغيرة.

وقد إعتقد صن يات سن أنه بإمكان الصين تفادي المرور بالرأسمالية عن طريق إحلال المساواة في ملكية الأرض.

بلغ عدد أعضاء الرابطة، خلال سنة من تأسيسها، نحو 10 آلاف فرد، أخذت السلطات تقمعهـم، بمـا في ذلك السلطات اليابانية في الصين، بيد أن الحركة المعادية للماندشو، أخذت تتقـوى بدايـة مـن 1905، وفي 1911/10/10 إنـدلعت إنتفاضـة في ووشـانغ Wuchang حركتهـا حركتـي وانكسـويش Wenxueshe (النـادي الأدبي) وغونغجينهـوي Gongjinhui (الجمعيـة مـن أجـل الرقـي العـام)، وقـد شـارك الطـلاب والعـمال في الإنتفاضة، التي أجبرت نائب الملك على الفرار، وإستولوا على هـانكو وهانيـانغ، بـالقرب مـن ووشـانغ؛ كـما إندلعت عمليات مناصرة للثوار في أجزاء كثيرة من الصين.

بعد الإنتصار الذي حققه الثوار في ووشانغ، ظهـرت حكومـات مسـتقلة عـن الكينـغ في عـدة مـدن مثـل: غوانغـدونغ Guangdong، غـوانغكسي Guzangxi، تشـيجيانغ Thejiang، جيانغسـو Jiangsu، يونـان Yannan، شـنكسي Shanxi، شـانكسيShaanxi، جيـانغكسي Jiangxi، شـاندونغ Shandong، فوجيـان Fujian، آنهوي Anhui، فنغتيـان Fingtian، سيشـوان Sichuan ، وقـد إجتمـع أفـراد هـذه الحكومـات العسـكرية في نانكين وأعلنت عن تأسـيس جمهوريـة الصـين وانتخـاب صـن يـات سـن رئيسـا لهـا وتأسـيس الحكومـة في 1912/1/1.

في هذه الأثناء ظهر يوان شيكاي، الذي كانت السلطة العسكرية للكينـغ بـين يديـه، كـأكبر مخـرب للثورة، حيث أرغم الكينغ والثورة معا على وضع زمام الأمـور بـين يديـه، حـين إنتخـب رئيسـا للجمهوريـة الفتية في مارس 1912، وبذلك إنهزمت الثورة البورجوازية.

تمكنت الثورة، رغم هزيمتها، من القضاء على حكم الكينـغ للصـين الـذي دام نحـو 300 سـنة، ومـن جعل الإقطاعية حالة آيلة إلى الزوال، ومن زيادة وعي الشعب بوضعيته.

الصين إبان الحرب العالمية الأولى:

عقب فشل حكم الأوتوقراطي يـوان شـيكاي، الـذي سـعى لأن يصـير إمبراطـورا

بمساعدة القوى الغربية، وعقب وفاته المباغتة، صارت بكين، عاصمة الحكم المركزي، محل أطماع الكثير من القوى السياسية في الصين، وخاصة خلفاء يوان شيكاي نفسه (أي عسكريو بايانغ Beiyang)، وفي المقاطعات أسس الحكام العسكريون وسادة الحرب، كل شيء، في الوقت الذي تحيك فيه القوى الأجنبية خيوط السياسة الصينية من الخفاء، أما الطبقة المثقفة فلم تكن تبحث سوى عن مخرج للبلاد، متأثرة بوضعيتها المزرية خلال الـ 80 سنة الفارطة، بفشل ثورة 1911، بالهجمة الإمبريالية عليها، بنجاح ثورة أكتوبر في روسيا...إلخ

وقد سمح إنشغال الأوروبيين بالحرب العالمية الأولى للرأسمالية الصينية بأن تتطور بشكل أفضل عما كانت عليه من قبل، كما إزداد نفوذ الإستثمار الصناعي الياباني وخلق منافسة حادة للرأسمال الصيني، المنافسة التي ستشتد عقب الحرب العالمية الأولى، حين يعاود الغرب نشاطه بكثافة من جديد.

وقد أدت المنافسة بين الصناعات الغربية والصينية إلى تفطن البورجوازية الصينية وتجليها في شكل رغبة في المقاومة. وقد ساعد على ذلك، نشأة طبقة عاملة صينية، إرتفع عدد أفرادها من مليون عام 1914 إلى 3 مليون عام 1919، أخذت تعاني، في غياب حزب ووحدة نقابية، من الإقطاعية والرأسمالية والإمبريالية.

أ- المدرستين القديمة والجديدة:

يتعلق الأمر هنا بالصراع بين ثقافتين: ثقافة تقليدية إقطاعية تعود إلى الفترة التي سبقت حربي الأفيون، وثقافة جديدة متأثرة بالغرب وخاصة في نظرياته الإجتماعية وعلومه الطبيعية ويمثلها كانغ يوان، يان فو، صن يات سن، حيث:

- ألف هونغ كسيوكوان Hong Xiuquan: النظام الزراعي في المملكة السماوية.
- هونغ رينغا Hong Renga: الأحاديث الجديدة عن الحكم.
- كانغ يواي Kang Youwei: الإصلاح في 10 آلاف حرف + كتاب المجتمع العالمي.
- ترجم يان فو Yan Fu: تساؤل بشأن طبيعة وأسباب الغنى، لآدم سميث؛ روح

القوانين لمونتيسكيو، التطور والأخلاق لها كسلي، دراسة علم الإجتماع لهربرت سينسر، منظومة المنطق لجون ستيوارت مل.

- صن يات سن Sun Tat-sen: ألف مبادئ الشعب الثلاث (السالف ذكرها): الوطنية، الديمقراطية، إزدهار الشعب.

كما تمت ترجمة الكثير من كتب الرياضيات والديناميكا والكهرباء والكيمياء والبصريات والبخار والفلك والفيزيولوجيا وعلم النفس والطب... من قبل مكتب الترجمة التابع لترسانة جيانغنان Jiangnan في شنغهاي. وفي مقدمة "قائمة بعناوين كتب الغرب"، كتب المؤلف ليانغ كيشاو Liang Qichao يقول: "ترغب الصين في أن تصبح قوية، ولذلك فالضرورة الملحة تقتضي ترجمة الكثير من الكتب الغربية؛ وإذا رغب الطلاب في إعطاء أنفسهم مكانة ما بأنفسهم، فلابد لهم أن يقرأوا منها ما استطاعوا".

وقد عرفت نهاية حكم الكينغ إدخال العلوم الطبيعية، كمادة إجبارية، في المدارس الصينية؛ كما سافر الكثير من الطلاب الصينيين إلى الغرب لتلقي العلوم، ولكنهم لم يجدوا ما يفعلونه بمعارفهم في الصين حين عادوا إليها.

وأمام تنامي التأثر بالغرب وإنتشار الأفكار الإصلاحية، وقفت المدرسة التقليدية حائلا دون تحقيق المثقفين أدنى أثر لهم على الواقع، مما دفع بهم إلى إطلاق شعار "الديمقراطية والعلم" عشية حركة 4 ماي 1919. وفضلا عن ذلك، عرف الأدب والفنون الغربية حركة ترجمة واسعة، حيث ترجم لين شو Lin Shu وحده أزيد من 100 رواية ومنها La Dame aux Camelia، الذي نال شهرة واسعة في أوساط القراء الصينيين؛ كما ظهر أدب ثوري صيني وتزعمه لو كسان (لو شيون) Xun Lu، الذي ثار ضد الثقافة الإقطاعية وكذا ضد ثقافة خدام الغرب في الصين.

ب- حركة 4 ماي 1919:

أفضت إتفاقية فرساي إلى إنتزاع شاندونغ من ألمانيا ومنحها لليابان، مما أثار الشعب الصيني وحرك الطلاب ليخرجوا إلى ساحة تيان آن من، في 1919/5/4، ويعلنوا شعارهم: "المقاومة في الخارج لأجل سيادة الصين، ومعاقبة الخونة في الداخل" ثم إحتجوا

على إحتلال اليابان لكينغداو وباقي مدن شاندونغ وطالبوا بمعاقبة كل المتعاونين مع اليابانيين ومنهم وزيرا المواصلات كاو رولن Cao Rulin وتشانغ زونغكسيانغ Zhang Zongxiang، سفير الصين في اليابان، ولو زونغيو Lu Zongyu، مدير الشؤون المالية؛ كما قام الطلاب بمظاهرة كبيرة أحرقوا ربوع الصين وتضامن معها الطلاب والعمال، الذين أضربوا عن العمل يوم 5 جوان في مدن عديدة ومنها شنغهاي، ثم تلاهم التجار وأضربوا من جانبهم، وصارت حركة 4 ماي، حركة طلابية، عمالية وبورجوازية مناهضة للوجود الأجنبي في الصين، حيث بلغ صداها حد إرغام الحكومة على الإمتناع عن توقيع إتفاقية فرساي في 28 جوان.

وقد تأثر الصينيون بنجاح الثورة البولشفية وخاصة حين ألغت الحكومة السوفيتية كافة الإتفاقيات الجائرة التي أبرمتها روسيا القيصرية مع الصين. كما أدخلت الأفكار الإشتراكية إلى الصين وظهر زعماء لها أمثال لي داتشاو Li Dazhao، شان دوكسيو Chen Duxiu، ماوتسي تونغ، شوان لاي.

وكانت الشيوعية واحدة من الأفكار التي ساهمت حركة 4 ماي، بشكل كبير، في انتشارها بواسطة إنتشار المجلات والجرائد والكتب في هذه الفترة بالذات، ومن ثمة فهي التي هيأت لها الأرضية المناسبة.

ج- ميلاد الحزب الشيوعي الصيني:

نشط الشيوعيون الصينيون، عقب حركة 4 ماي، في مناطق كثيرة، حيث ساعدوا العمال الزراعيين بصفة خاصة على تأسيس نقابات لهم، كما عملوا على طبع الجرائد الشعبية لنشر أفكارهم في مدن شنغهاي، بكين، غوانغتشو. وفي ماي 1920، تأسس أول ناد للشيوعيين في شنغهاي، تلاه تأسيس شبيبة الصين الإشتراكية، كما عرفت مدن بكين، هانكو، شانغشا، غوانتشو، جينان، إنشاء منظمات شبانية إشتراكية موازية لذلك.

وفي جويلية 1921، إنعقد أول مؤتمر للشيوعيين الصينيين في شنغهاي وضم ماوتسي تونغ، دونغ بيوو، شان طانكيو، وانغ جينهاي...الخ، وقرر فيه المجتمعون تأسيس الحزب الشيوعي الصيني. ومنذ تأسيسه، شرع الحزب في قيادة الحركة العمالية، حيث أنشأ

سكرتارية المنظمات العمالية في الصين ثم قاد نحـو 300 ألـف عامـل خـلال سـنة 1922-23 (مـن جـانفي إلى فيفري) في نحو 100 إضراب منها إضراب عمال ميناء هونغ كونغ، الذي لاقى تأييدا كبيرا من سكان المدينة.

وفي جويلية 1922، إنعقد مؤتمر الشيوعيين الثـاني في شـنغهاي لوضـع برنـامج عمـل وتوحيـد نضـال الشيوعيين وقد خرج المؤتمرون ببيان تضمن أساسا: الـدعوة إلى خلـق جبهـة موحـدة وديمقراطيـة "للقضـاء على الصراعات الداخلية وقلب نظام حكم العسكريين وإحـلال السـلم والقضـاء عـلى إضـطهاد الإمبريـاليين للصين والعمل على تحرير عموم الصين وتوحيـدها في جمهوريـة ديمقراطيـة، كـما أطلـق المـؤتمرون شـعار: "الحرب على الإمبريالية والإقطاعية".

عقب المؤتمر مبـاشرة، إنـدلعت سلسـلة مـن الإضرابـات، التـي مسـت قطاعـات شـتى كالمواصـلات والسكك الحديدية والمناجم، حيث أضرب مثلا 20 ألـف منجمـي في أنيـوان Anyuan في منطقـة جيـانغكسي Jiangxi، و40 ألف منجمي في كايلوان Kailuan...إلخ وقد قابلت السلطات، بمسـاعدة الإمبريـاليين الأجانـب، تلك الإضرابات بالقمع، حيث قمع المضربون في الخط الحديدي بكين- هانكو، في 7/ 2/ 1923 بقسوة حيـث قتل 40 عاملا وسجن 40 آخرين وجرح 300 آخرين.

4- أوضاع الصين إبان وبعد الحرب العالمية الأولى:

عقب وفاة يوان شيكاي عام 1916، إنقسم عسكريو بايانغ (الشمال) إلى جزئين: جماعة تشيلي Zhili (في هبي Hebei) وجماعة أنهوي Anhui. قاد الأولى فانغ غيوتشـانغ Feng Guozhang (ثـم كـاي كـون Cai Kun ووو بايفو Wu Peifu مـن بعـده) وكانـت أمريكـا وبريطانيـا تسـاعدانها، وقـاد الجماعـة الثانيـة دوان كيروي Duan Qirui الخاضع للنفوذ الياباني، كما وجـدت جماعـة ثالثـة في فانغتيـان Fengtian (ليـاونينغ) في الشمال الشرقي (منشوريا) المتآمرة أيضا مع اليابانيين.

و هكـذا صـارت الصـين جماعـات متحاربـة فـيما بينهـا بشـكل يعكـس التنـافس بـين أمريكا و بريطانيا من جهة اليابان المستفيدة من الحرب العالمية الأولى من جهة أخـرى، ومـا

إن مات يوان شيكاي حتى استولت جماعة أنهوي Anhui على السلطة المركزية في بكين ودخلت في حرب مع جماعة تشيلي Zhili في مناطق عدة، ولكن هذه الأخيرة هزمتها واستولت على بكين من نهاية 1920 إلى 1924، كما انتصرت هذه الجماعة أيضا على جماعة فانغتيان Fengtianعام 1922.

إزدادت أوضاع الصينيين سوء بداية من 1922، عقب عودة الإستثمارات الأجنبية وعجز الصناعات الصينية على منافستها مما جعل البورجوازية الصينية تزداد وعيا عما كانت عليه من قبل.

وفي جوان 1923، عقد الشيوعيون مؤتمرهم الثالث لتوحيد الجهود ضد الإحتلال والصراع الداخلي بين أمراء الحرب. وقد رأى المجتمعون أن مد يد العون لصن يات سن كفيل بخلق جبهة موحدة وإعادة تنظيم الكومينتانغ (الرابطة الثورية في الصين، التي قادها صن يات سن وأعيد تنظيمها عام 1912 باسم الكومينتانغ) مع إحتفاظ الشيوعيين باستقلالهم السياسي والتنظيمي. وقد عرف المؤتمر إختلافات حادة في وجهات النظر، وانتصار أتباع ماوتسي تونغ، الذي إنتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب ومسؤولا للجنة التنظيم في المؤتمر. وفي 1924 إجتمع الحزب الشيوعي والكومينتانغ في غوانغتشو وخرجا ببيان يوحد الجهود ضد الإمبريالية والإقطاعية ويساند الطبقة العاملة ومتحالف مع روسيا والحزب الشيوعي وهي أفكار طالما نادى بها الشيوعيون.

وهكذا شكل المؤتمر نقطة إنطلاق تاريخية في نضال الصينيين، حيث ساعد الشيوعيون، صن يات سن على إنشاء مدرسة هوانغيو (وامبوا Whampoa) العسكرية في كانطون وعلى إنشاء جيش ثوري. وقد أرسل الحزب الشيوعي بعدد ممن قادته، ومنهم شوان لاي، للتدريس في مدرسة وامبوا، التي التحق بها الكثير من الشبان الأعضاء في حركة الشبيبة.

إمتد تأثير الجبهة الموحدة الجديدة إلى أن بلغ الحكومة المركزية، حيث ظهر فانغ يوكسيانغ Feng Yuxiang، أحد قادة الحرب، مؤيدا للجبهة عام 1924. وفي 1925/5/1، إنعقد في غوانغتشو مؤتمر العمل الأول وتأسست إثره فيدرالية نقابات

الصين، التي ترأسها لن وايمن وليوشاوكي.

وفي 30 ماي 1925، وإثر إغتيال اليابانيين لعامل وجرح آخرين في شنغهاي، خرج آلاف الطلاب في مظاهرة كبيرة وقابلتهم القوات البريطانية بالرصاص وقتلت منهم عشرة طلاب. وفي 4 جوان، قامت القوات الفرنسية والبريطانية والإيطالية والأمريكية بقتل عدد كبير من الملاحين الصينيين في شنغهاي، وقد كان لمجزرة 30 ماي صدى كبير في العديد من المدن الصينية، التي قامت بإضرابات وإضطرابات كثيرة، ومنها هونغ كونغ التي صار إسمها "المدينة الميتة" أو "المدينة المتعفنة" بعدما كان يعني بالصينية "المدينة المعطرة". وشيئا فشيئا إزداد نشاط الشيوعيين إلى أن تمكنوا من تشكيل حكومة وطنية في غوانغتشو في 1/ 7/ 1925 وتأسيس الجيش الوطني الثوري، الذي خاض معارك كثيرة ضد النظام القائم، الإمبرياليين، أمراء الحرب، الرجعيين...الخ إلى أن وحد غواندونغ في ربيع 1926. وبالموازاة مع العمليات الحربية، أنشأ الشيوعيون "المعهد الوطني للحركة الفلاحية" الذي قدم فيه ماوتسي تونغ وأتباعه دروسا لشبان سوف يتحولون إلى رواد لحركة الفلاحين لاحقا.

عرف الكومنينتانغ إنقساما داخليا بسبب إحتوائه البروليتار والبورجوازية من جهة وتنامي قوة الشيوعيين من جهة أخرى، حيث إنفصل يمين البورجوازية الوطنية داخل الحركة عن بقية مكوناتها وكان يمثلهم جيانغ جييشي Jiang Jieshi (تشيانغ كاي شك Tchiang Kai-Chek)، الذي كان يسعى إلى الهيمنة على قيادة الثورة، من خلال حياكة المؤامرات ضد الشيوعيين والحد من نفوذهم داخل الكومينتانغ.

في جويلية 1926، إنطلقت الثورة في ما عرف "بحملة الشمال" ضد عسكريي بايانغ، من غوانغدونغ، وكان تشانغ كاي شك يطمح إلى خلافة هؤلاء وليس إلى القضاء عليهم فحسب، ونتيجة لانتصارات الثوار، تم نقل مقر الحكومة الوطنية في 1927/1/1 إلى ووهان، كما تمكن الثوار من طرد الإنجليز من هانكو وجيوجيانغ (1927). وفي الشهر التالي (فيفري) حرك شوان لاي ورفاقه ثورة عارمة في شنغهاي وتمكنوا من السيطرة عليها بعد يومين من المعارك الطاحنة.

وأمام إنتصارات الثورة، تآمر تشانغ كاي شك مع الغرب وقام في 12 أفريل بانقلاب على الثورة بعدما قتل العديد من الشيوعيين في شنغهاي ثم في مدن أخرى. وهكذا إنتهت الحرب الأهلية الأولى بهزيمة الشيوعيين لقلة حذرهم أو لثقتهم الزائدة في البورجوازية، وكان ذلك ما سلط عليه المؤتمرون، في المؤتمر الخامس الذي إنعقد في 1927/4/27 في ووهان، الضوء والنقد.

الحرب الأهلية الثورية الثانية (أوت 1927- جوان 1937): قاد تشانغ كاي شك معارك عنيفة ضد العسكريين في جميع أرجاء الصين وكان النصر حليفه دائما تقريبا، خاصة إذا علمنا أن الأمريكان والبريطانيين واليابانيين قدموا له يد العون للإبقاء على الصين تحت سيطرتهم والقضاء على الثورة فيها. وبالفعل فقد أعلن تشانغ كاي شك الحرب على الشيوعيين أيضا وقتل منهم ومن أتباعهم مئات الآلاف إلى أن إستحال الكومينتانغ مثل عصابات بايانغ.

ولإنقاد الثورة، قاد شوان لاي، تشودي، يي طانغ... إلخ نحو 30 ألفا من رفاقهم في ثورة من ناشانغ (عاصمة جيانغسي) في فاتح أوت 1927، وكانت الثورة إيذانا بميلاد الجيش الشعبي الوطني بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، وكذا بميلاد الثورة ضد الحركة الرجعية التي تزعمها تشانغ كاي شك، بالإضافة إلى الثورة ضد الامبريالية. وقد سار الجيش إلى الجنوب وانهزم في أكتوبر في غوانغدونغ بسبب التفوق العددي لقوات تشانغ كاي شك، وبعدئذ إلتقت القوات المتبقية للشيوعيين في جبال جينغانغ Jinggang بقوات ماوتسي تونغ وتأسس الجيش الأحمر الصيني للعمال والفلاحين.

وقد تحولت جبال جينغانغ إلى قاعدة ثورية للجيش الأول ن بقيادة ماو، حين وصلها قادما من شانغشا، أين إنهزم أمام تشانغ كاي شك.

بداية من 1928، تأكدت للشيوعيين إستحالة إنتصارهم في المدن، فعملوا على ربح الريف من خلال ثورة إجتماعية وتجنيد الفلاحين في ثورة ضد المستعمر وأتباع تشانغ كاي شك. وفي جويلية 1928، عقد الشيوعيون مؤتمرهم السادس في موسكو.

وقد أخذ الشيوعيون يزيدون في عدد جيوشهم، المتشكلة أساسا من الفلاحين

ويهاجمون مواقع قوات تشانغ كاي شك وينفذون ثورتهم الزراعية، التي قضت على الإقطاعية وشبه الإقطاعية. وقد تمكن الجيش الأحمر للفلاحين والعمال من تكسير عدة محاولات لجيوش تشانغ كاي شك لتطويق مواقع الثورة في جيانغكسي Jiangxi وغيرها مع مطلع الثلاثينات.

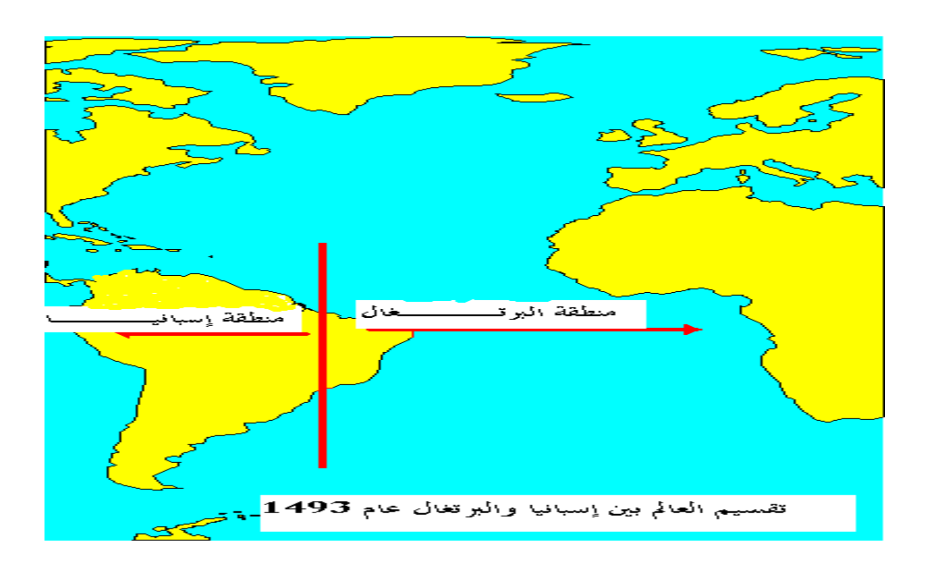
وخلال أزمة 1929، إحتل اليابانيون شمال شرق الصين، حيث هاجموا شانيانغ عام 1931 (موكدن) ووقعت ثلاث مقاطعات تحت سيطرتهم وهي سياونينغ، جينين، هايلونغيانغ، أي نحو 2 مليون كلم[2] يسكنها 30 مليون نسمة ، وسوف ينشئ اليابانيون حكومة مؤيدة لهم في هذه المنطقة، وتدعى ماندشوغيو "Mondchouguo". وقد نادى الشيوعيون بتوحيد الجهود لتحرير البلاد من اليابانيين، في الوقت الذي إلتزم فيه الكومينتانغ الصمت. وحين هاجم شنغهاي في 1932، قاومهم الجيش الأحمر، الذي أخذ ينظم صفوف المقاومة في الأوساط الطلابية والعمالية.

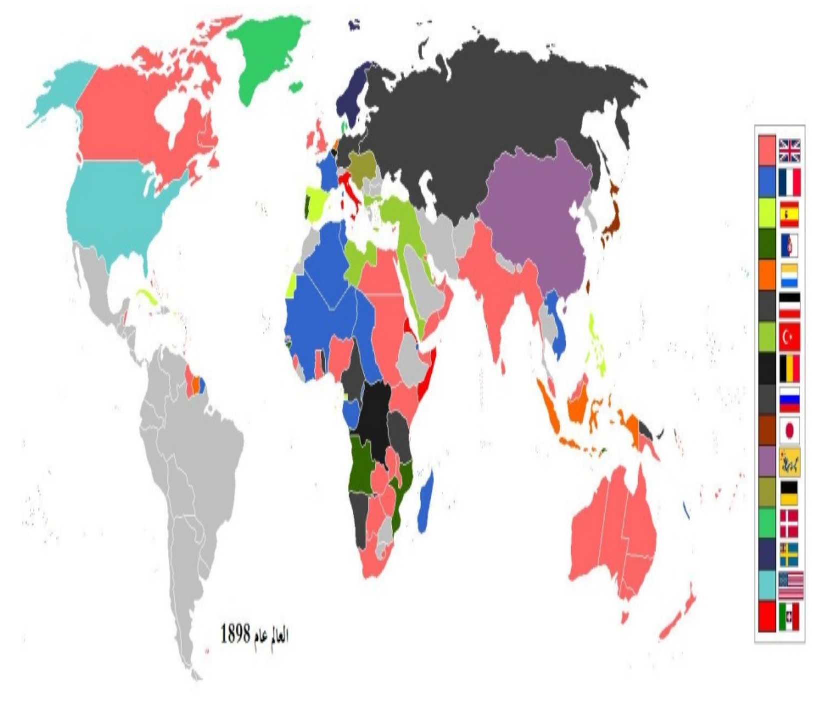
في 1931/9/18 إدعى اليابانيون أن الوطنيين الصينيين قصفوا خط السكك الحديدية جنوب ماندشو ومدوا بنفوذهم ليشمل كل منشوريا ويجمعوا مقاطعاتها الثلاث في دولة مصطنعة، دعيت ماندشوكيو Mandchoukouo، وضعوا على رأسها آخر أباطرة الماندشو. لقد كان ذلك بداية للتوسع الياباني في الصين، التي يتحارب فيها الشيوعيون وأتباع تشانغ كاي تشك (جيانغ جييشي).

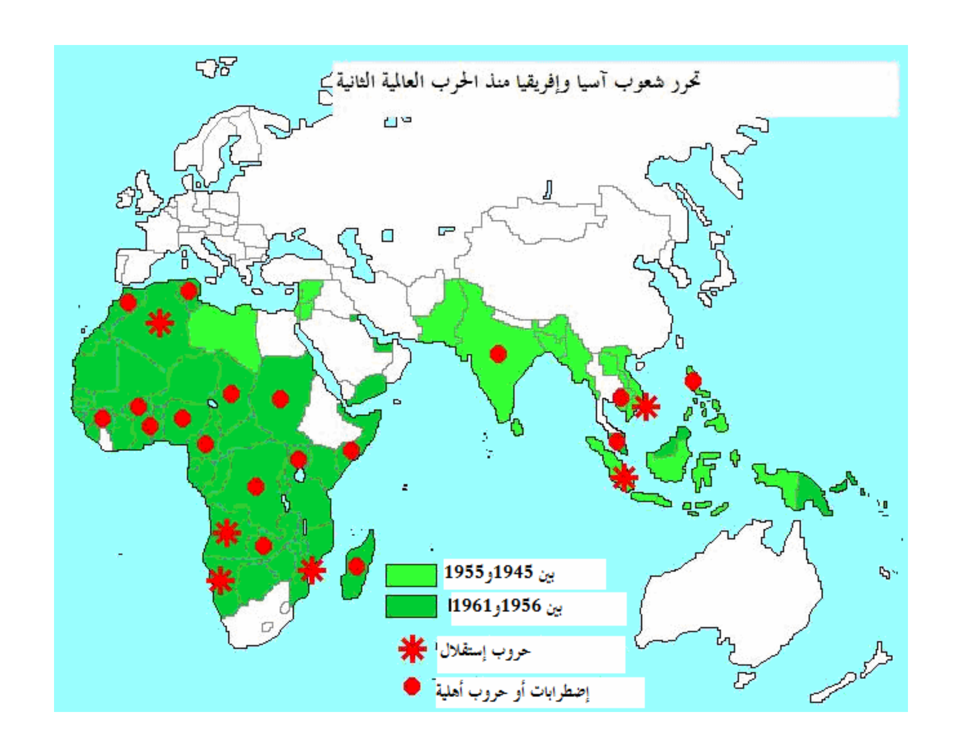
بعد إنهزامهم أمام قوات تشانغ كاي تشك (الذي تفاوض مع أمراء الحرب وتقاعس في مقاومة التوسع الياباني)، فإن الشيوعيين إضطروا إلى الخروج بمقاومتهم من المدن إلى الأرياف وتأسيس قواعد لهم في الجنوب والوسط؛ غير أن قوات تشانغ كاي تشك تمكنت من إحكام الخناق عليهم مما سيضطر قادة فلول الشيوعيين إلى مغادرة مواقعهم صوب الغرب ثم الشمال، إنقاذا لثورتهم، في ما عرف باسم المسيرة الكبرى (التي دامت سنة كاملة من 16/ 1934/10 إلى أكتوبر 1935، قطع فيها نحو 100000 شيوعي مسافة 12500 كلم، من جيانغكسي إلى شانكسي الشمالية، وقد فقد الشيوعيون معظم قواتهم في هذه المسيرة).

في 1/ 8/ 1935 دعا الحزب الشيوعي الصينيين إلى توقيف الحرب الأهلية وتوحيد جهودهم ضد اليابانيين، غير أن تردد تشانغ كاي تشك سيضطر أحد جنرالاته، تشانغ كسويليانغ Zhang Xueliang إلى إلقاء القبض عليه في كسيان Xi'an في 12/ 12/ 1936. وبعد مفاوضات مع الشيوعيين، أطلق سراحه ووحدت مقاومة الطرفين في جبهة وطنية موحدة ضد الغزاة اليابانيين. وهكذا بدأت تباشير نهاية الحرب الأهلية، التي دامت نحو عشرية كاملة، تلوح في الأفق وبداية الحديث عن الصلح الداخلي. وبين جويلية 1937 وسبتمبر 1945، خاض الصينيون مقاومة ضارية ضد اليابانيين، كشفت للصينيين وللدول الغربية عن فساد قيادة وإدارة تشانغ كاي تشك وزادت من إلتفاف الصينيين حول الشيوعيين، مما جعلهم يتحكمون في 19 منطقة محررة إلى 1945 .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان، أخذ نفوذ الشيوعيين يتقوى بنفس الوتيرة تقريبا التي أخذت عليها سلطة تشانغ كاي تشك وأتباعه تتراجع، ورغم المحاولات الساعية إلى التوفيق بين الطرفين (ومنها وساطة جورج مارشل George C. Marshall التي أفضت إلى توقيع هدنة بينهما)، إلا أن الحرب الأهلية إندلعت من جديد وأخذ الشيوعيون يحققون في الإنتصارات والتقدم التدريجيين إلى أن إضطروا تشانغ كاي تشك إلى اللجوء إلى تايوان في 8/ 12/ 1949 بعد إعلانهم عن ميلاد جمهورية الصين الشعبية في 1/ 10/ 1949.

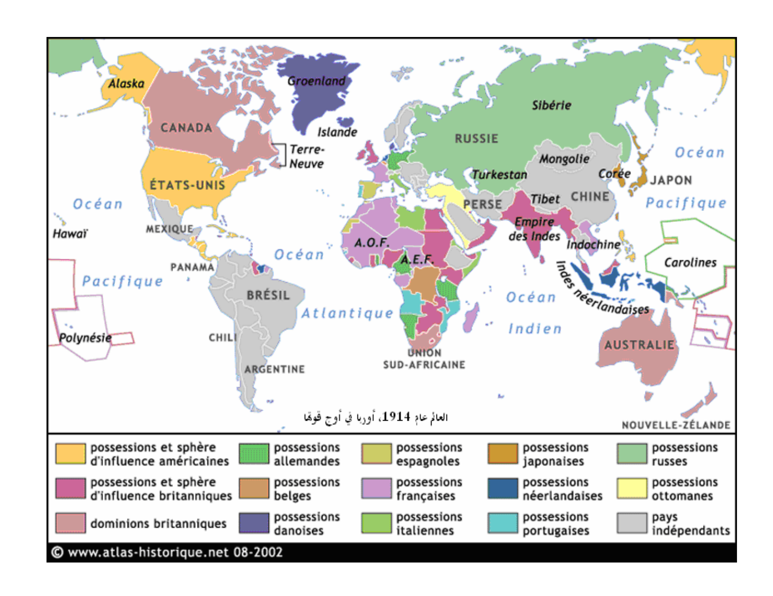

منطقة إسبانيا
منطقة البرتغال
تقسيم العالم بين إسبانيا والبرتغال عام 1493


العالم عام 1898

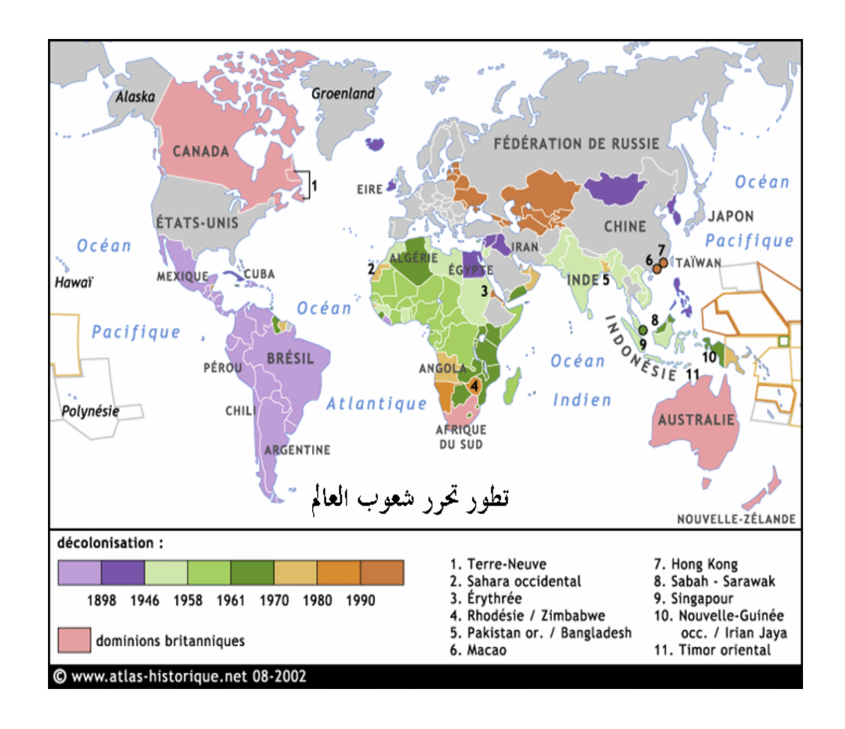




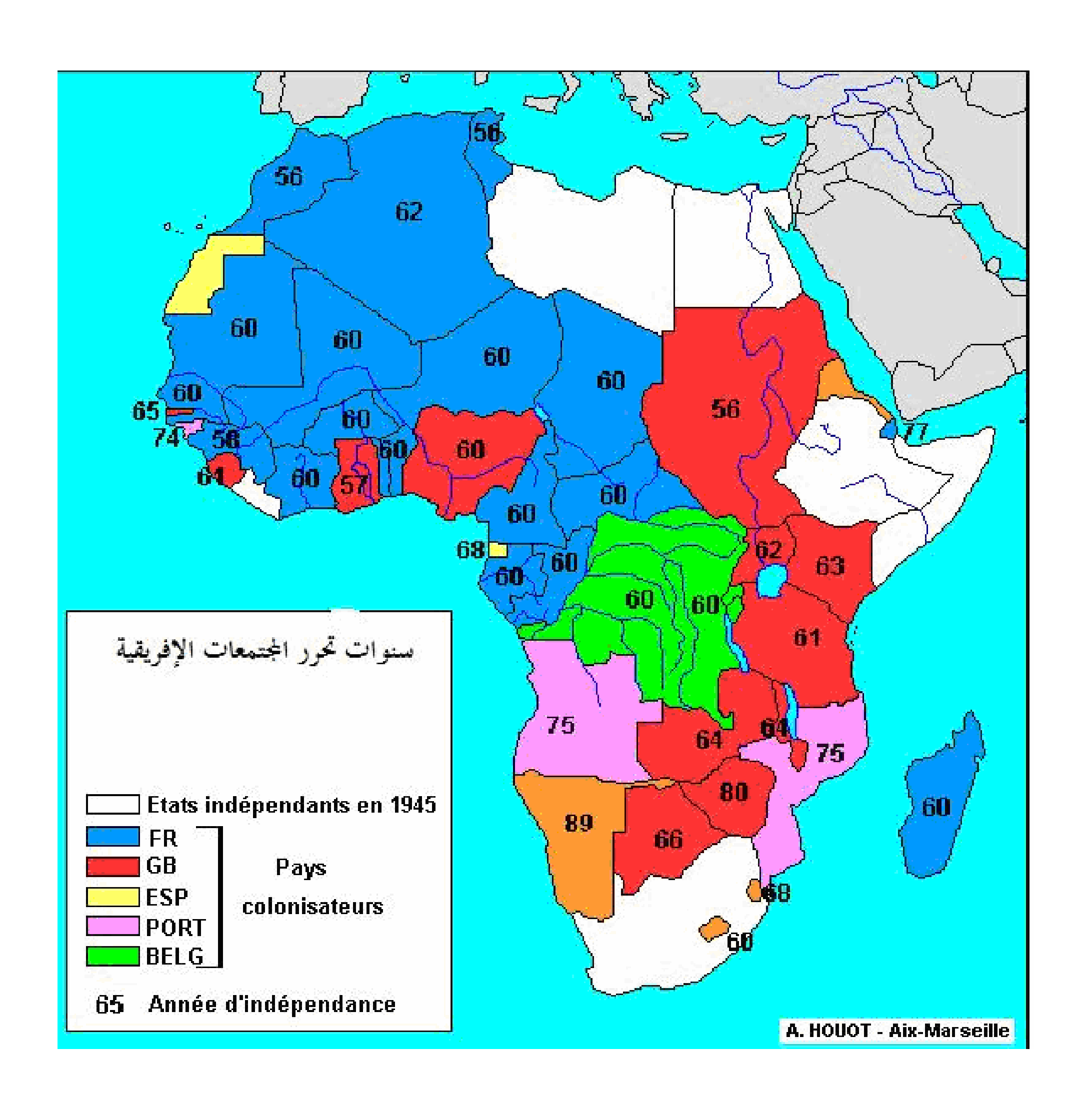
الإمبراطورية البريطانية مطلع القرن العشرين



العالم عام 1914، أوربا في أوج قوتها



تطور تحرر شعوب العالم


سنوات تحرر المجتمعات الإفريقية
Etats indépendants en 1945
FR
GB
ESP
PORT
BELG
Pays colonisateurs
65 Année d'indépendance
A. HOUOT - Aix-Marseille

الفصل الثاني

الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية

الفصل الثاني

الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية

حددت النظريات الأولى التي حاولت شرح الهجرة أن سبب المشكلة هو ازدياد عدد سكان العالم والسياق الاقتصادي المعاكس والبيئة الاجتماعية السلبية، ويجب علينا هنا أن نشمل التفريق الأساسي بين الهجرة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، ففي التصنيف الأول تنتج هذه الموجة عن الاستقلال والملاحقة السياسية وتغير النظام في دول أوروبا الشرقية، أي أن أسباب هذه الحركات اقتصادية (الهجرة الاقتصادية) وسياسية (الملاحقة من الأنظمة المستبدة) وثقافية، أما في التصنيف الثاني (من الجنوب إلى الشمال) فالأسباب اقتصادية بشكل رئيسي (كالبطالة والفقر ونقص الغذاء في القارة الإفريقية).

وبالتالي يمكننا أن نقول أن السبب الرئيسي للهجرة يكمن في التطور الثقافي والسياسي والاقتصادي بين العواصم والدول الأوروبية على الحدود الخارجية في قرن يتميز بتزايد العولمة والتطور التكنولوجي، وكلما ازداد اختلاف الأجور أو البحث عن عمل كلما ازدات الهجرة، وكلما تقلصت المسافة الجغرافية بسبب تطور وسائل النقل كلما هاجر الناس أكثر.

ويمكن لانفتاح التنافس الدولي والاقتصادات عموماً أن يؤثرا على الهجرة، حيث يتم تسهيل الهجرة في نظام دولي أكثر انفتاحاً لدرجة أنه يمكن للدول الأغنى أن تبحث عن الأيدي العاملة في أفقر الدول، وكنتيجة لهذه العوامل فقد توجه عدد كبير من الأقليات المهاجرة إلى الدول الأوروبية الأكثر تطوراً وخاصة تلك في الشمال الغني بعد الحرب العالمية الثانية والتي وصلت إلى 10% من عدد السكان الوطني.

أما اليوم فقد أخذت مشكلة الهجرة منحى هاماً وذلك بسبب التغيرات السياسية والاجتماعية البارزة التي حدثت في أوروبا الشرقية والبلقان ومؤخراً في دول إفريقيا.

وبسبب الفقر فإن تدفق الهجرة ما يزال في كامل قواه في حين تستمر الحروب

والاستبداد والصراعات الأهلية كالثورة العربية المؤخرة بالتسبب بتحرك كبير للسكان من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، وبالطبع فإنها تخبر بأن أكثر من 175 مليون شخص في العالم أي 2% من عدد سكان العالم يعيشون في دولة ليسوا مواطنين لها، فقد ارتفع عدد الأجانب في الاتحاد الأوروبي عام 2006 إلى 29 مليون (5.8% من كامل الهجرة) وقد أتى نصفهم من دول العالم الثالث[1]، أما بالنسبة لحوض البحر المتوسط فإن الهجرة تتزايد بثبات حيث أن دول منطقة البحر المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجهة مغرية للمهاجرين من جنوب وشرق البحر المتوسط، وقد تحولت دول جنوب وشرق البحر المتوسط بشكل كبير وتدريجياً من دول أصل إلى دول عبور واستضافة، ولسوء الحظ فإنه لم يتم إدراك هذه التطورات بشكل كافٍ ولم تتم ترجمتها إلى سياسات هجرة للسلطات الوطنية الخاصة.

ويهدف تسجيل الواقع الحالي بالإضافة إلى تقديم وتقييم إجراءات هامة لسياسة الهجرة إلى تبني سياسة منسقة مفروضة عن الهجرة، وإن الاهتمام في إدارة الهجرة قوي بشكل خاص في دول منطقة البحر المتوسط، وتسعى الحكومات على جانبي حوض البحر المتوسط لتصميم إطار عمل تشريعي لتنظيم دخول وإقامة المهاجرين وحصولهم على الوظائف والخدمات، وقد كان هناك اهتمام متزايد في إطار مفاوضات الهجرة وخاصة في شكل الهجرة الدائرية.

ملامح الهجرة من دول جنوب وشرق البحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي يتزايد تدفق الهجرة من دول جنوب وشرق البحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، وتقدر الهجرة من دول جنوب وشرق البحر المتوسط بحوالي 8.2 مليون[2]، وتظهر الإحصائيات أن شباب دول جنوب وشرق البحر المتوسط يرغبون

---

(1) http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php/Migration_statistics#Net_migration

(2) تقرير حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية 2008-2009، تحرير فيليب فراغ في مركز روبرت شومان في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا: http://www.carim.org/index.php

بشدة بالهجرة وخاصة بسبب فرص التوظيف المحدودة وانخفاض الأجور في بلادهم بالإضافة إلى الظروف السياسية، وبالتالي فإن وجود شتات متكامل يسهل الهجرة إلى أوروبا وخاصة من خلال جمع شمل العائلة.

الهجرة غير الموثّقة في المنطقة الأورومتوسطية

تطورت الهجرة غير الموثقة بدرجة كبيرة عبر المنطقة الأورومتوسطية، ولا تهم هذه القضية الدول الجنوبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (إسبانيا وإيطاليا واليونان فحسب) وإنما دول جنوب وشرق البحر المتوسط أيضاً، وقد تم تحديد ثلاثة أصناف للهجرة غير الموثقة إلى دول جنوب وشرق البحر المتوسط:

1) العمال المهاجرين غير الموثقين: حيث أنهم لا يتناسبون مع الطلب الرسمي لليد العاملة ولا يلبون الشروط القانونية للدخول والإقامة والعمل.

2) اللاجئون: هم يأتون بشكل رئيسي من العراق والسودان والصومال وأرتيريا والدول المضيفة لهم هي سوريا والأردن ومصر وأحياناً لبنان، ولم يحصل معظم اللاجئين في دول جنوب وشرق البحر المتوسط على أية حماية رسمية للاجئين وإنما يبقون في دولة لجوء أولى ليتوقعوا أن يتم نقلهم إلى دولة أخرى أو يعودوا إلى بلدهم ما إن يعود الأمن إليه، ويتسبب العدد الكبير للاجئين وخاصة من العراق والسودان بمشاكل خاصة في جميع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.

3) المهاجرون العابرون: هؤلاء الناس متّجهون إلى مناطق أكثر بعداً كأوروبا أو أمريكا الشمالية أو الخليج إلا أنهم يبقون عند المدخل لأنهم لا يملكون متطلبات ووثائق للسفر (الفيزا).

دول جنوب وشرق البحر المتوسط كدول عبور ووجهة

أصبحت دول جنوب وشرق البحر المتوسط لدرجة كبير دول عبور وهجرة، وتظهر الدراسات أن هناك حوالي 5.6 مليون مهاجر في هذه المنطقة يشملون 3.6 مليون

مهاجر غير موثق[1]، وفي الحالات التي يحاول فيها المهاجرون الدخول إلى أوروبا ويفشلون (إما بسبب عدم تقديم فيزا قانونية أو بسبب المحاولات الفاشلة للدخول سراً) فإنهم يجدون عملاً ويبقون في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، ويشكل هذا التطور عدداً متزايداً من المهاجرين غير الموثقين في هذه الدول مما يثقلها بشكل كبير حيث أنه يبقي الأجور منخفضة جداً ويزيد معدل البطالة المرتفع أصلاً في أسواق العمل المحلية ويحفز هجرة الأيدي العاملة الداخلية إلى الاتحاد الأوروبي.

الوضع الاقتصادي والتأثير على التوظيف في دول جنوب وشرق البحر المتوسط

تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة متعددة، فعلى المستوى العالمي أثرت الأزمة اقتصادياً في تحويل المهاجرين للنقود، ووفقاً للبنك الدولي وصل تدفق الحوالات النقدية المسجلة رسمياً إلى الدول النامية إلى 316 مليار دولار عام 2009، ويشكل ذلك انخفاضاً بقيمة 6% عن 336 مليار دولار في عام 2008.

وعلى المستوى الأوروبي أدت الظروف الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي إلى ارتفاع في نسبة البطالة وبالتالي إلى انخفاض في الانفتاح للعمال المهاجرين قليلي المهارة، وسينقص ذلك بالضرورة تدفق الهجرة من الاتحاد الأوروبي وبالتالي انخفاض الفرص للمهاجرين النظاميين، كما أنها ستؤدي إلى خفض الاستهلاك وتقليل النفقات في الدولة المضيفة، كما ينبغي مراعاة العواقب السياسية والاجتماعية للأزمة، فقد ظهر تزايد في الخوف من الغرباء والعنصرية في معظم الدول المضيفة للمهاجرين.

وقد أثر التقدم الاقتصادي في المنطقة الأورومتوسطية خلال العقد الماضي بشكل غير متساوٍ في عدد السكان الكلي، فقد استمرت المعدلات المرتفعة للبطالة خلال الفترة

(1) تقرير حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية 2008-2009، تحرير فيليب فراغ في مركز روبرت شومان في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا:

وخاصة بين العمال الشباب وغذّت تدفق الهجرة المستمر من المنطقة، وقد اتضحت الطبيعة البنيوية لمشكلة البطالة وبالتالي تحولها الممكن إلى هجرة في موجة التغير السياسي في جنوب البحر المتوسط عام 2011.

وأشار التحليل الذي أجرته المفوضية الأوروبية[1] بدقة إلى الشكوك حول تكامل اليد العاملة للشباب في المستقبل، وقد ذكرت أنه سيكون هناك حاجة لأكثر من 15 مليون وظيفة إضافية في المنطقة خلال السنوات العشر المقبلة، ويزداد ذلك ليصل إلى 30 حتى 60% مما قد تشكل خلال التوسع الاقتصادي من عام 2002 حتى 2007، وهذه الحاجات هامة جداً بحيث أن هناك احتمال لحدوث توتر في البنية الاجتماعية في حال عدم تلبيتها، وبشكل معاكس فإن البطالة في هذه الدول تزداد حسب مستوى التعليم، لذا فإنه بالإضافة إلى تحدي إيجاد الوظائف فإن من الضروري إيجاد وظائف مرتبطة بتزايد عدد الخريجين في المنطقة، ويجعل ذلك إدارة سوق العمل تحدياً للحكومات، كما أنه يؤثر بشكل كبير على تماسك المنطقة والاستقرار الاجتماعي وقد يؤدي إلى ازدياد في ضغط الهجرة.

أحداث ربيع الثورات العربية

أدت الأحداث السياسية والاجتماعية التي بدأت في تونس أواخر عام 2010 ثم امتدت إلى العديد من دول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال عام 2011 وشكلت جزءاً مما يعرف الآن باسم "ربيع الثورات العربية" إلى العديد من العواقب ومنها سقوط العديد من الأنظمة الاستبدادية وبداية العديد من العمليات الديمقراطية والمؤسساتية. كما أنها بداية وحشد للصراع المسلح.

وأدى عدم الاستقرار السياسي الأولي وفي أشد الحالات الصراع المسلح والقمع السياسي المرتبط بعمليات التغيير إلى حالات من الطوارئ الإنسانية والاجتماعية فيما

(1) أداء سوق العمل وتدفق الهجرة في دول البحر المتوسط العربية: العوامل المحددة والتأثيرات. وثيقة اتفاقية رقم 60 لعام 2010.

يتعلق بتشرد السكان وطلب اللجوء، وقد ذكرت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن سبب الأزمة الإنسانية الخطيرة في ليبيا وتونس ومصر هو انتقال حوالي نصف مليون شخص من مناطق الصراع، وهي ليست أزمات إنسانية ملحة وشديدة فحسب وإنما أُثرت هذه الأحداث أيضاً اقتصادياً واجتماعياً في ظروف العمل والمعيشة لجزء كبير من السكان، وقد كان الكثير من هؤلاء الناس يعيشون في أوضاع معرضة لتدهور اقتصادي شديد (45% من 80 مليون مصري يعيشون تحت حد الفقر) في سياق أزمة اقتصادية ومالية عالمية متوسعة، كما أن عدم الاستقرار الذي جاء مع عمليات التغير السياسي والركود الاقتصادي خلال عام 2011 قد انعكس سلباً في التوظيف.

وقد أدى كل ذلك إلى ضغط كبير على تدفق الهجرة في المنطقة ضمن دول جنوب وشرق البحر المتوسط ونحو دول الاتحاد الأوروبي مع وصول جماعي للمهاجرين ومعظمهم من تونس إلى سواحل لامبيدوسا بحوالي 5000 شخص خلال بضعة أيام من شهر فبراير/شباط، وقد شكلت هذه التحركات أحياناً توتراً في الدول المضيفة التي تدعو لتحكم أكثر بالحدود بالتعاون مع وكالة الحدود الخارجية (FRONTEX)، كما أن الصراع الليبي قد شرد أكثر من نصف مليون شخص سافر أكثرهم إلى مصر وتونس بالإضافة إلى الجزائر والنيجر وتشاد، وفي شهر مارس/آذار زاد التدخل العسكري للأمم المتحدة الهروب نحو مصر والذي شمل 2000 إلى 3000 شخص في اليوم، وهناك أشخاص يتجهون إلى هذه الدول المجاورة أكثر مما يمكن أن تستوعب وقد أدى ذلك إلى أزمة إنسانية في المغرب مما يتطلب تدخل الدول الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي.

الإطار التشريعي للهجرة

الحاجة لتقوية نهج عالمي متوازن للتعامل مع الهجرة

إن هذه الأحداث والعمليات ذات أهمية خاصة حيث أنها تعبر عن الرغبة بالحرية والديمقراطية بين المجتمعات في العديد من دول جنوب وشرق البحر المتوسط، وينبغي تحليل عواقبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المدى القصير مع التركيز على

الأزمة الإنسانية التي يتسبب بها التحرك السكاني القسري وعلى المدى المتوسط والبعيد، وينبغي ذكر الحاجة لمراقبة العمليات التي تنفتح فيها الديمقراطية وتترسخ وتحدث عمليات من التطور الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، وقد كانت ردة فعل معظم الحكومات إعلان إجراءات اقتصادية واجتماعية مصممة لتخفيف الاضطراب الاجتماعي والبطالة بين الشباب والتحكم بأسعار الغذاء وغيرها، وينبغي دعم الثورة العربية كفرصة لتعزيز الديمقراطية وتسريع التقدم نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي أن لا يؤدي الوضع الذي تم وصفه سابقاً إلى التركيز الشديد على الأمن والتحكم بالهجرة وخاصة من وجهة نظر أوروبية أحادية الجانب على الرغم من أنه يجب عدم إهمال أهمية الحرية والأمن والعدالة في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الأورومتوسطية بكاملها، ويعود سبب ذلك إلى التأثير الفوري لعمليات التغيير بالإضافة إلى بقاء الظروف البنيوية التي كانت وراء تدفق الهجرة فجوة فيما يتعلق بالثروة والظروف المعيشية بين الساحلين الجنوبي والشمالي للبحر المتوسط وارتفاع مستويات الفقر والضغوط الديموغرافية وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ونقص فرص التوظيف وانخفاض الأجور وظروف العمل السيئة وخاصة في الاقتصادات التي يحمل فيها القطاع غير الرسمي ثقلاً كبيراً، ويظهر تحليل الأسباب الاقتصادية للهجرة كيف تستمر اختلافات الهجرة بالإضرار بدول جنوب وشرق البحر المتوسط مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي خلال سنوات الأزمة على الرغم من أنه في معظم دول جنوب وشرق البحر المتوسط كان إجمالي الناتج المحلي يتحسن قبل بداية الأحداث السياسية والاجتماعية.

ويمكن لهذه العوامل أن تتفاقم، وعلى بعض دول جنوب وشرق البحر المتوسط التي شهدت أشد الثورات أن تتعامل مع أسوأ الظروف الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة للعديد من العوامل، وهي تشمل التقلص الشديد للقطاعات التي تحمل ثقلاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي كالسياحة والتنقيب عن النفط والانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر والعودة الجماعية للعمال المهاجرين كعودة 1.5 مليون مصري أو 120000 تونسي

كانوا قد أجبروا بسبب الحرب الأهلية في ليبيا على العودة إلى دولهم الأصلية، فهم فقدوا وظائفهم كما أوقفوا تدفق الحوالات المادية التي كانوا يرسلونها إلى بلادهم.

وبالتالي فإنه من الضروري الإصرار على الحاجة للتعامل مع الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية بتبني منهج متكامل وبنيوي وواسع يحقق التوازن بين السياسات للتحكم بتدفق الهجرة وإدارتها ويهتم بشكل خاص بهجرة الأيدي العاملة وسياسات التعاون وتطور الدول في المنطقة، ولهذا السبب يجب الأخذ بعين الاعتبار إطار عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط وتقدمها وتطبيقها ونتائجها ودرجة تلبية أهدافها وتبني برامج التعاون.

ويودّ الاتحاد الأوروبي على المدى البعيد إنعاش مبادئ عملية برشلونة والتعبير عنها بقوة أكبر في الاتحاد من أجل المتوسط والتأكيد على أن الازدهار الاقتصادي المشترك ينبغي أن يكون مبدأ أساسياً للعلاقات بين الشاطئين[1].

السياسة الأوروبية تجاه الهجرة

تم تطبيق معاهدة شنغن في 1985/06/14، وكان هدفها الإلغاء التدريجي للضبط على الحدود المشتركة وتأسيس حرية الحركة لجميع مواطني الدول التي وقعت الاتفاقية بالإضافة إلى تعاون الشرطة والقضاء بين هذه الدول ضمن إطار نظام شنغن للمعلومات (SIS).

وفيما بعد وخاصة في أكتوبر/تشرين الأول 1999 في تمبير، قرر رؤساء دول الاتحاد الأوروبي تبني سياسة مشتركة للتعامل مع الهجرة من أجل التحكم بتدفق الهجرة القائم على الحاجات الاقتصادية والقدرة على استيعاب المهاجرين الجدد والتكامل معهم

---

1 أدرك الاتحاد الأوروبي مؤخراً الصعوبات الاقتصادية التي ستسببها التغيرات السياسية في المنطقة مما سيتطلب مساعدة مالية على الرغم من أن ذلك سيكون مشروطاً بتقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان. "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب منطقة البحر المتوسط". COM (2022) في 8 مارس/آذار 2011.

مع حماية كاملة للحقوق الأساسية للمواطنين وذلك لإدراكهم أن ظاهرة الهجرة تؤثر في التعايش المشترك الآمن للدول الأعضاء.

وفي عام 1999 تم تطبيق معاهدة أمستردام، ووفقاً لها فإن سياسة الهجرة هي مسؤولية الاتحاد الأوروبي وخاصة في مجالات متطلبات الدخول والإقامة بالإضافة إلى الإقامة والهجرة غير الشرعية، وقد تبنت المعاهدة إجراءات تحدد الحقوق والشروط التي يمكن فيها لمواطني دولة ثالثة مقيمين في إحدى الدول الأعضاء أن يقيم في دول أعضاء أخرى وتوقعت التناغم التدريجي لسياسات الهجرة والفيزا ومنح اللجوء بين الدول التي وقعتها.

وقد تبني مجلس الاتحاد الأوروبي في 4 و 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 برنامج هاغ متعدد السنوات والذي يضع أهدافاً لتقوية الحرية والأمن والعدالة ضمن الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين 2005 و 2010، وقد كانت أهدافه الرئيسية تقوية الحقوق الأساسية والمواطنة وتحديد نهج متوازن للتعامل مع الهجرة وتطوير إدارة متكاملة للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وفرض إجراءات لجوء مشتركة وضمان إجراءات وقائية دنيا للحصول على العدالة.

وفي النهاية وبعد برنامج تمبير للعدالة والشؤون الداخلية الذي تم إطلاقه عام 1999 وبرنامج هاغ الذي انتهى عام 2009 تم إطلاق برنامج ستوكهولم للفترة بين عام 2009 و 2014، وقد تم وضع إطار جديد للاتحاد الأوروبي من خلال هذا البرنامج للتعاون حول الجمارك والقضاء والشرطة بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى سياسة اللجوء والهجرة والفيزا.

معاهدة شنغن

لم تشمل معاهدة روما تناغم قوانين الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بمواطني دول العالم الثالث، إلا أنه لم يكن هناك سياسة مشتركة حول دخول وإقامة مواطني دول العالم الثالث إلى المجتمع حيث أن التحكم بالهجرة يندرج ضمن اختصاص كل دولة على حدة، إلا أن تشكيل مجال مجتمع داخلي بدون حدود قد أدى إلى تعبير

بعض الدول الأعضاء عـن ضرورة سياسـة أوروبيـة للهجـرة بالإضـافة إلى إلغـاء الـتحكم بالحـدود بـين دول المفوضية الأوروبية يشمل حرية الحركة لمواطني دول العالم الثالث.

وتسوية شنغن مشمولة في نصين أساسيين: 1) اتفاقية شـنغن التـي تـم توقيعهـا في يونيـو/حزيـران 1985 بين اتحاد Benelux الاقتصادي وجمهوية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الفرنسـية فـيما يتعلـق بالإلغـاء التدريجي للسيطرة على الحدود 2) ميثاق تطبيق اتفاقية شنغن التي تـم توقيعهـا في يونيـو/حزيـران 1990 والتي تكمل الاتفاقية وتحدد الشروط وتضمن تطبيق حرية الحركة والتي لم يتم تطبيقهـا حتـى عـام 1995، وقد تم ضم الاتفاقيـات والقواعـد التـي تـم تأسيسـها ضـمن هـذه الاتفاقيـة إلى الاتحـاد الأوروبي بموجـب معاهدة أمستردام في مايو/أيـار عـام 1999، وفي معاهـدة لشـبونة تـم ضـم تسـوية شـنغن وبعـض التـدابير الاحتياطية الإضافية في البروتوكول 19 [1].

وتم ضمان حريـة الحركـة في منـاطق شـنغن تـدريجياً، وقـد قامـت الـدول التـي وقعـت الاتفاق بإلغاء الحدود الداخليـة وتشـكيل حـدود خارجيـة موحّـدة فقـط حيـث تـتم إجـراءات الـتحكم والـدخول الرسـمي[2]، وقـد تـم تطبيـق إجـراءات وقواعـد مشـتركة تتعلـق بالـدخول

---

(1) نسخة مدمجة من معاهدة الاتحـاد الأوروبي والمعاهـدة حـول العمـل عـلى الاتحـاد الأوروبي، مجلـة مسـؤولي الاتحـاد الأوروبي النسخة 83 الصفحات 290-292.

(2) تم توقيع ميثاق تطبيق اتفاقية شنغن في 19 يونيو/حزيـران 1990، وقـد انضـم إليـه بعـد ذلـك إيطاليـا (في 27.11.1990) وإسبانيا والبرتغال (25.6.1991) واليونان (6.11.1992) والنمسا (28.4.1995) والـدنمارك والسـويد وفنلنـده (19.12.1996) والنروج وآيسلنده (19.12.1996) وإستونيا وجمهورية التشيك وليتوانيا وهنغاريـا ولاتفيـا ومالطـا وبولنـده وسـلوفاكيا وسلوفينيا (21.12.2007)، وفي 30 مارس/آذار 2008 تمت عملية التوسيع بإلغاء التحكم بحدود مطارات هذه الدول وبين هذه الدول واثني عشرة دولة كانت في نظام شنغن، وتحتـل الـدنمارك مكانـة خاصـة بيـنما يمكـن لإيرلنـده والمملكـة المتحدة أن تسهما في جميع أو في جزء من التدابير الاحتياطية لتسوية شنغن بعد تصويت مجهول لمجلس الدول التي تشارك في الاتفاقيات وممثلي الحكومات الذين يمثلون الدول الأعضاء.

والإقامة والفيزا وتطبيقات اللجوء والتحكم بالحدود ضمن مناطق شنغن، ولموازنة حرية الحركة وإلغاء التحكم بالحدود الداخلية قامت الدول الأعضاء بتقوية التعاون بين قوى الشرطة والسلطات القضائية للقضاء على الجريمة المنظمة[1]، وقد تم إنشاء قاعدة بيانات للأشخاص والبضائع يمكن للسلطات الوطنية المختصّة أن تصل إليها[2]، وبالإضافة إلى النظام الرئيسي يوجد نظام وطني في كل دولة من الدول الأعضاء يتصل بالنظام المركزي، وقد تم تأسيس مكاتب لطلب المعلومات الإضافية عن المدخل الوطني في جميع دول شنغن لتبادل المعلومات الإضافية.

الحاجة للموازنة بين حرية الحركة والأمن

تواجه الاتحاد الأوروبي ضرورة ضمان عدم تقييد حركة ودخول الأشخاص والبضائع بالإضافة إلى تعزيز الأمن لمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المنتظمة، وقد ساعد تغير السياسة الدولية بعد الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر/أيلول 2011 على تطبيق الأمن، وبالإضافة إلى تطور نظام شنغن تم إنشاء ودعم نظام مراقبة الحدود الأوروبية (EUROSUR) ووكالة الحدود الخارجية FRONTEX.

الهجرة غير الشرعية والتحكم بالتقييم

عبرت المفوضية الأوروبية عن قلقها فيما يتعلق بإيجاد نظام متكامل للتحكم بالحدود يجمع الأدوات وآليات المراقبة بالاعتماد على والتكيف مع تدفق الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي وداخله، ووفقاً لبيانات دليل EUROSTAT الإحصائي والمنظمة

(1) وفقاً للمادة 92 من ميثاق التطبيق: نظام شنغن للمعلومات (المعروف باسم SIS).

(2) راجع نظام المفوضية الأوروبية رقم 2006/1987 للبرلمان الأوروبي ومجلس 20 ديسمبر/كانون الأول 2006 حول تأسيس تطبيق واستخدام نظام معلومات شنغن الجيل الثاني (SIS II)، وقد حصل حراس الحدود وموظفو الجمارك وسلطات الفيزا وتطبيق القانون في مناطق شنغن بكاملها على الجيل الثاني من نظام شنغن للمعلومات (SIS II).

الدولية للهجرة والدول الأعضاء فإن من المقدر أن 80% من المهاجرين غير الموثقين يعيشون في مناطق شنغن، ويتوقع أن نصفهم قد دخلوا الاتحاد الأوروبي بشكل قانوني لكنهم فقدوا وضعهم القانوني بعد انتهاء صلاحية الفيزا [1].

ويجب أن لا نقرأ هذه النتائج من جانب واحد، فقد طرح الاتحاد الأوروبي بشكل متكرر قضية الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء كمطلب أساسي لتحسين السلامة، وتبقى سياسة الهجرة المشتركة والواقعية هدفاً ويستمر الاتحاد الأوروبي بالتعامل مع القضية عبر خط دقيق يفصل الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

وفي عام 1998 أوجدت الدول الأعضاء في اتفاقية شنغن لجنة دائمة تقوم 1) بالتأكد من أنه تم الالتزام بجميع الشروط لإلغاء التحكم بالحدود من قبل الدول الأعضاء التي ترغب بالانضمام إلى اتفاقية شنغن 2) بالتأكد من التطبيق الجيد لاتفاقية شنغن من قبل الدول الأعضاء الذين يطبقون الاتفاقية، إلا أنه قد نشأت بعض الأسئلة حول فعالية هذه الآلية، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010 قامت المفوضية بتسليم اقتراح جديد يهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء لتطبيق الإجراءات لتسهيل حماية منطقة ليس لها أي حدود داخلية [2].

ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي يحتاج لسياسة متكاملة وشاملة ستسمح بإزالة الضغط عن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وضمان القوى العاملة الضرورية لأوروبا الهرمة، ووفقاً للمفوضية الأوروبية فإنه في عام 2060 وبالحفاظ على المعدلات الحالية من الهجرة سيتناقص عدد العمال في أوروبا بمعدل 110 مليون عامل عن العدد في الوقت الحالي وذلك لتمويل المعدلات الحالية من الإنفاق الاجتماعي وخاصة المعاشات

---

(1) وسائل جديدة لاستراتيجية متكاملة لإدارة الحدود الأوروبية MEMO/08/85 في 13.2.2008.

(2) مسودة تقرير عن اقتراحات للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتأسيس آلية تقييم للتأكد من تطبيق تسوية شنغن 2010(COD) 0312/ في 13.4.2011.

التقاعدية، ومن المقدر أنه في عام 2020 سيكون هناك نقص بحدود واحد مليون عامل في قطاع الصحة فقط، ولذلك تعتبر المفوضية أن إيجاد الفرص للعمل القانوني لشعوب دول العالم الثالث أمرٌ ذو أولوية.

المعاهدة في مواجهة الظروف الجديدة: مراجعة المقترحات والقرار النهائي للاتحاد الأوروبي

زادت تطورات الربيع الماضي في دول شمال إفريقيا تدفق الهجرة إلى أوروبا مما شكل ضغطاً ليس على دول الدخول فحصب وإنما في الدول التي تحافظ على الروابط التقليدية مع مواطني الدول الأصل كفرنسا، وحين قررت إيطاليا بإصدار 20000 فيزا مؤقتة تبعها قرار فرنسا بزيادة الضغط لتقوية التحكم بالحدود الداخلية بشكل مؤقت، كما قامت الدنمارك لمعرفتها أنها الوجهة الأخيرة للعديد من الذين يدخلون أوروبا بإعلام المفوضية بأنها ستقوم بتقوية التحكم بحدودها مما يتعارض مع معاهدة شنغن وفقاً لرئيس اللجنة.

وتعهد وزراء الداخلية في الاتحاد الأوروبي في اجتماع المجلس الاستثنائي في 12 مايو/أيار 2011 بحماية تسوية شنغن والاستجابة للحاجة للقضاء على الخوف من الغرباء ضد التدفق الجماعي لمواطني دول العالم الثالث [1].

وقدمت المفوضية في جهودها لعلاج حالة الطوارئ رسالة خاصة عن الهجرة [2]، وقد أكدت المفوضية شنغن الالتزام باتفاقية شنغن وقدمت اقتراحاتها لتقوية الحدود الخارجية وحوكمة أكثر توضحاً لشنغن، وقد وافقت على وضع آلية سيتم تطبيقها في حالات الأزمة الحقيقية وستسمح باتخاذ قرارات على المستوى الأوروبي الذي يمكن فيه للدول الأعضاء إعادة التحكم بالحدود ولأي مدة.

---

(1) اجتماع المجلس رقم 3085 (12.5.2011).

(2) COM (2011) النهائي 248 (4.5.2011).

وركز المجلس على ثلاث ركائز:

أ) تقوية حوكمة شنغن.

2) الشراكة الجيدة مع دول جنوب البحر المتوسط.

3) سياسة اللجوء، وقد تم التركيز على مراجعة حوكمة شنغن لمعالجة الهجرة غير الشرعيـة وضـمان التحكم الفعال بالحدود الخارجية لجميع الدول الأعضاء وبناء الثقة بفعالية إدارة الهجـرة مـن قبل الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تبني هذه المبادرات بالإضـافة إلى إجـراءات قصـيرة المـدى مـن قبـل المفوضـية (المسـاعدة التقنية والمالية للدول الأعضاء لعلاج التدفق وخاصة من تونس ومصر ودعم الناس الـذين هربـوا مـن ليبيـا بالتعاون مع المفوض السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى)، كـما قامـت بتطبيـق بـرامج إعادة توطين لتخفيف ضغوط الهجرة وخاصة عن إيطاليا ومالطا.

وبمقتضى هذه الاستشارات قدمت المفوّضة سيسيليا مالمستروم ثلاث أوراق هامة حول:

- اقتراح تعديل النظام 2001/539 حول الفيزا.
- حوار مع دول جنوب البحر المتوسط حول الهجرة والانتقال والأمن.
- التقرير السنوي عن الهجرة واللجوء (2010).

ويقدم اقـتراح المفوضـة لتعـديل إجـراءات الفيـزا إدخـال مـادة وقائيـة تسـمح في بعـض الظـروف الاستثنائية بالإدخال المؤقت لمتطلبات الفيزا لمواطني دول العالم الثالث، وسيخفف ذلـك العواقـب السـلبية لوصول عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي، ووفقاً للمفوضة فإن التعديلات المقترحـة ستزيد من الثقة بالدول الأعضاء فيما يتعلق بالحوكمة في قطاع الفيزا والتحرر المسـتقبلي مـن نظـام الفيـزا، وبالتالي يبدو أن هناك طريقة متساهلة ستسمح في وقت الأزمـة برفـع مسـتويات التـدفق بـدون مراجعـة تسوية شنغن بكاملها.

عملية برشلونة

عملية برشلونة هي اتفـاق شراكـة أورومتوسـطية بـين الاتحـاد الأوروبي وشركائـه في منطقـة البحـر المتوسط ويغطي القطاعات التالية: 1) الحـوار السـياسي والأمـن 2) التعـاون المـالي والاقتصـادي 3) التعـاون الإنساني والثقافي والاجتماعي.

وفي قمة برشلونة لعام 2005 تـم تقـديم فصـل رابـع مـن التعـاون فـيما يتعلـق بـالهجرة والتكامـل الاجتماعي والعدالة والأمن، وقد تم عقد هذه القمة للاحتفال بالـذكرى السـنوية العـاشرة لإعـلان برشـلونة واهتمت بشكل خاص بتطوير برامج التعاون الاقتصادي والاجتماعي وبرامج التعاون حول قضايا الهجرة.

وفي 18 و 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 تم عقـد أول اجـتماع وزاري أورومتوسـطي عـن الهجـرة في ألغراف في البرتغال حيث تم التركيز على أنه ينبغي من أجـل الهجـرة الشرعيـة استكشـاف سـوق العمـل في البداية والقضاء على أسباب الهجرة (دعم التطوير في دول الأصل)، وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعيـة تمـت الإشارة إلى إجراءات توثيق الهجرة لتعزيز معايير أفضل للعودة الطوعية للمهاجرين إلى دولهم.

وفي قمة باريس لعام 2008 تمت المصادقة على اتفاق الاتحاد من أجل المتوسط، وهي تطوير عملية برشلونة مع أهداف تشمل: مكافحة الهجرة غير الشرعية والتأكيد على الصلة بين الهجرة والتطـور بالإضـافة إلى تشكيل أوروبا هادئة وقوية بتعزيز الهجرة التي تتم إدراتها بشكل مشترك لمصلحة جميع الأحـزاب ذات الصلة.

ومن المعروف أنه لتطوير الأهداف التي تم وضعها من قبل برنامج برشلونة للعمل لخمس سـنوات (28 نـوفمبر/تشريـن الثـاني 2005) وأول اجـتماع وزاري أورومتوسـطي حـول الهجـرة تـم تشـكيل البرنـامج الأورومتوسطي الثاني للهجرة، ومن بين الأمور الأخـرى فإنـه يعـالج قضـايا تتعلـق بإصـلاح الهجـرة وقـانون الهجرة.

وفي النهاية فإن من البارز الأهمية التي تعزوها الجمعية البرلمانية الأورومتوسـطية (EMPA) إلى الهجرة، وقد ركزت الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية من بـين أشـياء أخـرى على جانب حماية حقوق الإنسان والحاجة للتكافـل والتعـاون وأهميـة عمليـة التكامـل

وإدراك حقوق المهاجرين.

ومن المعتقدات الشائعة أن واقع الهجرة المعقد في المنطقة الأورومتوسطية تتزايد أهميته في السنوات الأخيرة ويتطلب منهجاً متكاملاً يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة متعددة الأبعاد ويعالج عالمياً القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين الأشياء الأخرى فإن هذا النهج ينطوي على عدم تخفيف معالجة التحديات الفطرية لبعد يتعلق بالأمن، وينبغي التركيز على العلاقة بين سياسات الهجرة مع مجموعة سياسات التعاون ضمن إطار عملية الشراكة الأورومتوسطية لضمان الإسهام في تقوية البعد الإقليمي فيما يتعلق بواقع الهجرة.

وتشكل سياسات التعاون في أبعادها المختلفة – الاقتصاد والتجارة والحوار الاجتماعي والسياسي – العمود الفقري لعملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط مما يؤثر في العوامل التي تحدد واقع الهجرة في المنطقة وبالتالي ترتبط بقوة بسياسات التعاون حول قضايا الهجرة، وبالنظر إلى ذلك فإن من المناسب تقييم نتائج التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقبل كل شيء الهجرة ضمن إطار برنامج عمل مشترك تم تبنيه في قمة برشلونة لعام 2005.

وقد يكون من المناسب تحديد وتقييم الجهود التي تم بذلها في مجال التعاون حول الهجرة القانونية وخاصة منذ أن تم اعتبار تسهيل الحركة القانونية للمهاجرين [1] واحداً من العوامل الأساسية للتعاون، وفي هذا المجال يتم أخذ حاجة دول الأصل والوجهة بعين الاعتبار وهناك تحليل للإمكانيات لتسهيل وتبسيط إجراءات الهجرة القانونية للعمال استجابة للحاجات.

---

(1) خاتمة أول اجتماع وزاري أورومتوسطي حول الهجرة الذي تم عقده في ألغراف في 18 و 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

كما أن من الضروري عكس التحديات المستقبلية التي ستواجه عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط خلال السنوات القادمة، وهي تشمل معرفة إن كان إعادة إطلاق عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط مصحوباً بتطبيق كافٍ للوسائل المالية للتعاون وبفعاليتها وتقييم إن تمت تقوية التعاون الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال الهجرة وفي سياق الظروف الاقتصادية الحالية فرض سؤال عن أي درجة ستتطلب تأثيرات الأزمة طويلة الأمد تقوية لسياسات التعاون الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال الهجرة.

كما سيكون من المناسب معرفة كيف أثرت الأحداث الأخيرة لما يسمى "ربيع الثورات العربية" في الهجرة في المنطقة وكيف يمكن الاستفادة من فرصة دعم الترسيخ الديمقراطي في هذه الدول بالإضافة إلى التقدم نحو أهداف التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال سياسات التعاون.

وسيكون من الضروري التعمق في الاتجاهات المخفية والهجرة غير الشرعية في الوضع الحالي وتحليل أسبابها بالإضافة إلى اقتراح سياسات التعاون للقضاء على هذه الظواهر.

وفي النهاية فإنه ينبغي الاهتمام بالدور الهام الذي يمكن للمنظمات التي تمثل الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية [1]أن تؤديه في تطوير سياسات الهجرة والتعاون في منطقة البحر المتوسط بالإضافة إلى العمل الذي تؤديه المجالس الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الأورومتوسطية والتي كرست اهتماماً كبيراً للمعالجة الكلية لواقع الهجرة من وجهة نظر إقليمية.

(1) كما هو موجود في التوصيات عن تقرير عام 2004 عن الهجرة والتعاون بين دول المنطقة الأورومتوسطية. إعادة التوازن بين إشبيلية وتمبير.

مقترحات

أظهرت التغيرات بعيدة المدى في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ضعف السياسات الأوروبية فيما يتعلق بمنطقة البحر المتوسط وخاصة سياسات الهجرة لدول الاتحاد الأوروبي على شواطئ البحر المتوسط، وأن ضغوط الهجرة في السياق الحالي من الاضطراب السياسي في المنطقة الأورومتوسطية متغيرة وتشمل اللاجئين والمشردين والمهاجرين، وأن التمييز بين هذه التصنيفات المختلفة أساسي لتعزيز إدارة أمثل للأزمة الإنسانية وبالتالي وضع سياسات هجرة مناسبة، ولذلك فإن من الضروري التمييز بين التحركات التي يتسبب بها سياق سياسي استثنائي من التحركات الأخرى المستمرة مع الوقت.

ومن الجوانب الأخرى ذات الصلة والتي يجب التفكير بها الهجرة غير الشرعية، وقد تعاملت العديد من الدول مع الأزمة الاقتصادية بتشديد سياساتها المتعلقة بالهجرة وتطبيق القيود في البداية على الداخلين الجدد، وبالتالي فإن من الأفضل دراسة اتجاهات الهجرة غير الشرعية والحاجة المتوقعة لتقوية سياسات مكافحة هذه الظاهرة لتقديم ضمانات أكبر للحقوق الإنسانية للمهاجرين في هذه الأوضاع.

ويدعو ذلك كله إلى اتخاذ عدد من القرارات الملحة فوق الإجراءات الطارئة الموجودة مسبقاً للدول الأعضاء المتأثرين بتدفق الهجرة لتأسيس سياسة أوروبية جديدة بالإضافة إلى سياسات متكاملة حول الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي.

وتعمل الأهداف التي أكد عليها مجلس الاتحاد الأوروبي في 24 يونيو/حزيران 2011 في مذكرة صدرت في مايو/أيار 2011 عن المفوضية الأوروبية للهجرة على استعادة روح تمبير بتأسيس شراكة للتحرك والتعامل مع القضايا التي تتضمن الهجرة من خلال نهج بنيوي وتأسيس الشراكات مع دول في منطقة البحر المتوسط المجاورة والمناطق الشرقية ضمن إطار من سياسة الجوار الأوروبية الجيدة.

ومن ناحية عملية فإن هناك حاجة للسعي للوصول إلى مستوى مرتفع من التكامل مع تمويل كافٍ بين سياسات الهجرة والسياسة الخارجية في مجالات التعاون والتطوير

حول العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية.

ويمكن للسياق السياسي الجديد الناتج عـن الثـورات أن يجعـل مـن الضروري مراجعـة الاتفاقيـات ثنائية الجانب عـن الهجـرة غـير الشرعيـة بـين دول جنـوب وشرق البحـر المتوسـط ودول الاتحـاد الأوروبي، وينبغي على الاتحاد الأوروبي التعامل مع سيناريو استراتيجي جغرافي مختلف، كما يجب تجنـب الاسـتخدام الانتهازي لسياسات الهجرة من دول الأصل والدول المضيفة.

كما أن الارتبـاط الأوروبي في السياسـات التـي يـتم تبنيهـا عـلى مسـتوى إقليمـي في جنـوب البحـر المتوسط ضروري أيضاً، وينبغي الربط بين الإدارة المنظمة لتـدفق الهجـرة وتبنـي سياسـات توظيـف فعالـة وبعيدة منسقة مع سياسات اقتصادية وصناعية مناسـبة، وقـد يكـون ذلـك أفضـل ضـمان لتلبيـة توقعـات المجموعات التي تعمل على التغيرات السياسية التي تـم إنجازهـا وبالتـالي سـتكون أفضـل مـؤشر لحاجـات الهجرة المستقبلية في المنطقة، ويتطلب هذا الهدف الطموح من جانب دول جنوب البحر المتوسط وتجـاوز الوعود بالعمل الموجودة في المغرب والجزائر وتونس وسوريا المرتبطـة بضـم المـوظفين المـؤهلين في القطـاع العام.

ويجـب ضـمن هـذا الإطـار عـلى المسـتوى الـوطني ومسـتوى الاتحـاد الأوروبي إعـادة التفكـير بعمـق بالسياسات عن تدفق وشروط الإقامة القانونية والترحيب والتكامـل وإمكانيـة الطـرق الدائريـة المتكاملـة (مـما يجمع الطلـب والتزويـد والتـدريب والتحضـير الاجتماعـي واللغـوي...) بـين دول الأصـل والهجـرة بالإضـافة إلى سياسات التطوير المشترك، وينبغي أن يكون الاقتراح الرئيسي لسياسة الهجرة الناجحة ومصـدرها ونقطـة بـدايتها تبني سياسة هجرة مشتركة، وبالنظر إلى الطبيعة الهجرة الممتدة عبد الدول فإنه لا يمكن تنظيم الدخول والإقامة والتحرك الجغرافي لمواطني دول العالم الثالث في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فقط، وجوهريـاً فـإن فعاليـة سياسـة الهجـرة الوطنيـة تعتمـد بشـكل كبـير عـلى السياسـات التـي تتبعهـا الـدول الأعضـاء الأخـرى، ويظهـر هـذا التواكـل بشـكل خـاص في حالـة المهـاجرين غـير الشرعيـين وطـالبي اللجـوء حيـث يمكـن لقسـوة أو

مرونة الترتيبات المؤسساتية أن يشكل تغيرات هامة بين الدول الأعضاء حول الهجرة الدائمة والمؤقتة والشرعية وغير الشرعية.

وتتطلب سياسة الهجرة الأوروبية تخطيطاً خاصاً لئلا تصبح غير قابلة للتطبيق، وينبغي وضع الاتجاهات الرئيسية بمبادئ أساسية وركائز رئيسية تتناسب مع حاجات جميع سياسات الهجرة الأوروبية، ولذلك يجب أخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار.

1. تعمل الأهمية المتزايدة للهجرة في المنطقة الأورومتوسطية خلال السنوات الأخيرة وتعقيد العوامل التي تسببها على جعل من الضروري القيام بتشخيص محدث وشامل للهجرة، وينبغي الاهتمام بين جوانب أخرى بميزات تدفق الهجرة ووضع الأجانب المقيمين في دول مضيفة وتكامل السياسات، ولا يمكن لأي سياسة هجرة أن تنجح في حال لم تشمل تكاملاً وطنياً منظماً بدقة وسياسات للمهاجرين الشرعيين والمقيمين بالإضافة إلى الذين يدخلون ويقيمون قانونياً.

2. ينبغي التعامل مع واقع الهجرة من وجهة نظر بنيوية وشاملة وواسعة وسياسات متوازنة للتحكم بسياسات الهجرة وإدارتها بشكل منظم بما فيها التركيز الخاص على هجرة الأيدي العاملة مع مجموعة من سياسات التعاون والتطوير للدول الأصل، ولهذا الهدف فإنه يجب أخذ الإطار الذي تمثله حالياً عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط بعين الاعتبار وكذلك التقدمات والتطبيقات والنتائج ودرجة تحقيق الأهداف وبرامج التعاون.

3. ينبغي مراجعة تطور السياسة الأوروبية المشتركة حول الهجرة واللجوء خلال السنوات الأخيرة من وجهة نظر التماسك والتوازن المطلوبين من جانب عالمي يهتم بسياسات المجتمع الأخرى، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن يتم تحليل تأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى جوانب جديدة للمستقبل بهدف تقييم تأثيرها على العوامل البنيوية للهجرة وظروف العمل والمعيشة للمهاجرين.

4.لا ينبغي السعي وراء تطبيق مباشر لسياسات الهجرة التقليدية الناجحة، وإن خبرة الدول المضيفة ذات أهمية لدول الهجرة الجديدة إلا أن جميع الدول الأوروبية قد اتبعت تاريخها وتراثها الثقافي والسياسي لتشكيل سياسة هجرة خاصة، وإن القواعد التي تضمن التماسك الاجتماعي فريدة لكل مجتمع.

5. ينبغي تبني نهج متكامل للهجرة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعتها متعددة الأبعاد وأسبابها الاقتصادية والاجتماعية ككل، ويتطلب ذلك تجاوز التحديات التي يفرضها نهج يركز بشكل كبير على الأمن، كما ينبغي التركيز على الصلة بين سياسات الهجرة وسياسات التعاون ككل ضمن إطار عملية الشراكة الأورومتوسطية، وينبغي أن يساعد هذا التحليل في تقوية النهج الإقليمي للتعامل مع الهجرة.

6. أحد الجوانب الرئيسية لحالة الهجرة هو هجرة اليد العاملة بسبب نطاقها وتأثيراتها على التطور الشخصي والاقتصادي والاجتماعي، وينبغي الاهتمام الخاص بوضع ودور الشباب بسبب الصعوبات الشديدة التي يواجهونها لإيجاد تدريب وعمل شريف في المنطقة، وينبغي التركيز على الجوانب ذات الصلة كتعزيز السياسات المناسبة للتدريب في دولة الأصل وإدراك مؤهلات العمال المهاجرين وتعزيز ريادة الأعمال.

7. يجب على الدول المرسلة والمتلقية عند وضع السياسات والبرامج الاعتراف بالخلفية والسياق الثقافي والاجتماعي لعلاقات الجنسين في دول الأصل ودول الوجهة واحترامهما، كما أن إطار الحماية المناسب لحقوق الإنسان ضروري بشكل خاص للمهاجرات وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي تهدف إلى القضاء على التجارة بالنساء بالإضافة إلى قضايا الرعاية الصحية (الحصول على الرعاية الصحية والطبية للمهاجرات الحوامل والأمهات)، ومن الجدير بالذكر أن النساء يشكلن نصف المهاجرين في العالم.

8. وفي النهاية ينبغي الاهتمام بالحاجة لإدراك الدور ذي الصلة الذي يمكن

للشركاء الاجتماعيين أن يؤدوه في السياسات الوطنية واستراتيجيات المجتمع وذلك بأن تشمل تعزيز الحوار الاجتماعي عن الهجرة، وينبغي أن ينعكس ذلك في الوسائل كبرنامج ستوكهولم وخطة عمله، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تؤديه الدول الأوروبية للتعامل مع الجوانب المختلفة للهجرة.

وبالتالي فإن الركائز الفردية التي ينبغي على سياسة الهجرة الأوروبية المشتركة أن تأخذها بعين الاعتبار:

أ) قوانين للمهاجرين الاقتصاديين: يتطلب تنظيم القضايا المتعلقة بالمهاجرين الاقتصاديين أهدافاً بعيدة المدى، وإذا كانت الأهداف تفصيلية كتغطية الحاجات المباشرة والمحددة في سوق العمل فإننا نتكلم عن العمال الضيوف، وإذا قبلنا أن حاجات سوق العمل ستستمر بالوجود خلال السنوات التالية وأن الحاجة للهجرة الانتقائية ستظهر أحياناً فينبغي عندها استكشاف وفحص طرق جديدة لدعوة المهاجرين: طرق تم تطبيقها في الدول الأخرى المتقدمة اقتصادياً التي لا تنتمي للاتحاد الأوروبي، ويمكن لسياسات نظام النقاط والحصص أن تسهم في خيار أكثر إغراء لكل من الدول المضيفة والمهاجرين لدرجة أنه يمكن جمعها بعلاقات أقوى بين التزويد بالقوة العاملة الأجنبية والطلب عليها دون أن تكون حلاً شافياً لكل المشاكل.

ب) الترتيب للاجئين السياسيين: من المؤكد أن اللاجئين السياسيين وطالبي اللجوء أكثر تضرراً من المهاجرين الدائمين من الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، ويعمل تكثف الظاهرة في فترة 1990 والاختلافات بين الدول على إيجاد نظام واحد لضروريات الظاهرة، ويمكن لهذا النظام أن يكون مرتبطاً بالاتفاق على القواعد التي تحكم دخول اللاجئين وطالبي اللجوء والتناغم بين هذه القواعد وتطبيقها بالإضافة إلى وجود تمويل خاص للتدابير الاحتياطية للمساعدة المالية للاجئين على المستوى الأوروبي وذلك لتخفيف الاختلافات بين الدول التي تعمل جوهرياً ضد

اللاجئين.

ج) التكامل الاقتصادي الاجتماعي للمهاجرين: يتطلب تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين جهوداً تغطي كلاً من المهاجرين والمجتمعات المضيفة، وينبغي الاهتمام بقضايا تتعلق بالتوظيف والتدريب المهني والحماية الاجتماعية وتعليم المهاجرين، كما ينبغي أن تهدف هذه الجهود إلى تخفيف الاختلافات الموجودة حالياً بين المواطنين والمهاجرين، وينبغي التركيز الخاص على عمل المؤسسات التعليمية، كما يجب أن يكون إصلاح المؤسسات التعليمية لتعمل كآلية رئيسية لضم المهاجرين وأطفالهم وعدم تهميشهم أمراً ذا أولوية في جميع الدول الأوروبية.

د) التعاون مع الدول المرسلة والمسؤوليات المشتركة لعودة المهاجرين: يرتبط التعاون مع الدول المرسلة بالمساعدة المالية لها والهدف بعيد المدى للقضاء على الظروف التي تشجع الهجرة والتعاون للتحكم بالهجرة غير الشرعية وتحرك اللاجئين، كما أنه مرتبط بالموافقة على إعادة إدخال المهاجرين غير الشرعيين الذين تم اعتقالهم ضمن إطار منسق لعلاج الهجرة غير الشرعية، كما ينبغي دراسة الهجرة السرية وغير المنتظمة بعمق وتحليل أسبابها واقتراح سياسات للتعاون للقضاء على هذه الظاهرة بما فيها الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا جميع أنواع الاستغلال مع ضمان الحقوق الإنسانية للهجرة غير المنتظمة، وفي هذا السياق ينبغي أن لا نترك عودة المهاجرين غير الشرعيين للدول الأعضاء لوحدها وإنما ينبغي أن تكون مسؤولية اللجنة الأوروبية، وهكذا فإنه يمكن التغلب على المشاكل التي تظهر اليوم وخاصة في دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين.

الفصل الثالث

محاولة تأمين السلام الدائم والمُستقر في أوروبا

1870-1815

الفصل الثالث

محاولة تأمين السلام الدائم والمُستقر في أوروبا

1870-1815

الدول الكُبرى الرئيسة في النصف الأول من القرن التاسع عشر

روسيا

إعتبرت نفسها من اعظم الدول بعد إنتصارها على نابليون. لقد وسعت حدودها حتى دول البلقان. نظام حُكمها إستبدادي(أوتقراطي) وسلطة القيصر غير محدودة بإنتخاب من الشعب.

إن القيصر الأول لقد بدأ بإصلاحات لكن تراجع عنها بعد سقوط نابليون وبدأت روح الرجعية تنتشر في روسيا:

1.رقابة صارمة على الصحافة.

2. وعلى جميع المجالات(الأداب، التعليم،التربية والبحث العلمي).

3.تعرضت الأقليات القومية منها الأقلية اليهودية إلى ملاحقات بشكل عنيف.

4.معظم الأراضي الزراعية تابعة للنبلاء.

لذالك كانت الكثير من القوى بالعمل ضد السلطات من أجل التحرر.

النمسا

إمبراطورية واسعة الاطراف. رئيس حكومة النمسا، مترنيخ، شخصية البارزة في مؤتمر فينا الذي أوصى بروح الرجعية وبقاءها. كانت النمسا في عهد مترنيخ"دولة شرطى": كانت العيون السلطة ترى كل ما يحدث في النواحي السياسية والفكرية التعليمية.

وبُذلت جهود لعدم إنتشار الأراء التحررية والتقدمية وإن النبلاء إعتقدوا ذلك من أجل الحفاظ على إمتيازاتهم.

بروسيا

لم تكن واسعة المساحة بالرغم من ذلك أحرزت نصراً على نابليون. كانت بروسيا تخضع لنظام حكم ملكي مستبد (اوتقراطي). إنتشرت فيها عام 1915 الأراء الرجعية.

بريطانيا

تحولت بريطانيا خلال القرن الثامن عشر إلى الدولى الأُولى الدول التجارية، وسبقت جميع الدول الأُخرى في التطور الصناعي. ولم تكن لأُوروبا أهمية كبيرة بالنسبة لها.

نشبت رياح رجعية فيها عام 1915 فصُدرت عام 1915 قوانين مست بحرية التعبير عن الرأي وتحول النظام من برلماني وليبرالي إلى رجعي.

كيف حاولت الدول الأبسلوتية أن تؤمن لنفسها سلاماً دائماً وثابتاً؟

الشرط الأول من أجل تحقيق الهدف هو تأسيس نظام جديد، نظام دولي يمكنه أن يمنع سيطرة قوة واحدة في أوروبا.

لذالك إهتمت روسيا النمسا، بروسيا، بريطانيا بإيجاد ضمانات ناجحة من أجل منع قوة فرنسا. ولتحقيق ذالك قَوَة الدول الواقعة على حدودها، بتوحيدها مع دول أُخرى لكن لم يمر وقت طويل حتى إستعادة فرنسا وأخذت مكانتها بين الدول الرئيسية في أُوروبا.

مقابل إنفصال بعض الدول: ألمانيا، إيطاليا، بولندا. تم توحيد شعوب أُخرى في إطار إمبراطوريات متعددة القوميات منها النمسا وروسيا. والإمبراطورية الثالثة التي تميزت بتعدد الشعوب هي الإمبراطورية العثمانية. لكن لم يكن لها تأثير كبير في تاريخ أُوروبا بالرغم من أنها كانت ما تزال تحكم أماكن كبيرة من البلقان ومناطق واسعة من الشرق الأوسط ومنها: يونانيون وصربيين وعرب وأرمن ويهود وغيرهم.

ولمحاولة أن يجعلوا هذه التسويات مفعوله أقاموا حلفين:

أ. حلف المقدس: عن طريقه أعلن زعماء روسيا والنمسا وبروسيا عن نواياهم أن

يعتبروا أنفسهم داخل الأُمة المسيحية الواحدة. لم يكونوا معنيين بالتقدم والإنفتاح إنما بالرجعية. مع مرور الزمن إنضم إلى الحلف جميع زعماء أوروبا بإستثناء ملك إنجلترا والسلطان العثماني والبابا.

ب. حلف الرُباعي: تَكَوَنَ من إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا، (إنضمت فرنسا بعد مدة قصيرة). لقد حافظوا أعضائه على التسويات التي تم الوصول إليها في مؤتمر فينا 1915 لمدة عشرين عام والإجتماع في فترات محددة من أجل بحث في المصالح المشتركة والوسائل المناسبة للمحافظة على السلام في أُروربا. عقد احلف الرُباعي عدة مؤتمرات الذي بحث فيها القضايا التي ظهرت من حينٍ إلى أخر ووجدت محاولات لحلها بالإتفاق والتعاون الدولي. تم وضع حجر الأساس لعهد "الكونسرت الأوروبي" هذا العهد مكون من تنسيق وتعاون وتوافق وإنسجام في العلاقات بين الدول الرئيسية.

ما هي القوى التي حاولت أن تزعزع التسويات التي قررت عام 1815

القوى التي حاولت أن تزعزع التسويات التي قُررت عام 1815 الذي أدت إلى توقف الإنسجام والتعاون في "الكونسرت الأُوروبي" هي القوة القومية.

مراكز الفوران 1815 – 1849 في أُوروبا

في تلك الفترة حدثت في أُوروبا ثورات عديدة ضد الحكم الرجعي وإرجاع الدستور الليبرالي وهي القوى التي سُمييت "قوة تغيير" بعد سقوط نابليون عام 1815 في فرنسا وسميت أيضاً القوة القومية من أجل الوحدة فهذه الثورات والحركات أدت في بعض الدول إرجاع النظام الليبرالي. منها حصلت ونالت على إستقالها.

لكن بعد هذه الفترة جاءت فترة إزدهار سُميت بأحداث "ربيع الشعوب" 1848 – 1849.

في هذه الفترة بدأت الدول في أُوروبا تحصل أو تحقق بعض الأُمنيات خاصة أن بفصل الربيع تُفتح الأزهار والأجواء ممتازة لذالك سُميت هذه الفترة بربيع الشعوب. فبعض الدول مثل النمسا رجعت الأوضاع كما كانت في الماضي قبل سقوط نابليون بونابرت في فرنسا.

القومية في القرن التاسع عشر، توحيد إيطاليا وألمانيا

لقد حصلت 3 أحداث قد تؤدي إلى تغير الواقع:

- حرب القرم
- الوحدة الإيطالية – 1859-1861.
- الوحدة الألمانية – 1871.

بدأ تغير في ميزان القوى.

القومية تبقى للأُمة حتى لو فَقَدَت هذه الأُمة إسْتقلالها.

الوحدة الإيطالية – 1859-1861 - كافور.

رأى كافور أن العقبة الرئيسية التي تعترض في طريقة هي النمسا. لقد حظي بتأييد من نابليون الثالث مقابل التنازل عن أراضي إيطالية إلى الحدود الفرنسية. لقد تمكن من هزيمة النمساويين بعملية عسكرية مشتركة مع الفرنسيين. وتم توحيد معظم الأقسام الشمالية.

هذه الإنجازات أدت إلى جمهويين مثال غريبالدي بتأييد كافور. غريبالدي – كان منفذ خطط كافور، لقد كان القائد للجيش.

لقد خرج 1960 إلى جنوب إيطالية لإحتلال دولة نابولي المؤيدة للنمسا. ووصل نتيجة إنتصاره إلى الحدود الجنوبية لمملكة البابا. إستمر غريبالدي في حملته نحو روما فإن ذلك سيؤدي إلى تدخل فرنسا لحماية البابا. فقرر كافور الإتفاق مع نابليون الثالث أن يُمنع من إحتلال روما إنما يستطيع إحتلال الأقسام الأُخرى من دولة البابا وهكذا تم توحيد إيطاليا بإستثناء روما والبندقية لكن لم يمر حتى إنضمت هذه الدولتين إلى إيطاليا.

الوحدة الألمانية –1871 - بسمارك.

رأى بسمرك أن العقبة التي تعترض طريقة هي النمسا. لكن لم يكتف بمساعدة دولة واحدة مثل كافور بفرنسا. إنما تطلع إلى غزل النمسا وتقريب روسيا، إيطاليا، بريطانيا وفرنسا. وتم تقربهم إليه بوعود كاذبة لم يفكر يوماً بتحقيقها. وبعد ذالك ورط

بسمرك النمسا في حرب قصيرة، كانت حرب قصيرة وساحقة. إنتهت الحرب بإنتصاره لكن لم يستغل إنتصاره من أجل الوصول إلى الأراضي النمساوية إنما لتتنازل النسما عن نفوذها في المانيا وتعترف بتوحيد دول شمال ألمانيا بقيادة بروسيا.

إن إنتصار بروسيا على النمسا أثار مخاوف الفرنسيين مما أدى إلى طلب النمسا بتعويض بسبب إختراق ميزان القوى، ذلك بتحويل أراضي ألمانية إلى فرنسا وذلك ما حدث.

فأدى إلى تحالف دول أُخرى مع بروسيا وهكذا بقيت فرنسا لوحدها حتى أعلنت الحرب على بروسيا وإنتصرت بروسيا وأدى هذا الإنتصار إلى توحيد المانيا وضمت لها ولاتي الزاس واللورين من فرنسا.

وتحولت ألمانيا الموحدة دولة عظمة وأقوى دولة في أوروبا وضمت روما إلى إيطاليا.

إن توحيد ألمانيا وإيطاليا أدى إلى شعوب أُخرى تطالب بإستقلالها.

من توازن قوى إلى حرب شاملة(1871-1914)

(أسباب الحرب العالمية الأُولى)

1871- توحيد ألمانيا على يد بسمارك.

1914- إندلاع الحرب العالمية الأُولى.

الإعتبارات السياسية التي وجهت سياسة الدول الكبرى بعد 1870

المانيا

1.عزل فرنسا سياسياً حتى لا تستطيع شن حرب عليها في المستقبل أي منعها من تشكيل أحلاف.

2.إتباع سياسة الأحلاف من المبدأ الأول بمبادرة رئيس حكومتها (المستشار) بسمارك.

لتطبيق هذه السياسة أقام بسمارك عدة أحلاف وهي:

- حلف القياصرة الثلاثة الذي شمل المانيا، النمسا-المجر، روسيا(1873).
- الحلف الثنائي الذي شمل المانيا، النمسا(1879).
- الحلف الثلاثي الذي شمل ألمانيا، إيطاليا، النمسا-المجر(1882).

3. عدم القيام بنشاط إستعماري بهدف عدم إثارة عِداء بريطانيا.

فرنسا

1. سعت فرنسا لإستعادة قوتها الإقتصادية والعسكرية بعد هزيمتها في حرب 1870 وقد تمكنت من ذالك خلال مدة قصيرة.
2. السعي لإقامة إمبراطورية إستعمارية فرنسية من خلال تكثيف النشاط الإستعماري خلال سنوات الثمانين والتسعين من القرن ال19 في إفريقيا واسيا بهدف رفع مكانتها وزيادة مواردها الإقتصادية.
3. السعي للخروج من العُزلة السياسية التي فرضتها المانيا وذالك من خلال من خلال التقرب مع بريطانيا(الإتفاق الودي 1904) والتقارب مع روسيا(حلف دفاع مشترك 1892).

روسيا

1. تأسيس إمبراطورية شرقية من خلال وراثة الدولة العثمانية حيث تجمع الشعوب السلافية وإبناء الطائفة الأُورثوذكسية في هذه الإمبراطورية.
2. السيطرة على المضائق والقسطنطنية.
3. بسط نفوذها في منطقة البلقان منافسة بذالك النمسا.
4. دعم الحركة السلافية.

بريطانيا

1. الإهتمام بقوتها البحرية مما يبقيها أقوى دولة بحرية في أوروبا والعالم.
2. زيادة سيطرتها الإستعمارية في أسيا وأفريقيا مع تقليص تدخلها في أوروبا.

3. المحافظة على مبدأ توازن القوى في أوروبا وذالك لمنع قيام حرب شاملة.

4. المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وعدم تقسيمها إلا إنه حدث تحول في هذه السياسة بعد.

5. حياد الأراضي المنخفضة.

النمسا - المجر

1. تعاني من تعدد القوميات حيث أن هذا التعدد كيان هذه الإمبراطورية.

2. مكافحة العنصر السلافي الذي يشكل خطراً على وحدة الإمبراطورية والمدعوم من قبل دولة الصرب.

3. بسط نفوذها على منطقة البلقان مما أدى إلى تصادمها مع المصالح الروسية وسنرى أثر ذالك فيما بعد.

4. تعزيز علاقتها مع المانيا لتوافق المصالح بينها.

سياسة الأحلاف التي إتبعها بسمارك

حلف القياصرة الثلاثة 1873

عُقد هذا الحلف بين ألمانيا وروسيا والنمسا، وأما أهداف الحلف فهي:

1. دعم الأنظمة المُلكية القائمة في أُوروبا.

2. عزل فرنسا سياسياً (الوقوف ضد الخطر الفرنسي)

3. دعم مواقف كل من النمسا وروسيا في البلقان ضد الدولة العثمانية.

أما شروط هذا الحلف

1. دعم ألمانيا في حالة وقوعها في حرب مع فرنسا.

2. الوقوف على الحياد في حالة قيام حرب بين ألمانيا ودولة ثالثة.

الحلف الثنائي بين النمسا وألمانيا 1879

بموجبه تعهدت كل من الدولتين بدعم بعضها البعض وأهم شروطه:

1. ألمانيا تساعد النمسا إذ تعرضت لهجم من قبل روسيا.

2.مساعدة لألمانيا في حالة مشابهة ووقوف النمسا على الحياد في حالة تُعرض ألمانيا لهجوم من قبل دولة غير فرنسا.

3.دعم مصالح النمسا في البلقان ضد روسيا والدولة العثمانية.

الحلف الثلاثي بين ألمانيا والنمسا إيطاليا

لإيطاليا مصالح في شمال أفريقيا وعلى الإخص تونس التي أُحتلت من قبل فرنسا عام 1881 وقد أغضب هذا العمل إيطاليا التي تطمع في السيطرة على تونس. وأما شروطه:

1.تبادل الأراء حول القضايا السياسية.

2.مساعدة إيطاليا في حال تعرضها لهجوم من قبل فرنسا.

3.مساعدة المانيا في حالة تعرضها لهجوم من قبل فرنسا.

على أثر نجاح بسمارك في إقامة هذه الأحلاف أصبحت ألمانيا عصب السياسة الأُوروبية.

رد الفعل الفرسي

سعت فرنسا للخروج من العزلة السياسية التي السياسية التي فرضت عليها من قبل ألمانيا. ووصلت إلى إستنتاج بأن الطريقة المُفضلة لترميم كرامة فرنسا الجريحة ورفع مكانتها بين الدول هي تأسيس إمبراطورية إستعمارية. وبالفعل قامت خلال سنوات الثمانين والتسعين بأعمال إستعماية نَشِطة في أفريقيا وفي جنوب شرق آسيا خاصة.

وبالإضافة الى ذالك عقدت فرنسا حلف مع روسي أما أسباب ذلك التحول في سياسة روسيا:

1.موقف ألمانيا من روسيا أثناء أزمات البلقان حيث أيدت المانيا مواقف النمسا وعلى الأخص إكتشاف روسيا للإتفاقية السرية التي وقعت بين النمس والألمانيا.

2.الحصول على دعم إقتصادي من فرنسا على أثر تطور العلاقات التجارية بين

الدولتين.

3.إعتلاء العرش الألماني القيصري ولهم الثاني الذي إهتم بالإستعمار ودعم مواقف النمسا وتفضيلها على روسيا. وعدم سعيه لتجديد الإتفاق مع روسيا مخالفاً بذالك سياسة مستشاره بسمارك.

4.إختفاء بسمارك عن مسرح السياسة الدولية وإقالته من قبل القيصر الجديد الذي إختلف معه حول سياسة ألمانيا الخارجية.

الإتفاق الودي بين فرنسا وبيطانيا 1904

عوامل التقارب بين الدولتين:

1.التقارب الألماني العثماني.

2.تبني ألمانيا سياسة إستعمارية على أثر إعتلاء العرش ويلهم الثاني وإهتمامه بالإستعمار (حرب البوير1902).

3.قلق بريطانيا من تزايد قوة الأُسطول الألماني وأُعتبرت ذلك تهديداً لمصاحها، وقد فشلت كل المؤتمرات التي عُقدت بين الدولتين لوقوف سباق التسلح البحري.

4.تطور الصناعة الألمانية ومنافستها للصناعة البريطانية.

5.خروج الدولتين من العُزلة السياسية.

شروط الإتفاق

1.تسوية المشاكل الإستعمار بين الدولتين في أفريقيا(السودان، أفريقيا الغربية الفرنسية).

2.إعتراف فرنسا بصالح بريطانيا في مصر وإعتراف بريطانيا بمصالح فرنسا في شمال أفريقيا وعلى الأخص في مراكش (المغرب).

وقد سمي بالودي لأنه لم يكن حلف عسكرياً في بدايته وإنما نوعاً من التعاون السياسي والرغبة في حل المساكل بين الدولتين.

المسألة الشرقية كمركز تضارب مصالح الدول العظمى

أ. حرب القرم (1854-1856)**:**

كانت بين روسيا وبريطانيا مع الدولة العثمانية. محاولة روسيا إحتلال الدولة العثمانية لكن بريطانيا وقفت بجانب الدولة العثمانية لمنع روسيا من إحتلال القسطنطنية ومضائق البحر الأسود. وأما أهم قراراته:

1.حرية الملاحة في الدانوب.

2.منع جميع السفن بحرية التنقل في البحر الأسود.

3.تخلي روسيا عن رعيتها المنفردة لمسيحي البلقان.

4.الحفاظ على الإستقال الإمبراطورية العثمانية.

أما نتائجه:

1. قام مؤتمر باريس.
2. أُنقذت الإمبراطورية العثمانية من إنهيارها الأَخير.

ب. مؤتمر برلين 1878**:**

هدفه: وضع حلول للقضايا التي ظهرت في هزيمة تركيا(الإمبراطورية العثمانية).

طلبت روسيا من تركيا الإعتراف بإستقلال شعوب البلقان بحدود واسعة. لكن هذه المطالب عارضتها الدول العظمى مما أدى إلى عقد مؤتمر برلين:

1.أخذت بريطانيا قبرص مقابل إستمراريتها في الدفاع عنها(عن الإمبراطورية العثمانية).

2.ألمانيا-إعتبرتها الدولة العثمانية تحافظ على مصالحهم ضد روسيا وأخذت توطد العلاقات بين السلطان العثماني لتحصل على نفوذ داخل الإمبراطورية.

3.تم الإعتراف بإستقال البلقان وبقيت أقسام كبيرة من البلقان تخضع للحكم التركي، وتم وضع ولاتيين في شمال غرب البلقان تحت إشراف النمسا.

جـ. أزمة البوسنة 1908**:**

في هـذه السـنة نشـبت ثـورة تركيـا الفتـاة في تركيـا. فإسـتغلت النمسـا وإسـتولت عـلى ولاتـين يوغسلافيتين. إحدى الولاتين كانت البوسنة(لذالك سميت بذالك الإسم). لقد كانت النمسا تأمـل في توحيـد شعوب السلافية. لكن روسيا أيضاً أرادت ذالك مما أدى إلى نشوب أزمة حادة التـي إسـتمرت وقـت طويـل التي سُميت بأزمة البوسنة 1908.

د. أزمة سراييفو، حزيران 1914:

هذه الأزمة كانت السبب المباشر في إندلاع الحرب العالمية الأولى. ففـي شـهر حزيـران 1914 إغتـال شاب من صربيا والي عهد النمسا في مدينة سراييفو عاصـمة البوسـنة. مـما أدى إلى وقـوع وإنـدلاع الحـرب العالمية الأُولى في 1914.

أفريقيا كساحة تصادم مصالح الدول الإستعمارية

سنتحدث في هذا القسم عن الدول المركزية كان بينها تصادم في المصالح الإستعمارية.

1. بريطانيا: إهتمـت في مصر والسـودان مـما أدى إلى تصـادُمهامع فرنسـا. في 1898 وصـلوا إلى شـفا الحرب. وأخذوا بإيجاد التسـويات للعلاقـات بيـنهم حتـى في 1904 توصـلوا إلى إتفاقيـة "الوفـاق الودي". مما حدد مناطق نفوذ كل واحدة منهم. (الرجوع إلى ص 6).

2. فرنسا: إحتلت الجزائر 1830 وفي 1881 إحتلت تـونس. لقـدكان لهـا مطـامع في مصر لكـن بسـبب الإحـتلال البريطـاني إضـطرت إلى تغيـير خططـه. فوصـلوا الطـرفين إلى شـفا الحـرب 1898 (أزمـة فاشودا) بينهم. مما أدى إلى إيجاد تسويات للعلاقات بينهم ففي 1904 تم توقيـع الوفـاق الـودي الذي حدد مناطق نفوذ كلٍ منهم. فإتجهت نحو نفوذهـا في مـراكش، حاولـت ألمانيـا أن تُعرقـل برامجها فأظهرت قوتها في مراكش(1905،1911) وسـيطرت فرنسـا عـلى مـراكش، بإعطـاء تعـويض رمزي لألمانيا.

3. إيطاليا: تعاني من إزدياد سكاني وأخذت تُفتش عن أماكن عمـل للمـواطنين التـي

لم تجد لهم عملاً. ففي 1911 إحتلت ليبيا من الجولة العثمانية وضمتها إلى إيطاليا.

الشرق الأقصى ساحة تضارب المصالح بين الدول الإستعمارية

سنتحدث في هذا القسم أيضاً عن الدول المركزية كان بينها تصادم في المصالح الإستعمارية بالشرق الأَقصى.

1.الصين: خلال القرن التاسع كانت الصين دولة ضعيفة. إمتنعت على أي علاقة مع الدولة الأُوروبية. لكن بريطانيا وفرنسا أجبروها فتح موانئها أمام التجار الأُوروبين. مع مرور الزمن دخلت الصين قوى أجنبية كبرة، وإشتركت الدول العُظمى معاً في "إنهيار وسرقة الصين".

2.بريطانيا وفرنسا: قاموا بفتح الصين أما التجار الأُوروبين وحصلوا على إمتياز بناء سكك حديدية من توطيد نفوذها الإقتصادي.

3.اليابان: حاولت إستغلال الصين وأرضيها والمواد الخام الذي فيها. كانت أعيُن اليابان على كوريا، وحدث صراع بين اليابان والصين فإنتصرت اليابان ومنحت كوريا إستقلال وأصبحت منطقة حماية لليابان.

4.ولايات المتحدة: أظهرت إهتماماتها بأسواق الصينية. طالبت بمبدأ "الباب المفتوح"- أي الصين تكون مفتوحة أمام جميع الدولة بلا تمييز.

أسباب وعوامل الحرب العالمية الأُولى

1. التنافس الإستعماري والمصالح الإقتصادية: البحث عن المستعمرات من أجل الحصول على السوق والمواد الخام وقد أدى إلى قيام أزمات دولية وصدام بين الدول المتنافسة ونرى ذلك من خلال أزمة مراكش الأولى 1905 والثانية1911 وقبل ذالك في حادثة فاشودا 1898 في السودان والتنافس على النفوذ في الدولة العثمانية.

2. الوعي القومي: إنتشار الوعي القومي في البلقان(الحركة السلافية) وقلق النمسا

بسبب كونها دولة متعددة القوميات. رغبة الفرنسيين في إسترجاع الأبزاس واللورين حيث بقاءُها تحت السيطرة الألمانية يمس بالسيادة والمشاعر القومية الفرنسية.

3. سياسة الأحلاف: أدت الى قيام مشاكل وتكتُلات في أُوروبا وإلى زيادة التوتر في العلاقات الدولية وتحويل الأزمات المحلية إلى عالمية التي تطورت إلى حرب عالمية.

4. سباق التسلح البري والبحري: أخذت الدول الأُوروبية تسابق فيما بينها على زيادة عدد جيوشها وأسلحتها وقد تَرَكَزَ سباق التسلح بين فرنسا وألمانيا براً وبريطانيا وألمانيا بحراً.

5. السبب المباشر: مقتل والي عهد النمسا والأزمة بين الصرب والنمسا وسعي النمسا لإستغلال هذه الأزمة للتخلص من الصرب بفرضها شروط صعبة لحل الأزمة قبلت الصرب معظمها ما عدا بند واحد يمس بسيادتها. ومن أبرز هذه الشروط:

- حل الجمعيات التي تقوم بالدعاية ضد النمسا.

- منع الدعاية ضد النمسا غير وسائل وكافة المطبوعات.

- عزل المواطنين الذي عُرف عنهم كراهيتهم للنمسا.

- إشتراك النمسا في التحقيق مع المتهمين.

وافقت الصرب على كل المطالب ماعدا الأخير مما دفع بالنمسا إلى إعلان الحرب 28 تموز 1914 وهكذا إندلعت الحرب التي إستمرت أربع سنوات حتى 1918. وإنقسمت إلى مرحلتين: الأولى حتى 1916 والثانية إلى النهاية.

الحرب العالمية الأُولى وتسويات الصلح

(سير الحرب 1914-1918)

المرحلة الأُولى: 1914-1916

لألمانيا هنالك عدويين الذي لها حدوداً معها وهما: فرنسا وروسيا(الإتحاد السوفياتي). فقررت ألمانيا الهجوم على فرنسا في البداية لأنها دولة بالمساحة أصغر من

روسيا وستنتصر عليها بسرعة(خلال 6 أسابيع) وذالك حسب خطة شليفن وبموجب هذه الخطة أيضاً الهجوم عليها عبر بلجيكا المحايدة.

الجبهة الغربية

جهزت ألمانيا 3 جيوش لغزو فرنسا: الجيش الأول والثاني عبرا عن طريق الأراضي المنخفضة(لكمسبورغ وبالجيكا) مفاجئين بذالك فرنسا التي كانت تتوقع الهجوم المباشر. وقد قامت ألمانيا بذالك بالهجوم على فرنسا بموجب خطة شليفن(الرئس السابق للقيادة الألمانية وحسب هذه الخطة بداءوا في الإحتلال).

لكسمبورغ - بلجيكا بعد إنذار مفاجىء قد تمكنت الجيوش الألمانية من الوصول إلى بُعد 40 كم من باريس وكانت أهم المعارك معركة المارن وقد هُزمت ألمانيا في هذه المعركة وكان لهزيمة ألمانيا أهمية خاصة، أما أسباب الهزيمة فهي:

1. عدم الخبرة للجيش الألماني وإعتماده على النظريات العسكرية دون خوض تجارب عملية بعكس بريطانيا وفرنسا.
2. إرسال أربعة فرق عسكرية ألمانية إلى الجبهة الشرقية معتقده إنها ستنتصر على فرنسا حسب الخطة.
3. الروح المعنوية العالية للجيش الفرنسي، بدفاعه عن وطنه وأرضه.
4. سيطرة القيادة الفرنسية والبريطانية على مجريات الأحداث، بالإضافة إلى خبرة القائد الفرنسي جوفر قائد الجيش الفرنسي.

وعلى أثر هذه الفشل تحولت هذه الحرب(المعركة) إلى حرب ثابتة(حرب خنادق).

الجبهة الشرقية

بدأ هجوم روسي على شرقي ألمانيا وقد حققت روسيا في البداية عدة إنتصارات وتوغلت داخل الأراضي الألمانية إلا أن ألمانيا قد تمكنت من وَقف التقدم الروسي وتمكن القائد الأَلماني هندبورغ الإنتصار على روسيا في معركة نانتبرغ في أب 1914.

مع النمسا تمكن الروس من إحراز نجاح في غاليسيا بسبب حصول الروس على

معلومات عن خطط الجيش الألماني.

الجبهة الغربية

1. إستمرت الحرب الثابتة (حرب خنادق)أكثر من 3 سنوات. إستخدم الألمان لأول مرة الغازات السامة.

2. إستمرت حرب الغواصات بضرورة من قبل الألمان في محاولة لفك الحصار المفروض على دول المركز وخلال هذه الحرب تم إغراق سُفن لدول لم تشارك في الحرب كالولايات المتحدة الأمريكية.

الجبهة الشرقية

1. هزائم متواصلة لروسيا أمام ألمانيا وأبرزها الهزيمة في اغستوفو وخسائر فادحة لروسيا فخلال أشهر فقد الروس 854000 الف جندي وجُرِحَ 895000 ألف جندي.
2. إنضمام بلغاريا للحرب ومهاجمة الصرب من قبل ألمانيا والنمسا وبلغاريا والقضاء عليه.
3. محاولة فاشلة للحلفاء للإنزال في مضائق بهدف مساعدة روسيا.
4. دخول إيطاليا الحرب لجانب الحلفاء وفشلها امام النمسا وألمانيا وإضطرار الحلفاء لتقديم المساعدة لها.

1916

الجبهة الغربية

1. حاول الألمان التخلص من الحرب الثابتة فقاما بشن هجوم واسع لإحتلال الفردان وخسر الألمان الحرب بعد ستة أشهر من الحرب وقد تكبد الطرفين خسائر فادحة. فرنسا نصف مليون مقاتل مقابل الألمان ستمائة مقاتل.

2. معركة السوم: إستخدمت ألمانيا في هذه المعركة لأول مرة الدبابات وكان نجاح بسيط والخسائر فادحة حيث خسر الحلفاء 700 ألف بين بين قتيل وجريح، وكانت خسائر ألمانيا أقل.

3.معركة جوتلند: هي معركة بحرية- كانت كردود فعل للحصار البريطاني على ألماني. تم تدمير بريطانيا أُسطول البحري الألماني فصمدوا الألمان في مواجهة بريطانيا. فنتيجة المعركة- لم يكن حسم إنما كانت خسائر بريطانيا أكثر من ألمانيا – مع إن خبرة بريطانيا البحرية أكبر من خبرة ألمانيا.

المرحلة الثانية: 117-1918

لقد شاهد العام 1917 الذي إستمر فيه العمليات العسكرية دون نتيجة حاسمة، حادثتين عظيمتين غيرا توازن القوى وهما: دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب والثورة الشيوعية في روسيا.

ثورة أذار 1917 في روسيا

أسبابها

1. حكم قيصري مستبد يرفض القيام بإصلاحات رغم سوء الأوضاع الإقتصادية.
2. فساد نظام الحكم في روسيا: إنتشار الرشوة وفساد الجهاز الإداري والفساد الخلقي بين أفراد العائلة المالكة.
3. التذمر بين أوساط الشعب الروسي على أثر الأحوال السيئة وعلى أثر إنتشار الأفكار الإشتراكية والليبرالية في روسيا.د
4. دخول روسيا الحرب رغم سوء الأوضاع السياسية والإقتصادية.
5. إزدياد قوة الطبقة البرجوازية على أثر تطور الصناعة.
6. نظام طبقي سَيطر من خلاله الإقطاعيون على معظم أراضي روسيا.
7. التطور الصناعي وإزدياد قوة البرجوازية وتزايد عدد أفراد الطبقة العمالية وتزايد المطالبة بإصلاح.

دور الحرب في قيام الثورة

1.اثبتت فشل النظام القيصري في روسيا، الذي فيه فشلت الحكومة(لم تتمكن) من توفير إحتياجات الجيش.

2.ضعف شخصية القيصر وتردده في إتخاذ القرارات.

3.ادت إلى تدهور الأحوال الإقتصادية والإجتماعية(إرتفاع الأسعار، إنتشارالفقر والمجاعة).

إتفاقية بريست- لتوفسك: بسبب الثورة الشيوعية التي إندلعت في روسيا، أدت إلى روسيا الخروج من الحرب ولذالك فرضت ألمانيا عليها قيود وفقاً لشروط إتفاقية السلام التي وقعت في بريست- لتوفسك، إضطرت روسيا إلى أن تتنازل عن مناطق واسعة على إمتداد الحدود الغربية والجنوبية بما في ذالك دول البلطيق وبولندا وأوكرانيا. وفقد تنازلت روسيا وفقاً لشروط هذه الإتفاقية عن حواي رِبع سكانها وثُلث مواردها الإقتصادية القديمة.

دخول أمريكا الحرب

عوامل وأسباب دخول الولايات المتحدة الحرب في 1917.

1.خرق ألمانيا وعدم إحترامها للإتفاقيات بالهجوم على فرنسا عن طريق بلجيكا المحايدة(أي إحتلالها لبلجيكا).

2.حرب الغواصات التي إستعملتها ألمانيا، التي أساءت كثير إلى المصالح الإقتصادية الأمريكية، إذ تراكمت البضائع في الموانئ الأمريكية بالإضافة إلى إغراء سفينة أمريكية.

3.إكتشاف إتفاقية سرية بين ألمانيا والمكسيك تُحدث فيها المانيا المكسيك على الدخول في الحرب لجانب ألمانيا مقابل مساعدة ألمانيا المكسيك على إستراجاع التي أَخذته الولايات المتحدة عام 1848.

4.دعم الأنظمة الديمقراطية الأُوروبية.

أهمية دخول أمريكا الحرب

1.من الوجه العسكرية:أرسلت أمريكا إلى الجبهات القتال ملايين الجنود مزدين بأحداث الأسلحة ويتمتعون بروح معنوية عاليه، غير منهوكين ضد الألمان الذين يحربوا سنتين في الحرب.

2.من الوجه الإقتصادي: قدمت أمريكا أموال طائلة لدول الحلفاء على شكل قروض وهبات(من غير مقابل) بالإضافة إلى مواد خام اللازمة بواسطة سفن نقل أمريكية مما قوى من الحصار الإقتصادي على ألمانيا. دخول أمريكا الحرب جعل الحرب حاسمة لصالح الحلفاء وكان في الوقت المناسب عند خروج روسيا الحرب.

إستمرت المعارك في الجبهتيين الغربية والشرقية في ذلك العام1917، فقد حاولت القوات الفرنسية-البريطانية إختراق الجبهة الألمانية ولكنها أخفقت.

أما في الجبهة الشرقية فقد إنتصرت القوات الألمانية -النمساوية على الجيش الإيطالي وكانت خسائر إيطالية كبيرة جداً.

إستمرار حرب الغواصات من قبل ألمانيا.

1918

الجبهة الشرقية

خروج روسيا من الحرب وتوقيع إتفاقية بريست- لتوفسك في أذار 1917 مع ألمانيا.(الرجوع ص11).

إستسلام بلغاريا في أيلول 1918 وتوقيعها إتفاقية تضمنت ما يلي:

1. تسريح الجيش البلغاري.
2. التخلي عن كل العدات الحربية.
3. إحتلال الحلفاء المراكز الهامة في بلغاريا.

إستسلام النمسا في 3 تشرين ثاني 1918 على أثر هزائمها أم الجيش الإبطالي

وبمساعدة الحلفاء تفككت هذه الإمبراطورية إلى عدة دول.

الجبهة الغربية

لقد إستستلمت ألمانيا في 11 تشرين 1918 وأهم الشروط:

1.إيقاف العمليات الحربية.

2.إنسحاب القوات الألمانية من الزاس اللورين.

3.إعادة الأُسرى من الحلفاء.

4.تخلي القوات الألمانية عن أسلحتها للحلفاء وكذالك أسطولها البحري.

تسويات السلام بعد الحرب العالمية الأُولى

بنود ويلسون ال14

هي بنود التي وضعها ويلسون رئيس الولايات المتحدة عام 8/1/1918 خلال الحرب العالمية لخص فيها أهداف الولايات المتحدة والحلفاء من الحرب، إن ويلسون صاغ مبادئه ال14 عندما علم بنوايا الإنجليز والفرنسيين من خلال تصريحات بسحق المانيا أو عندما إنكشف إتفاقيات دولية سرية عقدتها بريطانيا وفرنسا فيما بينهم بتقسيم أملاك الدولة العثمانية فجائت هذه البنود لتؤكد حق مصير لكل الشعوب ولتؤكد ضمان حقوق وحريات الشعوب المهضومة وتأمين الحريات الفردية وليضمن عدم نشوء مراكز إنفجار جديدة في أُوروبا.

1. توقيع إتفاقيات سلام علنية.
2. حرية الملاحة في البحار.
3. إزالة الحواجز الجمركية والمساواة بين الدول والمحافظة على السلام.
4. وقف سباق التسلح.
5. حل المشاكل الإستعمارية وفتح شق يقرير المصير المستعمرات.
6. سحب جميع قوات الأجنبية من روسيا وعدم التدخل بشوؤنها الداخلية.
7. إخلاء الأراضي البلجيكية التي سيطرت عليها ألمانيا بإحتلالها لفرنسا لأنها دولة محايدة.

8. إعادة الأراضي الفرنسي(الزاس واللورين) التي سيطرت عليها ألمانيا.

9. تصحيح حدود إيطاليا بحيث تكون مبنية على أُسس قومية معترف بها.

10. منح شعوب الإمبراطورية النمساوية الإستقلال.

11. إعطاء الإستقلال لرومانيا وصربيا والجبل الأسود وضمان إستقلال شعوب البلقان.

12. سيادة تركيا على الأجزاء الخاصة بها من الأمبراطوريةوإعطاء الشعوب الأُخرى حق تقرير المصير.

13. إقامة دولة بولندا تضم جميع مناطقها ولا شك سُكانها.

14. إقامة عصبة الأُمم كمؤسسة للحفاظ على السلام العالمي.

موقف الحكومة الفرنسية بشأن التسويات الدولية وكيف تتعارض مع نقاط ويلسون.

إعتقد كليمانسو رئيس حكومة فرنسا الذي تحملت خلال أربع سنوات الحرب أكثر تكاليف الحرب إن برنامج ويلسون لا يستطيع ان يمنع بعث ألمانيا من جديد كدولة عُظمة وعدائية من الناحية العسكرية. لذالك يجب أن تدفع ألمانيا مقابل الأضرار والمعناة التي سببتها في الحرب. وطالب بتقليص حدود ألمانيا وتقليص قوتها العسكرية إلى حدٍ أدنى وإلزامها مقابل الأضرار الحرب. لذالك تم عقد إتفاقية السلام(مؤتمر فرساي).

مؤتمر فرساي وقراراته

هو مؤتمر عُقد عام 1919 وشاركت فيه عدة دول(32 دولة): منها فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة، اليابان، إيطاليا وحركات قومية كالعرب واليهود(الصهيونية) ولم يسمح بإشتراك ألمانيا ودول حلف المركز لأنها دول معادية كذالك روسيا لأنها إنسحبت من الحرب. من أبرز المشاكل التي وجهها المؤتمر:

- تناقض المصالح الدول المشتركة في المؤتمر.
- الخلافات بين زعماء الدول المشتركة في المؤتمر(ويلسون – حق تقرير المصير، التعاون الدولي-، لويد جورج-تخفيض قوة ألمانيا مع منع تفوق فرنسا الحربي في

أُوروبا، كليمانصو-الإنتقام من ألمانيا، تحطيم إقتصادها، القضاء على جيشها.)

- القضايا القومية.
- المشاكل الإقتصادية.
- قضية التعويضات.

قرارات فرساي

لقد ضمن شروط فرساي شروط، إقليمية، مالية، عسكرية.

1. تحديد جيش الألماني بمائة الف جندي فقط والغاء التجنيد الإجباري.
2. رقابة على الصناعة العسكرية المانية، ولا سيما صناعة الأسلحة لتكون فقط للأمن الداخلي.
3. تسليم الأُسطول البحري، البري، الأسطول الإقتصادي للحلفاء.
4. إعادة مناطق اللزاس واللورين لفرنسا وسيطرة ألمانيا على مناجم الفحم في منطقة السار لأن ألمانيا لقد ضمرت مناجم فرنسا في الحرب.
5. أُعتبرت ألمانيا المسؤولة عن نشوب الحرب وفُرض عليها دفع عقوبات مالية تعويضاً للخسائر.

أخطاء فرساي مما جعل نشوب حرب عالمية ثانية:

1. فرض الشروط القاسية على ألمانيا – جعل ألمانيا تشعر أن فرساي معاهدة إذلال وأخذت تسعى للتخلص منها مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية.
2. لم يعطي مؤتمر فرساي الحلول المناسبة للقضايا القومية التي أشغلت أُوروبا وكان السبب في قيام الحرب العالمية الأُولى فتجمعت عدة قوميات في دول واحدة وكان هذا بداية المشاكل التي أدت إلى نزاعات قومية. وكانت العامل الذي أدى نشوب الحرب العالمية الثانية.
3. أهمل مؤتمر فرساي مبدأ تقرير المصير، ولم يأخذ بعين الإعتبار مصالح الشعوب.

4.أغفل مؤتمر فرساي القضية الروسية فلم يسمح لروسيا بالمشاركة وفرض عليها قيود لكونها تعادي ألمانيا فلذالك لم تعترف روسيا في قرارات هذا المؤتمر.

5.الشروط المالية التي فُرضت على ألمانيا كان لها أثر على الإقتصاد الأُوروبي وساعدت على عدم وجود إستقرار إقتصادي.

عصبة الأُمم

الآمن الجماعي: توفير الآمن لجميع الدول وعدم إعتداء القوي على الضعيف وعدم اللجوء إلى القوة والعنف في حل المشاكل من أجل تطبيق مبدأ اللآمن الجماعي أُقيمت عصبة الأُمم المتحدة ولتحقيق هذا المبدأ يجب:

1.الإمتناع عن إعلان حرب.

2.تحديد العلاقات بين الدول بشكل علني وصريح.

3.تخفيض سباق التسلح حتى الحدٍ أدنى لضمان الأمن الدخلي.

4.عرض أي مشكلة أمام عصبة الأُمم وعدم إستعمال القوة وعدم اللجوء للحرب.

5.تأسيس محكمة دولية ثابتة تعمل في القضايا الدةلية.

أسباب إقامة عصبة الأُمم

1. نقاط ويلسون ال14 التي ضمنت هذا المشروع.
2. الخسائر البشرية الهائلة التي تكبدتها دول أُوروبا.
3. رغبة الدول المنتصرة في إيجاد مؤسسة تسعى لحفاظ السلام ومنع أسباب الحرب.

أهداف العصبة

1.المحافظة على السلام العالمي ومنع حروب.

2.نشر الروح الديمقراطية.

3.تطبيق مبادىء ويلسون ال14.

4.إيجاد إطار دولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

ميثاق العصبة

ميثاق العصبة هما نقاط الآمن الجماعي، بالإضافة:

- الدول التي لم تنفذ قرارات العصبة ينفذ عليها عقوبات أما عسكرية أو إقتصادية أو يعن الحرب عليها.
- تتألف العصبة من دول مستقلة إستقلال تام.

مبنى عصبة الأُمم

1.الجمعية العامة: تشمل جميع الدول الأعضاء ولكل دولة صوت واحد وتجتمع مرة كل عام لمدة شهر.

2.مجلس العصبة: يتكون من 9 أعضاء 5 منهم دائمين العضوية وهم ممثلي الدول العظمى الخمس" الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان" وأربعة الآخرون يختارون من بقية الدول المشاركة بالعصبة. وبسبب عدم مشاركة الولايات المتحدة في الحرب أدى أن يكون 15 عضو منهم ستة دائمون وتسعة غير دائمين. إنها تعالج القضايا على حدود بلدتين ومشاكل سياسية وعسكرية.

3.الأمانة العامة(السكرتارية): عبارة جهاز الإداري للعصبة ويشمل المواطنين ورئيس العصبة الذي يسمى بالسكرتاير العام.

أسباب فشل العصبة

سعت عصبة الأُمم لحل المشاكل العديدة لكنها نجحت في بعضها وفشلت في البعض الآخر وعلى ألأخص كان الفشل في القضايا السياسية وأسباب الفشل عديدة منها ما يلي:

1.قرارات عصبة الأُمم غير ملزمة، كانوا نصيحة لحل تلك المشكلة مما أدى إلى فشلها.

2.سيطرت الدول الكُبرى، فرنسا وبريطانيا وإهتمت في مصالحها وأهملت مصالح الغير.

3.عدم إشتراك روسيا في العصبة والولايات المتحدة أيضاً مما أدى إلى روسيا عدم تنفيذ قرارات العصبة.

4.قيام الأزمات الإقتصادية وفشل العصبة في مواجهة هذه الأزمات. وقيام الأنظمة التوتاليتارية: الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية.

بين الحربين العالمتين: أزمة الديمقراطية وظهور الأنظمة التوتاليتارية

عوامل إنتشار ظاهرة الأنظمة الديمقراطية بعد الحرب

1.إهتمام الدول الديمقراطية(بريطانيا، فرنسا، أمريكا) بنشر النظام الديمقراطي.

2.رغبة الطبقات البرجوازية في إوروبا في إقامة نظام ديمقراطية كدرع واقٍ من الشيوعية في روسيا.

3.إنتصار الدول الديمقراطورية في الحرب العالمية الأُولى إأقناع الشعوب أن النظام الديمقراطي أفضل.

4.إنهيار الإمبراطوريات القديمة في أُوروبا على أثر الحرب وقيام دول جديدة.

5.إنتخابات النسبية وقيام الأحزاب وقوة الطبقة الوسطى على أثر الحرب.

6.مشاكل الجماهير في المجهود الحربي.

عوامل ظهور الأنظمة التوتاليتارية في كل من إيطاليا وألمانيا:

1. خيبة الأمل من معاهدة فرساي: لقد إزداد الإحباط القومي والشعور بالذل والمهانة من قبل إيطاليا وألمانيا وأُصيبت كرامتها في الصميم على أثر مؤتمر فرساي للأسباب التالية:

- في الوقت التي شاركت فيه إيطاليا في الحرب العالمية لجانب الحلفاء وخسرت الكثير من الضحايا خاب أملها عندما أخلفت دول الحلفاء وعودها لها(حسب معاهدة لُندن-1915).

- بينما ألمانيا التي هزمت أما دول الحلفاء خاب أملها وأُصيبت كرامتها في الصميم عندما فَرض عليها مؤتمر فارساي عقوبات صارمة حتى أن الشعب الألماني أُعتبر معاهدة فرساي عاراً عليهم وتمنوا التخلص منها.

2. تدهور الأوضاع الإقتصادية: لقد واجهت إيطاليا وألمانيا بعد الحرب العالمية الأُولى مشاكل إقتصادية صعبة عانى منها الشعب والحكومة لدى البلدتين:

- لقد واجه الجنود لدى البلدتين مشكلة البطالة لأنهم لم يجدوا أماكن عمل.
- إن المناطق التي سلخت عن ألمانيا في أعقاب إتفاقات الصلح كانت غنية بالثروات الطبيعية فأدى ذالك إلى نقص في مواد الخام وأضعف الإنتاج الألماني بينما في إيطاليا فواجهتها مشاكل في نقص المواد الخام.
- واجهت ألمانيا وإيطاليا مشاكل غلاء معيشة وتضخم مالي وإنخفاض قيمة العملة أدت إلى تفاخم الأزمة الإقتصادية في الوقت الذي إزداد عدد السُكان أيضاً.
- تنظيم الإقتصاد وتحويل الصناعة من صناعة عسكرية إلى صناعة تلائم خالة سلام كان بطيئاً جداً فزاد من المشاكل البلدتين.
- حاجة ألمانيا بدفع ديون الحرب كان ثقيلاً جداً على خزينة الدولة.
- تأخر الأقسم الجنوبية التي تعتمد على الزراعة في إيطالية زاد من مشاكلها.

3. الفوران الإجتماعي: نتج عن الأزمة الإقتصادية في البلدتين تذمر إجتماعي لدى البلدتين كانت مظاهر لدى الطرفين كالتالي:

- إضطربات عُمالية عامة في المناطق الصناعة في شمال إيطاليا أو في ألمانيا إحتجاجاً على الوضع الإقتصادي الصعب.
- محاولة بعض العمال الشيوعيين السيطرة على بعض المصانع في شمال إيطاليا وصل عددها إلى 300 مصنع وتحويل السلطة إلى أيديهم بينما في جنوب إيطاليا إستولى الفلاحين على المزارع الكبيرة وقسموها بينهم.
- إنتماء الشعب في إيطاليا وألمانيا إلى الأحزاب العارضة للحكومة وفقدان الثقة

بهذه الحكومة.

- حصلت مظاهرات صاخبة لدى البلدتين تعبيراً عن الإحباط واليأس وهكذا كان الشعب في إيطاليا وألمانيا ساخطاً على سوء الأوضاع الإقتصادية وفقد الأمل بحكوماته حتى أن هذه الحكومات فقدت ثقة الطبقة الوسطى التي بدونها لا يمكنها الحفاظ على النظام الديمقراطي.

4. الخوف من سيطرة الشيوعية والإشتراكية: إزدياد المخاوف لدى البلدتين من إزدياد نفوذ الإشتراكين والشيوعين ومن إمكانية سيطرتهم على السلطة بطرق ديمقراطية طبعاً فمثلاً:

- حصل الإشتراكين في إيطاليا على 156 نائباً في البرلمان الإيطالي في تشرين الثاني 1919 ونجحوا في وضع أيديهم على الدوائر البلدية الأقليمية في بداية 1921 والذي زاد من تخوف اليمين من قيام الحكم شيوعي في إيطاليا.

- إزداد نفوذ الشيوعيين في ألمانيا أيضاً حتى إنهم شاركوا أحياناً في تركيب بعض الحكومات وكما إنهم حصلوا بعضهم على تأييد ومساعدة الكومنترن الروسي فزاد من مخاوف اليمنين من قيام حكم شيوعي فهاجموهم وفرقوا إجتماعاتهم بالقوة.

- لقد إزداد مخاوف الرأسماليين من وصول الشيوعيين إلى السلطة في البلدتين فزودوا الأحزاب المبنية بالمال حتى لا تُصادر أموالهم في حالة وصول الشيوعيين إلى السلطة.

5. عجز الحكومة الديمقراطية: عجزت الحكومات إيطاليا وألمانيا عن معالجة الوضع في ظل إزدياد نفوذ أحزاب اليمين الفاشية في إيطاليا والنازية في المانيا لقد زادت هذه الأحزاب من دعاياتهم الغوغائية ضد الحكومة فإزدادت الكراهية لدى الشعب بهذه الحكومة حتى أراد التخاص منها وفي ظل تعاقب حكومات ضعيفة في البلدتين أما حكومة فاكتا في إيطاليا وحكومة فيمار في ألمانيا زاد من رغبة الأحزاب اليمينية للسيطرة على السلطة ورغبتها في إعادة النظام والقانون في

البلاد وتوفير العمل لطالبيه وإعادة الشرف القومي الضائع ورفع مكانة الدولة إلى مصاف الدول العظمى مرة أُخرى، إن هذه الأحزاب المتطرفة إستغلت النظام الديمقراطي ووصلت إلى السلطة عن طريقه أي إستغلت ضعفه وشاركت في عمليات الإنتخابات الديمقراطية بعد أن هددت الشعب والرهبنه وأخافته وأجبرته.

النظام التوتاليتاري:

هو نظام الذي يتزعمه شخص معين يتمتع بصلاحيات واسعة في جيع مجالات الحياة في الدولة(السياسية، الإقتصادية، العسكرية) فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش وهو الذي يقوم بكافة الأعمال، عادة يلجئ إلى العنف لمحاربة المعارضين فالعنف وسيلة للوصول إلى السلطة وتثبيت نظام الحكم ويعتمد على أجهزة كشرطة سرية ووحدات خاصة تنفذ رغباته و أوامره. إستغلال الأنظمة الديمقراطية للوصول إلى السلطة كما فعل موسيليني وكما فعل هتلر.

صعود الفاشية في إيطاليا

الحركة الفاشية-تعريف

الفاشية هي مصطلح من اللغة الرومانية معناها البلطة. فاشية تدل على القوة والوحدة.

هي عبارة عن حركة قومية متطرفة ظهرت في إيطاليا بعد الحرب العالمية الأُولى وبَنَت مبادئ قومية التي جعلت الشعب الإيطالي على رأس الشعوب أن تضم إليها جنود وشباب عانوا من البطالة ومجموعات التي قلقت من إزدياد قوة الشيوعين.

موسيليني

ولد بنيتو موسيليني عام 1883 في شمال إيطاليا. أبوه حداد وأُمه معلمة لقد مارس مهنة التعليم ثم تركها، إنتقل العيش في سويسرا وعمل في قطاع البناء. سُجن عدة مرات وإنتقل العيش من بعدها إلى باريس، طُردَ منها رجع إلى بلاده وعمل في صفوف الجيش

الإيطالي. بعد تسريحه من الخدمة العسكرية عمل في الصحافة وحرض العمال على تخريب سكك الحديد لمنع إرسال جنود في الحرب الإيطالية التركية.

أول عمل قام فيه موسيليني هو تأسيس الحزب الفاشي في 1919 ونجح في الوصول إلى الحُكم وإضطر الملك إلى تكليفه لبناء حكومة جديدة.

إشترك في الحرب العالمية الثانية مع ألمانيا لما عَرف الشعب الإيطالي إنه هُزم في الحرب تم إعدامه هو وأصدقائه في ميلانو.

عوامل قيام الفاشية

1. فشل انظام الديمقراطي في إيطاليا في حل المشاكل الإقتصادية وعجز الحكومة الإيطالية وضعف النظام الديمقراطي بسبب تعدد الأحزاب وصعوبة تشكيل حكومة جديدة.
2. خيبة أمل الشعب الإيطالي من قرارات فرساي لأنهم كانوا على أمل من أن يأخذوا ما وعدوا فيه في إتفاقية لندن 1915.
3. الصعوبات الإقتصادية التي عانت منها إيطاليا مثل البطالة، الفقر، غلاء المعيشة، تضخم مالي.
4. عدم إستقرار سياسي حيث نشبت إضطرابات في المدن الإيطالية مثل: المظاهرات، الإضطرابات العمالية.
5. الخوف من الخطر الشيوعي على أثر إزدياد قوة الشيوعية في البرلمان والمجالس البلدية.

وصول الفاشية إلى الحُكم / السلطة

تأسس الحزب الفاشي عام 1919 في مدينة ميلانو وتأسيس حزم الكفاح وتحويله إلى منطقة شبة عسكرية تلبس القمصان السود 1921.

إعتقد موسيليني أن يصل إلى الحُكم عن طريق الإنتخاب 1921 لكنه فشل وفاز 35 مقعد من أساس 533. لقد زحف إلى روما وأعلن أنه سوف يستعمل القوة ليستولي على

الحُكم إذا لم تُلبى طلاباته بتعين 5 وزراء فاشيين وعلى أثـر ذالـك قـام ملـك بتعينـه رئيسـاً لـوزراء إيطاليـا 1922.

مبادئ الفاشية

1. القومية الإيطالية المتطرفة والتاريخ الإيطالي يعود إلى روما القديمة والشعب الإيطالي الذي يتميز بالدم والعنصر والعائلة والتاريخ هو أصل الشعب.
2. الطاعة العمياء للزعيم.
3. الدولة هي الأهم ومهم جداً تضحية الفرض في سبيل الدولة.
4. تؤمن بالقوة والعنف فشجعت الحرب وإعتبرتها وسيلة لتقدم الشـعوب ولا تـؤمن بالسـلام لأنـه تنازل.
5. ترفض النظام الإشتراكي لأنها لا تؤمن بالمساواة الإصطناعية بين الأفراد ولا تـؤمن بحـرب الطبقـات بل هنالك تعاون بينها.
6. الفاشية ترفض النظام الديمقراطي ولا تؤمن بمبدأ الأكثرية العادية.

مصير محاولة منع ألمانيا من أن تصبح من جديد دولة عُظمى -عدوانية.

جمهورية فيمار

حتى عام 1918 كان النظام في ألمانيا قيصري(ويلهم الثاني) وبعـد سـقوط ألمانيـا في الحـرب العالميـة الأُولى حدثت ثورة فيها وسقط الحكم القيصري وجاء النظام الجمهوري – جمهورية فـيمار – حيـث وُضـع دستور لها، السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية وينتخب بإنتخابات عامة ومباشرة لمدة 7 سـنوات ويتمتـع بصـلاحيات واسـعة مــن أبرزهــا وقــف عمــل البرلمــان، والمستشــار(رئــيس الحكومــة) والســلطة التشريعية(الايخشتاغ) يُنتخب بإنتخابات عامة والحكومة مسؤولة أمامه والجيش الألماني (اليخسفير).

المشاكل التي واجهتها هذه الجمهورية

1. التوقيع على معاهدة فرساي المذلة لألمانيا والموافقة على خسـارة مسـاحات واسـعة مـن الأراضي الألمانية والسكان الألماني.

2.المشاكل الإقتصادية: التضخم المالي، إنخفاض سعر المارك، نقص في المواد الغذائية.

3.واجهت معارضة من اليسار(الشيوعيين) واليمين(إنقلاب عسكري من قبل الجنرال كاب) وقيام هتلر بإنقلاب من الجهة اليمين.

4.قضية التعويضات حيث لم يستطيع دفع التعويضات، إحتلال إقليم الدور من قبل فرنسا وبلجيكا عام 1932.

5.مشكلة التفسخ السياسي وتعدد الأحزاب وصعوبة تشكيل الحكومة.

عوامل سقوط هذه الجمهورية

1.الإنقسام الحزبي وتعدد الأحزاب(الإشتراكي الديمقراطي، الإشتراكي المستقل، الشيوعي، الوسط الكاثوليكي، الشعب الألماني، الديمقراطي الألماني، القومي الألماني، القومي الإشتراكي(النازي).

2.الصراعبين اليمين واليسار ومحاربة اليمين اليسار وبالعكس حيث أدى ذلك إلى تخوف اليمين من الوصول اليسار إلى السلطة.

3.عدم وقوف جيش الجمهورية بجانبها في حالة أزمات.

4.أزمة 1929 الإقتصادية التي أدت إلى فشلها.

5.عدم رسخ الديمقراطية، الشعب الألماني لم يتعود على فكرة الديمقراطية.

عوامل قيام النازية

1.إستغلوا خيبة أمل الشعب الالماني من فرساي وإعتبروها إذلال وخيانة.

2.عدم إستقرار إقتصادي وبالذات الأزمة الإقتصادية عام 1929 التي زادت من البطالة والتضخم المالي.

3.عدم إستقرار سياسي، تعدد الأحزاب والصراع بين اليمين واليسار.

4.فشل جمهورية فيمار وفشل النظام الديمقراطي في حل مشاكل ألمانيا الإقتصادية والسياسية.

5.شخصية هتلر من الناحية قدرته الخطابية وركز على أن فرساي مُذلة لألمانية وهاجم اليسار واليهود وإعتبرهم خونة لألمانيا وطعنوها سكين من الخلف.

وصول هتلر إلى السلطة

إنضم هتلر إلى حزب العمال الألماني زمع الزمن أصبح هو رئيس الحزب وتم تغير إسمه إلى "الحزب القومي الإشتراكي".

الصراعات بين الأحزاب المختلفة التي تحولت إلى مواجهات عسكرية هذا من حهة. ومن جهة أُخرى عجزت الإنتخابات من تمكين حزب واحدة(معين) بتشكيل حكومة. فتسلم هندبرغ مهمة تشكيل حكومة، فشكل حكومة بدون إستشارة البرلمان ولكن هذه الحكومة إعتمدت على التقليصات الإقتصادية مما أدى إلى رفض أكثرية البرلمان لها.

قدم هتلر ترشيحه لرئاسة الدولة مقابل هندبرغ فحصل على 30% إنما هندبرغ حصل/فاز بـ-49.6%. وهكذا تفوق هندبرغ على هتلر لكن ليس بأكثرية مطلقة.

حاولت الحكومة هذه من إزاة منظمة إس. إس S.S النازية ومطاردتهم، إلا إن الرئيس عزلهم وعين حكومة جديدة 1932 برئاسة (فون بين) إلا أن بين إتخذ إجرئاته وقرر إجراء حكومة جديدة.

جرت إنتخابات في نفس العام وتنافس فيها هتلر ففاز بـ 230 مقعد لكن لم يؤهل على السيطرة الكاملة على مقاليد الحُكم. بعد وفاة هندبرغ دنج هتلر وظيفة الرئيس والكلسنر فأصبح رئيس حكومة ألمانيا(فيرر(فهرر)ألمانيا)أي زعيم ألمانيا.

مبادئ النازية

1.نقاوة العنصر الآري على بقية الأجناس وإنحطاط العنصر السامي وعلى الأخص اليهود وقد قُسمت الشعوب إلى درجات، أخرها العنصر السامي وأولهم الآري(الألماني).

2.الزعيم معصوم عن الخطأ وصاحب الصلاحيات الواسعة.

3.الدولة هي الأهم والكل يعمل من أجلها.

4.الإيمان بالقوة وللجوء إلى الحرب.

5.هناك شعوب خلقت لتحكم وشعوب لتُحكم.

كيف خرق هتلر معاهدة فرساي - إجمال أعماله

1.عقد معاهدة رفالو مع الإتحاد السوفياتي عام 1922 ومن خلالها خرقت الحصار الإقتصادي المفروض عليها وفتحت أمامها الأسواق الروسية.

2.إعلان هتلر عن إلغاء جميع القيود المفروضة على ألمانيا.

3.إعلان عن تسليح ألمانيا وقانون تجنيد الزامي عام 1935.

4.دخلت قوات ألمانيا منطقة منزوعة السلاح بين ألمانيا وفرنسا دون أي رد فعل خارجي.

5.السيطرة على النمسا وتشيكو سلوفاكيا بحجة الألمان الموجودون في السوديت.

6.إمتناع ألمانيا عن دفع التعويضات.

أسباب التحالف بين النازية والإتحاد السوفياتي

1.عداء الدول الغربية للنظام الشيوعي والإتحاد السوفياتي.

2.سياسة الترضية التي إتبعتها الدول الغربية إتجاه ألمانيا.

3.رفض الدول الغربية (بريطانيا) التعاون مع الإتحاد السوفياتي ضد النازية رغم سعي إتحاد السوفياتي في الرغبة بالتعاون.

التعاون بين ألمانيا والإتحاد السوفياتي كان بعقد إتفاقية بين الدولتين عرفت بإسم مولتوف روبتروف فقد نصت الإتفاقية على ما يلي:

- عدم إعتداء بين البلدتين لمدة عشر سنوات.
- تشاور بين البلدتين في القضايا السياسية الهامة.
- عدم إنضمام أحد منهما إلى طرف ثالث.
- إتفاق سري يمنح الإتحاد السوفياتي نفوذاً في البلطيق وبولندا وفنلندا ونصف

بولندا.

سياسة الترضية

هي سياسة إتبعتها الدول الأُوروبية وعلى الأخص بريطانيا ومن ثم فرنسا تجاه ألمانيا النازية وبموجب هذه السياسة تنازلت الدول الغربية لألمانية ولم تحاسبها على خرقها لمعاهدة فرساي ومبادئ عصبة الأُمم وكانت هذه السياسة عاملاً في تشجيع هتلر:

أسباب إتباع هذه السياسة

1. إعتقاد بريطانيا إن إتباع هذه السياسة سيحافظ على توازن في أوروبا والعالم.
2. فشل الأنظمة الديمقراطية والمشاكل الإقتصادية، الإجتماعية الذي دفع بريطانيا إتباع هذه السياسة والسعي لإنقاذ الوضع الداخلي.
3. خوف تشمبرلن من قيام هتلر بخطة ضرب لندن بواسطة سلاح جوي.
4. إنتشار في بريطانيا آراء ومواقف ترفض إحتمال وقوع حرب عالمية ثانية.

الحرب العالمية الثانية – مفهوم الحرب الشاملة

أسباب الحرب العالمية الثانية

1. النظريةالنازية(المجال الحيوي) والتي تقول أن ألمانيا يجب أن تتوسع على حساب شعوب أوروبا الشرقية لكي تستغل مواد الخام وتستخدم الطاقات البشرية في هذه الدول، الذي هي دول مهمة لألمانيا ولتقدمها صناعياً. وكذلك العنصر وتفوق الشعب الآري وعلى الأخص الألمان على بقية الشعوب وفرض سيطرتهم عليهم.
2. سياسة الترضة التي إتبعتها كل من بريطانيا وفرنسا وتنازلت عن تطبيق معاهدة فرساي وغضت النظر عن خرق ألمانيا لهذه المعاهدة وأبرزها ميونخ.
3. ضُعف عصبة الأُمم حيث أن عصبة الأُمم لم تتمكن من فرض مبادئها ودستورها على الدول الأَعضاء في العصبة ولم تتمكن من إتخاذ إجراءات ضد الدولة التي خرقت العصبة كاليابان وألمانيا وإيطاليا وبذالك إنهار مبدأ

الأمن الجماعي.

4.قيام الأنظمة التوتاليتارية مثل النازية والفاشية وإتباع الأنظمة لسياسة توسيعية أدت خلق أزمات دولية ولبداية تكون أحلاف وإلى زيادة سباق التسلح.

5.المشاكل الإقتصادية والتي أدت إلى أزمات إقتصادية وخلقت مشاكل إجتماعية وزادت من قوة الأحزاب المتطرفة وفي نفس الوقت ظهر عجز الأنظمة الديمقراطية في حل المشاكل الإقتصادية وبذالك إقتنعت الجماهير من قوة الأحزاب المتطرفة وفي نفس الوقت لا يتم بواسطة الأنظمة الديمقراطية وأخذ يزداد تأييدها للأحزاب المتطرفة وفي نفس الوقت فشلت الأول الديمقراطية في إتخاذ مواقف موحدة ضد الأنظمة الفاشية في ألمانيا وإيطاليا.

6.الصراع بين الأنظمة الرأسمالية والنظام الشيوعي في الإتحاد السوفياتي فقد إستغل هتلر هذه الخلافات وتعاون مع بريطانيا إعتقاداً من بريطانيا أن النازية سوف تقضي على الشيوعية وبذالك بريطانيا إتجاهة (إتجاه هتلر) ورفضت بريطانيا التعاون مع الإتحاد السوفياتي وقد برز ذلك خلال قضية السوديت وعندما أنهى هتلر طلباته من بريطانيا إتضح له إن بريطانيا لن تلبي طلباته فتقرب إلى الإتحاد السوفياتي ووقع معها إتفاقية مولتوف روبنتروف.

7.معاهدة فرساي وقسوتها وشروطها القاسية إتجاه ألمانيا أدت إلى شعور الألمان بالإذلال ورغبتهم بالتخلص من شروط هذه المعاهدة.

8.أما السبب المباشر فهو هجوم ألمانيا على بولندا حيث إعتبرتها بريطانيا وفرنسا بمثابة إعلان الحرب عليها وقامت بإعلان الحرب على ألمانيا وبذالك إندلعت الحرب العالمية الثانية التي إستمرت من 1939-1945.

مفهوم الحرب الشاملة(الحرب الحديثة)

هي حرب التي شملت أو لم تفرق بين الجبهة(الحدود) والداخل، وتطبع هذه الحرب جميع نواحي الحياة بطابعها.

تشمل هذه الحرب الجبهة الخارجية، الجبهة الداخلية(الناس، المواصلات، جسور وموانئ) أما الجبهة الخارجية فهي (الحدود، الجيش والحرب العسكرية على الحدود) وتستخدم فيها جميع أنواع الأسلحة الحديثة وإستخدام كافة الإمكانيات من أجل تحقيق النصر العسكري الإقتصادي والبشري.

وكذالك إسغلال الحرب النفسية من أجل زعزعة المعنويات للمواطنين والعسكريين مثل حرب العاصمة والمدن لكي لا يستطيعوا أن يواصلوا مما يؤدي إلى الإستسلام. وإستعمال العامل التكنولوجي في السلاح: الطيران وتسخير الإختراعات العلمية لتسير الحرب: القنبلة الذرية، الطائرات، الغواصات، حاملات الطائرات والمظليون.

وهنالك الحرب الإقتصادية التي تقوم بوظيفة هامة جداً في الحرب الحديثة: القصف الجوي للمراكز الصناعية ولمفترقات الطُرق الذي هدفه تدمير القاعدة الإقتصادية التي تعتمد عليها المجهود الحرب لدى العدو فهكذا العدو فقد ينهار.

وكذالك إن الحاجة إلى تجنيد جميع الموارد البشرية والإقتصادية والتكنولوجية من أجل إحتياجات الحرب تتطلب وجود تخطيط وتوجية أكثر من المطلوب في الأيام العادية.

تصبح السلطة مضطرة لأن تتدخل في الشؤون المُختلفة.

الحرب الخاطفة: إنها تعتمد على عدة عناصر:

1.الحرب المفاجئة: الهجوم دون إعلان مسبق.

2. الحركة السريعة في إستخدام كافة أنواع الاسلحة: الدبابات الطيارات بالإضافة إلى الأسلحة الأُخرى وعدم جعلها حرب ثابتة (خنادق).

3.الإفتراق في مكان معين ثم اللجوء الى أُسلوب محاصرة ما تبقى من قوات

العدد: وذالك من خلال قطع صلتها مع بعضها البعض.

4.أهداف محدودة والسيطرة الكاملة: على العامل الزمان والمكان وإستخدام الضربة القاتلة من أجل إجبار العدو على الإستسلام وتقصير وقت الحرب.

سير الحرب العالمية الثانية في الجبهات المختلفة (مراحل الحرب)

لقد إنقسمت تلك مرحلتين:

المرحلة الأولى 1939-1942:وهي فترة كانت فيها المانيا وإيطاليا واليابان المتفوقين (دول المركز) وإنضمت اليها هنغاريا وبلغاريا ورومانيا فيما بعد.

المرحلة الثانية 1942-1945: وهي بداية الهزائم للمركز والإنتصار الحلفاء وهي عبارة عن مرحلة تحول في الحرب لصالح الحلفاء وجرت فيها معارك مهمة: العلمين، ستالينغراد، ميدوي، بحر المرجان.

1939

في هذه المرحلة في عام 1939 ألمانيا بدأت بالهجوم على بولندا مما أدى إعلان بريطانيا وفرنسا عليها الحرب. ألماني هاجمت بولندا ومعها الإتحاد السوفياتي وخلال مدة قصيرة تُهزم امام ألمانيا والإتحاد السوفياتي حيث كان عند بولندا مليونين(2) جندي وكانت هذه الهزيمة مفاجئة لبولندا وهنا يأتي مصطلح الحرب الخاطفة أي السريعة وإستخدام عدد كبير جداً من سلاح الطيران والدبابات التي لم تستعمل في الحرب العالمية الأُولى، وإضطرت بولندا للإستسلام فكل المصانع والطائرات وطرق المواصلات دُمرت وخلال أربعة شهور إنتهت بولندا(وحسب معاهدة مولتوف روبنتروف قُسمت بولندا بين الألمانيا والإتحاد السوفياتي). (الرجوع ص21).

وهكذا قُسمت بولندا بين الدولتين الشرق للإتحاد السوفياتي و الجزء الغربي لدول الحلفاء.

وعلى أثر غزو ألمانيا بولندا أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب عليها.

إستغل هتلر إستعمال الحرب النفسية حيث قصف المدن لإرهاب السكان ليخرجوا إلى الشوراع فيضايقوا الجيش في الحركة. بعد سقوط بولندا لم تكن معارك

عسكرية وهذا خطأ دول الحلفاء فبدل إستغلال فرصة وجود الجيش الألماني في الشرق والقيام بعمل من أجل إيقاف الألمان والسعي لإشغال ألمانيا في الجبهتين الشرقية والغربية.

في نيسان 1940 بعد إنتهاء حرب ألمانيا على بولندا إتجهت إلى الدنمارك والنرويج في الجبهة الغربية وإحتلت الدنمارك خلال مدة أسابيع والنرويج خلال 48 ساعة وكانت مفاجئة لهم وإستعمال القوات الجوية والمظليون.

أهداف إحتلال النرويج والدمارك:

1. السيطرة عل موانئ النرويج وطرق المواصلات لكي تمنع وصول سفن الحلفاء ومواصلاتهم.
2. السيطرة على مصادر الحديد التي تأتي من السويد.

في أيار 1940 غزت ألمانيا الأراضي المنخفضة(هولندا، بلجيكا، ولوكسنبورغ) حيث إستسلمت هولندا خلال 4 أيام وذالك بعد غارات جوية صعبة جداً وإستسلمت بلجيكا خلال إسبوعين رغم المساعدة من قبل فرنسا وبريطانيا.

معركة دانكرك 1940: التي جرت على الحدود البلجيكية وحققت بريطانيا إنتصار كبير بإنقاذ 336 ألف جندي وأعادتهم أحياء إلى الأراضي البريطانية حيث قامت ألمانيا بالهجوم على الشاطئ(بسبب منع الإمدادات البريطانية من الوصول إلى فرنسا) وهجموا على حط مجينو لمحاصرته وبهذا أُجبرت فرنسا للإستسلام.

أما أسباب نجاح بريطانيا في هذه المعركة:

1. كان هناك خلاف في القيادة العسكرية الالمانية حول طريقة التعامل مع الجيش البريطاني والفرنسي في دانكرك، هل نبيدة بواسطة القوات البرية أم البحرية؟
2. هتلر تدخل ومنع القضاء على الجيش البريطاني إعتقاداً أن هذه العملية تؤدي إلى بداية مفواضات مع بريطانيا وعلى تقاسم القارة الأُوروبية.
3. إن القيادة العسكرية الألمانية قد أخطات إذ إنشغلت أكثر بتوجيه معظم القوات العسكرية إتجاه العاصمة باريس بهدف إجبار فرنسا على الإستسلام

ولم تهتم كثيراً في تعامل مع القوات البريطانيا المتواجدة في منطقة دانكرك.

سقطت فرنسا خلال 9 أيام وتستسلم للقوات الألمانية وتمكن الألمان من تهديد باريس حيث إستسلموا الفرنسيين دون دخول الألمان إلى باريس لأنهم خافوا على المباني الجميلة والكبيرة ولم يحاربوا دفاعاً عن باريس حيث إحتل الألمان باريس وإعتبروا الألمان إن هذا الإنتصار كبير ووقعت على إتفاقية إستسلام مهنية بنفس الطريقة التي وقع فيها الألمان في الحرب العالمية الأُولى حيث وقعوا وهم واقفين وفي عربة قطار.

قُسمت ألمانيا فرنسا إلى قسمين: الأول فرض عليه سيطرة ألمانية مباشرة أما القسم الجنوبي فكان جمهورية فرنسية(حكومة فيشي) تخضع للنفوذ الألماني، وكان رئيس الحكومة المارشل بيتانا أما الشمالي فقد خضع للسيطرة الألمانية المباشرة. سقوط فرنسا أدى إلى دخول إيطاليا عام 1940 وذلك بجانب ألمانيا.

وقف الجنرال ديخول ضد حكومة فيشي وقد لجأ إلى بريطانيا وأسس هناك حكومة فرنسا الحرة، وقد شجع إقامة أعمال إرهابية ضد الجنود الألمان في فرنسا وإتبع حرب العصابات والأعمال الفدائية وذلك من خلال مهاجمة الجسور وتفجير السيارات المحملة للسلاح وبمساعده من بريطانية.

أسباب سقوط فرنسا

1. عنصر المفاجأة إذ فوجئ الفرنسين بالهجوم الألماني على فرنسا عبر الحدود البلجيكية لذالك لم تتمكن فرنسا من إتخاذ الإستعدادات الازمة إذ لم يكن لديها الوقت الكافي ولم تتوفر لديها تحصينات عسكرية ملائمة في هذه الجبهة.
2. قطع الإمدادات العسكرية عن فرنسا وعدم تقديم بريطانيا المساعدات الازمة وحيث تأكدت بريطانيا إن فرنسا ستسقط وإن أي مجهود حربي سيكون مصيرها الفشل.
3. إستخدام الألمان الأساليب العسكرية الحديثة وبشكل جيد مع إستخدام أيضاً الأسلحة الحديثة والإعتماد عليها بشكل كبير جداً كالطيران والدبابات والوسائل القتالية الأُخرى بعكس الجيش الفرنسي الذي بقي يستعمل أُسلوب

الحرب العالمية الأُولى.

4.إعتماد الفرنسيين أكثر من الزوم على خط مجينو والثقة بعدم قدرة ألمانيا على إختراقه مما أدى إلى الامبالاه.

5.الصراع بين اليسار واليمين مما أدى إلى ضُعف الحكومة الفرنسية والتفسخ في المجتمع الفرنسي وقد أثر هذا الوضع على الروح المعنوية لدى الجيش والشعب الفرنسي وبالذات إن الجيش الفرنسي كان يتدخل في الأُمور السياسية.

6.الخوف من هزائم الفرنسيين أمام الالمان في القرن التاسع عشر والقرن العشرون خلقت عقدة لدى الفرنسيين إن الجيش الألماني قوي لا يمكن هزيمته وخلقت لهم عقدة الخوف من الحرب وبالذات على أثر الخسائر الفادحة التي تكبدتها فرنسا في الحرب العالمية الأُولى ورغبة الفرنسيين في عدم الوقوع في خسائر أُخرى.

معركة بريطانيا 1940: هي معركة كانت بين بريطانيا وألمانيا وهي معركة خاضتها بريطانيا لمواجهة القصف الجوي الألماني وكان رئيس الحكومة البريطاني ونستون تشرتشل. كاننت هذه المعركة بمثابة غارات جوية نفذتها ألمانيا بأعداد كبيرة من الطائرات إبتداءاً من أب وحتى أواخر تشرين الثاني من 1940 دون توقف ولكن خلال هذه الفترة لم تركز ألمانيا على الأهداف العسكرية والإستراتيجية والإقتصادية: مطارات، مواقع عسكرية، أجهزة ردار، مصانع وطرق مواصلات.....، إنما أخذت تركز على المدن وعلى الأخص العاصمة لندن بهدف كسر الروح المعنوية لشعب البريطاني وكانت هذه الغارات في البداية ليلاً ونهاراً ولكن إبتداءاً من منتصف أيلول أصبحت فقط ليلاً.

أهداف ألمانيا من القصف

1.إستسلام بريطانيا وتوقيع إتفاق مع ألمانيا.

2.تمهيد من اجل غزو بحري لبريطانيا والسيطرة عليها(أسد البحر وهي عملية من خلالها من خلالها طلب هتلر وضع خطة لإحتلال بريطانيا).

- ولكن في النهاية 1940 توقف القصف الجوي الألماني لبريطانيا بشكل مفاجئ وكان هذا"رغم الخسائر التي تكبدتها بريطانيا" عبارة عن نجاح لبريطانيا وهزيمة لألمانيا لأن

بريطانيا لم تستسلم وعملية (أسد البحر) لم تُنفذ وكان هذا النجاح بصيص النور من الظلام الذي يخيم على أُوروبا وأهم نتيجة له ارتفاع الروح المعنوية لأن ألمانيا هُزمت وفشل الطيران الألماني حيث مئات الطائرات الألمانية سقطت على يد البريطانيين.

أسباب فشل ألمانيا في معركة بريطانيا

1. إستعداد الطيارات البريطانين للتضحية وتعلمهم أساليب القتال الحديثة حتى تمكنوا من مواجهة الطيران الألماني.
2. إستمرار الصناعات الجوية البريطانية بالإنتاج مما ساعد على مد سلاح الطيران بالطائرات بدلاً من التي تسقط في المعارك.
3. إنشغال الألمان وبالذات في منتصف أيلول 1□40 بقصف المدن لكن بدون فائدة بالأخص مدينة لندن بدلاً من قصف محطات الردار التي كانت تشكل خطراً على الطائرات الألمانية حيث يتم إكتشافها وتحديد موقعها لدرجة أنه مقابل أربعة طائرات المانية أصبحت طائرة واحدة.
4. فشل ألمانيا في كسر الروح المعنوية للبريطانين إذا بقيت الروح المعنوية عالية ولم تستسلم بريطانيا للألمان.

سيطرة ألمانيا على معظم دول البلقان 1941: (هنغاريا، رومانيا وبلغاريا)

الإيطاليون حاولوا إحتلال اليونان عام 1940 ولكنها فشلت وحاولت إحتلال مصر وفشلت أمام القوات البريطانية، فقرر هتلر فرض سيطرته على البلقان ومساعدة إيطاليا.

عام 1941 ألمانيا تغزو دول البلقان وتحتل اليونان ويوغسلافيا وتصل إلى مصر في شمال أفريقيا ووصلوا إلى منطقة تُسمى العلمين عام 1942(لاحقاً)

أهداف هتلر من السيطرة على البلقان:

1. السيطرة على يوغسلافيا واليونان وتقديم المساعدة لإيطاليا وأبعاد الجيش البريطاني المتواجد في اليونان عن أُوروبا الجنوبية.

2.السيطرة على مواد الخام وبالذات البترول المتوفر في رومانية وبذالك تطبيق نظرية المجال الحيوي.

الهجوم على الإتحاد السوفياتي وسياسة الأراضي المحروقة عام 1941

كان هذا الهجوم مفاجئ للإتحاد السوفياتي بسبب المعاهدة التي عُقدت بين ألمانيا والإتحاد السوفياتي(مولتوف روبرتروف) لكن ألمانيا نقضت الإتفاقية وهجمت على الإتحاد السوفياتي بواسطة 3 ملايين جندي حيث دمرت 3000 طائرة خلال الشهر الأول وإحتل الألمان مساحات واسعة لا بأس بها، كانت إنجازات كبيرة لصالح ألمانيا في بداية الحرب لكنها فشلت في النهاية حيث لم تتمكن الألمان في مواجهة الإتحاد السوفياتي في معركة حاسمة بسبب إنسحاب الجيوش السوفياتية المنظم مما أدى إلى فشل الألمان كما وكان البرد القارس له دور كبير في هذا الفشل. وعند إنسحاب الجيوش السوفياتية من الأراضي السوفياتية إتبعوا تلك السياسة الا وهي عند إنسحابهم إلى الوراء إحراق جميع الأراضي لعدم إستفادة الألمان منهم مما ساعد أيضاً في فشل الألمان.

أسباب هجوم ألمانيا على الإتحاد السوفياتي

1.إتهام ألمانيا لإتحاد السوفياتي بعدم إحترام الإتفاقية بينهما حيث قام الإتحد السوفياتي ببث دعاية ضد النازية ومثال أخر ضم الإتحاد السوفياتي لدول البلطيق الثلاث (ستونيا، لاتفيا، ولنوايا).

2.نظرية المجال الحيوي والرغبة على السيطرة على مساحات واسعة من اجل الحصول على مواد خام والمواد الغذائية المتوفرة في الإتحاد السوفياتي وإستغلال الطاقة البشرية.

3.الخلاف العقائدي: الرغبة في القضاء على النظام الشيوعي وعلى الشيوعية التي تعمل ضد النازية التي يتزعمه ستالين.

4.التخلص من روسا التي تشكل خطر على ألمانيا بسبب طاقاتها البشرية والإقتصادية.

5.عرقلة هتلر لنوايا ستالين بالسيطرة على المضائق والخلاف حول النفوذ في البلقان وقلق روسيا من السيطرة ألمانيا على بلغاريا وبوغسلافيا.

6.شعور ألمانيا بضعف إتحاد السوفياتي على أثر الحرب مع فنلندا التي إستمرت أربعة شهور رغم صغر فنلندا وضعف جيشها.

معركة ستالينغراد: هي معركة في الحرب العالمية الثانية وقد كانت خسائر لألمانيا في هذه المعركة كانت بداية النهاية لألمانيا ودول المحور وكانت في أواخر عام 1942.

دارت معارك قاسية في داخل المدينة وهُزم على أثرها الألمان وأخذ الجيش السوفياتي يلاحق الجيش الألماني خلال عام 1943 وبداية 1944 تمكن الإتحاد السوفياتي من نقل الحرب خارج أراضيهم حيث دخلت القوات السوفياتية مناطق شرق أُوروبا وأصبحت قريبة من حدود ألمانيا. أما أسباب الفشل ألمانيا هي أسباب فشل الهجوم على الإتحاد السوفياتي(الرجوع ص 26):

أسباب فشل ألمانيا في هجومها على الإتحاد السوفياتي:

1.فشل مبدأ الحرب الخاطفة في الإتحاد السوفياتي فتحولت الحرب إلى حرب طويلة إستغرقت طاقات ألمانيا العسكرية والإقتصادية.

2.فصل الشتاء البارد وعدم إستعداد الألمان لهذه الظروف وتعطل معداتهم العسكرية.

3.طول خطوط التموين وصعوبة وصول الإمدادات.

4.إتباع الروس سياسة الأرض المحروقة والتي بموجبها دمر الروس كل ما يمكن أن يستفيد منه الألمان.

5.الطاقات البشرية الهائلة لروسيا أذ رغم الخسائر تمكنت من توفير الجنود لإستمرار في الحرب.

6.الطاقات الهائلة للصناعة الروسية وتمكنهم من إقامة مصانع بعيدة عن الحرب وتمكنها من توفير مُعدات حربية وإنتاج أسلحة حديثة حَسمت الحرب.

7. تدخل هتلر في سير الحرب وعدم إستماعه لنصائح القواد العسكريين ومن

عارضه قام بفصله ومن أكبر الأخطاء التي إرتكبها بتحويل الجيش الألماني نحو ستالينغراد بدلاً من موسكو بعكس أراء قوادة العسكريين.

8.نجاح ستالين من إثارة الحماس لدى الشعب والجيش الروسي بالإضافة إلى دعم أميركا وبريطانيا العسكري والمادي لها.

معركة العلمين: من المعارك الهامة بين بريطانيا من جهة وبين إيطاليا وألمانيا ومن جهة أُخرى وقد قاد الجيش الألماني والإيطالي رومل أما بريطانيا مونتجومري وشارك في هذه المعركة قرابة 200 ألف جندي بريطاني و530 طائر ومئات المدافع ومن قبل ألمانيا 100 ألف جندي وألاف المدافع وقد إنتصرت بريطانيا والحلفاء في هذه المعركة وتحمل الألمان خسائر كبيرة. أما أسباب الفشل لدول المحور وألمانيا في هذه المعركة:

1.القوى العديدة للحلفاء.

2.التفوق بالمعدات العسكرية.

3.نقص الإمدادات العسكرية والغذائية حيث لم يصل الإمدادات بشكل منظم وذلك نتيجة لسيطرة الحلفاء على البحر الأبيض المتوسط وإنشغال ألمانيا في حربها مع روسيا.

4.التعاون الأمريكي البريطاني في شمال أفريقيا حيث قدمت أمريكا الإعداد الهائلة من الجيوش والمعدات وشاركت مع بريطانيا في إحتلال إيطاليا.

دخول الولايات المتحدة ودورها في الحرب:

أسباب دخولها:

1.الهجوم الألماني المفاجئ على ميناء بيرهابر عام 1941 في بحر هاواي ولهذا الهجوم أسفر بخسائر كبيرة جداً لأمريكا. عدة سفن أُغرقت لها ومات الكثير من الجنود كما وعطل الأُسول الأمريكي أكثر من سنتين.

2.مصالح أمريكا الإقتصادية في أوروبا وفي الشرق الأقصى(من ناحية الأسواق والمواد الخام).

3.دعم الديمقراطية ضد الأنظمة الجمعية(الدكتاتورية) وبالذات النازية الفاشية.

4.ميثاق الأطلسي وتعاطف أمريكا مع برطانيا خاصةً والشعوب الأوروبية عامة.

5.عدم إستسلام ألمانيا للإتفاقيات الدولية بخصوص حياد الدول وأُسلوب معاملة الشعوب المختلفة إذ إتبعت ألمانيا أُسلوب الإرهاب ضد الشعوب الأُوروبية المختلفة ولم تحترم حياد بلجيكا.

دورها:

1.الطاقة البشرية فقد قدمت أمريكا ملايين الجنود الأمريكان للحرب(7ملايين جندي، 60 ألف طائرة، 50 ألف دبابة، ألاف المدافع والسفن).

2.المعدات الحربية، الأسلحة والدبابات.

3.التكنولوجيا الأمريكية حيث كان هناك تطور تكنولوجي مثل إختراع القنابل الذرية، أُسطول حاملات الطائرات.

4.الإقتصاد حيث قدمت الدعم الإقتصادي(المالي والعسكري) لدول الحلفاء بموجب قانون الإعارة والتأجير.

عام 1942 التحول لصالح الحلفاء في:

معركة العلمين: الرجوع ص27.

معركة ستالينغراد: الرجوع ص 27.

1943- 1944

معركة مدوي: جرت بين أمريكا واليابان وهي معركة بحرية وأحدى المعارك الحاسمة على أثرها بدأ التراجع الياباني وأخذت القوات الأمريكة تطارد الجيش الياباني من جزيرة إلى جزيرة ومن دولة إلى أُخرى خلال عام 1943-1944 وكانت هذه المعركة حاسمة حيث إن اليبانيين قد خسروا أربعة حاملات طائرات مما أدى إلى فشل قدرتهم الجوية وساعد على هزيمتهم أمام أمريكا، وكما إتصفوا اليابنيين بالعناد وعدم الإستسلام وبذالك فقد إضطرت أمريكا إستعمال القنبلة الذرية في هيروشيما، لكن في البداية هدددتها وبعد ذلك ألقتها حتى مات 80 ألف شخص غير المصابين بالرغم من هذا فلم

تقتنع اليابان لذلك فقد جاء التهديد ثانياً على نيازاكي وثالثاً على العصمة طوكيو وينص هذا التهديد على إلقاء القنبلة الذرية وذاك ما حدث، إنها ألقتها على نيازاكي وهددت إن الثالثة على العاصمة طوكيو وبذالك إستسلمت اليابان من اجل تقليل الخسائر.

على أثر هذه المعركة بدأ التراجع اليابان وأخذت القوات الأمريكية تطرد الجيش الياباني من جزيرة إلى أُخرى ومن دولة إلى أُخرى في عام 1943-1944 وبدأت أمريكا بإحتلال المناطق التي إحتلتها اليابان سابقاً. هذه العملية العسكرية في الشرق الأقصى أدت إلى خسائر فادحة لكن اليبانيين كانوا عنيدين لذالك إستعملت الولايات المتحدة القنبلة الذرية الأُولى على هيروشيما والثانية على نيازاكي وهددت بأن الثالثة على طوكيو العاصمة لذالك سقطت الدولة من دول المحور بعد تهديد أمريكا بالقنابل الذرية من أجل تقليل الخسائر.

حسم الحرب العالمية الثانية و نورماندي عام 1944

أُنزلت قوات أمريكية وبريطانية في السادس من حزيران 1944 على الشواطئ نورمنديا الواقعة في شمال فرنسا لتحريرها خوفاً من إتساع نفوذ الإتحاد السوفياتي. تمنكت قوات الحلفاء من القيام بهذه العملية الجريئة وكما حاولوا أن تكون سرية وإختاروا مكان التي لم يتوقع الالمان أن يكون فيه الإنزال(إشترك فيها أربعة الاف السفن الحربية، 120 ألف طائرة حربية، مليون جندي أما بالمظلات أو الشفن و200 سيارة نُقلت بالسفن إلى الشاطئ. كان قائد تلك العملية أيزنهاور وتمكن الحلفاء من إحتلال الشاطئ ثم أكملوا بإتجاه برلين حيث الآف الطائرات تقصف العاصمة الألمانية وإنهدمت كل المدينة حيث إنتحر هتلر وأصحابه في عام 1945 وسقطت ألمانيا دولة المحور الثانية وألتقت القوات الأمريكية والسوفياتية والبريطانية والفرنسية في برلين العاصمة الألمانية.

اسباب هزيمة دول المحور

1. دخول أمريكا الحرب **1942** وكان لهذا أثر عسكري وإقتصادي مما غير مجرى الحرب لصالح الحلفاء.

2. فشل ألمانيا في حربها مع بريطانيا والخطأ بعدم القضاء على الجيش البريطاني في دانكرك.

3. الهجوم الألماني على الإتحاد السوفياتي وفشل المبدأ الحرب الخاطفة وتكبدت ألمانيا خسائر فادحة في المعدات.

4. حركات المقاومة السرية التي قامت في المناطق الإحتلال التي أدت إلى خسائر كبيرة.

5. ضعف حلفاء ألمانيا وعلى الأخص إيطاليا حيث خرجت من الحرب عام **1943** وإحتاجت دائماً إلى مساعدة ألمانيا حيث ساعدتها في اليونان ودول أفريقيا ودول أفريقيا، وعدم التنسيق بين دول المحور وذالك عند طلبت ألمانيا من اليابان مهاجمة الإتحاد السوفياتي ومن الشرق.

6. تدخل هتلر في الشؤون العسكرية وفرض رأيه على كبار العسكرين رغم عدم خبرته ومعرفته.

7. طول خطوط المواصلات الألمانية وصعوبة إيصال الإمدادات العسكرية والغذائية والوقود.

8. سيطرة أُسطول الحلفاء على البحار تقطع طرق المواصلات بين دول المحور وصعوبة إيصال الإمدادات للعلمين.

9. القنبلة الذرية وإستخدام الأسلحة الحديثة وعلى الأخص الأسلحة الذرية التي حَسمت الحرب.

10. توفر الطاقات البشرية والإقتصادية لدول الحلفاء وبداية النقص بالمواد الغذائية في دول المحور وعلىالأخص ألمانيا وقيام حركة تذمر ضد هتلر وضعف الروح المعنوية.

نتائج الحرب العالمية:

المجال السياسي:

1. رسم خارطة جديدة لأُوروبا وزوال بعض الدول التي كانت قبل الحرب مثل دول البلطيق وتقسيم المانيا إلى مناطق نفوذ لدول الحلفاء وتحولت إلى دولتين ألمانيتيين: ألمانيا الشرقية الديمقراطية التي تتبع للإتحاد السوفياتي والمانيا الغربية الإتحادية الرأسمالية التابعة لدول الغرب. (إن تقسيم ألمانيا هو المظهر الأول من مظاهر الحرب الباردة وأحد الأسباب لها).
2. كما وحصلت فرنسا على منطقة اللزاس واللورين.
3. إزدياد قوة الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ونزول بريطانيا وفرنسا إلى مرتبة الثانية حيث تحولت أمريكا والإتحاد السوفياتي إلى دولة عظمة.
4. إزدياد وإنتشار النظام الشيوعي في دول أُوروبا الشرقية ووقوعها تحت نفوذ الإتحاد السوفياتي.
5. إنقسام العالم إلى معسكريين: معسكر شرقي شيوعي وغربي راسمالي بزعامة الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية(الحرب الباردة) وقيام الأحلاف العسكرية.
6. قيام هيئة الأُمم المتحدة للمحافظة على السلام العالمي في نيويورك في أمريكا.
7. إنتشار الشيوعية خارج أُوروبا وبالذات في أسيا الجنوبية وبالذات في مناطق جنوب شرقي أسيا والصراع بين مؤيدي ومعارضي الشيوعية.
8. إنتشار الوعي القومي وإستغلال الكثير من الدول وإنحساء الإستعمار وعلى الأخص في أسيا، وظهور "العالم الثالث" الذي يشير إلى قارة أسيا وأُوروبا – دول عدم الإنحياز أي عدم الإنحياز لأي طرف من الطرفين الشرقي والغربي.

المجال الإجتماعي والإقتصادي:

1. الخسائر البشرية:**54** مليون شخص قتلوا.
2. الفقر والمجاعات وإنتشار البطالة لذالك تدخلت أمريكا لمساعدة الدول

الأُوروبية (مشروع مارتل- تخصيص مزانية من أمريكا لمساعدة دول الأوروبية الرأسمالية طبعاً بالمقابل أمريكا بذالك تَمنع إنتشار الشيوعية.)

3. الدمار الإقتصادي الذي حل بأُوروبا (البنية التحتية، المطارات، الموانئ، الجسور، طرق المواصلات والمصانع) حيث أدى إلى مشاكل للعملة الأُوروبية.

4. أمريكا قوة عظمة من الناحية الإقتصادية، فالدول الأُوروبية أصبحت أكثر مرتبطة في المساعدات الأمريكية.(لاحقاً)

5. قيام منظمات إقتصادية مثل: الأسواق الأُوروبية المشتركة، منظمة دول أُوروبا الشرقية الإقتصادية وتعرف بإسم الكوميون.

6. أدت إلى تطور علمي وإختراعات في مجالات عديدة حيث الطاقات الذرية.

جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية:

ظهور الدولتين العظمتين والصراع بين الكتلتين

مظاهر القوة الأمريكية

1. القوات العسكرية: الأعداد الضخمة من الجيش في جميع أنحاء العالم وقواعد عسكرية منتشرة في جميع أنحاء العالم.
2. قيام الأحلاف العسكرية بزعامة الولايات المتحدة – شمال الاطلسي – بغداد المركز – جنوب شرق أسيا.
3. الأُسطول الحربي والتجاري الذي إنتشر في المحيط الهادي، المحيط الهندي والبحر المتوسط حيث يشمل الأُسطول جميع السفن والطائرات والغواصات الحربية وحاملات الطائرات والصواريخ.
4. إمتلاك أمريكا للاسلحة النووية أسلحة الدمار الشامل.
5. غزو الفضاء الخارجي: الدوران حول الأرض والنزول على القمر حيث كان ذالك في التقدم العلمي.
6. التقدم الصناعي حيث أصبحت أمريكا مصنع العالم.

إستغلت الولايات المتحدة قوتها العظمى لحماية الرأسمالية ثم أمريكا وقفت ضد الشيوعية حيث حاربتها في جنوب شرق أسيا وحاربتها في الشرق الأوسط حيث وقفت مع الأردن، اليونان، تركيا وإيران في نطاق مبدأ ترمان(لأحقاً) ومبدأ أيزنهاور كما وتزعمت دول العالم الحر كما وكان لها دور في الحرب الباردة حيث تدخلت في أزمة ألمانيا وحصار برلين.

الأسباب التي جعلتها دولة عظمة

1. دور أمريكا في الحرب وحسمها لصالح الحلفاء حيث قدمت ملايين الجنود والأسلحة والمعدات العسكرية.
2. قوة إقتصادية ترتبط فيها الدول الأُوروبية إقتصادياً من خلال المساعدات التي تقدمها لها.
3. ضعف الدول الأُوروبية عسكرياً وإقتصادياً بالمقارنة مع الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وحاجة هذه الدول للدفاع عنها من قبل الولايات المتحدة ضد الخطر الشيوعي.
4. لم يحل الدمار في أمريكا حيث أن الحرب لم تجري على أراضيها.

الحرب الباردة(الإستقطاب):

حرب عقائدية وفكرية وتنافس عقائدي بين النظرية الشيوعية والرأسمالية أو بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة(الرأسمالية) والشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي(الشيوعية) وسعي كل منها لضم دول أُخرى لجانبها أي هذا الصراع النفسي إنعكس على النفوذ والسيطرة (من ناحية إجتماعية وسياسية) على أُوروبا وعوامله: الفوارق العقائدية، سباق التسلح، الصراع الإقتصادي، الصراع على مناطق نفوذ في العالم خاصةً في أُوروبا.

بدأت هذه الحرب عام 1945 مجرد القضاء على النازية في ألمانية. لكن بدأت بشكل رسمي عام 1947 على أثر إعلان مبدأ ترومان الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة

ومضمونه تقديم مساعدات عسكرية وإقتصادية لكل من تركيا واليونان بقيمة 400 مليون دولار والهدف من ذلك وقف الزحف الشيوعي(منع سيطرة الشيوعيين على تركيا واليونان) حيث نشبت ثورة في اليونان وإنتشرت الإضرابات في تركيا وجعلها دولة شيوعية ولقد نجح ترومان في هدفه ومبدأ ترومان منع وقوع دولة ضعيفة التي ممكن أن تقع تحت النظام الشيوعي كتركيا واليونان.

ظروف إصداره:

1. خطر إنتشار الشيوعية في تركيا واليونان على أثر الثورة.
2. بريطانيا أعلنت إنها لا تستطيع الوقوف أمام الشيوعية وإعترفت بضعفها.

لقد إعتبرت الإتحاد السوفياتي مبدأ ترومان كإستعمار أمريكي.

أسباب الحرب الباردة:

1.الصراع العقائدي(بين الشيوعية والرأسمالية) وكل منهما يسعى لفرض سيطرته ومبدئه في جميع أنحاء العالم.

2.الأحلاف العسكرية والتوتر في العلاقات بين المعسكرين.

3.سباق التسلح في مجال الذرة والصواريخ وبالذات أن أمريكا كانت بيدها القنبلة الذرية وقد سعى الإتحاد السوفياتي الحصول عليها(المظهر الثاني من مظاهر الحرب الباردة- إذ الطرفين يخافوا من قوة الآخر مما منع نشوب حرب عالمية ثالثة لقد سمي ذالك- ميزان الرُعب).

4.التنافس الإقتصادي بهدف ضمان مواد الخام والسوق والسيطرة على مناطق نفوذ.

5.رغبة الإتحاد السوفياتي في فرض سيطرتها على دول أُوروبا الشرقية ومعارضة دول أُوروبا الغربية وأمريكا لهذا(مصير أُوروبا).

6. الخلاف حول مصير ألمانيا حيث إن الإتحاد السوفياتي أراد توحيد ألمانيا وتكون تحت النظام الشيوعي أما دول غرب أُوروبا والولايات المتحدة أرادوا

أن تكون تحت النظام الرأسمالي.

مشروع مارشل:

مشروع أمريكي ومارشل هو وزير الخارجية الولايات المتحدة. هـذا المشروع هـو مشروع إقتصـادي مُكمل لمبدأ ترومان بموجبه تقدم الولايات المتحدة مساعدات إقتصادية لدول أوروبـا دون إسـتثناء شرقـي أو غربي، والهدف منه إعادة تعمير ما هدمته الحرب ومقاومة نفوذ الإتحاد السوفياتي في أُوروبا والذي أخـذ يزداد في أُوروبا على أثر الفقر والمجاعة وعدم الإستقرار أما الهدف الثاني هـو إنتعـاش إقتصـاد أُوروبـا مـما يساعد على إنفتاح السوق الأُوروبية أمام المنتوجات الأمريكية وجائـت عـلى أثـر مـؤتمر موسـكو في نيسـان عام 1947 حول حياد ألمانيا ونزع سلاحها لمدة 40 سنة.

الرد على هذا المشروع:

لقـد إسـتقبلت دول غـرب أوروبـا هـذا المشروع بحـماس وأُقيمـت المنظمـة الأُوروبيـة للتعـاون الإقتصادي الأُوروبي بهدف توزيع المساعدات التي ستقدمها الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد رفـض الإتحـاد السـوفياتي ودول شرق أُوروبـا هـذا المشروع حيـث إعتبرتـه مشروع إسـتعماري وذلك من مظاهر الحرب الباردة فلقد أدى إلى إنقسام أُوروبا إلى قسمين: أُوروبا الشرقية الشيوعية وأوروبـا الغربية الرأسمالية.

لقد أقام الإتحاد السوفياتي الكومنفروم عام 1947 والتي تجمع بين الأحزاب الشيوعية وتسعى لنشر الحكم الشيوعي.

أدى إلى إنقلاب بالغ عام 1948 وسيطرة الشيوعيين على تشيكوسـلوفاكيا بـالقوة إلى إشـتداد التـوتر في العلاقات بين المعسكرين وقد جاء هذا الإنقلاب لنية تشيكوسلوفاكيا التحـرر مـن النظـام الشـيوعي. بالإضـافة إلى فشل المؤتمرات التي عُقدت من أجل حل قضية ألمانيا وتحديد وتحديد ووضع دول أُوروبـا الشرقيـة(مـؤتمر موسكو) في اذار وعلى أثر فشل هذا المـؤتمر نشـبت أزمـة بـرلين وهـو حصـار فرضـه الإتحـاد السـوفياتي عـلى

برلين.

أزمات الحرب الباردة(إحدتهم في القارة الأسيوية، وأُخرى في أُوروبا، والأخيرة في القارة الأمريكية).

ازمة برلين – أُوروبا.

لقد أغلقت الإتحاد السوفياتي الطريق على أُوروبا الغربية وحصار برلين(من أخطر مظاهر الحرب الباردة التي كانت ستؤدي إلى حرب عالمية ثالثة) بهدف إجبار الدول الغربية الأُوروبية للخضوع لطلبات الإتحاد السوفياتي بسبب عدم خضوع أميركا ودول الغرب للإتحاد السوفياتي وأقامت جسر جوي من الطائرات التي تنقل كل إحتياجات برلين. وكان سبب الحصار:

1.فشل المؤتمرات الدولية التي عُقدت بين الدول الأربع حول قضية ألمانيا.

2.نية الدول الغربية إقامة دولة ألمانيا غربية تخضع للنظام الرأسمالي وتكون عاصمتها بون.

3.كرد فعل على إقامة تحالف بين الدول الغربية موجه ضد الإتحاد السوفياتي، ولقد ضم التحالف(بريطانيا، فرنسا ولوكسمبورغ) وقد عرف بإسم حلف بروكسل.

حلف شمال الإطلسي 1949:

هذا الحلف تطوير لحلف بروكسل الذي ضم 5 دول إلا أنه أصبح يضم 15 دولة. مدة الحلف كان عشرون عاماً والهدف منه حماية الدول الأُوروبية الغربية من الشيوعية(مدة الحلف قابلة للتغير). مقابل لهذا الحلف أقام الإتحاد السوفياتي حلف سُمي:

حلف وارسو 1954-1955:

حلف عسكري وسياسي الذي ضم دول أُوروبا الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي

هدفه حماية النظام الشيوعي والوقوف ضد حلف شمال الأطلسي وضد الدول الرأسمالية وتنسيق العمل السياسي بين الدول الشيوعية.

الكومكون:

منظمة إقتصادية تسعى لتنظيم التعاون الإقتصادي بين دول أُروبا الشرقية(الشيوعية) وأُقيمت هذه المنظمة كرد فعل على إقامة المنظمة الأُوروبية للتعاون الإقتصادي والتي جمعت دول أُوروبا الرأسمالية.

سباق التسلح هو من مظاهر الحرب الباردة بين أمريكا والإتحاد السوفياتي حول السلاح النووي، وحقيقية وصول الإتحاد السوفياتي من الحصول على القنبلة الذرية عام 1949، ولكن السباق التسلح إستمر ففي عام 1952 إستطاعت أمريكا أن تصنع قنبلة هيدروجينية ولكن مرة أُخرى تمكن الإتحاد السوفياتي من إنجاز قنبلة مماثلة حتى وفاق أمريكا إختراع الصواريخ وإنتاجها وإنتاج الغواصات النووية.

سباق التساح في المجال العلمي هو غزو الفضاء الذي تمثل في إرسال السفن الفضائية والقمار الصناعية. ولقد نتج عن سباق التسلح توترات ونتائج ساخنة كأزمة كوبا، أزمة كوريا(لاحقاً) وحتى نزاعات دولية ساخنة في مناطق مختلفة من العالم(أزمات الشرق الأوسط) وقد أدى سباق التسلح إلى إرهاق ميزانيات الدول المنافسة.

نتج عن سباق التسلح ثورات ونزاعات دولية في مناطق مختلفة من العالم(أزمة كوريا، أزمة كوبا وحرب السويس).

الأزمة الكورية – أسيا.

هي مهاجمة كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية بشكل مفاجئ بتحريض من الصين التي أصبحت شيوعية ولقد تمكن الشماليون بهذه الأزمة - أزمة كوريا من إحتلال مناطق واسعة في الجنوب ولكن وقوف أمريكا بجانب كوريا الجنوبية أفشل الهجوم الشيوعي، وإنتهت هذه الأزمة بتقسيم كوريا إلى دولتين(الشمالية الشيوعية والجنوبية الرأسمالية).

ولقد كان التدخل الأمريكي تحت علم هيئة الأُمم المتحدة بإرسال قوات عسكرية

ومحاربة الشيوعيين(جيش الشمال). إستمرت الأزمة حوالي 3 سنوات وهنا تدخلت الصين بشكل فعلي بعد دخول أمريكا ولقد أسفرت عن مئات القتلى والجرحى.

ميزان الرعب: يأكد الطرفين بأن لا يمكن أن يكون هناك منتصر في الحرب مع أن كلتاهما تملكان أسلحة نووية، صواريخ، قنابل هيدروجينية وقنابل ذرية، حصول الدولتين العظمتين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي على مخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل والتي تشمل القنابل الذرية والهيدروجينية والصواريخ العابرة لقارات والتي تستطيع نقل هذه القنابل إلى مسافات بعيدة بالإضافة لقواعد الصواريخ الموجودة في أمريكا والإتحاد السوفياتي ودول الحلفاء، وجود هذه القوة أَوضح للطرفين أنه لا يمكن القيام بحرب حيث أنه لن يكون هناك منتصر فلدى كل منهما القدرة على تدمير الطرف الثاني.

أزمة الصواريخ في كوبا – القارة الأمريكية.

بدأت هذه الأزمة على أثر قيام ثورة في كوبا قد أوصلت النظام الشيوعي إلى السلطة وقد قام الثوار بأتباع النظام الإشتراكي فأمموا إنتاج السكر ووطدوا علاقتهم مع الإتحاد السوفياتي. حاولت أمريكا غزو كوبا بحرياً(كوبا هي جزيرة – محاطة بالبحار) إلا أنها فشلت. وفي تشرين أول عام 1962 أُظهرت لطائرات الإستكشاف الأمريكية قواعد لصواريخ نووية روسية في كوبا وهذا يعني تهديد مباشر لأمريكا مما دفع بها إلى فرض حصار بحري على كوبا وطلبت أمريكا(برئاسة جون كندي) من الإتحاد السوفياتي سحب صواريخها من كوبا فوراً، وقد إنتهت هذه الأزمة بسحب الإتحاد السوفياتي الصواريخ من كوبا بشرط ضمان إستقلال كوبا وسلامتها.(وحتى اليوم لدى كوبا نظام شيوعي برئاسة – فيدل كاسترو).

إنحسار الإستعمار

علامات بارزة على طريق إنحسار الإستعمار

أسيا:1947: مُنحت الهند والباكستان إستقلال(ثمن مقابل هذا الإستقلال – تقسيم

شبه قارة الهند إلى دولتين)

1948: إستقلال بورما وسيلان(سيرالانكا اليوم).

1949: إستقلال جزر الهند الشرقية من هولندا، تسمى اليوم أندونيسيا.

1954: إستقلال دول الهند – الصينية.

1957: إستقلال سنجافورة وماليا وبورنيو التي سميت (ماليزيا).

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

لقد حظيت العراق ومصر على إستقلالها قبل الحرب العالمية الثالثة، العـراق عـام 1930 ومصر عـام 1936. لكنها لم يصلا إلى السيادة التامة وتطهير أراضيهم من القوات الأجنبية إلا عام 1954 مصر، وعـام 1958 العراق.

1946: إستقلال سوريا، لبنان والأُردن.

1948: إنتهاء الإنتداب البريطاني على أرض فلسطين وتأسست دولة إسرائيل.

1951: إستقلال ليبيا.

1955: إستقلال تونس والمغرب.

1962: إستقلال الجزائر.

أفريقيا:

1957: حصلت غانا على إستقلالها، أولى دول الأفريقيا التي حصلت على إستقلال.

1960: حصلت على أكثر من عشر دول على إستقلالها(السنة الأفريقية).

1962: إستقلال أُغندا.

1963: إستقلال كينا.

سياسة الوفاق والتعايش السلمي

إن الحرب وسيلة تُسَوَّى فيها بالدم النزاعات ذات المصالح الكبـيرة، ولكـن مـع وجـود الأسلحة النوويـة الحديثـة تصبح تسـوية النزاعـات بالـدم شـبه مسـتحيلة، هـذا يعنـي أنـه يجب إبدال الحرب بوسيلة أُخرى قابلة للتطبيق، وطالما إن الحرب البـاردة لعبـة خطـرة قـد

تؤدي عند أي خطأ في الحساب والتقدير إلى حرب ساخنة غير مرغوب فيها، إذ تتساوى نتائجها بين المغلوب والغالب بصورة مأساوية، نشأ ميل عند الكبار، أي الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، إلى إبدال مصطلح الحرب الباردة الذي يحمل معنى عدوانياً بمصطلح آخر أكثر إنفراجاً وهو التعايش السلمي.

فالتعايش السلمي ليس في الواقع سوى وجودين متوازيين لدولتين أو لمنظمتين من الدول، تطمح كل واحدة منهما إلى تدمير الأُخرى ولكنها تُعرف أنها لا تستطيع ذالك، يُنْتَج عن هذا أن التعايش السلمي هو حالة في العلاقات الدولية تعيش فيها جنباً إلى جنب دول لها أنظمة إجتماعية متباينة أو ذات عقائد متعادية، ودون اللجوء غلى الحرب لحل النزاعات الناتجة عن هذا التباين، هذا يعني شأنه في الحرب الباردة يحافظ كل طرف على درجة معينة من التوتر بينه وبين الطرف الآخر، أو على خط أحمر تقع في حال تجاوزه الحرب النووية، أما في التعايش السلمي فيلجأ الأخصام إلى توحيد جهودهم لتجنب الخطر نفسه، وذالك بالمشاورات واللقاءات المستمرة والحوار المباشر.

لقد بدأت بوادر التقارب بين المعسكرين تظهر في زمن الحرب الباردة، فتبدل الزعامة في كل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عام 1953 أحدث جمهوداً نسبياً على الحرب الباردة، ففي 5 آذار 1903 توفي ستالين وخلفه الثلاثي مالنكوف، مولوتوف وبيريا، كما أصبح نيكيا خروتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفياتي، وكان الأهم والأساسي لهؤلاء تخفيف حدة التوتر الذي وصلت إليه العلاقات بين الشرق والغرب، وكانت تصريحاتهم العلنية تدعو إلى إنهاء تلك المشاكل، وفي الولايات المتحدة إنتُخب الرئيس الجديد أيزنهاور خلفاً لترومان، وفي الواقع فقد توصل الطرفان إلى بعض النتائج الإيجابية ولكن سرعان ما عادت عجلات الحرب الباردة إلى الدوران.

أهم مظاهر التقارب:

منذ عام 1963 بدأ يتجه الجباران إلى وضع صيغة من التفاهم الوثيق بينهما يكون من شأنها تجنب وقوع حرب ذرية، وقد برز التقارب في عدة مظاهر، أبرزها:

1. **محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية:**

في شهر آب 1963 وقعت الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وإنكلترا إتفاقية إلتزم فيها كل طرف بالتوقف عن التجارب النووية.

وفي عام 1967 وقعت معاهدة الفضاء الخارجي التي حظرت وضع أسلحة نووية في الفضاء الخارجي لمدار الأراض، وفي عام 1968 وقعت معاهدة خظر إنتشار الأسلحة النووية والتي بموجبها إتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفياتي وثلاث وثمانون دولة أُخرى على عدم تبادل المعلومات أو الأجهزة النووية.

في عام 1971 عُقد مؤتمر جنيف لنزع السلاح وإشتركت فيه خمس وعشرون دولة وتم التوقيع فيه على إتفاقية قاع البحار التي تقضي بمنع وضع أسلحة نووية في قاع البحر على بعد يتجاوز الإثنى عشر ميلاً وراء شواطئ البلد. كذالك وقعت عام 1972 معاهدة الحرب البيلوجية التي منعت تطوير وتكديس الأسلحة البيلوجية.

في عام 1972 تم التوقيع على إتفاقية سالت الأُولى التي فرضت تجميداً مدته خمس سنوات على الصواريخ العابرة للقارات.

2. **الإتصالات والزيارات الرسمية:**

في أيلول عام 1963 بدأ العمل على إنشاء خط هاتفي (التلفون الأحمر) بين موسكو وواشنطن لتأمين الإتصال المباشر بين الجباريين في حال وقوع سوء تفاهم.

كذالك إزدادت الزيارات بين زعيمي الدولتين العظمتين ومؤتمرات القمة لبحث المسائل المتعلقة بالدولتين والعالم أجمع.

3. **التعاون الإقتصادي والثقافي:**

لقد حدثت زيادات كبيرة في التبادل التجاري بين الكتلتين، وكذالك قي التبادل الثقافي والتعاون العلمي، وقد نُظمت مؤتمرات عملية عديدة بين علماء من الكتلتين.

4. **حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية:**

نشهد في الفترة الأخيرة تسارعاً في التقارب خاصةً مع تسلم غورباتشوف السلطة في الإتحاد السوفياتي وأتباعه سياسة الإنفتاح على الغرب وإعادة الحريات

والديمقراطية، وقد بدأت الكتلتان في الإتفاق على إنهاء بؤر التوتر في العالم وحل مشكلة ناميبيا في جنوب أفريقيا ويزداد التعاون لحل مختلف المشاكل والنزاعات الإقليمية.

إنهار الإتحاد السوفياتي عام 1989-1990 وتحولت إلى 16 دولة مستقلة بحكم منفرد.

هكذا إنهار النظام الشيوعي في معظم البلاد على أثر إنهيار الإتحاد السوفياتي في تلك السنوات. وبذالك أيضاً إنحل حلف وارسو وتم إنضمام جميع الدول إلى حلف شمال الاطلسي.

وبقيت بعض الدول الذي تحمل في حكمها النظام الشيوعي كدولة كوبا في القارة الأمريكية.

الفصل الرابع

الدول الأوروبية في الخليج العربي

من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر

الفصل الرابع

الدول الأوروبية في الخليج العربي

من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر

إذا نظرنا إلى أحداث اليوم من وجهة نظر تاريخية، سنلاحظ بالتأكيد أن الأهداف الأساسية، والاتجاهات، والأساليب التي تتبعها الدول التي تصبوا إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي باقية على حالها على مدى أربعة قرون على الرغم من تنوع المصالح وتعدد طرق التأثير الحديثة للإمبريالية.

يقع الخليج العربي على تقاطع طرق تجارية عالمية. وبفضل موقعة الجغرافي الملائم، حيث تتلاقى أوربا وآسيا وإفريقيا، استطاعت طبقة التجار المحلية الاغتناء منذ القدم من الوساطة التجارية بين بلدان الشرق الأدنى والأوسط: جزيرة العرب، وتركيا، وفارس، والهند. وكانت أقصر الطرق بين أوربا والهند والشرق الأقصى وأفضلها في القرون الوسطى تمر من الخليج العربي. وفي عصر اكتناز رأس المال الأولي جذبت ثروات هذه المنطقة، وصلاتها التجارية الواسعة الأوربيين الباحثين عن الثروة، والناس من مختلف المهن، والوظائف، والرتب: كالتجار، والرهبان، والساسة، والعسكريين، والرحالة وغيرهم. وسرعان ما أصبح الخليج العربي، بعد اكتشاف الطريق البحري من قبل فاسكو دي غاما ووصوله إلى الهند، منطقة هامة للتوسع الاستعماري للدول الأوربية في النصف الشرقي من الكرة الأرضية. فهنا، وكما في بقية أصقاع العالم، خاضت هذه الدول صراعاً من أجل الهيمنة. وكان التفوق فيه سجالاً بينها. وكان ذلك يتوقف على وضع المحطات التجارية لهذه الدول، وقواعدها العسكرية في الخليج العربي. ولتسليط الضوء على تاريخ التوسع الاستعماري للدول الأوربية: البرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا في منطقة الخليج العربي، وتوغل بريطانيا إلى أعماق هذه المنطقة، وسعيها الدؤوب لتعزيز مواقعها من خلال التأثير السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، تقدم الباحثة هذا الكتاب الذي

قسمته إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

أن الصراع من أجل الهيمنة على منطقة الخليج كـان أحـد الأسـباب التـي أدت إلى انـدلاع الحـرب العالمية الأولى. غير أن الهزيمة التـي منيـت بهـا ألمانيـا في الحـرب قـد أخرجتهـا مـن دائـرة الـدول المنافسـة لبريطانيا، وحرمتها من المكاسب الاستعمارية. وعند ذلك اشتدت التناقضات بـين بريطانيـا والـدول الأخـرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. واشتد صراع التنافس بين هذه الدول للاستيلاء عـلى مـوارد الـنفط في بلدان الشرق الأوسط.

"الدراسـات التاريخيـة" أن دراسـة التوسـع الأوربي في منطقـة الخلـيج العـربي بـدأها المسـتعمرون أنفسهم. فقد نشر البرتغاليون والهولنديون من بعدهم مذكرات عن بحارتهم ورحالاتهم، ورسـموا الخـرائط الجغرافية للمنطقة، ووضعوا وصفاً لطرقاتها وأراضيها، لأهداف خاصة بهم. وبعد أن أبعد الإنكليز أسـلافهم تابعوا عملهم في المضمار نفسه. ففي أوائل القرن التاسع عشر بدأت تظهر في إنكلترا، إلى جانب العديد مـن مذكرات الرحالة والمغامرين، مؤلفات تقوم بعرض الوقائع والأحداث. وهنا تشـير إلى أن الوثـائق البريطانيـة المنشورة وغير المنشورة تحوي معلومات قيمة، إلا أنها تحمل في طياتهـا وجهـة النظـر البريطانيـة في تفسـير الأحداث التاريخية والدفاع عـن السياسـة البريطانيـة في منطقـة الخلـيج العـربي، الأمـر الـذي يتطلـب مـن الباحث أن يمعن النظر والبحث في كل وثيقة يستقي معلوماته منها، حتـى يسـتطيع التوصـل إلى الحقيقـة المجردة. ولإنجاز هذا البحث أشارت الباحثة في هذا الفصل إلى المصـادر التـي اسـتعانت بهـا وقسـمتها إلى: الوثـائق، وتشـمل نصـوص المعاهـدات والمراسـلات الرسـمية ، والمراسـلات الخاصـة والمـذكرات التـي كتبهـا أشخاص ممن شاركوا بشكل مباشر في صناعة الأحداث؛ والمراجع العلمية التاريخية المتعلقة بـدائرة القضـايا قيد البحث.

"توسـع الـدول الأوربيـة في الخلـيج العـربي مـن القـرن السـادس عشر إلى القـرن التاسع عشر"، فقد تحدثت فيه بداية عن المواصفات الجغرافيـة لمنطقـة الخلـيج، ومناخهـا، وطبيعة تربتها، وزراعتها، ثم عن تجارتهـا التـي بهـرت أنظـار البرتغـاليين، ودفعـتهم لإرسـال

أساطيلهم؛ لإنشاء إمبراطورية تجارية بحرية تعدهم بثروات لا تنضب. وأشارت في هذا الخصوص إلى أن منطقة الخليج العربي شهدت تطورات تاريخية بالغة الأهمية، فصلت بين حقبتين من حقب التاريخ الإقليمي للمنطقة عندما تقدم الأسطول البرتغالي بقيادة فاسكو دي غاما ، وبسط سيطرته على سواحل الخليج بعد سلسلة من المعارك غير المتكافئة، وذلك في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر. وأشارت إلى أن طبيعة السيطرة البرتغالية كانت من أسوأ النظم الاستعمارية، إذ عمل الاستعمار البرتغالي على تدمير القاعدة الاقتصادية الوطنية، وربط الاقتصاد الوطني لمنطقة الخليج العربي بالسوق البرتغالية. وانتهى الاستعمار البرتغالي للمنطقة، الذي استمر مدة قرن ونصف القرن من الزمان على يد اليعاربة، وفي مقدمتهم ناصر بن مرشد اليعربي، الذي تمكن من توحيد قبائل عمان وجنوبي الخليج، وبدأ حرب التحرير عن طريق مهاجمة المواقع والحصون البرتغالية، وذلك خلال الربع الثاني من القرن السابع عشر. كما أشارت الكاتب في هذا الفصل إلى أنه بتصفية النفوذ البرتغالي من الخليج، بدأ الصراع بين الإنكليز والهولنديين في السيطرة على تجارة المنطقة، وهو الصراع الذي كتبت فيه الغلبة للهولنديين حتى نهاية القرن السابع عشر، عندما بدأ يزداد النفوذ البريطاني على حساب النفوذ الهولندي. أما فرنسا فقد بدأت بدورها تسعى للحصول على نصيبها من ثروات الشرق.

ضعف الدولة الصفوية في فارس، واستغلال الإنكليز لذلك من أجل ترسيخ مواقعهم في الخليج العربي، الوقت الذي تعزز فيه أيضاً الوجود الفرنسي في المنطقة، بقيام الفرنسيين بتأسيس وكالة تجارية في بندر عباس في عام 1664، وحصولهم على امتيازات تجارية. وبذلك غدت إنكلترا وفرنسا الدولتين الأساسيتين في العالم اللتين تتنافسان في السيطرة الاستعمارية. وأشارت الباحثة إلى أن هاتين الدولتين كانتا على درجة واحة من الاهتمام بتقويض التجارة الاحتكارية لهولندا وانتزاع سيطرتها البحرية. إلا أن دخول فرنسا في حرب السنوات السبع مع بريطانيا سنة 1756 وهزيمتها فيها، جعلت الأخيرة تضع يدها على شبه القارة الهندية، وقد خلا لها الميدان لبسط نفوذها في المناطق المتاخمة

للمحيط الهندي.

تنافس الدول الأوربية في بلاط الشاه في بداية القرن التاسع عشر" فقد تحدثت فيه الباحثة عن الأوضاع في بلاط الشاه، وعن المخططات التي وضعها الإنكليز للسيطرة على منطقة الخليج العربي، كتحريضهم لفارس على محاربة روسيا، وتقديم الوعود بدعمها وتخليهم عنها في الأوقات الحرجة. وكذلك تحدثت عن موقف فرنسا من ذلك، وعن منازعة الأخيرة للإنكليز السيادة، وتهديد مصالحهم في الخليج، وتمكن الإنكليز أخيراً من جعل منطقة الخليج سوقاً لترويج بضائعهم، ومركزاً سياسياً لبريطانيا في الشرق الأوسط، وقاعدة حربية تستطيع الاعتماد عليها في الوقوف في وجه من ينافسها.

السياسة البريطانية تجاه المشيخات" فقد تحدثت فيه الباحثة عن الأوضاع الداخلية في عمان في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وعن موقف أحمد بن سعيد من الإنكليز، وكذلك عن التنافس بين العتوب وسكان البحرين في التجارة وصيد اللؤلؤ والخلافات بين آل خليفة والجلاهمة، وعن ظهور الوهابيين على مسرح الأحداث. وبعد عرض سلسلة من الأحداث التاريخية الهامة تحدثت الباحثة في هذا الفصل عن النضال الذي خاضه القواسم ضد الإنكليز وقيامهم بشن الهجمات على السفن البريطانية دفاعاً عن حقهم في مياههم الإقليمية، الأمر الذي عدته بريطانيا قرصنة، وجردت الحملات العسكرية التأديبية لمكافحتها. وفي غضون ذلك عرَّضت القرى والمدن للقصف والدمار كما حدث في رأس الخيمة ولنجة ولافت والشارقة وغيرها. وفي هذا الفصل أيضاً تحدثت عن الخلافات العمانية القاسمية والعلاقات الإنكليزية العمانية، وعن البطولات التي سطرها السكان العرب في مقاومتهم للمعتدين المستعمرين غير مبالين بتفوق الأخيرين الحربي.

تحويل الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية" سلطت الضوء على الاتجاهات الأساسية للسياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي المتمثلة بالضغط المستمر على إيران سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، والتأثير المتزايد على عمان تحت ستار علاقات الصداقة، وعن احتلال إيران لهرات، وموقف بريطانيا من ذلك، الذي يتمثل باحتلال هذه الأخيرة

لجزيرة خرج؛ وكذلك عن اهتزاز هيبة بريطانيا في المنطقة، بفضل المقاومة البطولية للسكان العرب، ومحاولتها إعادة هيبتها إما بالقوة أو عن طريق المكائد وبسط نفوذها بزعم المحافظة على الأمن في المنطقة.

الفرصة التي انتهزتها بريطانيا، حيث قامت بعقد معاهدات منفردة مع شيوخ وزعماء المنطقة البارزين وزعماءها، ثم فرضتها في شكل معاهدة سلام عامة على كل مشايخ ما أطلقت عليه آنذاك اسم "الساحل المتصالح" في يناير عام 1820. ونصت بنود تلك المعاهدة بمجملها على وقف أعمال المقاومة العربية للوجود البريطاني في المنطقة أو ما أطلقت عليه بريطانيا" النهب والسلب والقرصنة"، وتنظيم الملاحة في الخليج وتأمينها ومعاقبة المخالفين لذلك. وبذلك نصبت بريطانيا من نفسها حكماً بين شيوخ المنطقة لإخضاعهم لسيطرتها. وتعد هذه المعاهدة بداية للاستعمار البريطاني والتجزئة السياسية في المنطقة التي استمرت لأكثر من قرن من الزمان. وأتبعت هذه المعاهدة بسلسلة من المعاهدات غير المتكافئة كتلك التي فرضتها في أعوام 1835و 1892و 1902و 1922.

والخاصية التي يتميز بها هذا العمل أنه أعار أهمية كبرى لمسألة التوسع الأوربي في الخليج العربي، واعتمد على وثائق متنوعة، وبخاصة الروسية والفارسية منها. وينفي أسطورة القرصنة عن القواسم وأهل الخليج، ويؤكد أنها كانت أعمال مقاومة ضد المستعمرين، وبذلك يفند بالدلائل والبراهين ادعاءات الأوربيين، ولاسيما البريطانيين، بأن ساحل الخليج العربي كان ساحل قراصنة، يقطنه شعب لا يعرف سوى القرصنة، وأن بريطانيا وجدت في المنطقة من أجل حماية سكان هذه المنطقة وضمان أمنهم وسلامتهم.

التعاون العربي الأوروبي الشراكة الأوروبية المتوسـطية

عرض الموضوع:

- أصدر مجلس جامعة الدول العربية عـلى المسـتوى الـوزاري قـراره رقـم 6955/ب بتـاريخ 2008/9/8 بشأن الشراكة الاورو متوسطية، والذي أشاد فيه بالجهود المشتركة للمنسق العربي لعملية برشـلونة (مصر) والأمانة العامة في إطـار الاجتماعـات التنسـيقية العربيـة التـي مهـدت لعقـد قمـة بـاريس وخلالها (مسار برشلونة – الاتحاد من اجل المتوسط) التي عقدت تحت الرئاسة المشتركة لكل مـن مصر وفرنسا وكذلك الترحيـب بإضـفاء الشرعيـة عـلى مشـاركة الجامعـة العربيـة في آليـات المسـار المتوسطي الجديد بشكل رسمي، بجانب التأكيد عـلى أهميـة العمـل مـن اجـل تطـوير بيـان قمـة باريس والإعداد الجيد للمؤتمر الوزاري لدول الاتحاد من اجل المتوسط الذي عقد لاحقاً في مرسـيليا يومي 3 و 4 نوفمبر 2008.

- وفي إطـار تنفيـذ قـرار المجلـس المنـوه عنـه أعـلاه أجـرت الأمانـة العامـة جملـة مـن الاتصـالات والمشاورات مع الرئاسة المشتركة للاتحاد من اجل المتوسط كل من مصر وفرنسـا وكـذلك المفوضـية الأوروبية وبعض الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط تم التركيز فيها عـلى تنفيـذ روح ومضمون بيان قمة باريس التي دشنت المسار الاورومتوسطي الجديد من خلال الدفع بهذا المسـار بشـكل يرقـى إلى مسـتوى تطلعـات دول وشـعوب المنطقـة بالتقـدم الاقتصـادي في ظـل السـلم والاستقرار في المنطقة وتنفيذ المشاريع التي أقرتها قمة باريس.

- فوجئت الجامعة العربية وكذلك الدول العربية المتوسـطية يـومي 15 و 16 سـبتمبر 2008 تـاريخ انعقـاد أول اجتماع مشترك للجنة كبار الموظفين في مسار الاتحاد من اجل المتوسط بتهديد إسرائيل بالانسـحاب ومقاطعة الاجتماعات في حال مشاركة الجامعة، وتضامنت بعض الدول الأوروبية معها، وفي سياق هـذا الموقف تحركت الدبلوماسـية العربيـة بشـكل سريـع وجـدي مـن خـلال جهـود مكثفـة قادهـا السـيد

الأمين العام مع الدول العربية المتوسطية وكذلك كافة الدول الأوروبية وبلغت هذه الجهود ذروتها في الاجتماع الذي ضم الأمين العام مع كافة سفراء دول الاتحاد الأوروبي وسفير المفوضية الأوروبية المعتمدين لدى مصر بتاريخ 2008/10/22 حيث أكد لهم أهمية العمل من اجل تفادي الغموض الذي اكتنف الفقرة المتعلقة بمشاركة الجامعة في اجتماعات المسار الاورومتوسطي الجديد في بيان قمة باريس الذي أدى الى التفسير الخاطئ لهذه المشاركة، بل وقضايا أخرى منها عملية السلام في الشرق الأوسط. وان عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه حول مشاركة الجامعة بسبب التحفظ الإسرائيلي يمثل مؤشراً سلبياً من شأنه أن يؤثر على المسار المتوسطي الجديد بجانب التأكيد على أهمية التوصل الى حل توافقي من قبل الدول الأوروبية من اجل إنجاح مؤتمر مرسيليا الوزاري للدول الأعضاء في الاتحاد من اجل المتوسط الذي عقد بتاريخ 3 و 4 نوفمبر 2008. كما قامت المملكة الأردنية الهاشمية بتأجيل انعقاد الاجتماع الوزاري لشئون المياه الذي كان مقرراً عقده يوم 2008/10/29 تضامناً مع ضرورة مشاركة الجامعة في كافة الاجتماعات. ولم يحسم الخلاف حول هذا الموضوع إلا خلال المؤتمر الوزاري المنوه عنه أعلاه.

- وبتاريخ 3 و 4 نوفمبر 2008 عقد الاجتماع الوزاري العاشر للشراكة باعتباره الاجتماع الأول لوزراء خارجية مسار الاتحاد من اجل المتوسط، وسبقه عده اجتماعات تنسيقية عربية على المستوى الوزاري وكذلك لجنة كبار الموظفين وذلك أيام 1و2و3 نوفمبر حيث تم تبني موقف عربي موحد حول مشاركة الجامعة وكذلك كافة القضايا المدرجة على الاجتماع الوزاري السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد مثل البيان الوزاري الذي صدر عن المؤتمر نجاحاً ملموساً من حيث تبني موقف جماعي لأول مرة ضمن البيان حول مبادرة السلام العربية وذلك ضمن مرجعيات عملية السلام لحل النزاع العربي الإسرائيلي وكذلك موضوع مشاركة الجامعة في كافة آليات المسار من خلال حضور كافة الاجتماعات على جميع الأصعدة.

- وقد شاركت الأمانة العامة بعد مؤتمر مرسيليا في عدد من الاجتماعات الوزارية القطاعية التي عقدت ما بعد مؤتمر مرسيليا الوزاري (وزراء التشغيل – وزراء المياه – وزراء الصحة) إضافة إلى المشاركة بوفد مستقل ضمن اجتماع لجنة كبار الموظفين الذي عقد يومي 16 و 17 ديسمبر في نيس / فرنسا ولقد ساهم وفد الجامعة في مناقشات الاجتماع بشكل ايجابي ضمن بند الحوار السياسي المتعلق بتطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعملية السلام في الشرق الأوسط وكذلك موضوع تعزيز دول الاتحاد الأوروبي لعلاقاتها الثنائية مع إسرائيل، موضحاً ما يترتب عن ذلك من تراجع بالالتزام بمبادئ ومقاصد الشراكة وسياسة الجوار الأوروبية ويلقي بظلاله السلبية على الدفع بمسار علمية السلام.
- في ضوء الحرب الإسرائيلية على غزة وقيام المنسق العربي لعملية برشلونة (مصر) بتأجيل كافة اجتماعات المسار الاورو-متوسطي الجديد إلى ما بعد انعقاد القمة العربية في شهر مارس 2009.

محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية

بعد معاهدة ماستريخت عام 1993

الاتحاد الأوروبي هو الاسم الرسمي الجديد الذي أصبح يطلق على السوق الأوروبية المشتركة ابتداء من تشرين الثاني عام 1993، وذلك بعد دخول معاهدة ماستريخت، معاهدة الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ؛ وذلك للتدليل على دخول حركة الوحدة الأوروبية مرحلة جديدة لا تقتصر على الاندماج الاقتصادي فحسب، بل تستهدف كذلك المضي قدماً في طريق الوحدة السياسية، الذي يتطلب امتلاك توجهات ومواقف سياسية مشتركة إزاء القضايا الخارجية والداخلية للاتحاد. ولكن هذا التوحد في المواقف السياسية ما زال بعيد التحقق، مما يفقد الاتحاد ركناً وحدوياً هاماً يتمثل في وجود سياسة خارجية موحدة وقائمة على استقلالية التحرك الدفاعي عن أوروبا الموحدة، على الرغم

من حصول الاتحاد، وإلى درجة كبيرة، على مقومات الوحدة الاقتصادية والمالية.

هذا الوضع الأوروبي كان ماثلاً للعيان بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط، على الرغم من أنه شهد تطوراً متصاعداً بخصوص القضية الفلسطينية منذ بدايات التعاون السياسي الأوروبي عام 1969، وصولاً إلى إعلان البندقية (1980/6/13)، والذي تم فيه إدانة الأوروبيين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام 1967، والاعتراف بضرورة إشراك الشعب الفلسطيني وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، واستعدادها لضمان أية مفاوضات إقليمية شاملة، وبما يضمن حق إسرائيل في البقاء. ولكن الدور الأوروبي شهد تراجعاً خلال الثمانينات نتيجة لانقسام الوطن العربي سياسياً واستراتيجياً، وتقلب موازين القوى داخل دول أوروبا نفسها، ولعوامل دولية وإقليمية متعددة، كان على رأسها حرب الخليج الثانية، ثم عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 الذي شجع بروز دور أوروبي أكثر فعالية تجاه القضية الفلسطينية، وبخاصة بعد عقد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993.

لقد أخذت ملامح الدور الأوروبي بالتبلور من خلال الحركة الدبلوماسية النشطة، التي بدأت في صيف عام 1996، بين ضفتي المتوسط؛ إذ شهدت العديد من العواصم الأوروبية الرئيسية زيارات لعدة مسؤولين من العرب والإسرائيليين، وكذلك شهدت عواصم أطراف عملية التسوية زيارات لمسؤولين أوروبيين على المستويات كافة، وعلى رأسها زيارة الرئيس الفرنسي والرئيس الإيطالي، والترويكا الوزارية الأوروبية، وبدء الدعوة العربية المتأخرة لأوروبا بعد خمس سنوات من مؤتمر مدريد 1991 للمشاركة في عملية التسوية، ومعارضة إسرائيلية لأي تدخل أوروبي. وتزامن ذلك مع طموحات أوروبا الوحدوية؛ ففي عقد واحد من الزمان انتقلت أوروبا الغربية من مجرد سوق مشتركة تضم عدداً محدوداً من الدول إلى "اتحاد فيدرالي" يطمح في أن يضم جميع الدول الأوروبية ويحول القارة الأوروبية، وفي مدة زمنية قصيرة إلى "ولايات متحدة أوروبية".

وبمعنى آخر، فإن عقد التسعينيات من القرن المنصرم قد شهد محاولات جادة من

طرف الاتحاد الأوروبي لخلق سياسة مستقلة عـن الولايـات المتحـدة تجـاه منطقـة الشرق الأوسـط، نتيجـة لعدة أسباب على رأسها أفول النجم السوفيتي، وانهيار الكتلة الشرقية، وظهور مخـاطر جديـدة عـلى الأمـن والاستقرار الأوروبيين؛ ومنها الحروب الصغيرة التي وجدت طريقها إلى أوروبـا، وخاصـة في منطقـة البلقـان، وكذلك كان في مقدمة هذه المخاطر "مشكلة المراوحة التي تمـر بهـا عمليـة السـلام بـين العـرب وإسرائيـل، وأيضا التوترات الأمريكية مع العـراق وإيـران في منطقـة الخلـيج..."(1). وبعـدها تركـزت الجهـود لإحيـاء مباحثات التسوية المتعثرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مجموعة من الدول الأوروبية، كان أهمهـا ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أتيح المجال لهذه الدول بسـبب تراجـع الولايات المتحدة الاختياري في بداية عهد الـرئيس جـورج بـوش الابـن عـن لعـب الـدور الـرئيسي في رعايـة المباحثات بين الطرفين. وكذلك، فإن انتخاب رئيس الوزراء اليميني المتطـرف وزعـيم حـزب الليكـود، أرييـل شارون كرئيس للوزارة الإسرائيلية، وتشكيله حكومة ائـتلاف تضـم أحزابـاً يمينيـة متطرفـة، قـد أقلـق بعـض الزعماء الأوروبيين خشية قيام شارون بإجهاض ما تم التوصل إليه مـن اتفاقيـات، لأنـه معـروف بمعارضـته لاتفاقيات أوسلو.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وعملية التسارع بانهيار عمليـة السـلام في المنطقة، فقد سارع الاتحاد الأوروبي ببذل الجهود والمبادرات الرامية إلى وقف التدهور في العمليـة السـلمية ومحاولـة وقـف العنـف والعنـف المضـاد التـي اجتاحـت الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية؛ فظهر الدور الأوروبي في قيـام الاتحـاد الأوروبي بإرسـال مبعـوثي

(1) الدول التي أسست الاتحاد (المجموعة الأوروبية) عام 1957 هي فرنسا، ألمانيـا، بلجيكـا، لكسـمبورغ، إيطاليـا، وهولنـدا، وانضمت بريطانيا والدنمارك وإيرلندا عام 1973، اليونان عام 1981، أسبانيا والبرتغال عـام 1986. للمزيـد انظـر: رسـمي الشقيرات، **توسع الاتحاد الأوروبي شرقا - الآمـال والتحـديات**، صـحيفة أزمـان 2002/1/1. للمزيـد أيضـاً انظـر: سـعيد عكاشة، "المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط: خربشات في جدار صلب، رؤية عربية"، **مجلة السياسة الدولية**، عـدد إبريل 148، 2002م، ص78.

السلام الأوروبيين باستمرار للمنطقة، والاشتراك في اللجنة الرباعية الدولية الخاصة بخارطة الطريق – تتكون اللجنة من الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمين العام للأمم المتحدة- والعمل فيما بعد على إحياء خريطة الطريق والالتزام بمبادئها ومرتكزاتها. إلا أنه قد طرأ تغير واضح في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وخاصة بعد سياسة التعنت الإسرائيلي التي يقودها رئيس الوزراء شارون؛ فأوروبا على المستوى الرسمي والشعبي أخذت توجه انتقادات حادة للإدارة الأمريكية على اعتبار أنها أسيرة للوبي الإسرائيلي واليمين المسيحي الأمريكي، وعدم جديتها في الضغط على إسرائيل لتنفيذ خارطة الطريق.

وبعد السكون والجمود في مسيرة التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وبخاصة بعد الأزمة العراقية (الاحتلال الأمريكي للعراق)، قام فريقان من الفلسطينيين والإسرائيليين غير الرسميين في أوائل شهر كانون الأول عام 2003، بوضع "وثيقة جنيف" لتضع مشروع تسوية شاملة ومدرجة في ديباجتها مختلف الاتفاقات والمذكرات والمشروعات كمرجعيات للوثيقة، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وبخاصة قراري مجلس الأمن رقم 242 و338. وجاءت هذه الوثيقة لتواكب خارطة الطريق الأمريكية. وتدعو هذه الوثيقة إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وإحلال السلام بين الطرفين وقيام علاقات دبلوماسية وطبيعية كاملة بين دولتي فلسطين وإسرائيل، مع وضعها برنامجا زمنياً لتسوية النزاع، وبأن تكون جزءاً ومقدمة لخارطة الطريق وليس بديلاً عنها في حالة إقرارها رسمياً من الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية. كما أعلن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي أن الوثيقة تحقق التصورات المتعلقة بالوضع الدائم وإحلال السلام كما عبر عنها الرئيس بوش في خطابه بتاريخ 24 حزيران 2002، وكما وردت في خريطة الطريق. وقد اعتبرها الرئيس بوش خطوة مفيدة. والتقى كولن باول مهندسيها وباركها، ولكن شارون استاء من تصريحات بوش واعتبر ذلك خطأ أمريكيا يضر بالعلاقات بينهما. وقد دعم الاتحاد الأوروبي الوثيقة وتبنتها وزارة الخارجية السويسرية منذ بداية التفاوض بشأنها في يناير عام 2000، بعد فشل مفاوضات طابا بين الطرفين

الفلسـطيني والإسرائـيلي. وتـم التوقيـع عليهـا وسـط اهـتمام دولي واسـع، وحضر التوقيـع المنسـق الأعـلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، والممثل الخاص لرئيس وزراء بريطانيـا، وبعـض وزراء الخارجية الأوروبيين. واعتبر رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي (رئيس الحكومة الإيطالية) الوثيقـة مساهمة ثمينة من الطرفين لأنها تؤكد رغبتهما في التعايش المشترك، ومعلنا أن خارطة الطريق هـي الأسـاس للمفاوضات الرسمية بين الطرفين. وكذلك عبر الأمين العام للأمـم المتحـدة كـوفي عنـان عـن دعمـه للوثيقـة والتي اعتبرها وسيلة لتحريك الجمود في المفاوضات بين الطـرفين الفلسـطيني والإسرائـيلي، ولحشـد التأييـد الشعبي لعمليـة السلام. وكرر قوله بأن هذه الوثيقة على الـرغم مـن إيجابياتهـا، لا يمكـن أن تكـون بـديلاً عن المفاوضات المباشرة والرسمية بين حكومتي إسرائيل والفلسطينيين[1].

وتبع ذلك مطالبة أوروبا بمواقف عديدة لدعم مطالب السـلطة والشـعب الفلسـطيني، إضـافة إلى مقاطعة أوروبا للبضائع الإسرائيلية المنتجـة في المسـتوطنات في الأراضي المحتلـة؛ كمطـالبتهم بضرورة وقـف سياسة الإغلاق وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية ودفـع مسـتحقات السـلطة الفلسـطينية والتراجـع عـن سياستها بخصوص القدس الشرقية والمناطق المحتلة، وموقفهم المعارض لبناء الجدار العازل، ومـوقفهم ضـد سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد قادة المنظمات الفلسطينية، وآخرها ما حصل مـؤخراً عنـد اغتيـال الشـيخ أحمد ياسين (2004/3/22) والـدكتور عبـد العزيـز الـرنتيسي (2004/4/17). ولكـن لم يكـن لكـل ذلـك التـأثير المرجو الذي يريد الاتحاد الأوروبي أن يبني عليه دوراً سياسياً فاعلاً في عملية التسوية السـلمية لهـذا النـزاع طويل الأمد.

وكـان الاتحـاد الأوروبي أحـد المجتمعـين في نيويـورك كطـرف مـن أطـراف اللجنـة الرباعية بتاريخ 2004/5/4 وذلك لبحث السـبل الكفيلـة بوضـع الآليـات لتنفيـذ خريطـة

(1) بشير عبد الفتاح، "وثيقة جنيف: تسوية حقيقية أم مناورة سياسية؟"، **مجلة السياسة الدوليـة**، عـدد ينـاير 155، 2004م، ص 128-132.

الطرق. وقد جاء في البيان الختامي الذي ألقاه كوفي عنان الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، أن اللجنـة تلتـزم بإقامة الدولة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية، وقال أن الخطة الإسرائيليـة للانسـحاب مـن قطاع غزة يجب أن تكون وفق خارطة الطريق، وأن التسوية النهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي يجـب أن تقوم على القرارات الدولية ذات العلاقة، ودعا الطرفين لضرورة الرجوع لطاولة المفاوضات.

كثافة وتسارع التطورات والأحداث العالمية التي حصلت قبل توحـد أوروبـا سياسـيا بقليـل نتيجـة لمعاهدة ماستريخت عام 1993 وبعدها، ومحاولـة أوروبـا (الاتحـاد الأوروبي) لعـب دور فاعـل في العلاقـات الدولية مع وجود معوقات كثيرة. ومـن أهـم هـذه الأحـداث الانهيـار السـوفيتي، وتوحـد ألمانيـا، والتوسـع الأوروبي شرقاً، وهجمات الحادي عشر من أيلول وما أعقبها من أحداث متعاقبة وبخاصة الاحتلال الأمـريكي للعراق، التي أثرت على الدور الأوروبي في مسألة التسوية السلمية للنزاع الفلسـطيني الإسرائـيلي في منطقـة ذات أهميـة بالغـة للعـالم، وحـددت وأحبطـت المحـاولات الأوروبيـة المتكـررة للعـب دور فاعـل في هـذه العملية، مقارنة بالدور الأمريكي الذي يكاد يكون مسيطراً على المراحـل والتطـورات الخاصـة بهـذه المسـيرة السلمية.

التعـرف عـلى قـدرة الاتحـاد الأوروبي ودوره في التـأثير بعمليـة السـلام والتسـوية السـلمية للنـزاع الفلسطيني الإسرائيلي منـذ تأسيسـه في معاهـدة ماسـتريخت عـام 1993، وذلـك بعـد أن تحقـق لـه مكانـة دولية قد تؤدي إلى قيامه بدور فاعل ومسـتقل وتغلبـه قـدر الإمكـان عـلى العوامـل التـي تحـد مـن دوره عالميـا بعامـة، ودوره في عمليـة التسـوية في الشرق الأوسـط بخاصـة، مـما قـد يسـاعد في تخفيـف وطـأة الانحياز الأمريكي لإسرائيل في هذه المنطقـة الحيويـة، والتعـرف عـلى كيفيـة تفعيـل هـذا الـدور. وبخاصـة بعـد اسـتكمال أوروبـا لوحـدتها الـذي جـاء متزامنـا مـع دخـول الصراع العـربي الإسرائـيلي مرحلـة التسـوية السـلمية، وبـدء الاتحـاد الأوروبي كقـوة عالميـة في البحـث عـن دور فاعـل ومـؤثر في المنطقـة العربيـة مركـزين عـلى الأحـداث العالميـة التـي عصـفت بالعـالم بعـد زلـزال 11 مـن أيلـول والاحـتلال الأمـريكي للعـراق وأثرهـا في الـدور الأوروبي في عمليـة التسـوية للنـزاع الفلسـطيني الإسرائـيلي. علـما

بأن الموقف الأوروبي في معظم مراحل الصراع قد اتسم بالاعتـدال والتعـاطف أحيانـاً مـع القضـايا العربيـة. وستركز الدراسة على جوهر الموضوع دون التطرق إلى بحث تفصيلي في الخطـوات والطروحـات والمبـادرات الأوروبية الخاصة بالتسوية، إلا كأمثلة يتم اللجوء إليها وقت الحاجة.

سيتم اتباع المنهج التاريخي الوصفي القائم على جمع البيانات والمعطيـات التاريخيـة ذات العلاقـة ثم محاولة دراستها فيما يتعلق بسؤال الدراسة دون النظـر للأحـداث غـير المفيـدة في تتبعنـا لتطـور الـدور الأوروبي في عملية التسوية. وأهم ما يميز هذه الدراسة هو محاولتهـا الـربط بـين الأحـداث المختلفـة التـي جاءت قبل معاهدة ماسـتريخت عـام 1993 وبعـدها وتأثيرهـا في دور الاتحـاد الأوروبي في عمليـة التسـوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي عقب تبني الاتحاد لسياسة خارجيـة وأمنيـة مشـتركة في ظـل هيمنـة أمريكية عالمية واضحة، وبتركيز الدراسة على أحداث الألفية الثالثة.

فسؤال الدراسة هو: ما أهم محددات السياسة الأوروبية المشـتركة تجـاه التسـوية السـلمية للنـزاع الفلسطيني الإسرائيلي منـذ انطلاقهـا في معاهـدة ماسـتريخت عـام 1993 بعامـة، وكيفيـة تأثيرهـا في الـدور الأوروبي الباحث عن وجود فاعل له في المنطقة العربية الحيوية بخاصة؟

وستتم دراسة هذا الموضـوع في محـورين: الأول؛ تطـور التجربـة الأوروبيـة والقضـية الفلسـطينية؛ والثاني: أهمية الدور الأوروبي ومحدوديته في عملية التسوية؛ إضافة إلى خاتمة ونظرة مستقبلية.

تطور التجربة الأوروبية والقضية الفلسطينية:

1) تطور التجربة الأوروبية:

لقد تطورت التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليميين على مدى أكـثر مـن نصف قرن حتى باتـت عـلى مشـارف وحـدة سياسـية تضـم غالبيـة دول أوروبـا، إلى أن

وصلت إلى اتحاد يتوسع أفقياً (جغرافيا) ورأسيا (من حيث عمق التكامل)[1]. ومنذ أواخر التسعينات من القرن المنصرم، فقد تم الاعتماد على ثلاث مكونات رئيسية للنشاطات الخارجية للاتحاد، وهي: السياسة التجارية، التنمية والتطوير، والبعد السياسي. وذلك بهدف التعاون الوثيق بين دول الاتحاد لتنفيذ مهامه الإنسانية ومهام حفظ السلام والاستقرار في أجزاء العالم الواقعة على مقربة منه[2].

للاتحاد الأوروبي عدد من الأهداف السياسية الخارجية والاستراتيجية، وعلى رأسها السعي لتأسيس أوروبا مستقرة ذات نفوذ مؤثر في العالم، وفي المنطقة العربية بشكل خاص بسبب ارتباطاتها الاقتصادية والثقافية والحضارية، وبسبب الجوار وخطورة تردي الأوضاع في المنطقة العربية على الأمن الأوروبي، وحتى لا تتمكن الولايات المتحدة من التهام كامل "الكعكة" في الشرق الأوسط. لأن حروب أوروبا التي حدثت مؤخراً في البوسنة وكوسوفو تؤكد أهمية الاتحاد في سبيل بناء وتحقيق سلام قوي وديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان في كافة أنحاء أوروبا. وتوسيع الاتحاد يساعد على إنجاز هذه الأهداف وذلك من خلال خلق سوق داخلية لأكثر من 450 مليون مستهلك، إضافة لإنهاء حالة الخلاف والفرقة الطويلة في القارة. فالأهمية التي يوليها الاتحاد لعلاقاته الدولية حول العالم يمكن رؤيتها في ابتكارات كل من المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء. وبالنسبة لآراء الاتحاد فهي واضحة في مواقفه في المنتديات الدولية المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا، والعمل معهم على إيجاد أوضاع مستقرة للأهداف المشتركة بالسلام والأمن. فهناك رئاسة دورية للاتحاد الأوروبي تنتقل بين الأعضاء كل ستة أشهر، بحيث تكون نوعاً من الاستمرارية في السياسة الخارجية من قبل الممثل الأعلى العام لسياستي الخارجية والأمن، والأمانة العامة

---

(1) محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي؛ **سلسلة بحوث ودراسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998م، ص1-2.

(2) "الاتحاد الأوروبي في عالم متغير"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/en.

لمجلس المفوضية، والدولة العضو التي تتولى الرئاسة القادمة. فنجاح الجماعة الأوروبية في تحقيق وحدتها يجعل منها قوة اقتصادية وعسكرية وتقنية منافسة للقوة الأمريكية واليابانية، مما سيعطي أوروبا قدرة كبيرة على القيام بدور متميز في السياسة الدولية والنظام الدولي بكل متغيراته. وفي موضوع التجارة الدولية، يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأكبر في العالم، إذ بلغ مجموع صادراته ما يعادل خمس مجموع الصادرات العالمية في عام 1999[1]. ويساهم الاتحاد الأوروبي بمعدل 50% من المساعدات الدولية، مقارنة بـ 22% للولايات المتحدة، و17% لليابان. وثلث مساعداته تذهب لبلدان الشرق الأوسط، ونصيب الفلسطينيين منها حوالي 50% باعتباره الممول الرئيس للعملية السلمية. وبالنسبة لدول العالم الثالث، فيعد الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي لها في العالم؛ حيث يزودها بما يعادل 55% من مجموع المساعدات الدولية الرسمية، "ويعتبر إلى حد بعيد أكبر تاجر ومستثمر أجنبي فيها"[2].

ويحاول قادة دول وحكومات الاتحاد الأوروبي تبني مشروع أول دستور للاتحاد، وقد تم إقرار المشروع الذي أشرف على إعداده الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان، في القمة التي تم عقدها بمدينة سالونيك اليونانية عام 2004. وأبرز ملامح خطوة وضع دستور للاتحاد بأنه يمثل خطوة كبيرة على طريق تحويل الكيان الأوروبي من اتحاد أوروبي مجاله الأول اقتصادي إلى صيغة أقرب إلى "الولايات" المتحدة الأوروبية، ويقترب إلى الإطار الكونفيدرالي بوضعه هياكل مشتركة للسياسة الخارجية والأمنية. وهذا المشروع ينتظر موافقة نهائية لدول الاتحاد[3]. وتقرر تزويد الدول العشر المنضمة مؤخرا

(1) "التجارة: إزالة عوائق التجارة ونشر التنمية"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/en.

(2) "التنمية ومحاربة الفقر"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/en.

(3) عماد جاد، **موقف الرئاسة الإيطالية بمواقف المبدئية من القضية الفلسطينية**، الأهرام:2001/1/1، ص2.

بمبلغ (40.8 مليار يورو) من هذا العام حتى عام 2006[1]. وحتى الآن لا توجد سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي بحيث تتضارب مواقف دوله بقوة من الأزمات الإقليمية والدولية وتتناقض السياسات، بحيث تقف بعض من دوله إلى جانب الولايات المتحدة، وربما على حساب الرؤية الأوروبية. علما بأنه أقر منذ عقد من الزمن مبدأ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة عبر تعيين ممثل أعلى لها، ومن ثم وضع سياسات تنسيقية في مجالات عديدة، وذلك بفعل القاطرة الفرنسية الألمانية.

2) السياسة الأوروبية العامة للخارجية والأمن:

لقد خطى الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الماضية خطوة مهمة باتجاه "مأسسة" سياسة خارجية موحدة للاتحاد عن طريق تعيين مفوض خاص للعلاقات الخارجية ينطق باسم المفوضية الأوروبية، وكان خافيير سولانا، الأسباني، هو أول من تسلم هذا المنصب[2]. فبعد انتهاء الحرب الباردة أعيد طرح المطلب الذي لازم الاهتمامات الأوروبية فيما يتعلق بالأمن والدفاع داخل أقوى منظمة أمنية دفاعية (حلف شمال الأطلسي). فلا غرو في أن تحرص معاهدة ماستريخت (1993) على طرح هذا الهدف على اعتبار أنه من المتطلبات الأساسية للوحدة الأوروبية[3]. مع أنها تنتقد على أساس أنها تفتقر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة، ومع وجودها ضمن اتحاد أوروبا الغربية التي دمجت بعد معاهدة أمستردام داخل الاتحاد الأوروبي.

فالسياسة العامة للخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي (CFSP) بدأت بمعاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت)، وتعتبر هذه المعاهدة نتاجاً لتعاون سياسي بين دول

---

(1) سيد حمدي، **أخبار الجزيرة**، 2004/5/3.

(2) خالد الحروب، "الولايات المتحدة وأوروبا بعد 11 سبتمبر: تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوروبي"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 111، 2002، ص43.

(3) لقد تحدثت المعاهدة عن مواضيع كثيرة سياسية واقتصادية وأمنية، ولا داعي للحديث عنها هنا أو عن نصوصها، للمزيد انظر: نبيه الأصفهاني، "الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد (يوليو 1997)"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 130، 1997، ص133.

الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من عشرين عاما. ومنذ معاهدة أمستردام عام 1999، أقر مجلس الاتحاد (مؤلف من رؤساء الدول والحكومات) تشجيع تبني استراتيجيات مشتركة طويلة الأمد في بعض المناطق والبلدان. فعلى سبيل المثال، فقد تم تبني استراتيجيات مشتركة بخصوص المسألة الروسية والأوكرانية منذ عام 1999، ومسألة حوض البحر الأبيض المتوسط في عام 2000. وتتضمن السياسة العامة للخارجية والأمن، سياسة أوروبية مشتركة للدفاع والأمن (CESDP) الهادفة إلى تعزيز قدرة الاتحاد على التعامل مع الأزمات في المناطق المجاورة أو البعيدة، بما يشمل التعاون مع حلف شمال الأطلسي بتشكيل قوة عسكرية للتدخل السريع (EUROFORE) تكون قادرة على حفظ السلام ومهام غير قتالية أخرى. ففي اجتماع قادة الاتحاد بمدينة بروكسل (2003/12/12) تم إقرار إعلان حول الدفاع الأوروبي تحت عنوان "الدفاع الأوروبي: تشاور أوروبي أطلسي"، بوجود قوات أوروبية. مما يعد حدثاً أوروبياً في بناء سياسة أمنية ودفاعية أوروبية[1]. ولكن تحقيق هذه الخطوة بحاجة لوقت طويل من الجهد والعمل والمتابعة.

والتعاون السياسي في مجال السياسة الخارجية يأخذ عدة صور من أهمها التنسيق في مجال المحافل الدولية كالأمم المتحدة للحديث بصوت واحد. وهناك ست دوائر لتنظيم الاتحاد لعلاقاته حول العالم مقارنة بدائرين كانتا قبل ما يقارب 17 عاماً. إضافة إلى شبكة من السفارات الأجنبية في بروكسل الممثلة لدى الاتحاد الأوروبي. بالإضافة لذلك، فإن للمفوضية أكثر من (120) وفدا في بلدان ثالثة من أجل تطوير الصلات الثنائية للاتحاد بالأمم المختلفة للترويج لسياسات وقيم الاتحاد. وكذلك، يولي الاتحاد في سياسته الخارجية احترام حقوق الإنسان في العالم[2].

---

(1) رفعت ميشيل بدر، "مقومات السياسة الأوروبية في ظل النظام العالمي وتأثيرها على القضايا الدولية"، **بحث غير منشور**، جامعة مؤتة، الأردن، 2004، ص11. للمزيد انظر: "العلاقات الخارجية: التزام عالمي"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/en.

(2) "التنمية ومحاربة الفقر"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/en.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فإن عقد اتفاقية للسلام الشامل كانت منذ فترة طويلة من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث قام الاتحاد بتعيين مبعوث خاص للمنطقة للمساعدة في هذه المهمة من خلال شراكة قريبة ومساوية مع الولايات المتحدة وروسيا. ويؤمن الاتحاد بأن التسوية السياسة العادلة والدائمة والقائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة يجب أن تدعم من خلال التعاون والتقدم الاقتصادي في كل بلدان المنطقة. مع حرص الاتحاد على تحقيق النمو الاقتصادي فيها لتجنب انتشار واسع للشعور بعدم الرضى والذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار.

وقد وضعت اتفاقية أمستردام (المعدلة لاتفاقية ماستريخت) التي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من الأول من أيار 1999، خمسة أهداف أساسية للاتحاد وهي[1]:

1- حماية المصالح الأساسية للاتحاد وضمان استقلاله.

2- تقوية أمن الاتحاد.

3- المحافظة على السلم وتقوية أواصر الأمن الدولي.

4- الترويج للتعاون الدولي.

5- دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان.

ومن أكثر الإنجازات الواضحة لمعاهدة أمستردام تمثلت بمؤسسة الممثلية العليا لـ (CFSP). وفي شهر أكتوبر عام 1999 أصبح خافيير سولانا، (وزير الخارجية الإسبانية الأسبق)، بالإضافة لكونه الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، المفوض الأول للشؤون الخارجية في الاتحاد[2]. وقد عمل بشكل وثيق مع المفوضية والدول الأعضاء،

---

(1) "الدفاع والأمن: حفظ السلام"، في: http:www. en-del. org. il/Arabic/content/enn.

(2) John Mc Cormick, Understanding the European Union: A Concise Introduction, Palgrave, NewYork, 2002,p, 199.

للمزيد انظر: نبيه الأصفهاني، **أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC**، مرجع سبق ذكره، ص134.

بما في ذلك شبكاتهم الدبلوماسية الشاملة ومندوبوهم إلى المفوضية، بما يضمن استمرارية وكفاءة السياسة الخارجية للاتحاد.

وقد اهتم الاتحاد الأوروبي بتطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، قبل بضع سنوات، إلا أن أحداث 11 أيلول أعطتها دفعة قوية، وزودتها بطاقة جديدة بعد الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق. وقوة الانتشار السريع (EUROFORE) المنوي إنشاؤها قد دخلت مراحل التشكيل الأولية، وقامت بالفعل بمهام في مقدونيا والبوسنه بتنسيق واضح وتقسيم عمل بينها وبين حلف شمال الأطلسي. ومن جهة أخرى، فهناك خطوط عامة لسياسة أوروبية جديدة تتعلق بجنوب وشرق المتوسط قد تم تبلورها بعد غزو العراق وأفغانستان، وذلك بأن أصبحت أوروبا أميل لتفهم المنطق الأمريكي القائم على أولوية إجراء إصلاحات جوهرية داخل دول المنطقة مع استخدام أساليب الضغط السياسي والاقتصادي لتحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن. ولكن الفارق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يتمثل في أن الأول لا يريد أن يذهب في هذا البعد إلى حد تغيير النظم بالقوة العسكرية[1].

3) **الاتحاد الأوروبي وعملية التسوية للقضية الفلسطينية:**

يقول الباحث أحمد سعيد نوفل: "أن قدر الاتحاد الأوروبي الجغرافي والسياسي والاقتصادي، هو التعامل مع الدول العربية والاهتمام بما يدور في الشرق الأوسط وبالقضية الفلسطينية، كما أن قدر الدول العربية أن تبحث عن حليف لها يدافع عن مصالحها وقضاياها، في عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الحليف الرئيسي لإسرائيل"[2]. بهذه العبارات يمكن إجمال دوافع كلا الطرفين تجاه الآخر، ولكن المتغيرات والظروف

---

(1) محمد قدري سعيد، **حلف الناتو بين الإصلاح والأمن"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، مؤسسة الأهرام، 2004/4/4، ص1-2.

(2) أحمد سعيد نوفل، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد 25، 2003، ص39.

الدولية كان لها دورها في تغير وجهة ومجال ومحل اهتمام كل منهما.

فحتى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، لم تكن لأوروبا سياسة جماعية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت تشعر بصعوبة في تعاملها مع المنطقة بين الالتزام نحو أمن إسرائيل وبين مصالحها التقليدية في العالم العربي، باستثناء فرنسا برئاسة شارل ديجول وقتئذ والذي أعلن عشية الحرب بأنه لن يؤيد المعتدي ولن يقف في صف البادئ بالعدوان[1]. ولكن بعد الحرب ظهرت حيوية المصالح الأوروبية الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة. ولكنها فشلت في تقديم بديل لانفراد الولايات المتحدة بقيادة التحالف الغربي نتيجة لمشاكلها الاقتصادية والمالية. وبعد أزمة النفط عام 1973، ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية أخذت أوروبا تسعى إلى المشاركة من أجل البحث عن تسوية سلمية من ناحية، والإسهام في عملية تنمية المنطقة من ناحية أخرى. حتى جاء إعلان البندقية لدول الجماعة الأوروبية (حزيران 1980) تقويما للاهتمام بقضايا المنطقة حول الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات[2].

هذا إضافة إلى مجموعة من الأحداث التي جاءت بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (آذار 1979)، والتي ساهمت في إبطاء الحوار العربي الإسرائيلي وتجميده، وتقليص الاهتمام الأوروبي في إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وتأكيد الدور الأمريكي كشريك وحيد في المفاوضات، وتراجع الاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة، والانقسام العربي حول نهج السلام المصري. وهذه المتغيرات والأحداث التي حدثت في

(1) عبد الفتاح الرشدان، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير"، **سلسلة دراسات استراتيجية**، عدد 12، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 1998، ص29. للمزيد انظر: مصطفى عبد الله أبو خشيم، "التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية - المتوسطية؛ دراسة تحليلية مقارنة"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد إبريل 148، 2002، ص14-15.

(2) سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص171-173.

الفترة (1981- 1988) قد أبطلت الحوار العربي الأوروبي والحد من التدخل الأوروبي في السعي إلى حل النـزاع العربي الإسرائـيلي. وعـلى رأس هـذه الأحـداث وصـول ريغـان إلى السـلطة في الولايـات المتحـدة وتـاتشر في بريطانيا وميـتران في فرنسـا[1]؛ فمـثلا فـإن اتجـاه اليمـين التـاتشري تميـز بعـدد مـن المواقـف في السياسـية الخارجية ومنها الالتصاق غير المشروط بالموقف الأمريكي، والإصرار على إحياء التضامن الأطلسي وعلى إزالـة الخلافات بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة[2]. هذا إضافة إلى مجموعة من الأحداث التي قللت مـن الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية؛ ومنها الغـزو الإسرائـيلي للبنـان، والصـدمة النفطيـة المضـادة 1985-1986، وازدياد التوترات بين العرب، والاهتمامات الأوروبية بشـؤونها الداخليـة؛ التوسـع الثالـث للمجموعـة بدخول إسبانيا والبرتغال عام 1986، وكذلك ظروف الحرب العراقية الإيرانية. وكان من آخر التحركـات التـي قامت بها أوروبا بالنسبة للقضية الفلسطينية في عام 1988، عندما تمت دعوة يـاسر عرفـات رئـيس منظمـة التحرير الفلسطينية في شهر أيلول من نفس العام، لإجراء مباحثات وإلقاء خطاب أمـام البرلمـان الأوروبي في ستراسبورغ.

ونتيجة للمتغيرات الدولية الجديدة وانفراد الولايات المتحدة بالسياسة الدولية فقد أصبح الاتجـاه نحـو تحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية في المنطقة؛ حيث كان دور أوروبا شكلياً في مؤتمر مدريـد عـام 1991، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الراعية لمحادثات التسوية والتوقيع عليها، إذ تم التوقيع عـلى اتفـاق أوسلو في واشنطن في 1993/9/12[3]، حيث تراجعت أوروبـا إلى المقعـد الخلفـي في هـذه المحادثـات، ولم تسـاهم

(1) Alan C. Lamborn, the Price of Power: Risk and Foreign Policy in Britain, France, and German, Bostin Unwin Hyman, London, Sydni, Wellington, 1991, pp,280-283.

(2) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية**، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، 2001، ص164.

(3) عبد الفتاح الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص8-9.

إلا في المباحثات المتعددة الأطراف من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية. وهكذا فإن الدور الأوروبي حتى تلك اللحظات بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي كان محدودا لعدة أسباب، وعلى رأسها عدم موافقة وقبول واشنطن لهذا الدور، ورفض إسرائيل له، وعدم وجود دور عربي مساند وفاعل للدور الأوروبي. ولكن حصل توافق أوروبي نوعي على أهمية العلاقة بين منظمة التحرير وإسرائيل، مما أدى إلى التمويل الأوروبي للسلطة الفلسطينية وتعزيز علاقة التعاون مع إسرائيل. وبالتالي فقد اتصفت المسيرة الدبلوماسية الأوروبية تجاه الصراع بسياسة الإعلانات ومهمات الاستقصاء للمعلومات والبحث عن بعض المبادرات، على اعتبار أن السلام في حوض المتوسط لا يمكن فصله عن السلام في الشرق الأوسط، الذي يحتوي على بحيرة كبيرة من الطاقة التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي والأوروبي بالتحديد، وارتفاع نسبة الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط إلى 65% من وارداتها الخارجية مع نهاية القرن المنصرم[1]. وجاء أيضا موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية بمؤتمر برشلونة (نهاية تشرين الثاني) عام 1995، والذي يرتكز على التصور الأوروبي القائل بأن استقرار أوروبا مرتبط باستقرار جنوب المتوسط. في الوقت الذي يرى كثير من المراقبين والمحللين أن مهمة الولايات المتحدة بقيادتها لحلف شمال الأطلسي هي استمرار هيمنتها على أوروبا والإمساك بقرارها الإستراتيجي بحيث أضحت الفجوة بينهما مرشحة للاتساع[2]. ولكن الشراكة هذه أعطت دفعة للدور الأوروبي في دعم مسيرة السلام وتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، ومحاولة ترويض الموقف الإسرائيلي المناهض لأي دور

---

(1) عبد الفتاح الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص47. للمزيد انظر: أحمد وهبان، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995.

(2) عدنان محمد زرزور، **الفجوة بين جانبي الأطلسي والحروب الحضارية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999، ص5. للمزيد انظر: جون ماركو، "أوروبا والشرق الأوسط: رغبة تنتظر القدرة! (رؤية فرنسية)"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد إبريل 148، 2002، ص74-77.

أوروبي، وتمثل ذلك في موافقة إسرائيل وللمرة الأولى على تعيين ممثل للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، بهدف أوروبي واضح وهو الرغبة الكبيرة "للعب دور مؤثر في السياسات العالمية"، ذات الأهمية للاتحاد[1]، وبخاصة في موضوع العملية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي.

ولكن الاتحاد الأوروبي، ومنذ قمته في فلورنسا (22 حزيران 1996) الذي أصبح بيانها هو المحطة الرئيسة في انطلاق هذا الدور والمرجعية السياسية التي يستند عليها فيما بعد، أكد أن السلام في المنطقة يشكل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي. وكان من أهم الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في الخامس من تشرين الأول عام 1996 هو تعيين ميجيل موراتينوس مبعوثاً دولياً لعملية السلام، كخطوة نوعية في الموقف الأوروبي في عملية التسوية، وتحول نوعي في الاهتمام بقضية مهمة، وكذلك تأكيد ربط الدور الاقتصادي للاتحاد في عملية التسوية بدور سياسي محتمل[2]، تمثل بداية بزيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى مدينة القدس أواخر تشرين الأول 1996، والتي زار فيها الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

وفي هذه الزيارة خاطب الرئيس جاك شيراك المجلس التشريعي الفلسطيني داعيا إلى[3]:

1- إقامة دولة فلسطينية.

2- مبدأ الأرض مقابل السلام.

3- احترام المؤسسات الديمقراطية في فلسطين.

4- تطوير علاقات ودية مع السلطة الفلسطينية.

---

(1) سمير صارم، **أوروبا والعرب من الحوار إلى المشاركة**، دمشق، دار الفكر، 2000، ص202.

(2) ناصيف حتي، "حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 215، 1997، ص7.

(3) سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص177.

5- التنديد بإقامة المستوطنات الإسرائيلية.

6- أن تكون القدس جزءا من أية تسوية سلام.

وقد عدت هذه الزيارة حدثاً كبيراً حيث إنه أول رئيس دولة يلقي كلمة في المجلس التشريعي الفلسطيني، والأكثر أهمية من ذلك هو الدعوة إلى دور أوروبي في عملية التسوية إلى جانب الولايات المتحدة. ولكن الأخيرة رفضت ذلك لرغبتها في احتكار الدور، وكذلك رفضت إسرائيل ذلك، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الموقفين الفرنسي والإسرائيلي. وبالتالي، عندما قدمت الدول الأوروبية فرنسا وبريطانيا والسويد (آذار 1997) مشروع قرار لمجلس الأمن يندد بقيام إسرائيل ببناء مستوطنات في القدس الشرقية، فقد استعملت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضده. مما يدل على هشاشة الدور الأوروبي وضعفه، وعلى عدم الرغبة الأمريكية بتخطي الحدود الموضوعة لأوروبا ضمن التحالفات الغربية، وهو ضربة قاسية للموقف الأوروبي في قضية التسوية.

وفي الفترة ما بين 15-16 نيسان عام 1999، عقد الاتحاد الأوروبي مؤتمر شتوتغارت في ألمانيا. ومن أهم ما جاء فيه هو تأييد حل سلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، لكنه لم يرق إلى مستوى الطموح العربي من الشراكة الأوروبية المتوسطية. وبالنتيجة فقد بقي القرار الأوروبي في العملية السلمية خجولاً متردداً يحاكي المصالح الاقتصادية. ولكنه لا يجرؤ على تجاوز الدور الأمريكي لافتقاره للإرادة السياسية التي تتيح له استخدام أوراق الضغط التي بحوزته ليؤثر في عملية السلام، وبالتالي أصبح أي دور أوروبي هو دور فردي[1].

ومما لا شك فيه أن أحداث 11 أيلول جاءت لتخفف بشكل كبير من الزهو

---

(1) سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص216.

الأمريكي بالقوة الذاتية[1]. ونتيجة لذلك لم يتأخر الأوروبيون في إظهار عدم الرضا بـل والسـخط تجـاه إدارة الانتقام الأمريكي في أفغانستان، وسلوك الولايات المتحـدة في إطـار الصراع الشرق أوسـطي وبخاصـة سـعيها للـتصرف أكـثر بشـكل منفـرد وبخاصـة في موضـوع التسـوية السـلمية للقضـية الفلسـطينية، مـع المحاولـة الأوروبية لطرح مبادرات لإحياء هذه العملية السلمية لتجد لها مكانا في منطقة هامة لأمنها. فكانت هناك محاولات عدة لتحريـك عمليـة السـلام، وكـان مـن أهمهـا التقـاء خـافيير سـولانا، الممثـل الأعـلى للسياسـة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كلا من المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث التقى مع مستشار الـرئيس عرفات لشؤون الأمن محمد دحلان، ووزير "الدفاع" الإسرائيلي بنيامين أليعازر، كما التقى بـالرئيس عرفـات، مما أثار حفيظة إسرائيل على اعتبار أنهم يعتبرون أن عرفات بات غير موجود عـلى أرض الواقـع، وقـال بـن إليعازر: "إن الاتصالات التـي يجريهـا الأوروبيـون مـع عرفـات بإشـارات التعـاطف معـه إنمـا هـي مضـيعة للوقت"[2]. وعندما قام يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني بزيارته إلى المنطقـة في 2001/10/26، اجتمـع مـع الرئيس عرفات ومع المسؤولين الإسرائيليين، وذلـك لوقـف إطـلاق النـار وانسـحاب القـوات الإسرائيليـة مـن المناطق (أ) لإنهاء العنف ومعاناة الناس وفتح الباب أمام المفاوضات، وإيجاد طريقة لتنفيـذ قـرارات لجنـة ميتشل، معترفا بأن القضية ليست قضية أمنية فحسب ولكنها سياسية واقتصادية واجتماعية[3].

فتعـد أحـداث 11 أيلـول مرحلـة صـعبة مـرت بهـا القضـية الفلسـطينية؛ إرهـاب إسرائيلي، وجوم عربي، مراوحة أوروبية شـكلية لشـغل فـراغ الموقـع الأمـريكي، مـع عـدم

(1) Ahmad Mahdi, Clashing Forces; Introductory Essays on World Politics and Modern History, Dar Majdalawi Pub. and Dis. Amman, 2004, pp, 25-29.

(2) محمد عبد الفتاح، "متابعات عمليـة السـلام في الشرق الأوسـط"، **مجلـة دراسـات شرق أوسـطية**، عـدد 22، 2002/2003، ص101.

(3) صحيفة القدس، 2001/10/27.

قابليتـه للاسـتبدال إذ أريـد للتسـوية السـلمية أن تمضي قـدما. وهـذا الوضـع تجسـد في تذبـذب السياسـة الأمريكية ووصولها لحد الانتهازية؛ فبعـد أن اسـتبصرت واشـنطن سـير حملتهـا الأفغانيـة بفاعليـة واضـحة بسبب سرعة انهيار نظام طالبان وتبعثر تنظيم القاعدة، حتى "أدارت ظهر المجـن لهـذا المسـار، وانتكسـت إلى مواقفها الفلسطينية في مرحلة ما قبل 11 سبتمبر بصورة أكثر تشددا"[1]. ورافـق ذلـك التشـدد الأمـريكي نزوحها إلى الأحادية، ودعمها دون تحفظ للخيارات الأمنية للحكومة الإسرائيلية، مما خلق انقساما بين دول الاتحاد الأوروبي. هذا إضافة إلى سوء التفاهم مع العالم العربي والإسلامي، ووضع الولايـات المتحـدة موضـع التنافس مع الاتحاد الأوروبي، بعد أن اعتبرت واشنطن المقاومـة الفلسـطينية عنفـا مقابـل الاحـتلال (خطـة تينيـت، تقريـر ميتشـيل والوفـود الأمريكيـة إلى حكومـة شـارون)، واعتبـار المقاومـة الفلسـطينية مرتـع "الإرهاب"، للتغطية على فظائع شارون في مناطق السلطة الفلسطينية[2]، واستغلال إسرائيل لتلك الوضـعية لتعميق الصورة السلبية عن العرب والإسلام من خلال الخلط بين العرب والإسلام من جهـة، والإرهـاب مـن جهة أخرى، لتعزيز علاقاتها مع دول واجهت أو تواجه مشاكلات إرهابيـة[3]، وتـؤثر في الـدول الأوروبيـة في تعاطفها مع العرب في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وفي أواخر عام 2001 وأوائل 2002، وضحت الخطوط العامة للدور الأوروبي في الشرق الأوسـط في لجوئـه لدبلوماسية الوجود المتواصل في المنطقة من خـلال إبقـاء وزيـر خارجيـة الاتحـاد في المنطقـة، والقيـام بزيـارات مكثفـة للمفـوض الأعـلى للسياسـة الخارجيـة والدفاعيـة المشـتركة خـافيير سـولانا وللمبعـوث الأوروبي ميجيـل موراتينوس (والذي خلفه مارك أتوي في شهر تمـوز 2003)، للدلالـة عـلى حجـم الالتـزام الأوروبي بعمليـة السـلام

(1) محمد خالد الأزعر، "السياسة الفلسطينية ورهان الداخل الإسرائيلي"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 116، 2003، ص44.

(2) نايف حواتمه، **واشنطن لم تستوعب الدرس جيدا ... ونحن أيضا**، صحيفة 10/7/ 2002.

(3) ناصيف حتي، "النظام العربي بعد 11 سبتمبر: التحديات والفرص"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 109، 2002، ص19.

وتأكيد احترام قواعد اللعبة في إدارة الصراع والتسوية التي نشأت عن مؤتمر مدريد وتكرست في أوسلو ومنها عدم المساس بالسلطة الوطنية الفلسطينية وبرئيسها[1]. وبهذا فقد أكد الاتحاد الأوروبي على أولوية العمل السياسي دون تأخير لاحتواء الأزمات والعودة إلى المفاوضات والقبول بتسوية من نوع إحداث تزامن وترابط بين العمل السياسي والأمني أو إدراج الثاني في إطار الأول. إضافة إلى استضافة أوروبا للعديد من اللقاءات الدبلوماسية غير الرسمية. وكان الطابع العام هو جمود في العملية السلمية وعدم مراوحتها مكانها.

ولكن في إشارة واضحة لانسحاب فرنسا والاتحاد الأوروبي من تقديم مبادرات جديدة، فقد أيدت فرنسا المبادرة السعودية التي بادر بها الأمير عبد الله ولي عهد السعودية في شهر كانون أول عام 2002، رغم تحفظ الولايات المتحدة بخصوصها. وقد أعلن هوبير فيدرين (وزير خارجية فرنسا) أثناء لقائه مع وزير الخارجية الأردنية مروان المعشر في باريس (2002/2/22): "أن الضغوط الأمريكية على الاتحاد الأوروبي كانت كبيرة، حيث أرسل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى وزراء الخارجية الأوروبيين في اجتماعهم الذي انعقد في فبراير في أسبانيا قائلاً: "يجب على حلفاء الولايات المتحدة عدم اتخاذ مواقف معارضة لها". ونتيجة لذلك، فقد اعترف بأن الضغوط الأمريكية أثمرت في الحال، "إذ تخلت بريطانيا وألمانيا وهولندا عن الإجماع الأوروبي الذي تحقق في وقت واحد حول مساري الحل السياسي والتدابير الأمنية، وعادت لتؤكد ضرورة وقف العنف كشرط لا غنى عنه من أجل إطلاق المبادرات السياسية"[2]. مما أدى إلى وضع الاتحاد الأوروبي في حرج بالغ، واندلاع الحرب الكلامية بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، تمثل بمهاجمة كريس باتن وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي

---

(1) ناصيف حتي، **الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص5.

(2) ناصيف حتي، "الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي"، **جريدة البيان**، الأربعاء، 2002/12/25، ص2. للمزيد انظر: سعيد عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص79.

الولايات المتحدة باتهامها بأنها تتبنى نظرة إطلاقية للعالم. وكان أهم ما قدمه الاتحاد الأوروبي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس بوش (في يونيو عام 2002) وهي من بنات أفكار ألمانيا على يد وزير خارجيتها مع تعديلات أمريكية عليها، ومن ثم موافقة وترحيب العرب والعالم ممثلا باللجنة الرباعية. وفي ظل هذه الأجواء السياسية الأمريكية المعبأة ضد الفلسطينيين، إضافة للضغوط التي تفرضها واشنطن على السلطة الفلسطينية، وخاصة بعد تعيين الجنرال المتقاعد أنتوني زيني للقيام بالوساطة على المسار الفلسطيني الإسرائيلي والاهتمام بالجوانب الأمنية وتنحية الجوانب السياسية، فلم تكن مهمة هذا الوسيط تتعلق بكيفية تطبيق الرؤية الأمريكية للدولة الفلسطينية، بل حاورت حول إجراءات تنفيذ تقرير لجنة ميتشيل وتوصيات تينيت، "وهي جوانب أقل جذرية في التعجل بالتسوية الفلسطينية"[(1)]، ودون الاهتمام بالرؤية الأوروبية.

وضمن جهود الاتحاد الأوروبي، فقد ساندت الدنمارك التي كانت تترأس الاتحاد الأوروبي في 2002/8/26 قيام دولة فلسطينية مستقلة عام 2005 في إطار خطة لإحياء عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط، وأعلنت بأن الخطة تستند إلى أفكار بعض الدول العربية والولايات المتحدة وألمانيا، وأنها تهدف إلى تحقيق موقف أوروبي مشترك، وتتكون الخطة من ثلاث مراحل[(2)]:

1- وضع اتفاق أمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين ينهي دوامة العنف الحالية.

2- إعداد إصلاحات داخلية فلسطينية من بينها اعتماد دستور ديموقراطي ونظام قضائي مستقل.

3- إجراء مفاوضات نهائية حول الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطينية جديدة تشمل مسألة مدينة القدس.

وفي القمة التي عقدت في بروكسل دعت الدول الـ 15 (21/آذار/ 2003) كلا من

---

(1) محمد خالد الأزعر، مرجع سبق ذكره، ص44-46.

(2) محمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص100.

إسرائيل والفلسطينيين إلى التحلي بـ "أكبر قـدر مـن الاعتـدال" في حـين ازدادت ضرورة التوصـل إلى حـل في الشرق الأوسط "إلحاحاً" مع اندلاع حرب العراق، وذلك حسب مـا ورد في مشروع بيـان القمـة. ورأى قـادة الدول الاتحاد أن "الأزمة العراقية تجعل أكثر إلحاحاً ضرورة معالجـة وتسـوية مشـكلات المنطقـة الأخـرى". وجاء في البيان أيضاً، أن "النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على الأخص يبقى موضع قلق كبير، ويجـدر بـالطرفين التحلي بأكبر قدر من الاعتدال". وقد رأى القادة أن الوقت حان لـ "التفـاوض والتسـوية" ولـيس لــ "دوامـة الحقد والمواجهة والعنف". ورحب رؤساء دول وحكومـات الاتحـاد الأوروبي بتعيـين محمـود عبـاس رئيسـاً للوزراء في السلطة الفلسطينية، معتبرين بحسب مشروع البيان الختامي أن تعيينه يشكل "مرحلـة أساسـية أولية"، و "ستعطي عملية السلام دفعاً كبيراً"[1].

وكذلك أعلنـت الـدائرة الفدراليـة للشـؤون الخارجيـة (21/آذار/ 2003) أن سـويسرا تشـيد بتعيـين محمود عباس في منصب رئيس الـوزراء في السـلطة الفلسـطينية، معتـبرة أن هـذا التعيـين يعـبر عـن رغبـة الفلسطينيين في إعادة إطلاق الحوار السياسي مع إسرائيل. وقالت الـدائرة أن سـويسرا" تـرى في هـذا القـرار تعبـيراً عـن الإرادة الفلسـطينية لتسريـع عمليـة الإصـلاحات بغيـة اسـتئناف الحـوار السـياسي الإسرائـيلي - الفلسطيني". وقالت إن سويسرا تأمل من "أعضاء اللجنـة الرباعيـة أن يتبنـوا ويـنشروا دون تـأخير خريطـة الطريق في أعقاب الرئيس الأمريكي بوش في الرابع عشر من مارس"[2].

وكانت إسرائيل تتعمد توجيه الكثير من الضربات القاسية والمهينة للاتحاد الأوروبي؛

ومن الأمثلة على ذلك عدم السماح لـبعض المسـؤولين في الاتحـاد بـالاجتماع بـالرئيس عرفات عندما كان محاصراً من قبل القوات الاسرائيلية في مقره بمدينة رام اللـــه، وفي المقابـل سـماحها للمبعـوث الأمـريكي الخـاص انطـوني زينـي ووزيـر الخارجيـة الأمريكيـة كـولن باول بالدخول فورا إلى المبنـى الـذي يقطـن فيـه عرفـات. مـما أشـعره بـالحرج الكبـير بعـد

(1) صحيفة الوطن الكويتية، 22/آذار/2003.

(2) المرجع نفسه.

تحدي شارون للإرادة الدولية وشنه حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني. وفي المقابل، كان رفض بعض المسؤولين الأوروبيين الخضوع للرغبات الإسرائيلية مما جعلهم يفضلون عدم زيارة المنطقة حسب الإملاءات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، رفض رئيس الوزراء السويدي غورن بيرسون ووزراء خارجية روسيا والنرويج والدنمارك زيارة إسرائيل لأنه طلب منهم عدم لقاء عرفات، رافضين التفريق بين رئيس الوزراء والرئيس عرفات، كما قال وزير خارجية فرنسا، دومينيك دو فيلبان[1].

وبعد إقدام إسرائيل على بناء السور الفاصل فقد طالبت دول الاتحاد بوقف هذا البناء، ودعمت طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي قدم لإسرائيل في تشرين الأول عام 2003، ويقضي بوقف بناء هذا السور، وإزالة ما تم بناؤه لآثاره السلبية في إطار خارطة الطريق. ولكن بعد تبني الجمعية العامة في الثامن من كانون الأول عام 2003 قراراً بأغلبية 90 ضد 8 وامتناع 74 عن التصويت، يطالب محكمة العدل الدولية بتقديم رأي استشاري بخصوص هذا السور الذي تبنته إسرائيل في الضفة الغربية، فإن الدول الأوروبية امتنعت عن التصويت، مما أدى إلى تفسيره من قبل ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة بأنه "انتصاراً لإسرائيل" وكانت حجة الأوروبيين في ذلك باعتبار القرار غير ملائم لأنه لا يساعد في دفع الحوار السياسي بين الطرفين (رأي الاتحاد الأوروبي) والأفضل أن يوافق الطرفان (رأي بريطانيا)[2].

أهمية الدور الأوروبي ومحدوديته في عملية التسوية:

1) أهمية الدور الأوروبي في العملية السلمية:

حقيقة الدور الأوروبي في عملية التسوية يتمثل في تعبير العرب والأوروبيين في استعمالهم عبارة "الدور المكمل"، أو "الهامشي" أو المساعد للدور الأمريكي في عملية

(1) أحمد سعيد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مرجع سبق ذكره، ص55.

(2) رفعت ميشيل بدر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

التسـوية. فأوروبـا لا تقـوم بـدور منـافس أو منـاهض للـدور الأمـريكي، والـذي يعـترف المعنيـون بأولويتـه ومركزيته. بحيث حدد ميغيل موراتينوس مهامه بأنها تقوم على تقريب وجهـات النظـر وتقـديم اقتراحـات وأفكار لبناء الثقة ونقل رسائل بين الأطراف ذات العلاقة، ضمن احترام مرجعيات مؤتمر مدريـد واتفاقيـات أوسلو. وذلك كبداية لتثبيت أوروبا ولتجاوز الصعاب التي قد تقف في وجهها، مع إصرارها على المشـاركة في عملية التسوية لعدة أسباب استراتيجية وتجارية واقتصادية وإقليمية.

إذ يمكن الحديث عن أهميـة الـدور الأوروبي في عمليـة التسـوية للنـزاع الفلسـطيني الإسرائـيلي في الأمور الآتية[1]:

1- يساهم الـدور الأوروبي في تنفـيس الاحتقـان الـذي قـد يحصـل أحيانـاً في العلاقـات العربيـة الأمريكية في إطار المفاوضات، والذي قد يسببه غياب التجاوب الأمريكي مع متطلبات الوضع أو انشغال الولايات المتحدة بقضايا بعيدة عن الشرق الأوسط. وبالتالي يساعد الدور الأوروبي في احتواء كل توتر محتمل بأن يصبح بمثابة محفز للسياسة الأمريكيـة. مـما أدى إلى تشـكيل اللجنة الرباعية التي وضعت خريطة الطريق.

2- مختلف الأطراف العربية والأوروبية تؤكد مركزية الدور الأمريكي وموقعها المتميـز في عمليـة المفاوضات، إلا أنه لا يعني القبول بحق واشنطن في مرحلة التسوية أن تضع خطـوط حمـراء أمام دور الآخرين. وبخاصة عندما يدعم هذا الدور باتجاه تحريـك هـذه العمليـة والرجـوع إلى المفاوضات.

3- امتلاك الاتحاد الأوروبي للعديد من الأوراق المهمة إضـافة إلى وزنـه السـياسي الاقتصـادي عـلى صـعيد علاقاتـه مـع إسرائيـل، ومـن الممكـن توظيفهـا إذا أراد لمصلحة هذا الـدور. وعـلى الـرغم مـن الـتحفظ الإسرائـيلي عـلى الـدور

(1) ناصيف حتي، **حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

الأوروبي فإن حاجة إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي في بعض دوله الرئيسة يضعف هذا التحفظ، إذا تعاملت أوروبا بحزم وأظهرت رغبتها الاشتراك في المفاوضات، وبخاصة ورقة المساعدات، باعتباره كما قيل سابقاً، أكبر طرف مانح للمساعدات في إطار دبلوماسية التسوية.

4- وكذلك فإن الدور الأوروبي يتمثل في تشجيع الاتحاد الأوروبي على الحوار الفلسطيني الإسرائيلي وعقد المؤتمرات المتخصصة للبحث عن حلول للمشكلات التي تواجه عملية السلام، وذلك بخلق نوع من الثقة بين الطرفين.

هذا إضافة إلى لعب الاتحاد دور الممول الهام للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لدعم عملية التسوية؛ لقد كان وما زال الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي هو الأهم والأبرز في عملية السلام، إذ بدأ مع بداية العملية السلمية في المنطقة، حيث قدم الاتحاد الأوروبي المساعدات المالية لطرفي السلام الفلسطيني والإسرائيلي، كما أشرنا سابقا[1]. هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم والمساعدات للأردن وسوريا ولبنان ومصر لتدعيم التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، وليكون لها دور في تحقيق أمن واستقرار المنطقة عن طريق إشراكها في العملية السلمية.

وبالنتيجة، فمواقف الاتحاد الأوروبي وإن بدت مؤيدة للقضايا والمطالب العربية وبخاصة قضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال محاولاته الاشتراك في عملية التسوية والتأثير فيها لصالح العرب، إلا أنها لم تسع أبداً إلى تجاوز الدور الأمريكي في المنطقة، لأنها اعتبرته دائماً دوراً رئيسياً لا مجال لتخطيه وبخاصة بعد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، كما إنها لم تطالب بفرض عقوبات أو تضييق الخناق على إسرائيل للقبول بتسوية سلمية وعادلة، ولكن على العكس من ذلك فقد استمرت دول الاتحاد في

---

(1) أحمد سعيد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مرجع سبق ذكره، ص56.

تعاملها التجاري والاقتصادي مع إسرائيل بحيث قوته اقتصادياً. وبالنتيجة فإن الموقف الأوروبي كـان منبعثـا من رغبة في إرضاء الجانب العـربي بطريقـة أو أخـرى، دون تعـريض مصـالحها الاسـتراتيجية والحيويـة مـع أمريكا وإسرائيل لأي خطر. هذا إضافة لعـدم وجـود سياسـة موحـدة لـدول الاتحـاد الأوروبي، واهتماماتـه الداخلية بعد عملية التوسع شرقا، وحالة التشتت والضـعف في الموقـف العـربي وعـدم قدرتـه عـلى تفعيـل الدور الأوروبي لصالحة في مقابل الدور الأمريكي المهيمن والمنحـاز لإسرائيـل. وكـان عـدم الارتيـاح الأمـريكي لفكرة المشاركة الأوروبية في صنع سياسة الغرب عامة، وتجاه منطقة الشرق الأوسط وربمـا في أمـاكن أخـرى بخاصة، من أهم هذه المعوقات للـدور الأوروبي. فكـل هـذه العوامـل شـكلت محـددات ومعوقـات لـدور أوروبي فاعل في عملية التسوية السلمية نستعرضها بشيء مـن التفصـيل، وذلـك بالحـديث عـن أهـم هـذه المحددات (المحدد الرئيس) في فقرة منفصلة، وهو الهيمنة الأمريكية العالمية، والمحـددات الثانويـة الأخـرى في فقرة أخرى.

2) الهيمنة الأمريكيـة العالميـة وتحـديها للـدور الأوروبي (الـدور الأمـريكي وإعاقـة الـدور الأوروبي في التسوية):

سيتم الحديث هنا بإيجـاز عـن الإعاقـة الأمريكيـة للـدور الأوروبي ودوافعهـا، والـدور الأمـريكي في الخلافات الأوروبية الداخلية وعناصر قوته، وكيفية تفاعل هذه المسائل لتحد من الـدور الأوروبي في عمليـة التسوية، وذلك وفق الخطوط الآتية:

أ- الولايات المتحدة والعلاقة الأوروبية:

يقول "إسكندر الـديك"، إن المـدخل الفعـلي لفهـم المتغـيرات الدوليـة التـي همشـت الموقـــف الأوروبي في السياســـة الدوليـــة، ووضـــوح الهيمنـــة الأمريكيـــة، يكمـــن في فهـــم المتغيرات التي حدثت بعـد الانهيـار السـوفييتي، وتحـرر دول وسـط وشرق أوروبـا، وتوحـد ألمانيـا بعـد اتفـاق الاتحـاد السـوفيتي السـابق والولايـات المتحـدة وفرنسـا وبريطانيـا عـام

1990[1]. ويقول "حسن الإبراهيم" أيضاً، أن المصالح الأوروبية والأمريكية ليست في النهاية شيئاً واحداً، وأن شهوة الولايات المتحدة الجامحة للقوة والنفوذ هي حتى في مناطق النفوذ التقليدية لحلفائها الأوروبيين[2]. وهذا ما استشعرته الولايات المتحدة من النظام الدولي الجديد الذي جاء بعد حرب الخليج الثانية ليرسخ للنفوذ الأمريكي[3]، في منطقة الشرق الأوسط ولتهيمن به على قضية النزاع العربي الإسرائيلي، وتحاول الاستفراد بالوضع وإبعاد الأطراف الأخرى، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي. وكذلك فإن التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الدولية بخصوص المشكلة العراقية قد عكست انقساماً في الرأي واختلافاً في الرؤى وفي المواقف بين القوى الرئيسة في أوروبا والولايات المتحدة، وبين هذه الأخيرة وكل من روسيا والصين. وتعود الاختلافات في المقام الأول إلى خشية هذه القوى، ومن بينها الاتحاد الأوروبي، من استراتيجية الهيمنة

الأمريكية ومن طموحاتها الإمبراطورية، وسياسة القوة المسيطرة على إدارة بوش.

فلقد كانت العلاقة بين أوروبا بدولها الاثنتي عشرة والولايات المتحدة ضمن حلف الناتو علاقة متميزة؛ حيث كانت هذه الدول الأوروبية تسير في فلك الولايات المتحدة، ودولتان ذواتا العضوية الدائمة في مجلس الأمن (بريطانيا وفرنسا) تدعمان الولايات المتحدة دائماً حين يكون هذا التأييد ضرورياً لمظهر الشرعية الدولية ولاتخاذ قرارات للتدخل العسكري. ولكن الدول الأوروبية كانت تعاني من تبعيتها السياسية ومن الغلبة

(1) إسكندر الديك، **ألمانيا الموحدة هل توحدت؟ خمس مصاعب تعرقل اندماج الشعب الواحد**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص27. للمزيد انظر: إبراهيم نافع، **زيارة مبارك وفرنسا مساحة للتلاقي بين مصر وأوروبا**، الأهرام، 2003/2/18.

(2) حسن الإبراهيم وآخرون، **جولة في السياسة الدولية**، الدار المتحدة للنشر، بيروت، لا يوجد تاريخ، ص 116.

(3) Max Singer and Aaron Wildavsky, the Real World Order; Chatham House, Chatham, New Jersey, 1993, pp,40-42.

الثقافية والقيمية الأمريكية[1]. ومنذ تولي الرئيس بوش الابن الحكم، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أخذت تزداد توترا، وذلك باتساع مدى الخلاف ليتجاوز القضايا السياسية والاقتصادية التقليدية حتى يصل إلى قضايا استراتيجية دولية تشمل تحديات جديدة تؤثر في طبيعة العلاقات فيما بينهما ولتحجم أوروبا دوليا، ولتمنع انفراد الولايات المتحدة بالقرارات الدولية المصيرية ورسم خريطة العالم السياسية والجيواستراتيجية خدمة لمصالحها بالدرجة الأولى.

فأوروبا الباحثة عن سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك الدفاعي عن أوروبا الموحدة ما زالت تفتقده حتى الآن. وليس أدل على هذا الافتقاد الهام والأساسي لحركة التكامل الأوروبي من ردود الفعل الأولى التي جاءت من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجاه أحداث 11 أيلول؛ فقد كانت هذه الردود فردية بينما كان من المتوقع بأن تعبر أوروبا الموحدة جماعة عن موقفها تجاه هذه الأحداث، وذلك عندما بادرت كل دولة من الدول الأوروبية باتصالها مع الولايات المتحدة من منطلق الظروف الخاصة بها. كما جاءت المبادرات لتعبر عن مفاهيم السيادة الوطنية لكل من هذه الدول الأعضاء داخل نظام اتحادي يعلن حرصه دائماً على مبدأ التعادل والمساواة. ولم يكن للاتحاد كلمة موحدة تعبر عما لديه من وزن على الساحة الدولية[2]، وعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة لم تذعن لرفض الاتحاد الأوروبي لاستخدام القوة ضد العراق، ولا حتى لمطالبته بتجديد عمل المفتشين الدوليين قبل ذلك.

---

(1) ناصر الدين الأسد، **أوروبا الإثنتي عشرة دولة والعرب**، في مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة "الدورات"، الدورة 21، أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون، الرباط، 1992، ص75-76.

للمزيد انظر:

Tom Athanasiou, "Climate Change; Europe at the Crossroads", In:

http. www. fpif. org/commentary/2001/0103climate body. Html.

(2) نبيه الأصفهاني، "أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد إبريل 148، 2002، ص134.

ومع أنه قبل عدة أسابيع من أحداث الحادي عشر من أيلول، سخر دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي من الذين يتحدثون عن تعاظم قوة الاتحاد الأوروبي، وخاصة قوتها الصناعية، حيث قال في تصريح له: "إن أوروبا لا تمثل كياناً موحداً، وإنها مجرد مساحة جغرافية تضم دولاً صغيرة ومتوسطة، عجزت خلال عقود من الزمان عن الاتفاق على الاتحاد في إطار دولة واحدة أو كيان واحد". وحاول التحدث عن المشكلات التي تعترض العلاقات الأوروبية الأمريكية نتيجة للخلافات داخل الاتحاد الأوروبي، إذ قال: "إنه ليس من السهل التعامل مع هذا النوع من "اللاكيان" الذي ليس بدولة، بل مجموعة من الدول تعمل معا"[1].

ويدل هذا التصريح على أن الولايات المتحدة تدرك أن هذه الدول منقسمة على ذاتها، وهذه الانقسامات تبقى داخل نطاق وحدود التحالف معها، مما يجعل هذه العلاقات تسير بطريقة مرضية. ومن جهة أخرى، فهذا التصريح يحمل في طياته شيئاً من التبرم عند الحديث عن حقيقة دولية تقول إن الاتحاد قد أصبح قطباً مؤثراً وبخاصة في المجال الاقتصادي والنقدي المالي لأنه صار كياناً مؤسسياً. ولكن على المستوى الدفاعي الأمني، فقد يكون تقييم وزير الدفاع صحيحاً إلى حد كبير لأن الاتحاد الأوروبي لا يتوافر له حتى الآن بنية دفاعية أمنية قوية مستقلة عن القيادة الأمريكية لحلف شمال الأطلسي[2]، وهذا بدوره يؤثر موقعه في السياسة الدولية، ومنها منطقة الشرق الأوسط. وقد كان الاتحاد الأوروبي في موقفه تجاه الشرق الأوسط قبل إدارة الرئيس بوش الابن يؤثر البقاء في الظل لعوامل عدة؛ ومن أهمها، عدم الرغبة الأمريكية في التدخل من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو روسيا الاتحادية في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي لتنفرد هي في الموضوع، وتخوف الاتحاد الأوروبي من تعطيل مصالحه مع

---

(1) خالد عبد العظيم، "حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية - الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد يناير 147، 2002، ص123.

(2) للمزيد انظر: John Mc Cormick, Op. cit. pp, 200-204.

الولايات المتحدة وإسرائيل، وحالة العجز والضعف العربي الذي لا يستطيع الضغط على الاتحاد الأوروبي أو حتى تهديد مصالحه في العالم العربي[1].

لقد أصبحت الولايات المتحدة بعد هذه الأحداث وبسبب أسلوبها في التصرف، في حالة رفض مطلق لأي انتقاد يوجه إليها داخلياً وخارجياً، وحالة تحدي للمجتمع الدولي، على اعتبار أنها تؤدي كما تعتقد مهمة عظيمة، وأفغانستان أكبر مثال، وكما يقول الرئيس جورج بوش باستمرار. واعتماد واشنطن استراتيجية جديدة لأمنها القومي تقوم على أساس تنفيذ الضربات الوقائية. وعملية احتلالها العراق تمت ضمن هذه الاستراتيجية بحجة التخلص من الخطر الذي يشكله النظام العراقي السابق على الولايات المتحدة وعلى العالم من خلال امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وذلك حسب معاييرها الذاتية "للحرب العادلة"[2]. الأمر الذي ولد بدوره درجات من التأزم من السياسات الأمريكية في غالبية مناطق العالم، ومنها الاتحاد الأوروبي.

ب- الولايات المتحدة والتسوية والدور الأوروبي:

أبدت إدارة الرئيس بوش الابن في بداية عهدها ميلا لتخفيف تدخلها في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي نتيجة لاهتمامها بشؤونها الداخلية واستجابة لضغوط اللوبي الصهيوني المتنفذ فيها، واعتقادا منها بفشل التجربة التي خاضتها إدارة الرئيس كلينتون في هذا المجال. مما أدى إلى جمود عملية التسوية، بعد إطلاق اليد الإسرائيلية في المنطقة على حساب تراجع مكانة العرب في السياسة الأمريكية. وقد تمثل ذلك في استقبال أريئيل شارون مرات عدة في البيت الأبيض باعتباره رجل "سلام" مقابل الامتناع عن استقبال ياسر عرفات، وكذلك تبني الإدارة الأمريكية لطروحات شارون بعدم التفاوض مع

(1) أحمد سعيد نوفل، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد 25، 2003، ص52.

(2) رياض أبو ملحم، **إسرائيل والتسوية والحسابات الأوروبية**، جريدة البيان، 22/آذار/ 1998، ص2-3.

الفلسطينيين في ظل المقاومة التي تعتبرها إسرائيل "إرهابا"[1].

إن الولايات المتحدة لا تخفي انزعاجها من كل دور أوروبي محتمل في العملية السلمية لا يمر عبر القناة الأمريكية[2]، والحجة الأمريكية في التضيق على دول الاتحاد الأوروبي والآخرين بأن "كثرة الطباخين تفسد الطبخة"، بمعنى أنها وحدها تستطيع الوصول للتسوية السلمية بحكم خبرتها وقبولها من أطراف النزاع. وترى في الدور الأوروبي الذي يشكل عصيانا لها دوراً منافسا لها، وذلك لبحثه عن موقع له في الشرق الأوسط، وبالتالي في العملية السلمية، ومحاولة الاستمرار في هيمنتها على أوروبا والإمساك بقرارها الاستراتيجي عندما أضحت الفجوة بين جانبي الأطلسي مرشحة للاتساع، والفجوة بين الاتحاد الأوروبي والعرب مرشحة للتضيق أو التقارب[3].

وعلى الرغم من إدراك الولايات المتحدة للموقف الأوروبي، ولكنها كانت تنتقد الاتحاد الأوروبي في كل موقف من مواقفه حيال القضية الفلسطينية. فقد أرادت الولايات المتحدة تحجيم الدور الأوروبي في الشرق الأوسط على أساس أنها القادرة وحدها على إيجاد حل لهذه القضية، وأنها الطرف الوحيد الذي يستطيع أن يتعامل مع الجانبين الإسرائيلي والعربي. وأن يقتصر الدور الأوروبي على دور الممول لعملية السلام، مما جعل الموقف الأوروبي متردداً بعض الشيء في اتخاذ المبادرات السلمية.

ج- تحولات السياسة الأمريكية إزاء عملية التسوية بعد 11أيلول والعراق والتباينات الأوروبية:

إن النقلة النوعية في عودة الاهتمام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وبقضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي قد حصلت بعد هجمات 11 أيلول 2001، عندما أخذت

(1) ماجد كيالي، "تداعيات الغزو الأمريكي على القضية الفلسطينية"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 113، 2003، ص22.

(2) ناصيف حتي، **حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص10.

(3) عدنان محمد زرزور، مرجع سبق ذكره، ص31-33.

الإدارة الأمريكية تعد نفسها للتدخل الفعال لحسم هذا الصراع، كما أعلنـت، وذلـك مـن خـلال وضـع حـد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام 1967، وإقامة دولة للفلسطينيين. وتمثل ذلك في إعلان الرئيس بوش عن فكرة الدولة الفلسطينية التي كانت ستطرح على الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أحـداث 11 أيلـول لولا أنها تأجلت بفعل هذه الأحداث، وكرر هذه "الفكرة" وزير خارجيتـه عـدة مـرات. إضـافة إلى أنـه تـم توضيح هذه النقلة في عدة محطات، كان أهمها: 1- خطاب الرئيس بوش الذي ألقاه حول الوضع في الشرق الأوسط في (2002/6/24)؛ 2- الخطاب الذي ألقاه كولن بـاول وزيـر الخارجيـة الأمـريكي بخصـوص مبـادرة الشراكة في الشرق الأوسط (2002/12/12)؛ 3- وثيقة "استراتيجية الأمن القومي"، التـي أقرهـا البيـت الأبـيض (أيلول/2002). وبناء على ذلك يمكن توضيح ملامح الاستراتيجية السياسية الأمريكية الجديـدة تجـاه العـرب والقضية الفلسطينية والتسوية، كما يأتي[1]:

1- ضرورة وجود دولتين تعيشان معـا في أمـن وسـلام؛ دولـة فلسـطينية قابلـة للحيـاة مـع الدولـة الإسرائيليـة، وإن عمليـة التسـوية يجـب أن لا يـتم اقتصـارها عـلى حـل قضـايا الصراع العـربي الإسرائيلي، ولكن يجب أن تتضمن بناء شرق أوسط جديد، بإدخال تغيـيرات في القواعـد والبنـى الاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافيـة والبنـى السياسـية لتقـوم عـلى نشر الديمقراطيـة والانفتـاح الاقتصادي والتغيير في مفاهيم المنظومة التربوية والثقافية في المنطقـة العربيـة. وهـذا مـا أكـده كـولن بـاول في (2002/2/6) أمـام مجلـس الشـيوخ حـين عـبر عـن اعتقـاده بـأن إسـقاط النظـام العراقـي قـد يفسـح المجـال لإعـادة صـياغة المنطقـة بطريقـة تعـزز مصـالح الولايـات

(1) ماجد كيالي، مرجع سبق ذكره، ص22. للمزيد انظر: حسن صعب، "الدولة الفلسطينية المستقلة في السياسـة الأمريكيـة"، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد 105، 2003. للمزيد: خالـد الحـروب، **الولايـات المتحـدة وأوروبـا بعـد 11 سـبتمبر: تعزيـز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص41.

المتحدة، خاصة بعد تحقيـق السلام في المنطقة.

2- ستحاول الولايات المتحدة العمل باتجاه إجراءات وإصلاحات سياسية واقتصـادية وثقافيـة في معظم البلدان العربية بمختلف الوسائل بما فيها القوة العسكرية.

3- أصبحت الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد معها أكثر تفهما لضرورة إيجـاد حـل نهـائي لمختلـف جوانب الصراع العربي الإسرائيلي لإدراكهم أهمية ذلك للاستقرار والسلام في العـالم في منطقـة حيوية للعالم الغربي.

4- ضمان أمن وتفوق إسرائيل في المنطقة، والجديد بخصوص هذا الأمر هو انحيـاز هـذه الإدارة للتيار الليكودي في إسرائيل بقيادة شارون، وعلى خلاف الإدارات السابقة التـي كانـت تفضـل حكومات حزب العمل.

وبإصرار الولايات المتحدة عـلى حربهـا عـلى العـراق ووقـوف المحـور الفـرنسي الألمـاني وبعـض دول أوروبا الغربية موقف المعارض والداعم لحل سلمي عـن طريـق هيئـة الأمـم المتحـدة، أحـدث ذلـك شرخـا في العلاقـات الأوروبيـة الأمريكيـة مـن جهـة، وتفككـاً واختلافـاً في مواقـف الـدول الأوروبيـة ذاتهـا مـن جهة أخرى. وذلك من خلال حشد جهودها ودفع معظم دول شرق أوروبـا إلى دعمهـا الـلامشروط، ومثـال ذلك تقديم كل من بلغاريا ورومانيا تسهيلات عسكرية ولوجيسـتية لحربهـا عـلى العـراق[1]. وكانـت تنظـر الإدارة الأمريكية إلى غزو العراق عسكرياً وتغلغل القوات الأمريكية داخل أراضيه والسـيطرة الفعليـة عـلى مقدراته وبتروله، هو وحده الكفيل بتحقيق أهداف الخطة الأمريكية في إعادة صياغة الأوضـاع في المنطقـة بما يتلاءم مع التصور الأمريكي الجديد لها وللدور الإسرائيلي فيها، إضافة إلى وضع خطة بوش الأمنية موضـع التطبيـق بحيـث تعـدل مـوازين القـوى عـلى السـاحة الدوليـة لصـالح الهيمنـة المنفـردة عليهـا، ومحاولـة تغيير النظام العالمي وفقا لمجال تفوقها وهو ميزان القوى العسـكري. وبنـاء عـلى ذلـك، فقـد كانـت أزمـة

(1) كمال ديب، **الموقف الأوروبي يتحدى الهيمنة الأمريكية**، جريدة البيان، 2003/2/27، ص1-2.

العراق هي الساحة الرئيسية التي تدور عليها معركة الهيمنة؛ فالمحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة لشق وحدة الصف الأوروبي، خير دليل على ذلك. وذلك عن طريق دفع دول شرق ووسط القارة المنضمة مؤخراً إلى الاتحاد الأوروبي أو الراغبة في الانضمام إلى الانشقاق عن موقف كل من فرنسا وألمانيا، وتأييد الموقف الأمريكي في الحرب ضد العراق. وكذلك فإن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في المرحلة القادمة يمكن أن يغير من معادلة القوة داخل الاتحاد لصالح الأغلبية الجديدة المؤيدة للولايات المتحدة، بحيث ينتقل مركز الثقل في قيادة الاتحاد من تجمع القوة الاقتصادية والعسكرية إلى تجمع القوة التصويتية. وبهذا يمكن للولايات المتحدة من النفاذ إلى قلب القرار الأوروبي، مما يجعلها ذات كلمة مؤثرة في توجهاته[1]، ويسقط عنصر التأثير الأوروبي في المجتمع الدولي على وجه العموم ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، ولضمان عدم تقديم أي تنازلات جوهرية لأية قوى إقليمية أو عالمية، وبخاصة منافسها المباشر في منطقة الشرق الأوسط، ألا وهو الاتحاد الأوروبي. وعندما طرحت الإدارة الأمريكية رؤية الرئيس جورج بوش الابن للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق ما سمي بخارطة الطريق ساندها الاتحاد الأوروبي (إضافة إلى روسيا، والأمم المتحدة)، ولكنها لم تكن جادة حتى الآن في وضع الآليات لإخراجها إلى حيز الوجود. وقد أصدر الاتحاد الأوروبي آنذاك وثيقة حول هذه الخارطة، تطالب بضرورة توفر عدة عناصر لنجاحها وهي؛ مراحل زمنية واضحة لتنفيذها حتى حزيران عام 2005، والتزامات واضحة وجازمة من قبل الأطراف، والقيام بإيجاد آلية مراقبة على الأرض لضمان التقدم وحل الخلافات تحت إشراف اللجنة الرباعية[2].

وبالتالي، واجهت الولايات المتحدة في موضوع التسوية السلمية في الشرق الأوسط فشلاً كبيراً، ويعود السبب في ذلك إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في حل هذه

---

(1) رئيس التحرير (سعيد رفعت)، **شؤون عربية**، "هذا الملف"، عدد 113، 2003، ص6-7.

(2) محمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص111.

المعضلة، أو عدم قدرة الرئيس بوش على ممارسة ضغوط جدية على إسرائيل لحملها على تنفيذ التزاماتها من خلال خارطة الطريق للقيام بدور فعال في هذه العملية. وكما يرى المراقبون فإن الإدارة الأمريكية كانت تراهن على تحقيق الاستقرار في العراق أولاً، ثم التحول نحو معالجة الموضوع على أساس ما يتحقق من نتائج. ولكن هذا الرهان أخذ في السقوط بشكل كبير في ظل التصعيد المتزايد على الواجهتين الفلسطينية والعراقية. وقد أدى ذلك إلى إفساد العلاقات مع دول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكيا، محاولة إصلاح ما أفسدته في السابق على أمل أن يساعدها الأوروبيون في الخروج من المستنقع العراقي[1]. ولكن نجاح فرنسا وألمانيا وبلجيكا في سابقة ملفتة في حلف شمال الأطلسي، من منع صدور القرار الذي دعت إليه واشنطن يطالب دول الحلف بدعم تركيا لوجيستيا وعسكريا والدفاع عنها في أي هجوم عراقي[2]، عد صفعة قوية للإدارة الأمريكية آنذاك.

وبعد لقاء شارون مؤخراً مع الرئيس الأمريكي وموافقة الأخير على خطة الانسحاب أحادية الجانب من قطاع غزة، والنكوص عما كانت تؤمن به إدارة الرئيس مثل حق العودة للاجئين وضرورة بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، كان هذا التغير حاضراً في الوضع الأمريكي الداخلي وماثلا في الوضع العراقي أيضاً لينعكس على سياستها الخارجية، وذلك بعد أن خّطط لحملة إعادة انتخاب بوش بأن يتم توقيت "نقل السلطة" في العراق إلى حكومة انتقالية يضمن له أقصى دعم في حملة الانتخابات الرئاسية، ولكن الموضوع أكثر تعقيدا بكثير مما خطط له بعد الأحداث المأزومة التي يمر بها الوضع العراقي، وقد يكون العراق من أسباب فشل هذه الحملة الانتخابية[3].

وحتى هذه اللحظات فإن الولايات المتحدة تحاول أن تسيطر على الوضع بتفتير (تلطيف) النزاع الفلسطيني الإسرائيلي لضمان عدم تشويش جهودها الحربية في العراق

(1) رياض أبو ملحم، **الاستراتيجية الأمريكية والأحداث الساخنة في العالم**، في:

http://www. al-moharer. Net/moh148/riyad.

(2) كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص1-2.

(3) رياض أبو ملحم، **الاستراتيجية الأمريكية والأحداث الساخنة في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص3.

وتشويش الحملة الانتخابية للرئيس بوش، ولكي تقول للمجتمع الدولي وخاصة دول الاتحاد الأوروبي بأنها لا تسمح للآخرين بالتدخل في شؤون المنطقة. ومن ذلك يتبين أن الدور السياسي الأوروبي في عملية السلام لا يتناسب مع مقدار الدعم الاقتصادي والمالي الذي يقدمه الاتحاد أو دوله للسلطة الفلسطينية، مما أدى إلى حالة من الخلاف والتباين بينهما.

وقد حذر اللورد روبرتسون (السكرتير العام السابق لحلف الناتو) من استمرار العداء للولايات المتحدة مما يهدد بحالة من الانفصال بينها وبين دول العالم. وكان ذلك في ضوء الخلاف المستمر حول الملف العراقي وعلى إثر خلاف الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي والذي قد يهدد استقرار السلام العالمي. وقد يؤدي ذلك إلى حالة من العزلة بين أوروبا والولايات المتحدة، مما يشكل خطورة أكثر من تدخل واشنطن في الشؤون الدولية[1]. ففي قمة الدول الصناعية الثماني في مدينة إيفيان الفرنسية (1-3 يونيو 2003) استقبل الرئيس الفرنسي الرئيس الأمريكي بعد أول لقاء لهما بعد الحرب، بعد تأكيد فرنسا بأن موقفها لن يتغير وأن معارضتها للحرب تستند إلى وجوب احترام القانون الدولي والمنظمات الدولية[2].

وعندما عقد معهد الدراسات الدولية (إسبي) في مدينة ميلان الإيطالية مؤتمرا (20-21 شباط/ 2004) عن العلاقات عبر الأطلنطي بعد سنة من الحرب على العراق، فقد كان الهدف من المؤتمر إلقاء نظرة فاحصة على العلاقات الأمريكية الأوروبية والشرخ الذي حصل إبان حرب العراق فيما بين الطرفين. وكان الخلاف في المؤتمر واضحا بين دول أوروبية كبرى مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا من جهة، وبين الولايات المتحدة وأتباعها

---

(1) ريتشارد بلاك، **حملة في أوروبا لمقاطعة الشركات الأمريكية**، في BBC. Arabic. Com.

(2) كرستين عبد الله إسكندر، "قمة مجموعة الثماني للدول الصناعية الكبرى: مدينة إيفيان الفرنسية (1-2 يونيو 2003)، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 153، 2003، ص281.

داخل أوروبا وخارجها من جهة أخرى، حول موضوع العراق[1]. وعلى الرغم من القول بأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد دخلا مرحلة تجاوز الخلافات الحادة التي كانت بينهما بعد الحرب على العراق، ولكن الحقيقة غير ذلك. وانعكست هذه الخلافات والظروف على الدور الأوروبي سلبا بتحييده تارة، وجمود العملية السلمية تارة أخرى بحيث غدت لا تراوح مكانها حتى الآن، وبالتالي أضحت العلاقات الأوروبية الأمريكية والتباينات فيما بين الطرفين في الألفية الجديدة عقبة كؤود في سبيل الوصول إلى تسوية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

3) المحددات الثانوية للعملية السلمية:

هناك العديد من المعوقات الثانوية التي تحد من الدور الأوروبي، بتأثير واضح نتحدث عنها، كما يأتي:

أ- العامل الأوروبي الداخلي/ البنية الداخلية والتوسع شرقاً:

من بتحليل البناء السياسي الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) يلاحظ مدى ضعفه مقارنة بما تم إنجازه على الصعيد الاقتصادي والمالي، وذلك لعدم حصوله على كافة الوسائل العسكرية التي يحتاجها ليكون لديه القدرة الكافية للتعامل مع الصراعات والأزمات الأوروبية، وكذلك الخلل في علاقته مع منظمة حلف شمال الأطلسي باعتباره المسؤول الأول عن الدفاع عن القارة الأوروبية[2].

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتصبح أوروبا أكثر من مجرد "سوق" أو "قوة" اقتصادية موحدة، ولكن الطريق لتحولها إلى قوة سياسية تملك إرادة موحدة ما زال بحاجة إلى وقت ليس قصيراً. وبخاصة إذا لم تتمكن من صياغة سياسة خارجية موحدة أو

(1) محمد قدري سعيد، **أمريكا وأوروبا وجها لوجه"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، مؤسسة الأهرام، 2004/3/21.

(2) نبيه الأصفهاني، **الأمن والدفاع الأوروبي بعد قمة مدريد (يوليو** 1997)، مرجع سبق ذكره، ص136.

مشتركة على الأقل، مع تضمنها سياسة أمنيـة ودفاعيـة موحـدة. ولا يـزال هـذا الأمـر أحـد نقـاط الضـعف الرئيسية في عملية التكامل الأوروبي[1]. وهذا يحد مـن قـدرتها عـلى لعـب دور سـياسي فاعـل عـلى المسرح الدولي يتناسب مع قوتها الاقتصادية. وعلى ما يبدو فإن الفجوة بين الاتحاد الأوروبي وبين الولايات المتحـدة فيما يتعلق بعناصر القوة الشاملة كبيرة؛ إذ تميل موازين القوة بشكل كبير لصـالح الولايـات المتحـدة. لهـذا يعجز الاتحاد الأوروبي عن مجاراة الولايات المتحدة فيما يتعلق بنفوذها السياسي أو الثقافي أو قـدرتها عـلى التدخل العسـكري، أو قـدرتها النوويـة. ونتيجـة لـذلك فـإن الاتحـاد الأوروبي لا يسـتطيع التحـرك دوليـاً أو إقليمياً بحرية دون أن يكون هناك رضا أو موافقة أمريكية. وهو وضـع قـد تقبلـه أوروبـا حاليـاً لكنهـا قـد ترفضه في المستقبل. ويعتمد ذلك عـلى مـدى نجاحهـا في تحويـل مشروعهـا الاقتصـادي إلى مشروع سـياسي يقبله العالم ويتفاعل معه إيجابيا. وتكمن المشكلة هنـا في أن المصـالح القوميـة للـدول الأعضـاء في الاتحـاد الأوروبي ليست متوافقة تماما تجاه العديد مـن قضـايا السياسـة الخارجيـة. فمـثلاً فـإن النزعـة الاسـتقلالية لسياسة فرنسا الخارجية تختلف عن السياسـة الخارجيـة البريطانيـة ذات التبعيـة الأمريكيـة. وهكـذا فإنـه منـذ أحـداث 11 أيلـول 2001، فقـد ازداد الاقتنـاع في الصـفوف الأوروبيـة بـأن أوروبـا مـا زالـت غائبـة عن السـاحة الدوليـة، عـلى الـرغم مـن سـعيها المتواصـل لتحقيـق تكامـل اقتصـادي ومـالي للتمتـع بقـدرة تنافسية جديرة به. ولكن الأصوات الأوروبية تعالـت موجهـة الاتهـام إلى نظـام الاتحـاد القـائم قائلـة عـن الاتحاد نفسه: "بأنه وإن كان عملاقا اقتصاديا وماليا إلا أنه ليس سوى قزم سياسي"[2]. إضـافة إلى الاخـتلاف في المصالح بين الدول الأعضاء تجاه ما يجري والمشاكلات الناجمة عن الانهيـار السـوفييتي وعمليـة التوسـع

---

(1) حسن نافعة، **أوروبا في مطلـع قـرن جديـد؛ القضـايا والآمـال**. في: وليـد عبـد الحـي وآخـرون، **آفـاق التحـولات الدوليـة المعاصرة**، عمان، دار الشروق، 2002، ص87.

(2) نبيه الأصفهاني، **أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC**، مرجع سبق ذكره، ص135.

في الاتحاد شرقا...إلخ.

فالهاجس الأمني الأوروبي القادم من الجنوب كان ضاغطا على السياسـة الأوروبيـة لإجـراء التشـاور مع دول المتوسط؛ يعيش الاتحاد تجاذبا داخليا بين مجموعات مختلفـة مـن دولـه، كـل منهـا يحـاول دفـع الاتحاد إلى الاهتمام بمجاله التاريخي. وقد ترجم ذلك بشد بين توجهين؛ أولهما، نحو الشرق وتقـوده ألمانيـا، والآخر نحو الجنوب تقوده فرنسا وانعكس ذلك حول تخصيص المساعدات؛ فعلى سبيل المثال، نالت أوروبـا الشرقية سابقا في عام 1996 ما يعادل 6,7 مليار وحدة نقدية أوروبية، بينما نالـت دول المتوسـط مـا يعـادل 4,7 مليار وحدة نقدية أوروبية. علما بأن ألمانيـا الاتحاديـة قـد صرفـت مـا يقـارب 200 مليـار مـارك خـلال السنوات الأربع للوحدة بين الألمانيتين[1].

ومن ناحية أخرى، فإن القناعة لدى الأطراف الأوروبية الرئيسية متباينة وتتبلور بـدرجات متفاوتـة حول ضرورة عدم جواز البقاء عـلى هـامش الأحـداث في الشرق الأوسـط، وبضرورة التحـرك ضـمن الحـدود الممكنة، مع تركيز الخطـاب الأوروبي عـلى أهميـة إحـداث تـوازن بـين حجـم المصـالح الأوروبيـة في الشرق الأوسط من جهة، والقدرة على التأثير في مجريات الأحداث التـي تـؤثر في هـذه المصـالح مـن جهـة أخـرى. علماً بأنه ينظر للوجود الأوروبي في حلف شمال الأطـلسي كنـاد للـدعم السـياسي القـادر عـلى تقـديم الحـد الأدنى من المساهمة العسكرية فقط[2]، في جميع منـاطق العـالم. وهـذا بـدوره يعكـس الفجـوة العسـكرية الكبيرة بين طرفي الأطلسي، مما يؤثر في ثقلهما السياسي على الساحة الدولية.

هذا إضـافة إلى انقسـام دول الاتحـاد الأوروبي إلى تيـارات ثلاثـة بخصـوص الـدور الأوروبي في عملية التسوية؛ أولهما، يتمثـل في فرنسـا وإيطاليـا وإسـبانيا وإيرلنـدا، وهـذا

---

(1) إسكندر الديك، مرجع سبق ذكره، ص37.

(2) حسام سويلم، "خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، عـدد إبريـل 148، 2002، ص192.

التيار يتخذ موقفاً واضحاً في عملية التسوية وذلك بتحميله إسرائيل مسؤولية الأزمة التي تعيشها عملية التسوية وتطلعه ليؤدي دوراً أوروبياً فاعلاً. وثانيهما، يتمثل في بريطانيا وهو لا يختلف كثيرا عن مضمون الموقف الأول من حيث تحميل إسرائيل مسؤولية ما تعانيه عملية التسوية، ويختلف من حيث تحفظه على دور أوروبي قد يقود إلى خلاف مع الولايات المتحدة. وهذا الموقف تحكمه الاعتبارات الأطلسية التقليدية في السياسة البريطانية. وثالثهما، التيار الذي يضم ألمانيا وبلجيكا وهولندا والدنمارك، لا يبدي أي حماسة لدور أوروبي في عملة التسوية، ويفضل المراهنة على الدور الأمريكي وعدم المشاركة في عملية التسوية. لأنه لم يحن الوقت للقيام بدور فاعل في عملية السلام. وكما يقول مايكل هاورد فإن السياسة التي تنتهجها بعض دول الاتحاد، مثل بريطانيا، تجاه الاتحاد نفسه كثيراً ما أدت إلى علاقات أسوأ بين الدول الأعضاء[1].

ويلاحظ أن دول الاتحاد قد تخلت عن دورها في اتخاذ مبادرات مستقلة وفاعلة في منطقة الشرق الأوسط معطية المجال للولايات المتحدة للانفراد وذلك لعدة أسباب، من أهمها[2]:

1- العجز والضعف العربي عن تهديد مصالح تلك الدول للحصول على تأييدها ودعمها.

2- المعارضة الأمريكية والإسرائيلية للاتحاد الأوروبي لقيامه بأي دور مستقل تحت حجة أن اعتماد الاتحاد الأوروبي على العرب قد يحد من قدرتها على القيام بدور مشترك ومستقل بخصوص التسوية السلمية.

3- دول الاتحاد لم تكن ترغب في معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل، خاصة في عالم أحاديّ القطبية، لأن ذلك سيعرقل أي مبادرة تطرح من قبلها، أو حتى الانسحاب من الرعاية الحالية للتسوية السلمية المتعلقة بخريطة الطريق.

(1) مايكل هاورد، **أوروبا محافظة**، صحيفة الدستور الأردنية، 2004/4/5.

(2) سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص179.

وكان الجدل الحاد الذي دار بين دول الاتحاد الأوروبي حول الموقف من الأزمة الأمريكية العراقية، قد أوضح أن خطوط الانقسام تجاوزت المتعارف عليه تقليديا؛ بحيث إنها تجاوزت مرحلة وقوف قلب أوروبا، وتحديدا ألمانيا وفرنسا في جانب، وأطرافها وتحديدا بريطانيا في جانب آخر. فالانقسام الأخير أحدث نوعا من التداخل بين هذين التوجهين؛ إذ تابعت بريطانيا نهجها التقليدي في السير وراء السياسة الأمريكية ونصرة الولايات المتحدة، فإن دولا أخرى غير معروف عنها هذا النهج التحقت ببريطانيا وتنافست معها في تأييد الطرح الأمريكي، وهي أسبانيا وإيطاليا والبرتغال[1]. بالإضافة إلى التباين فيما بين الدول الأوروبية إزاء الكثير من المسائل؛ وعلى سبيل المثال، فإن نائب رئيس الوزراء الإيطالي (جيافرانكو فيني) قد دافع عن حق إسرائيل في بناء الجدار العازل في الضفة الغربية، مع رفض الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي لبناء هذا الجدار. وكذلك اتصال رئيس الوزراء الإيطالي (برلسكوني) بعد نتائج المفوضية (كانت قد أجرت المفوضية استطلاع في الأسابيع الأخيرة من عام 2003، أظهر أن مواطني الاتحاد الأوروبي ينظرون إلى إسرائيل على أنها أكبر تهديد موجه للسلام في العالم) والتي تقول إن إسرائيل أكبر تهديد للسلام في العالم، ليعرب عن "استغرابه واستهجانه" لهذه النتائج[2].

ويظهر التباين هنا عندما حاول رئيس الحكومة الإسبانية السابق (خوسيه ازنار) أن

---

(1) عماد جاد، **على خلفية الانقسام الأوروبي بشأن العراق: هل يفقد الاتحاد الأوروبي خصوصيته قريبا؟**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2003/2/23، ص1. للمزيد انظر: تقرير، **استحالة التعاون بين أوروبا وأمريكا بعد الحرب العراقية**، في:

http. www. Masrawy. Com/masrawynews.

(2) تقرير، **شارون في زيارة لإيطاليا لبحث العلاقات مع أوروبا**:

BBC. ARABIC. COM. 17/11/2003.

للمزيد انظر: ريتشارد بلاك، مرجع سبق ذكره، ص1. للمزيد أيضاً انظر: صحيفة الدستور الأردنية، 2004/3/8. للمزيد أيضاً انظر: زكريا حسين، "السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي في القرن الحادي والعشرين"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد يناير 151، 2003، ص278.

يبين الموقع الأوروبي بالنسبة لعملية السلام، وذلك بدعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الكف عن الحلم بمبادرات مستحيلة في الشرق الأوسط مؤكدا وجود قناعة راسخة بعدم القدرة عند البعض أو عدم الرغبة عند البعض الآخر بالاصطدام مع الولايات المتحدة صاحبة الموقع الطاغي في عملية السلام، ورغبة الأوروبيين في الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية الخاصة التي تربطهم مع واشنطن وعدم تعريضها للتوتر بسبب الشرق الأوسط. ثم هناك الرفض الإسرائيلي المستمر لأي دور أوروبي سياسي في عملية السلام وحول السياسة التي يجب السير عليها مما يؤدي إلى الاكتفاء دائما ببلورة موقف الحد الأدنى عبر دبلوماسية التحرك للمساعدة واحتواء التوتر[1].

ومن جهة أخرى، فإنه بعد الانهيار الشيوعي في بلدان شرق ووسط أوروبا خلقت واقعاً جديداً أجبرت دول الاتحاد الأوروبي على إعادة التفكير بخططها السياسية والاقتصادية والأمنية من جهة وصياغة استراتيجيات جديدة لم تكن موجودة من قبل على قائمة أجندة الاتحاد من جهة أخرى. وتتمثل في كيفية تأمين الاستقرار بكل أنواعه في هذه البلدان ومساعدتها على ترتيب أوضاعها الداخلية كي لا تؤثر دول الاتحاد، ولتحقيق مصالح الاتحاد الاقتصادية كزيادة حجم السوق الأوروبية المشتركة، وزيادة التجارة والاستثمارات لإظهار دور الاتحاد كلاعب اقتصادي وسياسي مهم على الصعيد الدولي[2]. وكما يقول د. محمد قدري سعيد، فإنه كان "من المنطق أن يتم التعامل أولا مع منطقة أوروبا الشرقية بسبب قربها من أوروبا الغربية[3]، ثم مع منطقة الشرق الأوسط حيث انعكست هذه الظروف والمعطيات سلبا على العملية السلمية، حيث تحتاج عملية التوسع وملحقاتها لمزيد من الجهد والمال.

إضافة إلى محاولة الاتحاد الأوروبي العمل لتوسيع الاتحاد ليمتد إلى الدول المجاورة

(1) ناصيف حتي، **الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص5.

(2) رسمي الشقيرات، **توسع الاتحاد الأوروبي شرقا - الآمال والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص1.

(3) محمد قدري سعيد، مرجع سبق ذكره.

له، وهو الأمر الذي يهتم به الاتحاد جديا، مما يجعلها تنشغل بأفكار وأجندات جديدة تبعد وتشتت تفكيرها عما يحدث في منطقة الشرق الأوسط. وهذا ما ورد في وثيقة الأمن الأوروبية التي أقرتها أوروبا في عام 2003، وقد جاء فيها "إنه لمن مصلحة الاتحاد الأوروبي أن يعمل على تعزيز وإيجاد دائرة من الدول ذات الحكومات الجيدة على حدوده، حيث يقيم الاتحاد الأوروبي مع تلك الدول علاقات تعاون حميمة". وتعمل المفوضية حاليا على تطوير هذا المبدأ في هيئة "مبادرة أوروبا الموسعة"[1].

ولكن التوسع الأوروبي حالياً يفرض خطراً على طموحات الاتحاد لصياغة سياسة خارجية ودفاعية للدفاع عن مصالحه الاستراتيجية، وعلى لعب دور سياسي دولي في موازاة الدور الاقتصادي الدولي الذي يضطلع به بثقة[2]، مما يحد من قدرة الاتحاد على الدخول بفاعلية في العملية السلمية كما يحدث الآن نتيجة لتشتت في التركيز وفي الثقل، والجهد والمال.

ب- العامل الإسرائيلي:

إسرائيل كانت ولا زالت تهدد الدول الأوروبية بأنها لا تسمح لها بلعب أي دور في الشرق الأوسط تحت ذريعة تأييدها للطرف الفلسطيني، وأنها غير محايدة، وهي تفضل التعامل مع حليفتها الولايات المتحدة فقط بدلا من السماح للاتحاد بلعب أي دور. ونتيجة لهذه السياسة فقد انتقدت إسرائيل من قبل بعض الدول الأوروبية، ومنها فرنسا، فقد قال رئيسها جاك شيراك: "إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تبقى وحيدة في حل النزاع في الشرق الأوسط، وما زلت أعتقد أن أوروبا يمكنها القيام بأمور كثيرة في هذا المجال"[3].

ووجهة النظر الإسرائيلية تقول بأن معظم السياسيين الأوروبيين والشخصيات

---

(1) جورج سوروس، **نحو أوروبا أكثر اتساعاً**، الدستور الأردنية، 2004/4/5، ص32.

(2) وليام فاف، **توسيع الاتحاد ينطوي على مخاطر جيوسياسية جديدة**، جريدة الدستور الأردنية، 2004/2/26، ص19.

(3) نقلاً عن أحمد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مرجع سبق ذكره، ص55.

المؤثرة في تشكيل الرأي العام تتحيز بشكل روتيني إلى الجانب الفلسطيني، مع رفضهم مقابلة أي شخصية أوروبية رسمية تستمر في الاتصال مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات[1]. وفي المقابل، فإن الكثير من الأوروبيين يرفضون ادعاء إسرائيل السلام لأن الاحتلال "لا يمكن أن يكون مرادفا للسلام والأمن ... إلا عن طريق إقامة علاقات سوية وعادلة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية"[2]. فعندما اندلعت الانتفاضة الثانية (28/ أيلول/2000) فقد كانت أوروبا تبادر وتقترح إنهاء العنف وإرسال مراقبين دوليين إلى المنطقة، ولكن الاتحاد الأوروبي لم يوافق على إرسال هؤلاء المراقبين دون موافقة إسرائيل عليها.

ومع ذلك فقد كانت بعض الدول الأوروبية تواجه سياسات الغطرسة الإسرائيلية، ومثال ذلك بلجيكا؛ ففي زيارة للمبعوث الإسرائيلي عوفاديا سوفير لبلجيكا، وجه وزير الخارجية البلجيكي سؤالا له: هل أنت موفد تمثل السلام، أم تمثل سياسة القوة؟ وشكك بنوايا إسرائيل وقال: كان بودي أن أكون حياديا لكن الواقع أقوى مني. وقد هدد بسحب سفير بلاده من تل أبيب، وأن بلاده ستتخذ إجراءات شديدة ضد إسرائيل من بينها تجميد الاتفاقات المبرمة وفرض عقوبات عليها بسبب ممارساتها الحربية. ونتيجة لذلك فقد وصف وزير الخارجية البلجيكي من قبل اليهود والصهيونية بأنه "أشد الوزراء الأوروبيين عداء لإسرائيل"[3]. وفي المقابل، فقد ظهر عجز الاتحاد الأوروبي على ترجمة غضبها على إسرائيل فيما يتعلق بمخالفاتها لشهادات المنشأ بخصوص صادراتها التي يدخل في تركيبة بعضها مواد من المستوطنات. وهذا يخالف اتفاقية الشراكة وكافة قواعد وأحكام وأعراف القانون الدولي، ولكن أوروبا تغض الطرف عنه لصعوبة تحديد ذلك فنيا، وذلك بهدف

(1) **شارون في زيارة لإيطاليا لبحث العلاقات مع أوروبا**، مرجع سبق ذكره، ص1.

(2) تيمور مصطفى كامل، "الفرنكوفونية والعالم العربي: مسيرة تعاون مشترك"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 146، 2001، ص13.

(3) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، "الموقف البلجيكي النموذج والمثال"، في:

http. www. Fateh. net. News.

عدم الاصطدام مع إسرائيل وخسارة دورها في عملية السلام، وكما حدث بالنسبة لعدم موافقتها على بناء السور الفاصل في الضفة الغربية، ولكنها امتنعت عن التصويت عندما تبنت الجمعية العامة قرارا يطالب المحكمة العدل الدولية بتقديم رأي استشاري. ولا ينفي ذلك حصول توتر مستمر أحيانا في العلاقات الإسرائيلية الأوروبية، كما حدث عندما اتهم شيمعون بيريز الذي يعد صديقا لأوروبا هذه الأخيرة بالعداء للسامية أكثر من السابق، حيث قال بيريز " أن اللاسامية الجديدة في أوروبا ... غير موجهة ضد الأفراد فحسب بل ضد دولة إسرائيل"[1].

وعندما كثفت إسرائيل من حملتها الدولية ضد السلطة الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية، وذلك لمنع الاتصالات بين المسؤولين الأوروبيين والقيادة الفلسطينية، ولإدراج حركة حماس في قائمة المنظمات الإرهابية، فقد حالف إسرائيل النجاح في فرض سياسة المقاطعة ضد الرئيس عرفات على الاتحاد الأوروبي. وهذا يؤكد حصول تغيير سلبي في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية. وساهمت الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي، والعلاقة بين رئيس وزرائها برلسكوني برئيس الوزراء شارون، بهذا التغيير؛ حيث رفض الرئيس الإيطالي لقاء عرفات خلال جولته في الشرق الأوسط في شهر تموز عام 2003، إذ دعا شارون وبشكل صريح دول الاتحاد الأوروبي لتسير على النهج الإيطالي بعزل الرئيس ياسر عرفات، حيث قال: "وأنا أطلب من الدول الأوروبية أن تتبع المثال الإيطالي"[2]. هذا مع إدراك إسرائيل عملية الانصياع الأوروبي للولايات المتحدة، بعد تفاعلات حرب الخليج الثالثة، والذي سوف يمنع الاتحاد الأوروبي من معارضة السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل في الشرق الأوسط.

ومن جانب أخر، فإن إسرائيل كما يقول الكثير من المراقبين لا تريد "ثقافة السلام"،

(1) ناصيف حتي، **الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص6.

(2) أحمد سعيد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

التي تتطلب ضرورة تفهم مصالحها الحقيقية والاعتراف بمصالح الطرف الآخر، وذلك بالتزامها بالمواثيق والقرارات الدولية المتعلقة بالسلام لبناء علاقات سوية وعادلة بينها وبين الفلسطينيين، مما يعوق الدور الأوروبي في عملية التسوية[1].

وبالنتيجة يمكن ترديد مقولة الباحث جوزيف سماحة: " نحن العرب أكثر عجزا من أن نستعطي موحدين دورا أوروبيا... أوروبا عاجزة سياسيا عن أن تحول فرصها الفعلية في الشرق الأوسط إلى نهج مستقل. وكل عجز يغذي الآخر"[2]. وبمعنى آخر فالطرفان، وبتفاوت كبير، يخضعان للهيمنة الأمريكية، فكيف يمكن إحداث التأثير؟ والعقلية الأمريكية تعبر عن ذلك التفوق والغطرسة العالمية؛ فها هو الرئيس بوش الابن يقول: "إن العالم أكثر أمنا وأكثر حرية تحت قيادتي"[3].

ج- العامل العربي:

الحكومات العربية ليست كلا واحدا إزاء التسوية، وقد تكون التباينات والاختلافات بين الأنظمة العربية وحكوماتهم أكبر مما هي بين الحكومات الأوروبية، هذا من جانب. ومن جانب آخر، يوجد ما يجمع الحكومات العربية، على قلة الخطوط الجامعة بينها، يؤكد هذا الجامع مركزية الدور الأمريكي في التسوية. وحتى في اللحظات الحاسمة فإن الولايات المتحدة تفضل أن تكون وحدها، ولا يمانع العرب في ذلك[4].

ونتيجة لتدهور الصورة الأمريكية لدى العرب إثر انحيازها الكبير لصالح إسرائيل فإن العرب بدأوا يرحبون بدور أوروبي فاعل في عملية التسوية لموازاة الدور الأمريكي. وبدأت فرنسا هذا الدور عام 1996 وبتأييد أوروبي؛ إذ مكث وزير الخارجية الفرنسية

(1) تيمور مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، ص13. للمزيد انظر: ناصر اليحمدي، **التبرعات هي الحل**، جريدة الوطن، 2002/4/29.

(2) جوزيف سماحة، "تعقيب" على ناصيف حتي، **حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص19.

(3) Ahmad Mahdi,op. cit. p,152.

(4) جوزيف سماحة، مرجع سبق ذكره، ص19.

دولا شاريت (16) يوما في المنطقة، وقد بدأت فرنسا ومن خلفها أوروبا وكأنها المخلص للعرب من العنجهية الإسرائيلية[1]. وكان العرب يتطلعون لدور فاعل للاتحاد الأوروبي في العملية السلمية، وذلك لإعطاء العملية السلمية بعدا جديدا متمثلا في إشراك الاتحاد في عملية صنع القرار الخاصة بالعملية السلمية وعدم ترك الأمور في يد طرف واحد يدير هذه العملية من جهة، وللضغط على إسرائيل من أجل تنفيذها ما تم الاتفاق عليه من جهة أخرى[2]. ولكن حالة العجز والضعف والانقسام العربي لم تؤثر إيجابياً في كسب الموقف الأوروبي.

وكما يقول الباحث سامي ذبيان، فإن المشكلة ليست في شارون الذي يجري تضخيمه لتبرير عدم اتخاذ موقف فاعل ضده وضد إسرائيل، وليست في أوروبا وأمريكا الباحثين عن مصالحهما، "وإنما المشكلة هي في العرب الذين يحتاجون للحزم والجدية والوعي... لكن الذي يبدو أن العرب يتمنون كل الخير للفلسطينيين فإذا لم يحدث ذلك فليس لدى العرب إلا الأسف ومشاطرة الفلسطينيين الأحزان... إن هذا هو الذي يشجع أوروبا وأمريكا وغيرهما أن تكون مع إسرائيل وليس مع العرب لأن العرب لا خوف منهم"[3]. ومن جهة أخرى، فإن العلاقة الاستراتيجية ما بين بعض الأنظمة العربية والولايات المتحدة الأمريكية تؤثر سلبا في الدور الأوروبي في عملية السلام بالشرق الأوسط[4]، وكذلك فإن التغيرات العربية والأوروبية والدولية كانت عاملا ضاغطا على العرب بعدم التزام أوروبا بالقضية الفلسطينية والتسوية مع محدودية الدور الأوروبي إقليمياً وعالمياً، مما يجعل أوروبا تسعى في أحيان كثيرة لإرضاء إسرائيل أكثر من العرب.

---

(1) سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص177.

(2) رسمي شقيرات، **الاتحاد الأوروبي يكمل الدور الأمريكي في صياغة السلام**، صحيفة أزمان، 2003/3/3.

(3) سامي ذبيان، **غريب أمر أوروبا وأمريكا:جبن مع إسرائيل وخداع للعرب والأغرب أن هؤلاء العرب لا يخوفون فلا أنياب ولا أظافر لهم**، الزمان، 2002/1/17.

(4) ناصيف حتي، **الشراكة المتوسطية مشروع أوروبي**، مرجع سبق ذكره، ص1-3.

خاتمة ونظرة مستقبلية:

بعد الاستعراض السابق لدور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس: ما أهم محددات السياسة الأوروبية المشتركة تجاه التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي منذ انطلاقها في معاهدة ماستريخت عام 1993 بعامة، وكيفية تأثيرها في الدور الأوروبي الباحث له عن وجود فاعل مؤثر في المنطقة العربية بخاصة؟ فقد تبين محدودية الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية على الرغم من أهميته نتيجة لعدة عومل، يقف على رأسها الهيمنة الأمريكية العالمية ومحاولتها الحد من المشاركة الأوروبية العالمية بعامة، والمشاركة في عملية التسوية بخاصة. هذا إضافة لعوامل أخرى تتعلق ببنية الاتحاد نفسه والاختلاف بين دوله، وتوسعه بعد التفكك السوفيتي، والمعارضة الإسرائيلية لأي دور أوروبي، وحالة الضعف والفرقة والتشتت العربي. ومن ثم عدم قدرة الاتحاد على تبني سياسة موحدة في مجالي الخارجية والأمن؛ فعندما سئل الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن، خافيير سولانا، عن فشل ونجاح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، فقد أجاب والدهشة على وجه: "إن هذه السياسة حديثة وهي في حد ذاتها عملية في طريقها إلى التكوين، كما أنها ليست الوحيدة التي تقوم بالنشاط الخارجي للاتحاد. ثم إن الوقت غير مناسب للتقييم وكشف الحساب خاصة وإن هذه السياسة حاليا في طريقها إلى التحول العميق والدعم الذاتي"[1].

وبمعنى أخر، إن هذه السياسة الخارجية ما زالت وليدة ولم تشق طريقها بعد لتعبر عن ثقل وأهمية العامل الاقتصادي والمالي للقارة الأوروبية، وذلك بأدائها دوراً سياسياً فعالاً موازياً لهذا الثقل في المجال الاقتصادي. والنتيجة عجز أوروبي عن التحول إلى قوة سياسية موحدة على الساحة الدولية، مع إمكانية حدوث ذلك في المستقبل المنظور، كما

---

(1) نبيه الأصفهاني، **أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC**، مرجع سبق ذكره، ص137.

يقول معظم المراقبين. ولكن بحلول نهاية عام 2004 فإن وكالة دفاع أوروبية سوف تمنح أوروبا الفرصة للارتقاء بعملياتها العسكرية الخاصة بها[1]، وما يترتب عليها من دور سياسي أكثر فاعلية.

فقد كان من الممكن أن تكون للاتحاد الأوروبي سياسة ودور أكثر نشاطاً في عملية التسوية السلمية في المنطقة مستفيدا من بعض العوامل والظروف الآتية[2]:

1- عدم التكامل والتضارب والتناقض في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، وموقفهم تجاه الصراع الفلسطيني بشكل خاص، نتيجة الاختلاف ما بين مؤسسات صناعة القرار الخارجي.

2- مواصلة إسرائيل لسياستها العدوانية والاستيطانية القائمة على تصفية المقاومة والاغتيالات لقادة المنظمات تلك، وعدم خضوعها لقرارات الشرعية الدولية.

3- ظهور تأثير ودور للرأي العام الأوروبي على مؤسسات صناعة القرار، وبخاصة بعد انتفاضة الأقصى وما أحدث فيها من جرائم ضد المواطنين الفلسطينيين العزل. وكذلك الحال بالنسبة للوضع بعد الاحتلال العراقي.

4- خوف الأوروبيين من امتداد شعلة الانتفاضة للدول المجاورة مما يهدد استقرار وأمن هذه الدول وينعكس سلبا على مصالحها.

5- الربط بين ما يجري في العراق وما يجري في فلسطين ومعارضة معظم دول الاتحاد الأوروبي لاحتلال العراق، مما قد يؤدي إلى لعب دور مهم في الاتجاهين، مستفيدا من حاجة واشنطن للدعم الأوروبي في وجودها في

(1) صحيفة الدستور الأردنية، 2004/3/8.

(2) أحمد سعيد نوفل، **توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام**، مرجع سبق ذكره، ص52. للمزيد انظر: محمد قدري سعيد، **أوروبا العظمى**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2003/12/3، ص2. وللمزيد انظر أيضاً: مأمون الباقر، "نجاح التكتلات الأوروبية والآسيوية وفشل العربية والأفريقية"، **البيان**، 2003/8/29.

العراق لربطه بضرورة إشراك الاتحاد والمجتمع الدولي بفاعلية في حل القضية الفلسطينية. وبهذا الخصوص فقد كتب أحد المحللين الإسرائيليين يقول: "إن تأثر إسرائيل بنتائج الشقاق بين جانبي الأطلنطي بالغ العمق، ففي حال تقليص الفجوة بين طرفي الأطلنطي خاصة بعد انتصار الأمريكيين في العراق فإن هيمنة الولايات المتحدة عالميا سوف تزداد قوة وسوف تتصرف بالشكل الذي يستكمل السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ولا تقف عائقا لها"[1]. وقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بخصوص الضغط الأمريكي على إسرائيل (في 14/ آب/ 2003): دعوني أقول لكم "لا تقلقوا على الضغط الأمريكي على إسرائيل، نحن، الشعب الإسرائيلي، نسيطر على أمريكا، والأمريكيون يعرفون ذلك"[2].

وبالتالي على دول الاتحاد الأوروبي البحث في كيفية إحياء البعد العربي لاعتبارات كثيرة في سياساتها الجنوبية، ويبقى ذلك مرتبطا بقدرة العرب على بلورة سياسة أوروبية تجاههم أو بلورة سياسة مشتركة فاعلة على الصعيد العالمي. وكذلك من الضرورة تفعيل الدور العربي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي والاستفادة منه في عملية تنشيط الدور الأوروبي لتسوية القضية الفلسطينية، وعدم فصل الدور الاقتصادي الأوروبي عن دوره السياسي في الشرق الأوسط لارتباط البعدين السياسي والاقتصادي مع بعضهما بعضا. إضافة إلى ضرورة سعي الدول العربية للضغط على الولايات المتحدة لمشاركة أطراف دولية أخرى، ومنها الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية، لتخفيف الضغوط الإسرائيلية على الطرف الأمريكي، هذا إذا كان الأخير جادا في سعيه لإيجاد

---

(1) السيد أمين شلبي، "ماذا تعني العوامل المؤثرة في العلاقات الأمريكية - الأوروبية للعالم العربي؟"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 116، 2003، ص40-41. للمزيد انظر: **توسيع الاتحاد الأوروبي: فرصة تاريخية**، في: http:www. en-del. org. il/|Arabic/content/en.

(2)Ahmad Mahdi, op. cit. p,11.

حلّ للمشكلة الفلسطينية.

وكذلك على الدول العربية استغلال الأوراق الرابحة الأوروبية في عملية التسوية بحيث يتم الضغط على إسرائيل بطريقة غير مباشرة، عن طريق العلاقات الاقتصادية الأوروبية الإسرائيلية؛ إذ تزيد التجارة الخارجية لإسرائيل مع دول الاتحاد الأوروبي على 55% من حجم تجارتها الدولية. هذا إضافة إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لأن في تطويره مصلحة كبرى لإسرائيل وبخاصة حاجتها للأسواق الأوروبية، والضغط بهذا الاتجاه يساعد على الإذعان الإسرائيلي لاحترام مرجعية مدريد والقرارات الدولية ذات الصلة.

ولكن الكثير من المعطيات تشير إلى بقاء الدور الأوروبي السياسي محدوداً في عملية التسوية ولا يتوافق مع مقدار الدعم الاقتصادي والمالي الذي يقدمه لطرفي النزاع، ما لم تستفد أوروبا من العثرات الأمريكية في المنطقة العربية، وما لم يضغط الاتحاد الأوروبي بقوة على إسرائيل عن طريق ورقة المساعدات الاقتصادية والعلاقات التجارية، وما لم يفعل العرب دورهم الموحد بتشكيله عنصرا ضاغطا على السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لصالح دور دولي فاعل إما لهيئة الأمم المتحدة أو روسيا أو الاتحاد أوروبي أو لهم جميعا وذلك لإيجاد تسوية عادلة لهذا الصراع المزمن.

الفصل الخامس

معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية

الفصل الخامس

معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية

أصبحت ظاهرة البطالة في أكثر الدول العربية تشكل - كما هو معروف - مشكلة اجتماعية ومعضلة تنموية ذات شأن كبير، وأصبح خلق فرص عمل جديدة يمثل احد أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية. والبطالة هي إحدى نتائج تعثر سياسات التنمية العربية، وأصبحت بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة، ما لم تعالج بشكل جذري.

والعمل يحتل موقعاً مركزياً في حياة الإنسان، فهو لا يؤمن مورد رزقه فحسب، بل يشكل أيضاً مصدر الإندماج في المجتمع، وتحقيق الغايات الذاتية. فالعمل يشكل عنصراً أساسياً في الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي أمن النظم.

والبطالة تعاني منها كافة الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، وإن بدرجات متفاوتة. وقد عرفت المنطقة العربية كل أنواع الهجرة لكن أكثرها اتساعاً وتأثيراً هى الهجرة القسرية، فقد كان العراق مثلاً فى منتصف الثمانيات يستقبل مليونى وافد عربى وبعد حرب 2003 نزح قرابة اربعة ملايين عراقى. فكأن المنطقة قد شهدت في الواقع تحركات سكانية قسرية بلغ حجمها ثمانية ملايين نسمة من العراق وحده (مواطنون ووافدون). ناهيك عن نتائج الحرب على لبنان سنة 2006، واللاجئون الفلسطينيون، وأزمة دارفور، وتمزق الصومال.

وديموغرافياً هناك بصفة عامة ثلاثة أنواع من الدول، المجموعة **الأولى** تلهث وراء مضاعفة ثرواتها البشرية وتكافئ من يزيد منها، والمجموعة **الثانية** تسن القوانين الصارمة للحد من الزيادة السكانية، أما المجموعة **الثالثة والأخيرة** فهي التي عرفت قيمة ثروتها البشرية وعملت وتعمل على رفع مستواها وحسن استثمارها وإبقاءها في حالة تعليم وتدريب مستمرين، لتتوائم مع المتطلبات المتغيرة والمستحدثة في أسواق العمل، وهو وضع لم يتحقق بعد في مجتمعاتنا العربية.

فاللغة الديموغرافية السائدة في عالمنا العربي هي الحديث عن الثروة البشرية الفائضة ككارثة ينبغي العمل على التخلص منها، وأصبحنا نعاير شعوبنا بزيادة نسلها الذي يلتهم كل عائد التنمية ويتجاوزه، ونرصد الميزانيات للعمل على تحديد النسل، ونرفع شعارات مثل "قبل ما نجيب مولود نتأكد أن حقه علينا موجود"، "وانظر حولك وانظر خلفك"... إلى غير ذلك من شعارات.

ولكننا لم نركز على الاستفادة من الطاقات البشرية وتحويلها إلى طاقات منتجة تضيف لاقتصادنا بحسن تأهيلها، وانشغلنا، على هذا النحو، بإدارة الفقر بدلاً من التركيز على إدارة ثروتنا البشرية. فالفقر لم يعد "حالة مزمنة" ولا "قدراً" لا مرد له، إذا ما بذلنا جهدنا لتحويل الأيدي العاملة المعطلة والمستهلكة إلى أيد فاعلة ومنتجة تضيف للإنتاج والدخل القومي، عبر خطة قومية متكاملة للتنمية، تتضمن إعادة النظر في أنظمتنا التعليمية لنحصل على مخرجات أفضل. وقصص النجاح الآسيوية تؤكد إمكانية صنع مستقبل أفضل لبلادنا. ونتيجة لعدم نجاح أغلب خطط التنمية تزايد عدد الراغبين في الهجرة سواء إلى خارج المنطقة العربية أوالى داخلها.

السياسات الأوروبية تجاه الهجرة العربية:

يقدر عدد المهاجرين العرب في دول الاتحاد الأوروبي بنحو 6 ملايين عربي، أما ذوو الأصول العربية فيتجاوز عددهم في أوروبا 15 مليون عربي[1].

إن الأوروبيين يستخدمون صيغاً لطيفة عند الحديث عن العلاقة بين ضفتي البحر المتوسط كتلك التي "تؤكد الحاجة إلى إرساء مسار من التعاون بين أوروبا ودول البحر المتوسط باعتبارهما كلاً مكملاً لا يتجزأ"، أو يتحدثون عن "إقامة شراكة اقتصادية ومالية ومنطقة إزدهار مشترك"..إلخ. بيد أن هذه الصيغ المقنعة تحجب ورائها رغبة أوروبية في التعرف على سبل وضع حد لهجرة العرب لدول الاتحاد الأوروبي. وقد وضع هذا الاتحاد قيودا على الهجرة العربية حتى قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، وضاعفها بعدها، باستثناء الكفاءات العربية التي استثنت من هذه القيود.

ويلاحظ أن اتفاقيات المشاركة مع عدد من دولنا العربية والاتحاد الأوروبي تناولت بشئ من التفصيل موضوع الهجرة غير النظامية ولم توجه نفس القدر من الاهتمام لتعزيز فرص الهجرة المشروعة التي تمثل البديل للهجرة غير المشروعة. ولم يكن تنامي ظاهرة الهجرة غير المشروعة في جانب منها إلا نتاج السياسة الأوروبية الأحادية الجانب التي غلبت الأبعاد الأمنية، وقلصت الأبعاد الاجتماعية في هذه العلاقة.

فقد حدث تحول في نمط تفكير المجتمعات الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر، وتفجيرات مدريد ولندن، وانتفاضات الضواحي في باريس، غيرت من نظرة الأوروبيين إلى كل ما هو عربي أو مسلم، وأصبحت الدول العربية في نظر غالبية الأوروبيين متهمة بتوليد فيروس الإرهاب، وتزايد نشاط التيارات اليمينية المتطرفة المنادية بطرد المهاجرين وتحميلهم مسؤولية المآسي الاجتماعية من بطالة وانحراف وجرائم. وأصبح هناك خلط بين قضايا الإرهاب والهجرة، وبين الاعتبارات الأمنية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى إجراء تعديلات مؤسسية وتشريعية للحد من الهجرة. وكانت الهجرة العربية والإسلامية هي المقصودة، وجرى – على هذا النحو – تسييس الهجرة، وتحولت سياسات الهجرة الأوروبية من الليبرالية إلى الانتقائية.

ولهذا جاء حصاد التعاون الأورومتوسطي هزيلاً، بعد أن سيطر هاجس الأمن على سياسات الهجرة، وتقلص بذلك سقف التعاون الاقتصادي الذي كانت تلح عليه عملية برشلونة، إلى سقف التعاون الأمني. مما يستوجب مستقبلاً العمل على إدماج الهجرة العربية في سلة المصالح المتبادلة مع الاتحاد الأوروبي، وحماية المهاجرين وحقوقهم طبقاً للقوانين الأوروبية.

وقد استغل الجانب الأوروبي المفاوضات الثنائية مع الدول العربية فرادى في فرض ورقة "إعادة التوطين" للمهاجرين غير النظاميين (Readmission)، واستخدامها كورقة ضغط لكسب بعض الامتيازات الاقتصادية.

ولا نعتقد أن الاتحاد من أجل المتوسط سيكون أفضل مما سبقه من مراحل، فالأرجح أنه سيركز من جديد على موضوع الهجرة غير القانونية. ولعل أولى مؤشرات

ذلك أن الرئيس الفرنسي "نيقولا ساركوزي"، الذي كان يشغل من قبل منصب وزير الداخلية، تبنى خطاً متشدداً تجاه الهجرة، الأمر الذي أكسبه أصوات الأجنحة اليمينية في انتخابات الرئاسة الفرنسية عام 2007، ولهذا جعل خلال رئاسته الدورية للاتحاد الأوروبي، موضوع الهجرة في بؤرة الاهتمام الأساسية (Centrepiece)، وكانت اتفاقية الهجرة الأوروبية الجديدة التي تبنتها القمة الأوروبية في (2008/10/16) ببروكسل، فكرة الرئيس الفرنسي. وهذه الاتفاقية تمثل مزيداً من التشدد في سياسات القارة الأوروبية تجاه الهجرة، وتعهد القادة الأوروبيون بطرد المهاجرين غير الشرعيين وتعزيز إجراءات السيطرة على الحدود، مع الاتجاه للعمل على جذب مزيد من المهاجرين من العمالة الماهرة. وقد علقت "إليزابيث كوليت" من مركز أبحاث السياسة الأوروبية ببروكسل، على هذه المعادلة بقولها: «أنها تمثل سياسة أشد محافظة تجاه الهجرة. تنظر إلى سياسة الهجرة من منظور التحكم أولاً، وتجعل ذلك أكثر صراحة مما كان في الماضي»[2].

والهدف الرئيسي منها أن تكون الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي انتقائية، تركز على العمالة عالية المهارة. مع فرض قيود أكثر تشدداً لمواجهة الهجرة غير الشرعية، والتوسع في إعادتهم إلى بلدانهم، وعدم تقنين أوضاعهم، على نحو ما حدث في أسبانيا عام 2005، على أساس أن هذه السياسة تشجع على جذب المزيد من المهاجرين غير القانونيين، وأصبح الشعار السائد في الاتحاد الأوروبي هو "إقامة الأسوار بين الجيران، يجعل منهم جيراناً طيبين" (Good neighbours make fences)، على نسق ما قامت به الولايات المتحدة من تشيد لجدار مانع للهجرة بينها وبين المكسيك.

وترجع ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي وغيرها في جانب كبير منها إلى تزايد الفقر ومحدودية فرص العمل، وضعف الاستثمار المنتج، وتراجع إمكانيات الدول في توفير التكامل الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما لشرائح الشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التدريب، مما يدفع بهؤلاء الشباب إلى الشعور بالتهميش والإقصاء واليأس في بلدانهم، الامرالذى يضطرهم للبحث عن فرص عمل في البلدان الأوروبية، ولو كلفهم ذلك حياتهم.

ويلاحظ تزايد هجرة الكفاءات العربية إلى الدول المتطورة، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة إتباع هذه الدول السياسة الانتقائية للهجرة، وبحث هذه الكفاءات عن مناخ يعترف بها ويقدرها مادياً ومعنوياً. وهذه الظاهرة تمثل نزيفاً للعقول العربية.

وتشير إحصائيات صادرة عن كل من الجامعة العربية، ومنظمة العمل العربية، ومنظمة اليونسكو، وعدد من المنظمات الدولية المهتمة بظاهرة هجرة العقول العربية، أن ثلث عدد الكفاءات المهاجرة من الدول النامية ينتمون إلى العالم العربي، كما أن 50% من الأطباء، و23% من المهندسين، و15% من العلماء العرب يهاجرون إلى أمريكا وكندا، وأن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم الأصلية، وأن 34% من مجموع الأطباء العاملين في بريطانيا مثلاً هم أطباء عرب، وأن 75% من المهاجرين العرب من ذوي الشهادات العليا يستقرون في ثلاثة بلدان غنية هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا. وقد قامت هذه الدول بتطويع قوانين الهجرة لجذب أعداد كبيرة من المهاجرين المتخصصين والمتميزين في العلوم والتكنولوجيا.

وتعتبر هجرة الكفاءات العربية – على هذا النحو – أحد أهم التحديات المرتبطة بالهجرة في زمن العولمة. وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب عليها خارج المنطقة العربية، حيث وصل عددها في أقل التقديرات إلى مئات الآلاف من الكفاءات عربية، تتزايد عراقيل توظيفها في التنمية الوطنية والإقليمية فى الدول العربية، ويتزايد فرض القيود على ممارسة البحث العلمي والفكري الحر في أغلب الدول العربية، الأمر الذي يترتب عليه شعور متزايد بالاغتراب للكفاءات العلمية والفكرية العربية داخل أوطانها، وترقبها فرص الهجرة إلى الخارج. ويلاحظ أيضاً أن أغلب الدول العربية لم تتمكن من تعظيم الاستفادة من الخبرات العربية المهاجرة، في نقلها معرفتها إلى الأوطان الأم، بالقدر المأمول فيه. ومن هنا سيظل التعامل مع هذه القضية الهامة يدور في حلقة مفرغة ما لم يتم إصلاح البيئة الوطنية الداخلية الحالية والطاردة للكفاءات والعقول. فالأمر أصبح يتطلب وضع استراتيجية عربية فعالة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة أو على الأقل التقليل منها.

الهجرة العربية إلى المنطقة العربية: آمال معقودة ومخاوف مبررة:

تتسم دول مجلس التعاون الخليجي بمحدودية مواردها البشرية الذاتية مقارنة بحجم مواردها المتاحة وطاقاتها الاستثمارية. وهي دول تجمع بين ظاهرتي قوة الندرة وضعف القلة في آن واحد. فهي بما تملكه من إمكانات للاستثمار تتطلب توافر قوى عاملة بقدر معين، وأدى ذلك إلى قيامها بجلب قوى عاملة من كافة أنحاء العالم، وبصفة خاصة من المنطقة الآسيوية، التي أصبحت تشكل حالياً قرابة 70% من العمالة الوافدة، والعمالة العربية 28% بعد أن كانت في السبعينيات تشكل 75% من إجمالي العمالة الوافدة. ويقدر حالياً عدد العمالة الآسيوية بقرابة 12 مليون عامل في دول مجلس التعاون الخليجي، في وقت تعاني منه الدول العربية من حالة البطالة التي يقدر عددها بما يزيد عن 17 مليون متعطل عن العمل.

وفي الواقع لم تغلق دول مجلس التعاون الخليجي أو تحدد العمالة القادمة إليها من الدول العربية إلا أنها فتحت باب المنافسة على جميع المستويات، وجعلت سوق العمل بها يخضع لآلية السوق (العرض والطلب). وقد تأثر جلب القوى العاملة الوافدة في مرحلة تالية بسياسات التشغيل وعمليات الإنماء الاقتصادي الذي أسند للقطاع الخاص دور هام فيها، الأمر الذي شجع رجال الأعمال ومكاتب الاستقدام على استقدام العمالة، وبالذات الرخيصة منها، التي شكلت العمالة الآسيوية نصيب الأسد فيها. فالقطاع الخاص يرجح عامل الربحية على ما عداها. وأصبح هناك نوع من الإدمان على استخدام العمالة الأجنبية والآسيوية منها بصفة خاصة، لأسباب واعتبارات ومصالح معروفة.

وكان من الطبيعي أن يثير تزايد حجم العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الكثير من التساؤلات والقلق المبرر، فقد بلغت مساهمة العمل الوافد بالنسبة الى الإجمالي العام للسكان بالنسبة للسعودية 31.1%، والبحرين 740,%، والإمارات 374,%، وقطر 479,%، وعمان 331,%،

والكويت 558,%، تحولت معها شعوب بعض دول مجلس التعاون إلى أقليات داخل أوطانها في ثلاث دول خليجية هي: الإمارات وقطر والكويت. كما أن العمالة الوافدة تمسك بأوصال القطاع الخاص إذ تمثل 95% من قوة العمل فيه، وقد تقل بعض الشيء في حالة البحرين (أكثر من 60%).

واستمرار إتساع نطاق الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون على هذا النحو أثار مخاوف الكثيرين ومن بينهم الفريق "ضاحي خلفان" قائد شرطة دبي ,ورغم ان تحذيرات بعض المسئولين والمتخصصين من هذا الخلل قد سبقته، إلا أن "خلفان" استخدم فى تصريحاته عبارات لاذعة ومثيرة كقوله: «أخشى أننا نبني عمارات ونفقد إمارات.. وأن ما تشهده البلاد هو هجرة العواصف..». وربما أراد قائل هذه العبارات – وهو الذي يعايش مشاكل العمالة الوافدة يومياً – دق ناقوس الخطر، ودفع المجتمع الإماراتي لإدراك حجم المخاطر القادمة. ولا شك أن دور الإدراك في تحديد المشكلات الاجتماعية والوعي بوجودها يعد شرطاً ضرورياً لاعتبار وضع اجتماعي ما وضعاً إشكالياً وخطراً. وقد يرى البعض أن مثل هذه التصريحات مبالغ فيها. وما بين التهويل والتهوين أين تقع الحقيقة؟ يوجد رأيان أساسيان حول طبيعة مشكلة العمالة الوافدة سنعرضهما بإيجاز:

- الرأي الأول: يرى أصحاب هذا الرأي أن تدفق العمالة الوافدة أدى إلى تدهور المركز النسبي للمواطنين في الهرم السكاني، وإلى تدهور أخلاقيات العمل والتحيز ضد العمل اليدوي والمنتج، وخلق تلوناً شديداً في التركيبة السكانية، ممايعرض هوية المنطقة إلى الخطر ويجعلها عرضة لتغيرات سكانية جذرية، ويهدد لغتها وقيمها العربية والطابع الثقافي المميز لمجتمعاتنا، ويصل أصحاب هذا الرأي إلى حد القول أن «الاعتماد الشديد على العمالة الوافدة والآسيوية منها بصفة خاصة يخلق خطراً حقيقياً يهدد أمن ووجود حكام وشعوب وأقطار المنطقة». ويعززون وجهة نظرهم بضرب أمثلة لما حدث في سنغافورة وماليزيا.
- الرأي الثاني المقابل: يرى أصحاب هذا الرأي أنه لا يمكن تصور وضع راهن لمستقبل دول مجلس التعاون من دون العمالة الوافدة؛ فإليها يعود الدور الأكبر

في تحقيق معدلات النمو الراهن فيها، وفي إنجاز مرافق البنية الأساسية. وأن وجود هذا العدد الكبير من العمالة الأجنبية ظاهرة إيجابية بل وضرورية، لأسباب عدة، في مقدمتها أن العمالة الوافدة تشكل قوة عمل رخيصة لأداء أعمال يرفض المواطنون القيام بها (نسبة كبيرة منها تعمل في المنازل)، كما أنها مكنت دول الخليج العربية في مرحلة الانتقال الصعبة من الحصول على خبرات خارجية متراكمة وجاهزة للاستخدام، وأسهمت بدور حيوي في تغيير وجه الحياة في مجتمعات كانت من أقل أجزاء الوطن العربي "تطوراً" قبل استغلال النفط على نطاق واسع. وموضحين أن ذلك لا يمنع من حسن انتقاء الأيدي العاملة المطلوبة لمواجهة احتياجات فعلية والحيلولة دون تسرب ايدي عاملة أجنبية هامشية تشكل عبئاً ماليا وأمنياً على المنطقة، ووضع خطط تدريجية للتوطين.

ويخلص أصحاب هذا الاتجاه المحبذ لدور العمالة الوافدة، إلى القول أن الدراسات التي تركز على سلبيات العمالة الوافدة وحدها إنما تغازل السياق السياسي والثقافي الإعلامي بشكل سافر في الكثير من الاحيان، وبشكل ضمني أحياناً أخرى، وتكون النتيجة عدم القدرة على الإلمام بجوهر المشكلة الحقيقي بشكل متكامل وواقعي وإهمال جوانب إيجابية هامة في مشكلة هذه العمالة.

في الواقع أن تزايد القلق من التوسع في استخدام العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي في المرحلة الراهنة لا يعود فقط لجوانبها السلبية، التي عرضنا بعضها، ولكن أيضاً لاتجاه المجتمع الدولي لتوسيع نطاق اهتماماته بقضايا العمال الوافدين، الذي ترجم في اتفاقيات دولية كتلك التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991، وهي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم (لم تنضم إليها دول مجلس التعاون) أو مجموعة الاتفاقيات الصادرة في إطار منظمة العمل الدولية، والتي أصبحت جزءاً من العرف والقانون الدولي. والالتزام بمثل هذه الاتفاقيات، لاسيما تلك التي لم يتم الانضمام إليها، وإن كان يعتبر أمراً طوعياً متروكاً لكل دولة، إلا أن المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية المعنية بحقوق العمال المهاجرين وحقوق الإنسان بصفة

عامة كـ"هيومان رايتس واتش" بدأت توجه انتقادتها في تقاريرها الدورية السنوية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الشأن، فضلاً عن تدخلات وضغوط الدول المصدرة للعمالة.

وفي محاولات لإصلاح الخلل في التركيبة السكانية، لجأت دول مجلس التعاون إلى عدة إجراءات في مقدمتها توطين بعض المهن بقصرها على مواطنيها، ورفع تكلفة استخدام العمالة الوافدة، وفرض نسب مئوية للعمالة الوطنية في منشأت القطاع الخاص.. وغير ذلك من نظم وقواعد بدأت تعطي بعض النتائج، وإن كانت محدودة.

إن خطورة خلل التركيبة السكانية وتحدياته، يتطلب فيما يتطلبه حلولاً واستجابات على مستوى هذا الخلل ووضع استراتيجيات قصيرة المدى وأخرى طويلة، تأخذ في تقديرها عدد من الاعتبارات من بينها:

1-أن من حق أي دولة، إنطلاقاً من ممارسة صلاحياتها السيادية تحديد قواعد الدخول والإقامة على أراضيها بالنسبة للأجانب المقيمين عليها وتجنيسهم. فالدول الأوروبية حرصاً منها على المحافظة على تركيبتها، رغم أن الخلل فيها لا يقارن بأي حال بدول مجلس التعاون، بدأت بفرض قيود على الهجرة إليها، وأصبحت الهجرة مقتصرة على ما يُعرف بـ"الهجرة المنتقاة" كالاتحاد الأوروبي.

2-أن الغالبية العظمى من العمال الوافدين لدول مجلس التعاون قدموا إليها في إطار هجرة مؤقتة، فمن المفروض أن يعودوا مرة آخرى إلى أوطانهم الأصلية، بعد انتهاء مدة عملهم.

3-ومن هنا فإن الدعوة لزيادة المكون العربي في التركيبة السكانية الخليجية تجد مبرراتها، ولكن لا ينبغي المبالغة فيها، بل أن يتم ذلك في حدود وبشكل متدرج. فإصلاح خلل التركيبة السكانية هدفه إبقاء نسبة أقلية من الوافدين، هناك من يتمنى أن يكون أكثرهم عرباً، ولكن أهل البلاد يريدون أن يصبحوا في نهاية المطاف أكثرية في بلادهم، وهذا حقهم. كما أن القوى العاملة العربية تحتاج لجهود جادة ومكثفة لإعادة تأهيلها لترتقي إلى مستوى العمالة المنافسة.

4-لعلنا نتذكر أنه عندما كانت الغلبة للعمالة العربية لم تظهر النتائج الخطيرة التي تعاني منها المجتمعات الخليجية حالياً، فلم تكن التركيبة السكانية قد أخذت أبعادها الراهنة، وساعد على تحجيم خطورتها أن خلل التوازن السكاني بين المواطن والوافد (العربي) كان خللاً جزئياً نتيجة الاختلاف في الجنسية فقط.

5-وبعيداً عن الشعارات القومية والطائفية فإن إفساح المجال أمام العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي أو استرداد مكانتها الأولى لن يتم إلا بتوافر عاملين وهما أن يصبح مستوى أداء العاملة العربية على مستوى العمالة الآسيوية، التي تشكل قاعدة الهرم العمالى، وأن تكون لديها قابلية العمل في وظائفها (أعمال النظافة – الخدمة – الأعمال الشاقة... إلخ).

6-أن مشكلة الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون لم تعد مشكلة حكوماتها فحسب، بل هي أيضاً مسئولية المجتمعات الخليجية بكل شرائحها.

وإذا كان من المفترض نظرياً أن يتم تكامل بين الأيدي العاملة على مستوى الوطن العربي، وإذا كان التكامل ضرورة، إلا أن الخبرة في هذا المجال تقول، بانه ليس من الضروري أن تتم الاستجابة بالدرجة المأمول فيها، فليست كل المقدمات تقود للنتائج المنطقية. وفي الواقع أن حالنا في مجال القوى العاملة في منطقتنا العربية تذكرنا بقول "برنارد شو" عندما قارن بين صلعته وكثافة لحيته بأنها "غزارة في الإنتاج وسوء في التوزيع".

ولا يسعني إلا التنويه هنا بالتوصية الثالثة التي تضمنتها نتائج وتوصيات دور القطاع الخاص الجديد في التنمية والتشغيل التي عقدت بالرباط (21- 2008/10/22)، وتضمنت ما يلي:

«العمل على تدعيم التعاون لتوفير المزيد من فرص العمل وإتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل التنقل المنظم للعمالة العربية وتغليب الجوانب والاعتبارات ذات العلاقة بالهوية والثقافة العربية، مما يجنب المنطقة أية نتائج سلبية قد تحدث نتيجة التوسع في استخدام العمالة الأجنبية».

الأزمة المالية وتداعياتها على الهجرة العربية:

اقترح "ساركوزي" يوم 2008/10/21، أمام البرلمان الأوروبي إنشاء صناديق أوروبية تمنع سيطرة غير الأوروبيين على شركاتهم ومؤسساتهم بأسعار زهيدة، حتى لا يستيقظ المواطن الأوروبي ليجد شركاته خاضعة لسيطرة عواصم غير أوروبية (المقصود هنا العواصم العربية)، كما عبر "بيرلسكوني" رئيس وزراء بريطانيا عن رأي مماثل.

وهو ما دفع الأمير "تركي الفيصل" إلى انتقاد هذه الآراء أمام المنتدى الخليجي الأوروبي، الذي عقد في فينسيا خلال شهر اكتوبر 2008، مشيراً إلى استغلال السياسيين الأوروبيين للأزمة المالية، لتخويف الشارع الأوروبي من أن العرب قادمون للاستيلاء على شركاتهم واللعب على عامل الخوف الكاذب كوسيلة رديئة لكسب الشعبية، رغم أن العرب هم في مقدمة ضحايا الأزمة المالية العالمية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن خطط الإنقاذ الأمريكية ركزت على تأمين وحماية المواطنين الأمريكيين بالدرجة الأولى، وتغاضت بصورة شبه كاملة عن تأمين حقوق الأجانب، ونصت صراحة على عدم ضمان أموال الدول الآخرى، سواء كانت أموالاً تخص السيادية العربية المملوكة للحكومات أواذا كانت لغيرها.

وعلى أية حال اتجهت الصناديق السيادية العربية إلى الاستثمار في الداخل بدلاً من الخارج في تحول مفاجئ للغربيين، الذين كانوا يعولون على هذه المؤسسات الاستثمارية الخليجية في عمليات إنقاذ مؤسساتهم المتضررة من الأزمة المالية[4]. وكانت الصناديق السيادسة العربية قد ضخت 40 بليون دولار في وول ستريت منذ سنة، واتهمت يومها بأنها أداة لتحقيق مآرب سياسية. هذه الأموال أخرت بروز الأزمة الحالية. وقد عقدت لجنة من الكونجرس الأمريكي اجتماعا للاستماع إلى ممثلين من وزارة الخزانة ومجلس الاحتياط، اجمعوا على أن هذه الاستثمارات ساعدت على استقرار أسواق المال[5].

وخلال العقدين الأخيرين – على وجه الخصوص – تشوهت بنية الاقتصاد العربي وحدثت بها تحولات عميقة غير مواتية، حيث زادت فيها القوى الريعية والخدمية

على حساب تراجع القوى الإنتاجية، وزادت درجة إنكشاف الاقتصاد العربي على العالم الخارجي. وجاءت زيادة إندماج الاقتصاد العربي مع الاقتصاد العالمي، في وقت تتفاقم فيه أزمات هذا الاقتصاد إلى أن وصل إلى حالة الأزمة المالية الراهنة، "ورب ضارة نافعة"، "وما لا يقتلني يقويني". فعسى أن تكون هذه الأزمة مدعاة لنا للتفكير الجاد في إعادة النظر في سياساتنا الاستثمارية، بإعادة زرع المزيد من عائدات النفط في المنطقة العربية، بدلاً من الاستثمار في الدول الغربية بعد التجربة المريرة وحجم الخسائر التي منيت بها الاستثمارات، ولزيادة قدرات الاقتصادات العربية أمام هذا الإعصار المالي، وفتح المجال لمزيد من فرص العمل للعاطلين العرب. ومن المتوقع أن تتأثر المنطقة العربية بالتداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، فجانب كبير من الاقتصادات العربية مشتبك في علاقات شتى بالاقتصاد الأمريكي والأوروبي، ولهذا ستعاني أغلب الدول العربية من انخفاض متوقع في صادراتها السلعية نتيجة حالة الكساد، فضلاً عن تراجع حركة السياحة الدولية، وانخفاض قيمة تحويلات المهاجرين والمغتربين، وما يترتب على ذلك من فقدان بعض الوظائف، واحتمال تجميد الهجرة، بل والاستغناء عن جانب من المهاجرين العرب... إلخ.

ومهما كانت معوقات الاستثمار في المنطقة العربية، فإنها لا تقارن بأي حال بالمخاطر الواسعة والخسائر التي تعرضت لها رؤوس الأموال الغربية التي أصبحت أسيرة لتداعيات الأزمة المالية الحالية.

علينا الاستفادة من دروس الماضي. فقد كان الميل نحو استثمار مواردنا في/ مع طرف أجنبي يفوق ما عداه، سواء كان بإرادة الأطراف العربية نفسها، أم بفعل إرادات أجنبية أخرى، والوجه الآخر لهذه الظاهرة هو أن الثقة بين العرب ضعيفة، وصار العنصر الخارجي ذا تأثير قوي في صياغة علاقات البيت العربي مع الخارج وفي الداخل أيضاً[6].

يبدو أن اقتصادنا ومواردنا المحلية العربية كانت أساساً في خدمة التنمية في الدول الصناعية، فقد ذهبت إليها الموارد الطبيعية وفوائض عائدات النفط، وحتى العلماء هاجروا مع هذه الموارد. وآن الآوان لأن يتوقف هذا الاستنزاف.

يبدو أن العرب أصبحوا عقلانيين جداً وذوي رؤيا كونية. فهم ما عادوا يؤمنون بالحدود. فقد فتحوا حدود بلادهم أمام العمالة الوافدة غير العربية بدرجة جعلت هذه العمالة الآسيوية تتجاوز بمسافة كبيرة أعداد العمالة العربية.

وأجدني مع الرأي القائل بأن أهم صادراتنا إلى الخارج هي البشر، ويا نعم التصدير. فإذا كانت الأمم تتفاخر بما تمتلكه من الثروات، وبأهمية ما تصدره، فليس لأمة في التاريخ أن تعلو على أمة العرب فخراً، لأننا نصدر للعالم أهم شرايين الحياة: الكفاءات البشرية والنفط[7]. في الوقت الذي يعاني فيه المهاجرون العرب بشكل متزايد في الاتحاد الأوروبي من التمييز العنصري وإهدار حقوقهم، فضلاً عن أن جانباً منهم معرض للترحيل، وبدأ الاتحاد الأوروبي يغلق أبوابه أمام الهجرة العربية، كما أن الهجرة العربية إلى منطقة الخليج ما زالت تطرح تساؤلات عدة، مما يجعل الهجرة العربية أمام مأزق مزدوج، وهو ما يدعونا لإعادة التفكير في سياسات الهجرة الحالية وجدواها.

وآن الآوان لكي يدرك البعض أن حالة التفكك الاقتصادي العربي الراهنة ستؤدي إلى زيادة الأعباء الاجتماعية العامة وتهدد السلم الاجتماعي، فوجود قوى عاملة عربية عاطلة متزايدة هنا ونقص في القوى العاملة هناك، وتشغيل بعض المصانع بطاقات متدنية لتفضيل الطلب على المنتجات الأجنبية، ووجود فائض في إنتاج بعض الدول العربية واستيراد البعض الآخر لما يماثله من خارج الوطن العربي، كلها أمور في غير صالح الدول العربية. لقد أصبح التنسيق بين الأسواق العربية المستوردة للعمالة وتلك المصدرة لها أمراً ضرورياً، وستكون نتائج هذا التنسيق ذات عائد إيجابي لجميع الأطراف، إذا تعزز التنسيق بتخطيط وتدريب وتأهيل ودعم مشترك للقوى العاملة.

الفصل السادس

موقف ألمانيا وسياستها تجاه القدس

الفصل السادس

موقف ألمانيا وسياستها تجاه القدس

إذا كان الألمان لم يعرفوا كينونتهم اللغوية (Deutsch) إلا في القرن الثامن الميلادي، فإنهم وبكل تأكيد لم يعرفوا الكينونة السياسية (أي الدولة الموحدة) إلا عام 1871 إثر انتصار بروسيا بقيادة مستشارها "اوتو فون بسمارك / Otto von Bismarck" على فرنسا واستعادة جميع الأراضي الألمانية التي كانت فرنسا قد استولت عليها في حروب سابقة مع ألمانيا وأبرزها مقاطعة الإلزاس – اللورين. وبهذا نجحت بروسيا في توحيد الإمارات الألمانية في دولة واحدة يقف على رأسها الملك فريدرش فيلهلم الثالث.

وبتوحيد ألمانيا بزعامة مستشارها "الداهية" بسمارك، وباستثمار وتوظيف الخلافات وبخاصة تلك القائمة آنذاك بين بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا، وإيطاليا باعتبارها الدول الأوروبية المحورية أصبح الطريق ممهداً أمام ألمانيا للعب دور مقرر على الصعيدين الأوروبي والدولي. وليس هذا فحسب، بل إن طموح ألمانيا وسعيها للزعامة الإقليمية والدولية قاداها للبحث عن روافد حيوية للنهوض بدورها الأوروبي والدولي على نحو مقرر وبخاصة في وسط أوروبا وشرقها. ومن هنا كان اهتمامها بالشرق الأدنى انطلاقاً من الإمبراطورية العثمانية التي كانت كل الدلائل تشير إلى أن شمسها على وشك الأفول حتى لقد أصبحت تعرف في الأدبيات السياسية آنذاك بـ: "الرجل المريض" التي أخذت الدول الأوروبية تتصارع على تقاسم أملاكها وخاصة في المنطقة العربية طبقاً لاتفاقيات سرية فيما بينها، كما هو الحال في اتفاقية سايكس – بيكو بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية لعام 1916 التي انكشف أمرها بعد اندلاع الثورة الروسية عام 1917 (ثورة شباط / أكتوبر)، أو من خلال نفوذها المباشر لدى الباب العالي في استنبول مستغلة تورط الإمبراطورية العثمانية في سلسلة من الحروب مع جيرانها الطامعين فيها وأبرزهم

روسيا القيصرية، وكذلك حاجتها إلى المال لتمويل هذه الحروب وبوادر التململات العرقية والطائفية لدى بعض مكوناتها من الشعوب المنضوية تحت لوائها وفي مقدمتها عرب الدولة العثمانية.

ومما زاد في حدة الصراع بين الدول الأوروبية خاصّةً بين بريطانيا، وفرنسا، وروسيا القيصرية، وإيطاليا، وألمانيا أن جميع هذه الدول كانت ولا تزال تنظر إلى الدولة العثمانية (تركيا حالياً) باعتبارها البوابة الأمامية لأوروبا.

ومن هنا برز اهتمام ألمانيا الاستثنائي بالأجزاء الشرقية من الإمبراطورية العثمانية وتحديداً بالمنطقة العربية التي تضم بلاد الشام (سوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين)، وبلاد ما بين النهرين (العراق)، وشبه الجزيرة العربية (السعودية واليمن)، ومنطقة الخليج العربي.

بيد أن أكثر ما يميز الاهتمام الأوروبي بممتلكات "الرجل المريض" تداخل آلياته السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية التي تباينت وتائرها تبعاً لواقع علاقة ألمانيا بخصومها وحلفائها من الدول الأوروبية من جهة، وأولوياتها الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

وقد اعتمدت ألمانيا في سياستها الشرقية (العثمانية) تحقيقاً لأهدافها في الدولة العثمانية مداخل متعددة منها: العسكري والديني – التبشيري، والاستيطاني، والاقتصادي – الاجتماعي، والاستكشافي – الرحلاتي. ويظهر ذلك جلياً من خلال نظرة فاحصة للأدبيات الألمانية التي تناولت المسألة الشرقية قبل تقسيم ألمانيا إلى منطقة نفوذ غربي، أمريكي – بريطاني – فرنسي، لتتحول في أيلول 1949 إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية، وأخرى شرقية، منطقة نفوذ سوفياتي عرفت فيما بعد باسم جمهورية ألمانيا الديمقراطية وذلك كإحدى نتائج الحرب العالمية الثانية، وخسارة ألمانيا النازية لها.

بيد أن ما يؤخذ على المرحلة التي سبقت قيام الألمانيتين هو ندرة الدراسات حول العلاقات العربية – الألمانية وتحديداً العلاقات الفلسطينية – الألمانية، وعدم جدية تلك الدراسات باستثناء بعضها وأبرزها دراسة الكس كارمل الموسومة بـ: "مستعمرات

الهيكليـين الفـورتمبرغريين في فلسـطين 1868 –1918" ، ودراسـة ايسـياه فريـدمان وعنوانهـا: "ألمانيـا وتركيـا والصهيونية.

أما الدراسات الألمانية التي اتخذت من القدس عناوين لها بما يفصح بشكل أو بآخر عـن مضـامينها ومداخلها فهي:

- دراسة موريتس بوش: "حج القدس".
- دراسة أوغست فرنكل: "إلى القدس".
- دراسة كريستوف هوفمان: "طريقي إلى القدس".
  - الجزء الأول: "ذكريات من شبابي"؛
  - الجزء الثاني: "ذكريات الرجولة".
- دراسة جه. ان. زيب: "القدس والأراضي المقدسة".
- دراسة فولف فيليب: "القدس".

ولكن مـاذا عـن الدراسـات في المرحلـة التـي أعقبـت نشـوء الألمـانيتين الممتـدة مـن 1949م-2009م والمتضمنة إعادة توحيد ألمانيا في 1990/10/3، العيد الوطني الألماني؟ وهل من بينها ما يتناول القدس مدينـة وقضية بشكل مباشر؟

المتصفح للشبكة العنكبوتية لا بد وأن يفاجأ حقاً بذلك الكم الهائل مـن الإصـدارات الألمانيـة حـول القضية الفلسطينية و "إسرائيـل"، ومعـاداة السـامية واليهوديـة، والصراع الإسرائـيلي – العـربي والتـي يمكـن تصنيفها على النحو الآتي:

- دراسـات ومؤلفـات ومقـالات علميـة تتنـاول قضـية القـدس باعتبارهـا إحـدى ملفـات القضـية الفلسطينية؛
- مؤلفات ودراسات ومقالات علمية تعالج قضـية القـدس في إطـار الصراع الإسرائـيلي العـربي أو في إطار ما درج على تسميته في الأوساط السياسية الغربية ومنها الألمانية بــ: "صراع الشرق الأوسـط أو قضية الشرق الأوسط"؛ أو بـ: "الوضع في الشرق الأوسط"، كما هو في جـداول أعـمال الجمعيـة العامة لهيئة الأمم المتحدة.

- دراسات ومؤلفات ومقالات علمية تعالج القضية الفلسطينية، والقدس أحد أهم مكوناتها أو أوجهها، والصراع الإسرائيلي – العربي في إطار العلاقات الفلسطينية – الألمانية، والألمانية الإسرائيلية والعربية الألمانية وسياسة ألمانيا الإسرائيلية والشرق أوسطية؛

- مؤلفات ودراسات ومقالات علمية تعالج قضية القدس، والقضية الفلسطينية، والصراع الإسرائيلي – العربي في إطار أبعادها الإقليمية من جهة، وباعتبارها أحد أوجه صراع الشرق – غرب من جهة ثانية، والتنافس الدولي على زعامة العالم وإعادة تشكيله بما ينسجم ومصالح الدول المتحكمة بإرادة المجتمع الدولي والمصادرة لقراره وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى؛

- مؤلفات ودراسات ومقالات علمية تتناول القضية الفلسطينية بأبعادها الوطنية والعربية والإسلامية والإقليمية من زاوية "الحرب على الإرهاب" واحتمالية وصول "القوى المتطرفة" إلى أسلحة الدمار الشامل وأخطرها السلاح النووي؛

- وأخيراً دراسات ومؤلفات ومقالات علمية تتناول القضية الفلسطينية في إطار معاداة السامية والصهيونية.

موقف ألمانيا وسياستها تجاه القدس

فإن من البديهي البحث في صلة الموقف الألماني من القدس بالسياسة الألمانية تجاه المدينة المقدسة؛ بمعنى آخر البحث في مدى انعكاس الموقف الألماني من قضية القدس على سياسة ألمانيا نحوها. وهذا يقود بالضرورة إلى تقديم تعريف محدد لمصطلح "موقف".

"الموقف" بمعنى اتجاه مصطلح من مصطلحات علم النفس الرئيسية. فدراسات الاتجاهات من أكثر الموضوعات بحثاً في علم النفس الاجتماعي، لا بل ومن أكثرها أهمية.

وكما تؤثر اتجاهات الأفراد في توجيه وتصريف سلوكياتهم فهي كذلك بالنسبة للدول ومؤسسات صنع القرارات واتخاذه إزاء محيطها الإقليمي والدولي. وتجنباً للوقوع

في تيه أو مصيدة التعريفات فإن من الضرورة بمكان أن يصار إلى تقديم تعريف إجرائي لـ "الموقف" أو "الاتجاه". فـ "الموقف" أو "الاتجاه" يعني لأغراض هذا البحث: "المبادئ الحاكمة للسياسة الألمانية الفلسطينية والإسرائيلية بعامة والقدس بخاصة؛ بمعنى آخر محددات السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وإسرائيل عامة والقدس خاصة.

الجهة القائمة على الإعداد للمؤتمر الدولي للقدس، وتحديداً من لجنة المؤتمرات التي تتبع اللجنة العليا الأردنية للاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية للعام 2009م برئاسة وزير الثقافة الأردني، فإن ذلك لا يعفي الباحث من تحديد إشكالية بحثه بدقة بما يحول دون الدخول في موضوعاتها أو التداخل معها، ويمنع التكرارات المملة والمضجرة فضلاً عن وجوب تحديد مركز الثقل في هذا البحث ولا سيما أن الأمر يتعلق بموقف ألمانيا وسياستها تجاه القدس دون تحديد إطار زمني للبحث، الأمر الذي يقتضي، إن لم يكن من المفيد، تفريع إشكالية البحث إلى عدد من الأسئلة تشكل الإجابات عنها روافد تصب في معالجة الإشكالية الرئيسية للبحث. وعليه يمكن تلخيص الأسئلة المتفرعة عن إشكالية البحث الرئيسية بالمحاور الآتية:

- ما المبادئ الحاكمة للسياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بعامة والقدس بخاصة عبر مراحل تطور الدولة الألمانية والنظم السياسية التي عرفتها؟ بمعنى آخر: ما محددات السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بما فيها القدس عبر مراحل التطور التاريخي المختلفة للنظام السياسي الألماني منذ عام 1871 وحتى الآن؟ وما مرتكزات السياسة الخارجية الألمانية وبخاصة تلك المتعلقة بسياستها الفلسطينية والإسرائيلية والشرق أوسطية؟

- ما مدى استمرارية السياسة الألمانية أو تحولها إزاء القضية الفلسطينية"؟ وما أسباب الاستمرارية والتحول ودوافعهما أو مبرراتهما؟ وما الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي أملتهما؟

- ما مدى تماهي أو تعارض سياسة ألمانيا الشرق أوسطية والفلسطينية والإسرائيلية مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومع سياسة الاتحاد الأوروبي

الشرق أوسطية من جهة أخرى؟

- ما حدود الدور الذي يمكن لألمانيا الاتحادية أن تلعبه، سواء من داخل الاتحاد الأوروبي، أو من خارجه في البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية ترتكز إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومقبولة من جميع أطراف النزاع على اختلاف مسمياته؟

- ما انعكاسات الموقف الألماني على سلوكها التصويتي في هيئة الأمم المتحدة. وما مستقبل ما يسمى بعملية السلام من وجهة النظر الألمانية؟

واستناداً إلى ما تقدم فإن البحث يهدف إلى التعرف على الآتي:

- الموقف الألماني تجاه القضية الفلسطينية والقدس تحديداً من خلال تحديد المبادئ الحاكمة للسياسة الألمانية تجاه قضايا القدس وفلسطين والشرق الأوسط وإسرائيل منذ عام 1871 وحتى الآن؛

- الثوابت والمتغيرات في السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بأبعادها الوطنية والإقليمية والدولية؛ بمعنى آخر: التعرف على مدى الاستمرارية والتحول في السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية، والقدس أحد أهم ملفاتها.

- مدى تأثير الولايات المتحدة الأمريكية واللوبي اليهودي – الصهيوني ذي الأثر الفعال في صنع قراراتها السياسية الخاصة بقضية فلسطين والقدس والنزاع الإسرائيلي العربي باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الشقيق الأكبر وصاحبة اليد الطولى في تحديد اتجاهات السياسة الشرق – أوسطية للغرب بأبعادها المختلفة وبخاصة تجاه القضية الفلسطينية والقدس.

- مدى تماثل أو انحراف السياسة الألمانية الشرق أوسطية، وتحديداً في مجال القضية الفلسطينية والقدس، عن سياستي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الشرق أوسطية، وأسباب الانحراف إن وجدت.

ولما كان تحديد المنهج المعتمد في إنجاز أية دراسة يرتبط بثلاثة عوامل أساسية؛ إشكالية الدراسة، وهدفها، ومصادرها الأولية (الأساسية) والثانوية، فإن هذا البحث

سوف يعتمد المزاوجة بين المنهج التاريخي، والوصفي، والقانوني، والتحليلي – التركيبي؛ بمعنى تحليل مادة هذه الدراسة إلى عناصرها وإعادة تركيبها باعتماد الرئيسية منها وإسقاط غيرها في ضوء الثوابت والمتغيرات للمعطيات أو البيئة المحلية والإقليمية والدولية للسياسة الألمانية الشرق أوسطية المتعلقة بقضيتي فلسطين والقدس.

موقف ألمانيا وسياساتها الشرق أوسطية وتحديداً تجاه القضية الفلسطينية والقدس تمتد لفترة تقترب من قرن ونصف انطلاقاً من توحيد بسمارك لألمانيا عام 1871م، فإن من الصعب تغطية كل تلك الفترة بالعرض والتحليل في إطار بحث محدود العدد في صفحاته من جهة، واختلاف الأنظمة السياسية التي عرفتها ألمانيا من جهة ثانية، وتقسيم ألمانيا مجدداً في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبقيام جمهوريتي ألمانيا الاتحادية Die Bundesrepublik Deutschland (BRD)، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية Deutsche Demdokratische Republik (DDR)، وإعادة توحيد شطري ألمانيا باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية (BRD) في 1990/10/3 من جهة ثالثة. لذا فسوف يتم التركيز بالدرجة الأساس على سياسة جمهورية ألمانيا الاتحادية (BRD) دون ألمانيا الديمقراطية (DDR) بسبب أن ألمانيا توحدت باسم (BRD) وسبق لها أن اعترفت بمسؤولياتها عن خسارة ألمانيا للحرب العالمية الثانية والجرائم المرتكبة ضد يهود ألمانيا، واستعدادها لتحمل تبعات كل ذلك الأخلاقية والسياسية والمالية والتي كان لها أكبر الأثر في تحديد اتجاهات السياسة الألمانية الشرق أوسطية، وتحديداً تجاه فلسطين والقدس.

وفيما يخص المراحل التي سبقت قيام ألمانيا الاتحادية فسوف يتم استعراضها بشكل مكثف مع التركيز على المتسرب من سياساتها إلى ألمانيا الاتحادية.

أما فيما يخص سياسة ألمانيا الاتحادية الشرق أوسطية وتحديداً سياستها تجاه قضيتي القدس وفلسطين في إطار الاتحاد الأوروبي (EU) فسوف لن تعالج إلا بمقدار انحرافها أو تميزها بسياسة خاصة بها في هذا المجال سلباً كان ذلك أو إيجاباً. ولكن بقي أن يشار بأن هذا البحث لن يكتمل إلا بدراسة مواقف الأحزاب والفعاليات الجماهيرية والنقابات الألمانية وسياستها تجاه قضيتي فلسطين والقدس، وسياسة التهويد الإسرائيلية التي تتعدى

معالجتها نطاق هذا البحث، الأمر الذي يتطلب من الباحثين العرب وبخاصة المتحدثون الألمانية التصدي لهذه المهمة.

المبادئ الحاكمة للسياسة الألمانية تجاه القدس (المحددات):

المتتبع لتاريخ علاقات ألمانيا بفلسطين، سواء عندما كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، أو بعد الاحتلال البريطاني لها وما رافقه من إجراءات وسياسات انتهت بزرع الكيان الصهيوني في فلسطين، قلب الوطن العربي، واحتلال هذا الكيان للشطر الغربي من القدس واستكمال احتلال إسرائيل لها خلال حربها العدوانية التوسعية، حرب الخامس من حزيران 1967، وما تبع احتلاله للضفة الغربية من سياسة تهويدية وإجراءات متعددة الأشكال متوأمة مع سياسة التهويد الصهيونية وأخطرها قرار الكنيست الإسرائيلي (قانون أساسي القدس) ضم القدس وإعلانها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.. أجل المتتبع لموقف ألمانيا وسياستها من كل تلك التطورات ودون الحاجة إلى الدخول في تفاصيلها يمكن له أن يتبين بسهولة محددات هذه السياسة. ويمكن تلخيص هذه المحددات أو المبادئ الحاكمة التي يتداخل فيها الاستراتيجي (الأهداف أو المصالح الحيوية) بالتكتيكي (الأهداف الثانوية) باعتبارها آليات أو وسائل الوصول للأهداف الرئيسة بالآتي:

1. المصالح الحيوية الألمانية عبر مراحل تطورها المؤسساتي وتجليات نظمها السياسية أو تبدلها؛
2. أولوية مصالح ألمانيا الأوروبية خاصّةً في وسط وشرق أوروبا على ما سواها من مصالح في "الشرق الأوسط" بما في ذلك فلسطين والمشرق العربي.
3. معاداة السامية وتحديداً معاداة يهود ألمانيا التي تتبدى بوضوح في تصريحات رجال الدولة والفكر والسياسة والمؤرخين والعسكريين والعلماء وأهل الفن باعتبارهم المسؤولين عن كل مآسي الأمة الألمانية وآلامها في مختلف مجالات الحياة المجتمعية مما تقتضي وجوب التخلص منهم بتهجيرهم إلى خارج ألمانيا

خاصّةً إلى فلسطين دون أن يعني ذلك التوجه نحو الموافقة على إقامة دولة لهم في فلسطين خشية أن تصبح هذه الدولة نواة أو بؤرة لنشاط يهودي عالمي يهدد مصالح ألمانيا الحيوية الإقليمية والدولية وتحديداً مصالحها في أوروبا الوسطى والشرقية، ومستقبل علاقاتها مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

4. النظر للقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة وأبرزها القدس باعتبارها قضية واحدة وكلاً لا يتجزأ من زاوية المصالح الألمانية الحيوية مع الحرص على عدم استفزاز بريطانيا وإيطاليا في مرحلة ما قبل قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية.

5. الحرص على استمالة اليهود عالمياً والدخول في علاقات تطبيعية معهم تبدأ بإسرائيل ترتكز على اعتراف جمهورية ألمانيا الاتحادية بمسؤوليتها عن سياسة ألمانيا النازية تجاه يهود ألمانيا وعن "جرائم الحرب والإبادة" بحقهم، والالتزام بدفع تعويضات لإسرائيل وللمتضررين من مواطنيها تمهيداً لبناء علاقات طبيعية مع إسرائيل بما يمكن ألمانيا من تجاوز آثار الحرب العالمية الثانية، ويساعدها في الاندماج في المعسكر الغربي بمؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية وأبرزها حلف شمال الأطلسي (NATO) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1954، والقبول بها عضواً مؤسساً في اتحاد الفحم والصلب، والسوق الأوروبية المشتركة (اتفاقية روما / EWG) عام 1957 وأخيراً في الاتحاد الأوروبي (EU / Epropaeische Union) حيث تلعب ألمانيا الاتحادية دوراً بارزاً في رسم سياساته الإقليمية والدولية وتوجيهها ويبقى لها الباب مفتوحاً نحو إعادة توحيد ألمانيا وهو ما كان لها بفضل قانونها الأساسي (Grundgesetz) وتمسكها بأحادية تمثيلها لألمانيا منعاً للاعتراف بألمانيا الديمقراطية طبقاً لمبدأ هالشتين (Hallstein - Doktrin)، أو ما كان يعرف لدى بعض الأوساط الأكاديمية بـ: (نظرية الإجهاض).

6. عدم توفر الإرادة والقدرة على التخلص من عقدة الذنب تجاه اليهود وكيانهم

إسرائيل. وهو ما يتبدى بوضوح من تصريحات كبار المسؤولين الألمان وآخرها تصريح المستشارة الاتحادية الدكتور أنجيلا ميركل بقولها: "إسرائيل على حق دوماً".

7. تبعية ألمانيا في سياستها "الشرق أوسطية" وبخاصة الإسرائيلية والعربية والفلسطينية شبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية فيما عدا بعض الاستثناءات التي جلبت إليها الكثير من المتاعب والمصاعب في علاقاتها مع واشنطن وليس مع تل أبيب فحسب لدرجة أن مناهضتها بزعامة المستشار الاتحادي السابق (غيرهارد شرودر / Gerhard Schroeder) ودول أوروبية أخرى للحرب الأمريكية الأخيرة ضد العراق كانت وراء وصف وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد لأوروبا بـ: "القارة العجوز".

8. الاحتماء غالباً بالاتحاد الأوروبي فيما يخص السياسات المعارضة للاستيطان في الضفة الغربية أو رفض الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ومطالبتها بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في أعقاب حرب الخامس من حزيران عام 1967.

سياسة ألمانيا تجاه القدس:

مرحلة ما قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية

في ضوء مطالعة المراجع والمصادر المتوافرة عن سياسة ألمانيا في الفترة التي سبقت تقسيم ألمانيا إلي دولتين: جمهورية ألمانيا الاتحادية (BRD)، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (DDR)، أي قبل عام 1949 وأبرزها على الإطلاق "العلاقات الألمانية – الفلسطينية... 1941-1945". للدكتور على المحافظة، و "سياسة ألمانيا الإسرائيلية والشرق أوسطية... رحلة الحافة" للدكتور ماركوس فاينغارت، والوثائق الألمانية السرية: "العالم العربي في وثائق سرية ألمانية 1937- 1941" قلما يجد المرء أو يقف على سياسة ألمانية خاصة بالقدس مباشرة. فالاهتمام بالقدس بدأ بالترابط مع اهتمام ألمانيا بنسج شبكة من العلاقات

العسكرية والاقتصادية والتبشيرية مع الإمبراطورية العثمانية وأمصارها العربية ومنها فلسطين التي تحتضن القدس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وتتبدى مظاهر هذا الاهتمام المتعدد المجالات بالآتي:

- البعثات العسكرية البروسية إلى الدولة العثمانية بناءً على رغبة وطلب الباب العالي لإعادة هيكلة الجيوش العثمانيها وتدريبها وتسليحها، وأخرى عثمانية إلى الأكاديميات العسكرية الألمانية. ومن بين أشهر القادة الألمان وأول المنخرطين في مثل هذه المهمات كان المارشال البروسي "كولمان فان دير غولتز Kohlmann Van der Goeltz " الذي اشتهر باسم "غولج باشا" وتم انتدابه للعمل في الجيش العثماني في اسطنبول والعراق وصاحب المؤلفات المرموقة في التاريخ العسكري. وكذلك البعثة العسكرية البروسية بقيادة الكابتن في الحرس الملكي البروسي "هلموت فون مولتكه /(16) Helmuth von Moltke ، وغيرها الكثير من البعثات العسكرية الألمانية بعد توحيد ألمانيا على يد مستشارها "الداهية اوتو فون بسمارك / Ott von Bismarck" عام 1871.

- "الزحف الألماني نحو الشرق / Der Drang Nach Osten" طمعاً في مكانة عالمية مضاهية لمكانة بريطانيا ومنافسة لها ولفرنسا وروسيا دولياً في منطقة الشرق خاصّةً متسلحة بقوة وقدرات اقتصادية صناعية وتجارية عالية الجودة، وان هي حرصت على انتهاج سياسة سلمية في زحفها نحو الشرق، وذلك باستخدامها "رءوس أموالها ومنتجاتها الصناعية" سبيلاً لنشر "نفوذها السياسي والثقافي دون اللجوء إلى القوة".

- التعاون السياسي والاقتصادي بين ألمانيا والدولة العثمانية الأخذ بالتزايد بوتائر عالية وذلك برفع التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين من مستوى مفوضية إلى سفارة في عام 1876م. ويرى بعض الباحثين بالشأن الألماني – العثماني آنذاك بان اهتمام ألمانيا بتعزيز علاقاتها السياسية مع الدولة العثمانية، والعمل على أن

تكون قوية وقادرة على مواجهة الإطماع الأوروبية لهي: "من أفضل الضمانات للتوسع الاقتصادي الألماني في الأناضول وآسيا العربية" ، في حين يرى البعض الأخر بأن: "المصير النهائي للدولة العثمانية أن تصبح محمية ألمانية"، بينما يرى فريق ثالث بأن " إنقاذ ألمانيا لا يتم إلا بتحرير البحار من الهيمنة البريطانية"،، بمعنى أن هذا الفريق يرى في السيطرة أو الهيمنة على الدولة العثمانية مجرد "أمر ثانوي ومرتبط بهيمنة ألمانيا على البحار" بهدف تعزيز مكانتها في وسط وشرق أوروبا.

أما التعاون الألماني – العثماني في المجال الاقتصادي فقد جاء متأخراً نسبياً عن المجال السياسي وذلك بسبب الديون العثمانية الداخلية والخارجية التي تسببت بها حروبها مع دول الجوار الأوروبي، وأخطرها حربا القرم، والحرب العثمانية الروسية 1877 مثقلة بها كاهل الدولة العثمانية وذلك من خلال "إدارة الدين العمومي العثماني" مهمتها تولي أمر "تسديد ديون الدولة الأجنبية والداخلية" المنشأة بموجب "فرمان محرم الموافق (8-20) كانون الأول عام 1881" ، ويقف على رأسها مجلس تنفيذي جرى تشكيله عام 1883 يضم ممثلاً عن البنك الإمبراطوري العثماني وممثلين عن الدائنين الأجانب (عضو إنكليزي، وعضو إيطالي، وعضو ألماني...، وعضو نمساوي – هنغاري، وعضو إيطالي...، وعضو عثماني... وممثل عن حملة الأسهم ذات الأولوية...).

ومما يدل على اهتمام ألمانيا بتنمية علاقاتها الاقتصادية مع الدولة العثمانية ان المستشار فون يسمارك نفسه كان قد أشار على السلطان عبد الحميد الاتصال ببيت المال الألماني (بلايشرودر / Bleichroeder) في برلين وذلك سعياً لإيجاد حل لديون الدولة العثمانية التي بلغ نصيب ألمانيا منها (4.7%). كما يتبدى هذا الاهتمام من خلال عقود القروض التي أبرمتها الدولة العثمانية مع (البنك الألماني Deutsche Bank) لتسديد أثمان الذخيرة الحربية لترتفع بذلك حصة ألمانيا من مجموع الدين العام للدولة العثمانية إلى (12.1%) عام 1898 متقدمة بذلك على بريطانيا (10%)، ولكنها ظلت متأخرة عن

فرنسا (44.9%). وكذلك من خلال المبادلات التجارية التي وصلت إلى (39) مليون ليرة ذهب عثمانية.

أما استثمارات ألمانيا في تركيا فقد بلغت مع بداية الحرب العالمية الثانية عشر مجموع استثماراتها الخارجية البالغة آنذاك (24) مليارد مارك، أي ما يساوي مليار مارك.

كما تنامى حجم الواردات العثمانية من ألمانيا بفضل الشروط الملائمة التي كانت تقدمها المصارف الألمانية للتجار الألمان من جهة، وتدني أسعار المنتجات الألمانية مقارنة بالأوروبية من جهة أخرى.

سعي ألمانيا إلى توسيع نطاق نفوذها مستغلة أثر مساعداتها العسكرية في انتصار الدولة العثمانية في حربها مع جارتها اليونان والصدى الذي تركته تلك المساعدات لدى الباب العالي بالتقدم بمشاريع بنيوية وأهمها مشروع بناء سكة حديد يربط ما بين انقره (قونية) وبغداد والبصرة على الخليج العربي بهدف تدعيم سلطة الدولة العثمانية وسيطرتها على ولاياتها العربية. وكذلك مشاركة ألمانيا في إنشاء سكة حديد الحجاز. وكان هذا النشاط الألماني في مجال بناء السكك الحديدية وأهمها سكة حديد بغداد عام 1903 حيث نص الامتياز الخاص بذلك على حق شركة سكة حديد بغداد في التنقيب عن المعادن على امتداد سكة الحديد من قونيه حتى البصرة بعمق 20 كم على جانب السكة، قد أزعج إنكلترا التي رأت في ذلك "قضاءً على آمالها في ربط سواحل البحر الأبيض المتوسط بـ: (الخليج الفارسي) ، وتثبيتاً للنفوذ الألماني في الدولة العثمانية، وهجوماً اقتصادياً وسياسياً ألمانياً على منطقة النفوذ البريطانية في الخليج وسواحل شبه الجزيرة العربية الشرقية والجنوبية". ومما زاد بريطانيا قلقاً تعاون ألمانيا مع فرنسا في قطاع البنى التحتية في الدولة العثمانية، وغزو ألمانيا لقطاعات أخرى وخاصّةً قطاعي الكهرباء والتبغ.

ومن بين الأقطار العربية التي جهدت ألمانيا التسلل إليها من خلال مؤسساتها المالية ومصارفها كانت فلسطين حيث أنشأت في العام 1896 بنك فلسطين الألماني (Die Deutsche Paleaestina Bank)، في برلين، وهو اسم ذو دلالة سياسية، وفتحت له

فروعاً في القدس (1897)، ويافا (1899)، وحيفا (1904)، وبيروت ودمشق وطرابلس الشام. وكذلك إنشاؤها لبنك الشرق الألماني (Dic Deutsche Orient Bank).

الزيارات الرسمية التي قام بها بعض ملوك ألمانيا وقياصرتها إلى الباب العالي ومن هناك إلى فلسطين (القدس) وسوريا ابتداءً بالزيارة التي قام بها ولي عهد بروسيا فريدريش فيلهلم الثالث إلى القدس عام 1869 حيث قابله السلطان العثماني بلفتة عظيمة عندما قدم لملك بروسيا هدية قطعة ارض في القدس ممهداً بذلك الطريق أمام زيارة الدولة التي قام بها القيصر فيلهلم الثاني (Wilhelm II) نفسه للباب العالي ومن هناك إلى سوريا حيث أشاد في كلمة له في باحة المسجد الأموي بدمشق بالعلاقات الألمانية التقليدية المتميزة مع المسلمين جاء فيها: "لتتحقق أمنية جلالة السلطان وأمنية الثلاثمائة مليون مسلم الذين يعيشون مبعثرين على هذه الأرض، أن يروا فيه خليفة لهم، وإننا نؤكد لهم بأن القيصر الألماني سيكون في جميع الأوقات صديقاً" ، وكأنه كان بذلك يغمز من قناة شغف السلطان العثماني بتوحيد المسلمين، وضرورة التفافهم حوله. وهو بذلك كان حسبما يرى البعض يلعب على وتر مشاعر السلطان العثماني أكثر منه تعبيراً عن موقف ألماني رسمي حقيقي بدليل أن القيصر الألماني كان قد افتتن بالمشروع الذي تقدم به ثيودور هرتسل صاحب "الدولة اليهودية"، والأب الروحي لليهودية الصهيونية القاضي بإنشاء وطن لليهود في فلسطين. ولم يكن ذلك الافتتان بمشروع هرتسل والتطلع إلى التعاطي معه ابتداءً من باب التعاطف مع اليهود، بل لرغبته في التخلص من الأقليات غير المريحة في بلاده، أي التخلص من اليهود. ولكنه سرعان ما تراجع عن موقفه ذلك بسبب خشيته من رد فعل عنيف من جانب بريطانيا وفرنسا لأنهما كانتا لابد أن تريا في ذلك تمدداً ألمانياً في مناطق نفوذهما العربية من جهة، ولأن الحكومة العثمانية كانت قد أوضحت بما لا يقبل الشك بأنها لا تعول كثيراً على الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ومع أن زيارة القيصر الألماني فيلهلم الثاني إلى فلسطين التي ابتدأت بحيفا لينتقل فيما بعد " بعربة أبي شاكر" إلى القدس ويدخلها من خلال ثغرة أحدثت في باب الخليل

خصيصاً لذلك، وهو الباب الوحيد الذي كان سالكاً آنذاك لأسباب تتعلق بأمن المدينـة ، حيـث قـام القـيصر بوضع حجر الأساس للكنيسة الألمانية عام 1898 عـلى القطعـة المهـداة لـه في البلـدة القديمـة، فـان ذلـك لا يخفي حقيقة الخلفيات السياسية لهذه الزيارة التي بدأت تأخذ طابعاً هجومياً ولكنه تكتـيكي، بعـد إنشـاء سكة حديد بغداد عام 1903. وبدء مرحلة التعاون المصرفي والشركات الألمانية والعثمانية.

وبدخول الدولة العثمانية في تحالف مـع ألمانيـا بـإبرام الـدولتين اتفاقيـة عسـكرية في 1994/8/2 لتشكلا مع إيطاليا دول المحور ودخول الحرب العالمية الأولى سوية التي انتهت بخسارتها للحـرب وخسـارة الدولة العثمانية لممتلكاتها الأوروبية والآسيوية العربية ومن بينها فلسطين التي احتلتها قـوات اللنبـي عـام 1917. تكون ألمانيا قد فقدت كلياً نفوذها في الشرق ليتركز اهتمامها في مرحلة ما قبل صعود النازية بزعامـة هتلر إلى سدة الحكم عام 1933 على التخلص من النتائج الوخيمة التي جلبتها لها خسارتها للحـرب العالميـة الأولى السياسـية والاقتصـادية والإقليميـة. لا سـيما وأن الشرق الأوسـط لم يكـن يحتـل أهميـة في سياسـة جمهورية الفايمر.

وبعد مجيء الاشتراكيين القوميين (National - Sozialisten) إلى سـدة الحكـم في ألمانيـا وتـولى زعـيم النازي (Fuehrer) مقاليد السلطة في ألمانيا، عاد اهتمام ألمانيا بفلسطين مجدداً وان بشـكل متـدرج، دون أن يرتبط ذلك الاهتمام بنوايا اسـتعمارية والتـي كـان هتلـر يراهـا في أوروبـا الوسـطى والشرقيـة ويسـعى إلى تحقيقها ؛ بمعنى أن الشرق الأوسط لم يكن على قائمة أولويات الرايخ الثالث ابتداءً.

ولكن ذلك لا يعنـى تجاهـل الشرق الأوسـط، وتحديـداً فلسـطين باعتبارهـا سـبيلاً للـتخلص مـن اليهود دون أن يعني ذلك توجه ألمانيا الهتلرية نحو إنشاء دولة يهودية في فلسطين خشـية منهـا أن تتحـول إلى نواة لنشاط يهودي عالمي يفسد عليها مشاريعها التوسعية في أوروبا الوسطى والشرقية، ويطـيح بآمالهـا نحو استعادة دورها في السياسة الدولية. بمعنى آخر: أن المسألة اليهودية كانـت للنظـام النـازي مجـرد أداة تمكنها من التخلص من يهود ألمانيا بتهجيرهم إلى فلسطين من جهة، وتوفر لهـم القطـع الأجنبـي (العمـلات

الصعبة) من جهة ثانية، وتفتح المجال أمام الصادرات الألمانية بما يعزز قدراتها الاقتصادية من جهة أخرى. وخير مثال على ذلك اتفاقية (هافارا / Ha'avar) التي عرفت باتفاقية التهجير التي أبرمتها وزارة الاقتصاد الألمانية مع الوكالة اليهودية في أيار عام 1933. هذه الاتفاقية، وإن هي لم تخل من مزايا للطرف الألماني، فإنها كانت أكثر نفعاً للطرف اليهودي. فقد وفرت هذه الاتفاقية لليهود الصهاينة التفافاً جماهيرياً في الوسط اليهودي بعد أن كانوا أقلية ضئيلة من جهة ومكنتهم من لعب دور فعّال في دوائر الدولة الألمانية وتوفير الغطاء في الظروف الصعبة لهجرة اليهود من ألمانيا من جهة أخرى. هذه الاتفاقية التي أضرت بالنشاط العربي المضاد للصهيونية في فلسطين وفي الاقتصاد الفلسطيني وحولته إلى تابع للاقتصاد الصهيوني والتي ظلت وزارتا الخارجية والاقتصاد الألمانيتين آنذاك تصران على استمرارها ولم تفلح جميع المحاولات العربية في إلغائها على الرغم مما قيل عن العلاقات المميزة التي كانت تربط الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني بالقيادة الألمانية وتحديداً بالزعيم الألماني أدولف هتلر إلا بعد أن أيقنت أنها قد أضرت كثيراً في ألمانيا وبخاصة باقتصادها وعلاقاتها العربي فأقدمت على تجميدها في 3 أيلول عام 1939، تاريخ دخول بريطانيا الحرب؛ وذلك بقطع علاقات ألمانيا بفلسطين باعتبارها بلداً تحت الانتداب البريطاني، وإن كانت السلطات الألمانية قد أبدت ميلاً للاستمرار في العمل بالاتفاقية سراً والذي كان لها حتى آذار 1940 بحجة أن فلسطين كانت تحت وصاية عصبة الأمم ومن ثَمَّ فهي لم تكن في حالة حرب معها. وهنا يبدو واضحاً التناقض في الموقف الألماني فهي من ناحية مع استمرارية العمل بالاتفاقية كون فلسطين ليست في حالة حرب مع ألمانيا مبررة ذلك بأنها خاضعة للانتداب بقرار من عصبة الأمم، في حين أن مطالبتها بتجميدها تبرره بأنها في حالة حرب معها بمجرد دخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا.

ومثل هذا التعاون الألماني – اليهودي الصهيوني الذي أخذ كما يرى البعض شكل العمالة للألمان كان قد أقلق بريطانيا فكانت على استعداد لمواجهته بالترغيب، وذلك بعرضها السماح لألمانيا باستعادة وجودها الكولونيالي في المشرق العربي مقابل تخليها عن مطالبها الإقليمية في أوروبا الشرقية. ولكن ذلك كان يتعارض مبدئياً وكلياً مع

تصورات هتلر الذي كان مستعداً للقبول بتوسع بريطانيا ما وراء البحار مقابل سكوت بريطانيا عن احتلالاته الحيوية في شرق أوروبا؛ بمعنى إطلاق يده في شرق أوروبا، الأمر الذي لم يكن مقبولاً مطلقاً من بريطانيا.

وباندلاع الحرب العالمية الثانية وقف اليهود ومليشياتهم العسكرية مثل الهاجانا وشيترن إلى جانب بريطانيا، بينما تبنى العرب جانب ألمانيا، وإن هم لم يفصحوا عن ذلك ولم يدخلوا في تحالفات رسمية معها، وذلك بسبب "سياسة قصر النظر الألمانية" بترددها في حمل مسؤوليتها بتبني موقف واضح من القضايا العربية وأهمها القضية الفلسطينية، ولا سيما أنها كانت قد أيدت وعد بلفور في تصريح صدر عن حكومة ألمانيا آنذاك في 1918/1/5 تضمن "تفهماً كاملاً للرغبات اليهودية وأبدت استعدادها لدعم المساعي ذات الصلة".

ولما كانت ألمانيا غير قادرة على كسر شوكة بريطانيا في أوروبا رأى قادتها العسكريون جرها إلى خارج منطقة قوتها.. إلى الشرق الأوسط، وتحديداً إلى مصر بما يجبرها على سحب بعض من قواتها على الجبهة الأوروبية ونقلها إلى هناك حفاظاً منها على خطوط إمدادها في الهند التي تشكل بالنسبة لبريطانيا ميزة استراتيجية على صعيد سياستها الاستعمارية الدولية. ولكن بريطانيا رأت في تلك السياسة العسكرية الألمانية الفرصة التاريخية لقصم ظهرها. وهذا ما كان لها في معركة العلمين حيث انتصرت قوات الجنرال مونتقمري على الجيش الألماني وجرعته وقائده رومل هزيمة نكراء كان لها أثرها لاحقاً على سير المعارك على الجبهة الأوروبية، وشكلت مقدمة لهزيمة ألمانيا واستسلامها وتقسيمها إلى مناطق نفوذ أمريكية – بريطانية – فرنسية – روسية لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من بناء كيانها وان على أسس ومبادئ سياسية مغايرة تماما: ديموقراطية في شطرها الغربي (BRD)، واشتراكية شيوعية في شطرها الشرقي (DDR).

بيد أن علاقات ألمانيا بالساحة العربية وقضاياها وأبرزها القضية الفلسطينية لم تقتصر على الجانب الرسمي بل تعدته إلى النشاط المدني أو شبه الرسمي المتعلق بفلسطين في معظم الميادين ومن أبرزها:

- الدراسات التي قام بها الباحثون والعلماء والرحالة والمستشرقون الألمان حول فلسطين ومقدساتها وآثارها.

- النشاط التبشيري الألماني في فلسطين وأبرزه إنشاء مطرانية القدس البروسية – الإنكليزية المشتركة، وإنشاء المؤسسات والمنشآت الخيرية البروتستانتيه (دار الأيتام) السورية، جمعية بيت المقدس ورهبنة الدياكونيس في كيزرفيرت على الراين، ومؤسسة القدس الإنجيلية، ونزل رهبنة القديس يوحنا، ومأوى المجذومين، ومستشفى الأطفال، وجمعية القبر المقدس، وجمعية فلسطين للكاثوليك الألمان، والنزل الألماني في القدس، ومزرعة قبية – عمواس، ونزل حيفا، ومزرعة الطبغة، والجمعية الألمانية للأرض المقدسة، وكنيسة نياحة العذراء، ونزل القديس بولس، ونزل اوغستا فكتوريا، وكنيسة مريم ودير البندكتين على جبل صهيون، والنزل الألماني القديم، ومدرسة شميدت، والمستوصف الصحي في قبية – عمواس، وملجأ العجزة في القدس، ومستشفى راهبات القديس بورميوس في حيفا، ومزرعة الطبغة ونزلها، والمدارس الكاثوليكية في الجليل، وتنظيم قوافل الحجاج الكاثوليك الألمان إلى الأماكن المقدمة.

ولكن ما الهدف من وراء ذلك النشاط التبشيري الألماني بشقيه البروتستانتي والكاثولوكي؟.

بإلقاء نظرة فاحصة على النشاط التبشيري الألماني البروتستانتي والكاثوليكي يمكن للمرء أن يتبين وبسهولة أهم أهداف هذا النشاط وأهمها:-

- استعمار فلسطين واستيطانها مستغلين اندحار جيوش محمد علي باشا عن بلاد الشام وقرب تفكك الدولة العثمانية، والسعي لاقتسام ممتلكاتها الآسيوية، وإحكام السيطرة على فلسطين ذات الموقع الاستراتيجي المميز في قلب الوطن العربي وذلك بفصلها عن بقية الولايات العثمانية وربطها مباشرة بالباب العالي ووضع سكانها المسيحيين تحت حماية الدول الأوروبية، بحيث تتولى فرنسا والنمسا حماية الكاثوليك، وروسيا حماية الأرثوذكس، وإنجلترا وبروسيا حماية

البروتستانت. وان تصبح القدس وبيت لحم والناصرة ممتلكات (مستعمرات) مسيحية(52) وفقاً لمشروع البارون بونزن / Bunsen الوزير المفوض البروسي في بيرن 1840/4/29. وكان ذلك المشروع قد مهد لإنشاء مطرانية بروتستانتية بروسية – إنكليزية مشتركة في بيت المقدس والتي انتهت إلى الزوال بسبب الخلافات الألمانية – البريطانية.

وتتبدى خطورة النشاط التبشيري الألماني انه بدأ بمبادرة من الدولة، بمعنى انه ذو خلفية رسمية، وحظي بدعم مملكة بروسيا وألمانيا بعد توحيدها وشمل البروتستانتي منه والكاثوليكي على حد سواء.

- توظيف النشاط التبشيري بشقيه البروتستانتي والكاثوليكي مدخلاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية وممتلكاتها وبخاصة فلسطين.
- إقامة المستعمرات الألمانية في فلسطين بهدف استعمار فلسطين وفقاً لمشاريع استيطانية استعمارية وأخطرها مشروع الكابتن (هيلموت فون مولتكه /Helmuth Von Moltke) الذي أثار اهتمام الرأي العام الألماني وقوامه: إنشاء (مملكة القدس) لتجعل من فلسطين مركزاً متقدماً للحضارة الأوروبية وأنموذجاً للتطور الاقتصادي في الشرق، ودولة واقية بين مصر وسورية في حالة قيام مملكة وراثية في مصر، تحول دون أي اعتداء على الدولة العثمانية، وجسراً يربط أوروبا بالقارة الهندية... وبعثاً للتقاليد والقيم الصليبية، ونصراً معنوياً عظيماً تحققه المسيحية في العالم... وان يكون على راس هذه الدولة أمير ألماني يتمتع بسلطة مطلقة ويتصف بروح متسامحة... إن اعتلاء أمير ألماني عرش مملكة القدس سوف يبعد فلسطين عن تأثير المنافسات السياسية القائمة بين الدول البحرية الأوروبية. كما أن تمتعه بسلطة مطلقة سيساعد على فرض النظام في بلد متخلف(لم يبلغ سكانه بعد مستوى حضارة اليونان الذي يؤهله للمطالبة بالحكم الذاتي).

ولكن مستقبل القدس ظل يشغل بال البلاط البروسي الذي طلب إلى أحد دبلوماسييه وهو (Joseph Maria von Radowiz) إعداد مذكرة بذلك. وبالفعل قام (Radowiz) بتقديم المذكرة المطلوبة إلى القيصر فريدريس فيلهلم الثالث في 1841/2/14 تضمنت مشروعاً بروسياً جديداً يقضي بوضع: "القدس وبيت لحم والناصرة تحت الإدارة المباشرة للدول الأوروبية"، الأمر الذي يعني تدويل الأماكن المقدسة في فلسطين.

ومن بين أهم المستعمرات الألمانية في فلسطين المستعمرات الآتية:

- مستعمرة يافا (آذار 1869).
- مستعمرة سارونا / Saronal طريق يافا – تل أبيب.
- مستعمرة ريفايم / Rephaim شمال غربي محطة سكة حديد القدس.
- مستعمرة فالهالا / Walhala على طريق يافا – تل أبيب.
- مستعمرة نويهارد هوف /Neuhardhof حيفا.
- مستعمرة بيت لحم 1906.
- مستعمرة فالدهايم / Waldheim 1907 بالقرب من بير سالم.

من خلال ما تقدم من عرض يمكن القول بان سياسة ألمانيا تجاه القدس بخاصة وفلسطين بعامه كان ينظر إليها وتتم من زاوية مصالح ألمانيا مع الدولة العثمانية من جهة، ومن زاوية أولوية مصالحها في وسط وشرق أوروبا وتوظيف علاقاتها ونفوذها في الدولة العثمانية وأقطارها العربية الآسيوية من جهة ثانية، وتداخل أو تشابك نشاطها التبشيري بالسياسي من جهة أخرى.

مرحلة ما بعد قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية (BRD)

ما قبل قبول الألمانيتين في الأمم المتحدة (1949-1973)

عرفت جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ الإعلان عن تأسيسها استناداً لـ "القانون الأساسي" (Grundgesetz) الذي تبناه البندستاغ (البرلمان الاتحادي) في بون بتاريخ 1949/9/23م والمستند إلى مبادئ: النظام الاقتصادي الاجتماعي الحر، وسيادة القانون، والتكافل الاجتماعي، والبنية الفيدرالية للدولة، ثمانية مستشارين اتحاديين (رؤساء حكومات) هم:

الدكتور كونراد ادناور (1949-1962)، والأستاذ الدكتور لودفيغ ايرهارد (1963- 1966)، وكورت كسنجر (1966-1969)، وجميعهم من حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي الألماني Die Deutsche Christliche Demokeratische Partei (CDU)، وفيلّي براندت (1969-1974)، وهيلموت شميدت (1974-1982)، وكلاهما من الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني Die Soziale Demokratische Partei (SPD)، والدكتور هيلموت كول (1982-2001) (CDU)، وغيرهارد شرودر (2001-2005) (SPD)، والمستشار الاتحادي الألماني الحالي الدكتورة انجيلا ميركل (2005- 2009) (CDU)؛ أي أن ألمانيا الاتحادية عرفت منذ تأسيسها عام 1949 خمسة مستشارين اتحاديين من حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) الحزب الشقيق لحزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي الألماني Die Deutsche Christliche Soziale Partei (CSU) الألماني الذي يقتصر وجوده على مقاطعة بافاريا والتي لا وجود لحزب (CDU) فيها، وثلاثة مستشارين اتحاديين من (SPD)

وفيما يخص سياسة ألمانيا الشرق أوسطية في هذه الفترة يعتبر المستشار الأول د. كونراد آدنادر مهندس تطبيع العلاقات الألمانية – الإسرائيلية من جهة، والعلاقات الألمانية – اليهودية من جهة أخرى. ولكن كيف؟

من المعروف أن ألمانيا (الرايخ الثالث) قد خرجت من الحرب العالمية الثانية ممزقة

الأوصال ومقسمة إلى مناطق محتلة فاقدة للسيادة والاستقلال والهيبـة، تتهـددها المخـاطر مـن كـل اتجـاه واشدها بأساً مطالبات دول الحلفـاء ألمانيـا دفـع تعويضـات لا يقـوى عليهـا اقتصـادها المحطـم ولا بنيتهـا التحتية المدمرة، فضلاً عن مطالبة إسرائيل، ومؤتمر المطالب اليهودية الذي كان يمثل ثلاثاً وعشريـن منظمـة يهودية بتعويضات قدرتاها بـ: 4.5 مليارد مارك ألماني. ولكـن إزاء مثـل هـذه المعضـلات مـا الـذي كـان مـن الممكن لألمانيا المهزومة الممزقة الأوصال أن تفعله للخروج من المأزق التـاريخي الـذي وضـعها فيـه الـزعيم النازي آدولف هتلر؟

لم يكن هناك أمام المستشار د. آدنادر من خيارات مريحة يمكن لـه أن يأخـذ بأحـدها.. فالخيـارات المطروحة أمامه نظرياً أحلاها مر. فكان عليه أن يختار بين:

- الانحياز إلى المعسكر الغربي الأمـريكي – البريطـاني – الفـرنسي وألمانيـا الغربيـة خاضـعة بـالمطلق لنفوذه وسيطرته؛
- الانحياز إلى المعسكر الشرقي (الكتلة الاشتراكية / دول حلف وأرسو لاحقاً) وألمانيا الشرقية محتلة من الاتحاد السوفياتي وخاضعة لنفوذه وسيطرته المطلقة؛
- البقاء على الحياد.

ومع أن تلك الخيارات لم تكن اكثر من تمارين ذهنية، فإن ما سـاعد المستشـار كـونراد آدنـاور عـلى استمراء لعبة التمارين الذهنية تلك والمواظبة عليها ومن ثمّ تحديد الخيار الذي كان منحـازاً إليـه أصـلاً في قرارة نفسه وهـو الانـدماج سياسـياً في المعسـكر الغـربي لأسـباب سياسـية وأهمهـا: "إعـادة توحيـد ألمانيـا" المنصوص عليه في "القانون الأساسي" الألماني، ذلك الهدف الـذي باعتقـاده مـا مـن طريـق يقـود إليـه سـوى الاندماج في الغرب. ومن هنا كان هدف الاندماج يتقدم عـلى "إعـادة توحيـد ألمانيـا" ، متنـاغماً بـذلك مـع أولويات السياسة الخارجية لألمانيا التي لم تمارس عملياً إلا بعد توقيع ألمانيا على اتفاقيات بـاريس ودخولهـا حيز التنفيذ في 1955/5/5.

ومع أن د. كونراد آدناور كان يعرف أن قبول ألمانيا في المعسكر الغـربي بمؤسسـاته السياسـية والعسـكرية وأهمهـا (NATO) حلـف شـمال الأطـلسي كعضـو مسـتقل وذي

سيادة تامة أمر عسير، إن لم يكن مستحيلاً، ما لم يتم تأهيلها كنظام سياسي وفق معايير وقياسات ربة الحلف؛ الولايات المتحدة الأمريكية، وشركائها بريطانيا وفرنسا، فانه كان مصمماً على اجتياز جميع العقبات الداخلية والخارجية التي تعترض طريقه في هذا التوجه.

فعلى الصعيد الداخلي كانت المعارضة المتمثلة بالحزب الاجتماعي الديمقراطي (SPD)، وليس كما هو شائع الحزب الاشتراكي الديمقراطي، يعارض بشدة دخول ألمانيا في حلف الناتو لان ذلك من وجهة نظره سيحول دون إعادة توحيد ألمانيا، إذ إن الاتحاد السوفياتي سينظر لمثل هذه الخطوة على أنها عمل عدائي يخل بتوازن القوى في صراع الشرق – غرب، وسيعمل من ثمّ على دمج ألمانيا الشرقية في الكتلة الشرقية وجهازها العسكري؛ حلف وارسو، الأمر الذي يعني عملياً فقدان أي أمل في إعادة توحيد الألمانيتين.

أما على الصعيد الخارجي فهناك معارضة شديدة من دول الحلفاء، من فرنسا خاصة، ودول أوروبا الغربية عامة، التي كانت جميعها ترى في ألمانيا الموحدة خطراً على مستقبلها السياسي، فضلاً عن معارضة إسرائيل التي خرجت إلى الوجود قبل خمسة عشر شهراً من قيام ألمانيا الاتحادية في أيلول عام 1949، ومعارضة يهود أمريكا لطموحات د. آدناور الاندماجية والوحدوية. وهنا كانت نقطة البداية. ولكن كيف؟

أدرك د. آدناور بحنكته السياسية ومسلحاً "بماضيه النظيف" في الحقبة النازية أن عليه أن يقدم للعالم الغربي ولإسرائيل واليهود ألمانيا مغايرة تماماً لتلك في العهد النازي تحدوه ثقة مطلقة كذلك بأن إسرائيل ويهود أمريكا هم مدخله إلى ذلك الهدف التكتيكي (الآلية) التي ستقود إلى استعادة ألمانيا الاتحادية لسيادتها وانتزاع استقلالها تمهيداً لإعادة توحيد الألمانيتين. لذا فقد عقد العزم على التصالح مع اليهود مقدماً لذلك بسلسلة من التصريحات غير الرسمية أعرب فيها عن استعداد ألمانيا لتحمل المسؤولية الأخلاقية والسياسة الكاملة عما لحق بيهود ألمانيا من مآسي والآم لا مثيل لها، وضرورة تعويضهم عن جرائم الحرب التي ارتكبت بحقهم في العهد النازي. فقد جاء في أحد تلك

التصريحات في هذا السياق: "إذا أردنا استعادة الهيبة بين الشعوب فلا يجوز للمرء أن يقلل من قوة اليهود المستمرة حتى اليوم في العالم وبخاصة في أمريكا. لذا فقد وضعت كامل طاقتي، وبالقدر الممكن، للوصول إلى مصالحة بين الشعب اليهودي وبين الشعب الألماني".

بيد أن جهود آدناور لم تفلح في ثني يهود أمريكا وإسرائيل عن التمسك بشروطهما لإجراء مباحثات غير مباشرة مع ألمانيا الاتحادية بشأن المصالحة والتعويضات إلا إذا أذعن لها، وذلك بأن تدلي حكومة ألمانيا الاتحادية بتصريح رسمي يتضمن قبولها بشروطهما، وهو ما كان د. آدناور يرفضه لان ذلك من شأنه أن يحدث ردود فعل سلبية لدى الشعب الألماني تضر بمساعي آدناور لتسوية النزاع معهما، علاوة على أن الشعب الألماني لم يكن، حسبما كان يرى مستشار آدناور هربرت بلا نكنهورن مبرراً امتناع آدناور عن ذلك بـ: "غياب الأساس النفسي والمجتمعي لدى الشعب الألماني".

وبعد أخذ ورد أذعن المستشار د. آدناور لمطلب إسرائيل ويهود أمريكا بالتصريح الذي ألقاه أمام البندستاغ (البرلمان الاتحادي الألماني) في 1951/9/27 تضمن الآتي:

- اعتراف حكومة ألمانيا الاتحادية بالجرائم المرتكبة ضد يهود ألمانيا (في العهد النازي) ومسؤوليتها عن ذلك.
- تعهد ألمانيا بدفع تعويضات فردية وأخرى لإسرائيل تعويضات دولة باعتبارها تحملت عبء استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود.

وكانت المباحثات بشأن التعويضات بين إسرائيل ومؤتمر المطالب اليهودية من جهة، وبين الحكومة الألمانية من جهة أخرى، قد انتهت إلى التوصل إلى "اتفاقية لوكسمبورغ" الثلاثية المنظمة للتعويضات. فقد تم التوقيع على الاتفاقيتين الأولى والثانية في لوكسمبورغ في 1952/9/10. ووقع الاتفاقية الأولى بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل عن الجانب الألماني المستشار الألماني الاتحادي د. كونراد آدناور، وعن الجانب الإسرائيلي موسى شاريت، وزير خارجية إسرائيل، في حين كانت الثانية بين ألمانيا الاتحادية ومؤتمر المطالب المادية اليهودية الذي كان يضم (23) منظمة يهودية من خارج إسرائيل، ووقعها كذلك عن ألمانيا المستشار د. كونراد آدناور، وعن مؤتمر المطالب ناحوم غولدمان، رئيس

المؤتمر الصهيوني العالمي. أما الاتفاقية الثالثة فكانت بين مؤتمر المطالب اليهودية وإسرائيل في نيويورك لتصبح إسرائيل بذلك الدولة المسؤولة عن مؤتمر المطالب المادية

.وبلغ مجموع ما تعهدت حكومة ألمانيا بدفعه طبقاً للاتفاقية (820) مليون دولار أمريكي

كانت حصة مؤتمر المطالب اليهودي منها (450) مليون مارك ألماني وما تبقى لإسرائيل شريطة أن تتعهد إسرائيل بعدم التقدم بأية مطالب جديدة في المستقبل نهائياً.

وكانت الحكومة الألمانية الاتحادية قد أقرت الاتفاقية في تموز/1952 في حين صادق عليها البرلمان الاتحادي الألماني بأغلبية (239) صوتاً، مقابل (35) صوتاً ضد، و (86) امتناع من مجموع (401) صوتاً. ومما تجدر الإشارة إليه أن الحزب الاجتماعي الديمقراطي، (SPD) قد صوت بالإجماع مع الاتفاقية (125) مع، و (5) غياب من مجموع مقاعده النيابية وعددها (130) مقعداً، في حين أن تحالف حزبي (CDU/CSU) حزب المستشار صوت على مضض وبغالبية طفيفة.

أما حكومة إسرائيل فقد تبنت القرار بأغلبية (7-5) في آذار 1953، في حين أن ديفيد بن غوريون استطاع بصعوبة أن يؤمن الأغلبية البسيطة للاتفاقية في الكنيست الإسرائيلي.

ولكن ماذا كان رد الفعل الإسرائيلي على الاتفاقية ؟

موسى شاريت، وزير خارجية إسرائيل آنذاك وصف الاتفاقية في مؤتمر صحفي عقب التوقيع عليها مباشرة قائلاً بأنها: "حدث تاريخي ذا مغزى أخلاقي واقتصادي كبير سيحتل في التاريخ مكاناً متميزاً... دون أن يعني اتباعها بعلاقات دبلوماسية أو تجارية مع ألمانيا".

أما بن غوريون فقد وصف دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بأنه: "يوم عظيم". ومع انه كان يشك في التزام حكومة ألمانيا الاتحادية بدفع التعويضات، فإنه كان يرى "قرار ألمانيا الاتحادية لهو في الواقع أهم من الالتزام، انه قرار سياسي، انه الاعتراف بدولة إسرائيل". وبن غوريون كان في ذلك على حق إذا كان الاتفاق بداية الطريق لاعتراف ألمانيا

الاتحادية بإسرائيل في 1965/3/7 التي اتخذت من زيارة اولبرخت، رئيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية لمصر عام 1965 المؤيدة لقضايا التحرير في العالم ومنها القضية الفلسطينية، كما ظهر لاحقاً من سلوكها السياسي في المحافل الدولية وبخاصة في الأمم المتحدة بعد قبولها عضواً في 1973/11/18، ذريعة للتحول الكبير الذي طرأ على سياسة ألمانيا الاتحادية الخارجية العربية والإسرائيلية.

إن حكومة ألمانيا الاتحادية، وهي وريثة ألمانيا قبل التقسيم، التي كانت تدعي التزامها الحياد فيما يخص الصراع الإسرائيلي - العربي محتمية بقرار التقسيم رقم 1947/181 قبل احتلال إسرائيل لكامل فلسطين وبقرار مجلس الأمن 1967/242 بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية بنصه الإنجليزي الذي يتحدث عن انسحاب إسرائيل من أراض عربية محتلة وليس كما يفيد النص الفرنسي الذي يتحدث عن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وكذلك تبنيها للتفسير البريطاني والأمريكي للقرار باعتباره قراراً غير ملزم لأنه لم يصدر وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فظلت تتجاهل الحديث حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة إلا من خلال المؤسسات الأوروبية المشتركة كالسوق الأوروبية المشتركة (EWG)، والاتحاد الأوروبي (EU) الذي سيأتي الحديث عنه في سياق نشاط ألماني الأوروبي.

إن سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه القضية الفلسطينية بما في ذلك تجاه القدس في المرحلة السابقة لقبولها عضواً في الأمم المتحدة لا يمكن فهمها في ظل تجاهلها للقضية الفلسطينية أو حتى تغييبها عن مسرح السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية إلا في إطار أولوية علاقاتها مع إسرائيل والحرص على تنمية علاقات ألمانيا معها وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها في 1965/5/12 اثر تبادل الرسائل بين المستشار الألماني الاتحادي آنذاك "لودفيغ ايرهارد" و "ليفى اشكول"، رئيس وزراء إسرائيل، واللتين أذيع نصاهما من بون والقدس المحتلة في آن معاً أعقبه قطع علاقات الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع بون، ماعدا ليبيا، وتونس، والمغرب، كرد فعل على هذا السلوك الألماني المنحاز لإسرائيل غير المبالي بالقضية الفلسطينية.

ومع أن أهداف ألمانيا الاتحادية الرئيسة كانت تكمن بالدرجة الأساس، كما سبقت الإشارة لذلك، في التخلص من تبعات خسارتها للحرب، وأبرزها الاندماج في المعسكر الغربي، وإعادة توحيد ألمانيا، مؤسسة على اقتناع دوائر صنع القرار السياسي فيها بأهمية دور إسرائيل ويهود أمريكا في تمكينها من ذلك، لا بل في استقوائها بهم على أمريكا نفسها، كما في أزمة السويس، إذ ترددت حكومة المستشار د. كونراد آدناور في الاستجابة لطلب أمريكا بممارسة ضغوطها الاقتصادية على إسرائيل لحملها على الانسحاب من السويس. فقد جاء في بيان لوزارة الخارجية الألمانية الاتحادية حول رفضها التدخل في شؤون الدول الأخرى: "بخصوص مسألة السويس فان الأنسب لنا تبني سلوك حيادي دون أن يعني ذلك التزام الحياد في التعبير.

ومع أن تلك كانت مرتكزات سياستها الخارجية آنذاك، فان ذلك لم يقف عائقاً دون حدوث تغير في سياستها الشرق أوسطية والقضية الفلسطينية بما فيها القدس تبعاً للمتغيرات الدولية آنذاك، ولا سيما أن الشرق الأوسط بقضاياه المختلفة وأهمها القضية الفلسطينية، محور الصراع الإسرائيلي – العربي، وإسرائيل نفسها باعتبارها إحدى المصالح الحيوية للغرب إلى جانب أن النفط كان يحتل موقعاً رئيساً في صراع الشرق والغرب، والحرب الباردة.

ولقد بدأ هذا التحول في موقف ألمانيا وسياستها تجاه القضية الفلسطينية بتوقيعها على وثيقة شومان" الصادرة عن السوق الأوروبية المشتركة بدوله الست آنذاك في1971/5/12 التي نصت على:

- انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية المحتلة.
- الإقرار بمبدأ إجراء تعديلات حدودية طفيفة.
- إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل وجاراتها العربيات.
- إنشاء مناطق منزوعة السلاح.
- تدويل القدس، وهي بذلك متناغمة مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (قرار التقسيم 181 في 1947/11/29 الذي قضي أن يكون للقدس كيان

خاص بها Corpus Separatum).

- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1948/194.

ولكن حكومة ألمانيا الاتحادية سرعان ما أعلنت أن هذه الوثيقة لم تكن اكثر من إعلان نوايا لم تتم الموافقة على جميع بنودها..

11. مرحلة ما بعد قبول الألمانيتين في هيئة الأمم المتحدة وإعادة توحيدهما (1973-حتى الآن)

عرفت هذه المرحلة ثلاثة مستشارين اتحاديين اثنان من الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SPD) وهما المستشار الاتحادي (Bundeskanzler) فيلّي براندات (1969-1974) والمستشار الاتحادي (BK) هيلموت شميدت (1974-1982)، والمستشار الدكتور هيلموت كول (Dr. Helmuth Khol) من الحزب المسيحي الديمقراطي (CDU)، وهو صاحب الفترة الطولى في الحكم منذ تأسيس ألمانيا الاتحادية وحتى الآن (1982م – 2001م).

وفي هذه الفترة تركز اهتمام السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية على المحاور الآتية:

1. الانفراج والانفتاح على دول أوروبا الشرقية، أي على دول الكتلة الشيوعية، الأمر الذي عرف بسياسة ألمانيا الشرقية وانتهت بعقد سلسلة من الاتفاقيات مع الاتحاد السوفياتي والدول السائرة في فلكه آنذاك ومن أبرزها ألمانيا الديمقراطية وبولونيا وتيشكسلوفاكيا.

2. تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3. العمل باتجاه توحيد الألمانيتين من خلال توحيد أوروبا بما يعزز من مكانة دولها فيما يخص العلاقة مع الحليف الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية ويقود للانفراج مع خصمها الأكبر الاتحاد السوفياتي آنذاك وبما لا يولد الانطباع لدى القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي

آنذاك، بأن أوروبا تتجه نحو الاستقلالية ومنافستهما على الساحة الدولية لا سيما وأن أوروبا لم تكن آنذاك ولا تزال غير راغبة في لعب دور قيادي على الساحة الدولية لأنها أصلاً غير مستعدة لتحمل كلف مثل هذا الدور المادية والعسكرية والسياسية.

واكثر ما تتبدى ملامح هذه السياسة لألمانيا الاتحادية باعتبارها أحد أهم دول الاتحاد الأوروبي والمحاور المتشكلة في إطاره والذي كان يأخذ تارة شكل محور باريس – روما – بون، ومحور بون – لندن – باريس تارة أخرى تبعاً للتركيبة الحكومية في تلك العواصم... في سياسة ألمانيا الاتحادية الشرق أوسطية.

وتستند سياسة ألمانيا الاتحادية الشرق أوسطية وتحديداً تجاه القضية الفلسطينية إلى القبول باحتكار الولايات المتحدة الأمريكية لها والتسليم برؤيتها للقضية المتناغمة ومشاريعها لتسويتها أصلاً مع الرؤية الإسرائيلية لقرارات الشرعية الدولية، قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مع حدوث تحول جوهري في نظرة الإدارات الأمريكية للأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية باعتبارها أرضاً متنازع عليها من جهة، وبأن المفاوضات الثنائية المباشرة، وليست أروقة الأمم المتحدة هي المكان المناسب للتوصل إلى تسوية مرضية لطرفي النزاع المباشرين، الفلسطيني والإسرائيلي.

وإذا كانت ألمانيا الاتحادية لا تتفق مع الرؤية الأمريكية الجديدة فيما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة منسجمة بذلك مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي، فإنها باركت النهج الأمريكي في سعي واشنطن لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات الثنائية.

وليس هذا فحسب، بل أن ألمانيا الاتحادية ظلت تنظر لعلاقاتها مع إسرائيل بأنها علاقات ذات طبيعة خاصة مهما بلغ مستوى التطبيع فيما يخص العلاقات الألمانية – الإسرائيلية محكومة ومتذرعة في أن معاً بعقدة الذنب النازية تجاه يهود ألمانيا والعالم. ومع هذا فلا يمكن تجاهل التحول الذي طرأ على سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه الصراع الإسرائيلي – العربي عامه والقضية الفلسطينية وسبل تسويتها خاصة. ففي تشرين الأول

عام 1973 صرح وزير خارجية ألمانيا الاتحادية ونائب المستشار فالتر شيل (Walter Scheel) مؤكداً انتهاج بلاده لسياسة متوازنة مدفوعاً بذلك بالمتغيرات الإقليمية التي أنتجتها حرب "تشرين التحريكية" والتوظيف السياسي للنفط في معركة العرب مع إسرائيل والمؤيدين لها، الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية (المقاطعة النفطية) للغرب واليابان قائلا:-

"نحن نسير وراء سياسة التوازن في علاقاتنا تجاه بلدان الشرق الأوسط، وهي لا تقبل التميز لأي طرف في النزاع بالشرق الأوسط، فعلى أساس سياسة عدم الانحياز التي نسير عليها حيال الشرق الأوسط، ونظراً لعودة علاقاتنا الدبلوماسية (مع الدول العربية) فإننا نستطيع ان نراعي في المستقبل اتصالات ودية مع جميع بلدان هذه المنطقة"، أي مع الدول العربية وإسرائيل.

ولكن هذه "السياسة اللامنحازة" التي أكد عليها فالتر شيل لم تشهد ثباتاً، بل تذبذباً سياسياً مؤسس على "عقدة الذنب" بدليل قول المستشار الاتحادي الألماني (فيلّي براندات / Willy Brandt) في 1973/10/10 في معرض نداء له طالب فيه وقف الحرب: "إن حياة الباقين على قيد الحياة في إسرائيل مهددة بالخطر" ، في حين أعلنت حكومة براندت/ شيل الاتحادية "احتجاجها على خرق الولايات المتحدة للمعاهدة الألمانية – الأمريكية المعدلة في 1954/10/23 التي لا تعطي الولايات المتحدة حق استخدام الأراضي الألمانية لتزويد مناطق الصدامات المسلحة بالأسلحة، وذلك بعد انكشاف أمر تزويد أمريكا (إسرائيل) بالسلاح انطلاقاً من المطارات والمرافئ الالمانيا".

ولكن سياسة "الحياد والحذر" الألمانية تجاه الصراع الإسرائيلي – العربي ظلت تلازم ألمانيا الاتحادية حتى في إطار نشاطها السياسي الشرق أوسطي الأوروبي، سواء كان ذلك في إطار السوق الأوروبية المشتركة (EWG) أو من خلال وريثها الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتبدى من خلال مشاركتها في تبني البيان الصادر عن السوق الأوروبية المشتركة في 1973/11/6 والذي تحدث "لأول مرة عن أن السلام في المنطقة مرهون بتلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" ولكنها امتنعت عن التصويت لصالح قرار الجمعية العامة

(3210/ الـدورة التاسـعة والعشريـن/1974 القـاضي "بـدعوة منظمـة التحريـر الفلسـطينية للمشـاركات في مناقشات الجمعيـة العامـة الخاصـة بالقضـية الفلسـطينية. وامتنعـت كـذلك عـن التصـويت لصـالح قـرار الجمعية العامة (1974/3236) الخاص" بالحقوق الثابت للشعب الفلسطيني ، وصوتت ضد قـرار الجمعيـة العامة 1974/3237 الخاص بمنح منظمة التحرير الفلسطينية صفة عضو مراقـب في الجمعيـة العامـة، وضـد القرار القاضي بتشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقـه الثابتـة غير القابلة للتصرف، وضد القرار (1975/3379) القاضي باعتبار الصهيونية شكلاً من أشـكال العنصريـة الـذي يعتبر اخطـر قـرار إدانـة لإسرائيـل والصـهيونية باعتبارهـا حركـة عنصريـة، الأمـر الـذي رأت فيـه اليهوديـة الصهيونية ممثلة بكيانها إسرائيل مقدمة لاستئصالها وهو القرار الذي ظل يقض مضاجع إسرائيل واليهوديـة الصهيونية واللوبي الصهيوني والغـرب حتـى تمكنـوا مـن إلغائـه في دورة انعقـاد الجمعيـة العامـة السادسـة والأربعين في ديسمبر 1991 بعد نجاح التحالف في دحر القوات العراقية الكويت في حـرب أمريكيـا الثلاثينـه في 1991/1/17.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ألمانيا الاتحادية ظلت، سواء فيما يتعلـق بتصريحاتهـا الرسـمية منفـردة، أو من خلال السوق الأوروبية المشتركة، تؤكد على أن سياستها الفلسـطينية تسـتند إلى تـلازم السـلام وحـق الشعب العربي الفلسطيني في الاستجابة لحقوقه المشروعة، أي حق تقرير المصير وفقـاً لوثيقـة 1973/11/16. وقد حدث تطور في الموقف الأوروبي ومن خلاله الموقـف الألمـاني في تبنـي بيـان صـادر عـن وزراء خارجيـة السوق الأوروبية التسع في العاصمة الإيطالية روما في 1975/10/30 جاء فيه:

"لا بد من الاعتراف الدائم بحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن شخصـيته" ؛ بمعنـى أن الموقـف الأوروبي ومعـه الموقـف الألمـاني تطـور مـن "الاسـتجابة لحقـوق للشـعب العـربي الفلسـطيني إلى ضرورة الاعتراف بشخصيته الوطنية، أي الاعتراف بدولة فلسطينية".

وقد تعزز هذا الموقـف في الخطـاب الـذي ألقـاه هـانز – ديـتريس غيـنشر، وزيـر خارجية ألمانيا الاتحادية آنذاك من على منبر الأمم المتحدة، في دورتها الحادية والثلاثين في

1976/9/28 جاء فيه:

"لقد عبرت ألمانيا الاتحادية عن رأيها في ذلك من فوق هذا المنبر في عام 1974، وأكدت انه لا بد من الأخذ بالاعتبار، خلال التسوية السلمية، وعند انتهاء احتلال الأراضي، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الذي يتضمن في النهاية حقه في إقامة سلطته القومية، وكذلك حق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها".

ومع أن ألمانيا الاتحادية ومعها بقية أعضاء السوق الأوروبية المشتركة ظلت تربط ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية بعد زوال الاحتلال عنها ومن ضمنها الشطر الشرقي من القدس، بضرورة أن تعيش إسرائيل بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، فإنها ظلت تؤكد أيضاً على: "أن السلام ليس ممكناً إلا إذا ترجم الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إعطاء تعبير فعّال لهويته الوطنية إلى واقع يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إقامة وطن قومي للشعب الفلسطيني، وان من الضروري اشتراك ممثلي الشعب الفلسطيني في أية مفاوضات" ، وهو ما أعاد تأكيده ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية في دورة انعقاد الجمعية العامة الثانية والثلاثين لعام 1977.

وكان الموقف الألماني بدا أكثر وضوحاً وعزماً وتصميماً في الكلمة الترحيبية التي ألقاها المستشار الاتحادي هيلموت شميدت (Helmuth Schmidt) 1974-1982 بمناسبة استقباله لولي العهد السعودي آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز جاء فيها:

"إن حق تقرير المصير الذي طالبنا به للشعب الألماني يجب ألا تحرم الشعوب الأخرى منه. لذلك، وبناء عليه، فقد طالبت حكومة ألمانيا الاتحادية دائماً وعلناً بوجوب تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ويبدو لي ضرورة تركيز المناقشات الدولية حول إمكانية الأخذ بعين الاعتبار قضية التوقعات الإقليمية للعرب المشتركين في الأزمة، وحق تشكيل دولة للفلسطينيين، وذلك بنفس مقدار مناقشة المصالح الأمنية لدولة إسرائيل".

غير أن هذا الموقف المتقدم لألمانيا الاتحادية على لسان المستشار الألماني الاتحادي لم

يجد صداه اللازم على صعيد السوق الأوروبية المشتركة. ففي بيان البندقية الصادر عن دول السوق الأوروبية المشتركة في حزيران 1980 الذي اخذ على اتفاقيات كامب ديفيد المبرمة بين مصر وإسرائيل في 1979/3/26 تأجيجها للتوتر في المنطقة مؤكداً تمسك المجموعة الأوروبية بقرار مجلس الأمن 1967/242 واعتماد، منهج كامب ديفيد في تسوية النزاع الإسرائيلي – العربي" ، ولكنه تجاهل الإشارة إلى "حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وتجاهل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني".

ويبدو أن المستشار هيلموت شميدت كان أول مستشار ألماني اتحادي يجرؤ، إن لم يجازف بمستقبله السياسي. عندما تعدى الخطوط الحمراء بدعوته غير المباشرة بعدم الاكتفاء بالتصريحات، بل الانتقال إلى المساهمة في صنع السلام في الشرق الأوسط، وهو ما تعارضه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اللتان لا تريدان لدول للمجموعة الأوروبية، منفردة أو مجتمعة الخروج عن إرادتيهما وضرورة اكتفائها بدعم الجهود الأمريكية لتحقيق سلام أمريكي – إسرائيلي (Pax Americana) عندما أعلن في بيان حكومته الائتلافية أمام البندستاغ (البرلمان الاتحادي) في 1980/11/24 قائلاً:

"إننا نريد في الشرق الأوسط، بالاشتراك مع شركائنا في المجموعة الأوروبية وبالاعتماد على بيان البندقية، المساعدة في تحقيق حل سلمي شامل وعادل ودائم".

غير أن شميدت قد غامر حقاً بإحراق جميع سفنه عندما قال في مقابلة تلفزيونية له عقب زيارة قام بها للسعودية في نيسان عام 1981:

"إن المرء لا يستطيع في الأزمة الفلسطينية إعطاء جانب واحد كل الحق وإدارة الظهر للجانب الأخر. هذا غير ممكن خاصة إذا كان المرء ألمانياً يعيش في أمة مقسمة ويطالب بحق تقرير المصير للشعب الألماني، حينئذ يجب على المرء أن يعترف بالمطلب الأخلاقي لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني... إذا أردنا في الغرب أن ننظر إلى منظمة التحرير على أنها إرهابية دون التفريق بين الكتل المختلفة ضمن المنظمة – إذ أن منظمة التحرير ليست إلا المنظمة الرئيسية للمنظمات المختلفة – إذا استمررنا على ذلك فسندفع

المنظمة إلى أحضان موسكو، وهذا ليس من العقل (الحكمة). يجب أن يتجه الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اعتراف كل منهما بالطرف الأخر. إنني أتمنى لليهود من صميم قلبي أن يبقى كيان دولتهم هذا وألا يتعرض للخطر نتيجة لسياسة لا تنظر بعيداً بما فيه الكفاية".

وبهذا التصريح الذي ينظر للصراع الإسرائيلي العربي كأحد أوجه الصراع بين الشرق – والغرب انفتحت على المستشار الاتحادي هيلموت شميدت أبواب جهنم من خلال حملة شرسة مركزة قادها رئيس وزراء إسرائيل آنذاك الإرهابي مناحيم بيجن مذكراً بما أسماه ماضيه النازي كونه كان ضابط في البحرية الألماني أبان الحرب العالمية الثانية.

ولكن شميدت الذي عرف أن نهايته السياسية قد دنت لم يستكن لهجوم بيجن بل رد عليه الصاع صاعين متهماً إياه بالغباء السياسي قائلاً:

"أنا لا أتمنى أن أكون شعرة في جسد ذلك الغبي لو فكر عشرين سنة للأمام"، وذلك في إشارة منه إلى أن الزمن لا يعمل في النهاية لصالح إسرائيل، الأمر الذي يتطلب إجبارها على حظها بالقبول بدولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وهو ما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون لاحقاً في مقالة له في الواشنطن بوست بعد إخراج القوات العراقية من الكويت في شباط 1991 بإشارته إلى أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحتان في الشرق الأوسط: النفط وإسرائيل الأمر الذي يقتضي من الإدارة الأمريكية، إدارة الرئيس بوش الأب إجبار إسرائيل على حظها في هذه الفرصة التاريخية التي قد لا تتكرر أبداً.

ولكن ماذا عن سياسة جمهورية ألمانيا الاتحادية تجاه القدس والقضية الفلسطينية والشرق أوسطية في عهد مستشاريها الثلاثة اللاحقين الذين إما كانوا في سن الأحداث خلال الحقبة النازية كالمستشار الألماني الاتحادي الدكتور هيلموت كول، أو أنهم لم يخلقوا بعد كالمستشارين الاتحاديين غيرهارد شرودر (SPD) وأنجيلا ميركل (CDU/CSU)؟

وباعتلاء د. هيلموت كول سدة الحكم في جمهورية ألمانيا الاتحادية خلفاً للمستشار الاتحادي هيلموت شميدت تكون ألمانيا الاتحادية قد عرفت أول مستشار لها لا يمكن

أخذه بجريرة النازية، الأمر الذي قد يساعده في انتهاج سياسة ألمانية شرق – أوسطية لا تسبب لـه تهمـة النازية. ولكن المستشار د. هيلموت كول كـان معنياً بتنقيـة أجـواء العلاقـات الألمانيـة – الإسرائيليـة التـي تلبدت بالغيوم جراء المشاداة الكلامية التي جرت بين المستشـار شـميدت، ورئـيس وزراء إسرائيـل منـاحيم بيجن اثر عودة الأول من زيارة للعربية السعودية وميله للاستجابة لطلبات التسليح السـعودية مسـتنداً في ذلك إلى المبادئ ذاتها التي حكمت مواقف وسياسات سلفه ولا تـزال تحكـم مواقـف وسياسـات خلفـه إلى حد بعيد وأهمها:

- الالتزام بخصوصية العلاقـات الألمانيـة – الإسرائيلية وبحـق إسرائيـل في الوجـود والعـيش بسـلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
- الاحـتماء بمواقـف وسياسـات الاتحـاد الأوروبي الخاصـة بـالنزاع الإسرائـيلي – العـربي والقضـية الفلسطينية المستندة إلى القانون الدولي، وقرارات الأمـم المتحـدة، وتحديـداً بقـراري 1967/342 و 1973/338 والقاضية جميعها بانسحاب إسرائيـل مـن الأراضي العربيـة المحتلـة مـع القبـول بمبـدأ إجراء تعديلات طفيفـة عـلى حـدود عـام 1967، والتسـليم بحـق تقريـر المصير للشـعب العـربي الفلسطيني طبقاً للمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.
- التسليم بالدور الجوهري للولايات المتحدة الأمريكية وعدم الدخول في منافسة معها فـيما يخـص مساعيها لتسوية الصراع، بل الاكتفاء بدعمها ومساندتها في تمرير سياستها كونها الدولـة الوحـدى القـادرة عـلى إقنـاع إسرائيـل بضرورة التوصـل إلى تسـوية تسـتند إلى مبـدأ حـل الـدولتين: دولـة إسرائيل ودولة فلسطينية قابلة للحياة.
- الطلاق البين فكراً وسياسة وجيلاً مع الحقبـة النازيـة، بمعنـى انعـدام الوسـيلة وانسـداد الطريـق وانتفاء المبرر لاتهام جيل كول وخلفه بعد بالنازية.

وبذلك يكون هيلموت كول قد مهد الطريق لتبني سياسة شرق أوسطية لا تحظـى في بعض مجالاتهـا وأوجههـا بـتفهم إسرائيـل لهـا. فقـد شـهد عقـد الثمانينيـات مـؤشرات عـلى

التوجه للتحلل الحذر من "عقدة النازية" بتحدي كول لاعتراضات والاحتجاجات اليهودية على الزيارة التي قام بها سوياً مع الرئيس الأمريكي الراحل رونلد ريغان لمقبرة تضم رفات جنود ألمان سقطوا في الحرب العالمية الثانية، وكذلك لقاؤه للرئيس النمساوي السابق والأمين العام الأسبق للأمم المتحدة د. كورت فالدهايم وهو يواجه حملة صهيونية أمريكية شرسة بسبب ما وصف بماضيه النازي؛ وكذلك رفض كول الشديد لاعتراضات المؤتمر اليهودي العالمي على مساعي حكومته لإعادة توحيد الألمانيتين في أعقاب انهيار المعسكر الشيوعي.

ولكن الحذر ظل السمة المميزة لسياسة ألمانيا الاتحادية الشرق أوسطية وتحديداً تجاه القضية الفلسطينية، لا بل أنها شهدت تراجعاً لصالح إسرائيل لتظل محكومة بالمبادئ الأربعة الآتية:

- الامتناع عن التحرك خارج نطاق الاتحاد الأوروبي.
- عدم الصدام مع واشنطن فيما يخص صراع الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية مع الحرص على التميز عنها أوروبياً في مجالي الأمن والسياسة الخارجية.
- استمرارية تأثير العقدة النازية مع إسرائيل واليهود.
- الحرص على المصالح الألمانية الاقتصادية والمالية في العالم العرب.

غير أن المتغيرات الإقليمية والدولية وبخاصة على الساحة الأوروبية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لدرجة أن مفكرين من طراز فرانسوا فكوياما اخذوا يتحدثون عن "الإنسان ونهاية التاريخ"، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وتوسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي اللذان ضما دولاً شيوعية سابقة متاخمة لروسيا الاتحادية، وسياسات إسرائيل التوسعية العدوانية المتمثلة في حروبها في لبنان وغزة، وقمعها الوحشي للانتفاضات الفلسطينية، ومصالح دول الاتحاد الأوروبي الحيوية في العالم العربي، فتحت المجال واسعاً أمام جمهورية ألمانيا الاتحادية لسياسة فلسطينية أكثر جرأة في إطار الاتحاد الأوروبي تستند إلى المبادئ الأساسية الآتية:

- ضرورة توقف إسرائيل عن سياستها الاستيطانية باعتبارها العقبة الكاداء في طريق التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة وعادلة "للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني". كان ذلك ما طالبت به حكومة ألمانيا الاتحادية على لسان كبار مسؤوليها بدءً بالمستشارة أنجيلا ميركل إذ دعت في كلمة لها أمام البرلمان الاتحادي (البندستاغ) في الثاني من تموز/2009 إلى وقف الاستيطان فوراً قائلة:

"حسب قناعاتي أنه لأمر مهم أن يخطو الطرفان خطوات حسن نية والتقدم نحو السلام، وأنا مقتنعة أننا يجب أن نوقف الاستيطان الآن وفوراً، لأننا لا نستطيع تطبيق حل الدولتين لشعبين بعد ذلك". كما دعت الحكومة الإسرائيلية إلى ضرورة وقف عمليات البناء في مستوطنات الضفة الغربية لأن ذلك "يشكل خطراً كبيراً على عملية السلام، ويهدد حل الدولتين لشعبين". وميركل بتصريحاته تلك التي كانت أكثر صراحة ووضوحاً وعلى غير المعتاد من الزعيمة الألمانية التي كثيراً ما ظلت تؤكد على خصوصية العلاقة مع إسرائيل وأنها دوماً على حق و "كنز ثمين"، متناغمة مع مواقف الاتحاد الأوروبي

أما وزير خارجية ألمانيا الاتحادية فرانك فالتر شتاينماير (Frank Walter Steinmeier) المنافس للمستشارة ميركل في انتخابات البندستاغ التي جرت يوم الأحد (2009/9/27) فقد طالب هو الآخر إسرائيل بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مقابل له مشتركة مع (dpa) وكالة الأنباء الألمانية وصحيفة زوددوتشه الألمانية يوم السبت في 2009/5/30 قائلاً:

"من غير المقبول بناء مستوطنات جديدة أو توسيع الموجودة في القدس الشرقية أو الضفة الغربية"، مؤكداً على "اتفاق حكومتي ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية على هذه النقطة".

وكان الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية آندرياس بيشكه قد قال في تصريح له في 2009/8/21 بخصوص اتفاق ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول مسألة المستوطنات:

"نحن وشركاؤنا الأمريكيون أوضحنا بشدة أننا نعتبر قضية المستوطنات واحدة من اكبر العوائق في طريق حل الدولتين... يجب إحراز تقدم عاجل بشأن المستوطنات لإحراز تقدم على صعيد السلام في الشرق الأوسط".

وكذا فعل رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، روبرخت بولنتس من حزب (CDU) الحاكم في تصريح له مع صحيفة "راينشه بوست" الألمانية اليومية بأسلوب شديد اللهجة وبطريقة غير مألوفة مطالباً بوقف الاستيطان باعتباره: "انتحاراً لإسرائيل" قائلاً:

"أن هدف إسرائيل الخاص بإقامة حدود آمنة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل الدولتين... إذا لم تكف إسرائيل عن بناء مستوطنات، فإنها تعرض نفسها لخطر الانتحار التدريجي كدولة ديمقراطية... أن التمتع بحدود آمنة، لن يكون ممكناً بالنسبة لإسرائيل، إلا إذا أمكن أن تكون القدس عاصمة لدولة فلسطينية... أن إسرائيل تحاول عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية من خلال بناء مزيد من المستوطنات" وهو بذلك يتناغم مع حث السويد التي تترأس حالياً الاتحاد الأوروبي "إسرائيل على الامتناع عن إجلاء الفلسطينيين، وهدم منازلهم في القدس الشرقية العربية، حيث يتعرض الآلاف لخطر التشريد"، مستنداً إلى تقرير الأمم المتحدة في أيار الماضي الذي يتحدث عن أوامر هدم زهاء (1500) منزلاً في الشطر الشرقي من القدس. فالسويد قالت على لسان وزير خارجيتها، رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي: "إن مثل هذه الأفعال غير مشروعة بموجب القانون الدولي ولا بد من وضع حد لها... تأتي إخطارات الإجلاء بعد أوامر صدرت أخيراً ذات تأثير معاكس على الفلسطينيين، الذين يعيشون في القدس الشرقية، وتتظافر مع الزيادة في النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية، في تعريض فرص السلام لمزيد من الخطر".

إن هذه التصريحات لأكثر من مسؤول ألماني تعكس توجهاً جديداً في سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه القدس والقضية الفلسطينية ما كان له أن يكون لولا التغير الحاصل في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمستند إلى حل الدولتين في عهد إدارة بوش الابن والذي تعزز في عهد الرئيس باراك أوباما من جهة، والتقدم الحاصل في الموقف

الأوروبي الذي بلغ ذروته في تصريح مسؤول العلاقات الخارجية والأمنية في الاتحـاد الأوروبي الإسـباني خـافير سولانا الذي دعا فيه إلى "نقل القضية الفلسطينية ومشروع حل الدولتين إلى مجلـس الأمـن لإعـلان الدولـة الفلسطينية إذا لم يتحقق ذلك بالمفاوضات المباشرة حتى نهاية هذا العام".

وكانت تلك التصريحات بما تعكسـه مـن توجهـات جريئـة لسياسـة جديـدة شرق أوسـطية لألمانيـا الاتحادية قد تسبب في توتر العلاقات بين مدير مكتب رئـيس وزراء إسرائيـل بنيـامين نتنيـاهو وبـين مـدير مكتب المستشارة الألمانية الاتحادية أنجـيلا ميركـل في أعقـاب سـلوك دبلومـاسي محـرج وذلـك عشـية لقـاء نتنياهو مع ميركل في برلين. إذ انفجر "عوزي اراد" رئيس مجلس الأمن القومي ومستشار نتينياهو السـياسي في نوبة غضب اثر رفض كريستوف اوسغن، مستشار ميركـل السـياسي والـدبلوماسي طلـب اراد عـدم إدراج قضية الاستيطان على جدول مباحثات ميركل ونتنياهو، معتبراً حسبما ذكرت صحيفة "هـآرتس الإسرائيليـة": "أن موضوع الاستيطان جزءً أساسي من السياسـة الخارجيـة الألمانيـة، وأن موقـف ألمانيـا مطـابق للموقـف الأمريكي المطالب بتجميد أعـمال البنـاء في مسـتوطنات الضـفة الغربيـة والقـدس الشرقيـة". وهـذا موقـف يحسب لحكومة ألمانيا الاتحادية ويؤكد استقواءها بالموقف الأمريكي، مـع أن فولفقـانع غيركـه (Wolfgang Gehrclce) يأخذ وبحق على ألمانيا سياستها اللصيقة جداً بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، كونها لا تملـك موقفاً نقدياً من السياسة الإسرائيلية التوسعية.

- وجوب انسحاب إسرائيل مـن الأراضي العربيـة المحتلـة ومـن ضـمنها القـدس. واعـتماد إسرائيـل لهذا المبدأ، وان هو ظل بين اخذ ورد منذ قبول ألمانيا الاتحاديـة عضـواً في هيئـة الأمـم المتحـدة في 1973/9/18، لكنــه شــهد ثباتــاً وتعــززاً منــذ مجــيء حكومــة شردور/فــيشر اذ صرح الأخــير بصــفته وزيــر خارجيــة ألمانيــا الاتحاديــة لصــحيفتي زوددوتشــه (SZ) و تــاغس شــيبغل (TG) اليوميتين الألمانيتين عن خطة سلام أعدها لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط بعد التشاور مـع نظرائه الأميركي والروسي والفرنسي والاتحـاد الأوروبي والتـي انتهـت إلى تشـكيل اللجنـة الرباعيـة

ووضع خارطة الطريق. وتنص الخطة على:

- إبرام الإسرائيليين والفلسطينيين لاتفاق حول القدس وترسيم حدود كل من الجانبين في مدة أقصاها سنتين.
- الاعتراف المتبادل بحق الوجود.
- فرض عقوبات على الأعمال الإرهابية.
- ضمانات من جانب الأسرة الدولية برعاية الأطراف الأربعة: EU و USA، وروسيا الاتحادية و UNO.
- تسوية النزاع بين إسرائيل من جهة ولبنان وسورية من جهة أخرى وصولاً الى تطبيع كامل للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.
- الالتزام بمبدأ حل الدولتين: دولة إسرائيل القائمة فعلاً منذ 14/أيار/1948، ودولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب دولة إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس عاصمة لهذه الدولة.

ويستند هذا الموقف الألماني الرسمي والحزبي إلى انه ليس أمام إسرائيل من خيارات لتسوية الصراع إلا خياران:

- خيار الدولتين، وهو الخيار المنطقي الكفيل بالحفاظ على وجود إسرائيل وتوفير الأمن لها والاعتراف بها ليس من الفلسطينيين فحسب، بل من الدول العربية جمعاء، ضمن حدود آمنة والذي سيقود به في نهاية المطاف إلى اندماجها في محيطها العربي والإسلامي. وألمانيا بتحمسها لخيار الدولتين لا تنطلق من الحرص على وجود إسرائيل وأمنها وسلامتها، مع أولوية ذلك، فحسب، باعتبارها مصلحة غربية، بل كذلك انطلاقاً من مصالحها الحيوية في المنطقة العربية وخاصة في ميداني النفط والعلاقات التجارية المتنامية مع الدول العربية.
- خيار الدولة الديمقراطية الواحدة، وهو خيار قاتل لأسباب ديموغرافية إذا ما اخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية المتنامية للعرب في "إسرائيل الداخل"، إذ سيشكل

العرب في عام 2020 ثلث سكان دولة إسرائيل، مما يعني عملياً أن عرب فلسطين الذين يشكلون الآن 20% من مجموع سكان إسرائيل البالغ عددهم نحو ستة ملايين نسمه مع سكان الضفة الغربية وغزة سيكونون الأغلبية المطلقة وستؤول إليهم السلطة في أية انتخابات ديمقراطية مقبلة؛ وفي ذلك "انتحار سياسي لإسرائيل". وهو كذلك خيار قاتل و "انتحار سياسي" لأسباب عنصرية، إذا ما ظلت إسرائيل تحتفظ بالأراضي العربية واستمرت في سياسة قضم الأرض الفلسطينية عن طريق المضي قدماً في بناء المستوطنات وتسمينها لأسباب شتى وحالت دون مشاركة عرب فلسطين والضفة الغربية وغزة في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية بتشريعات لا يمكن للمرء مهما كان حماسه لإسرائيل والتزامه بسلامتها وأمنها إلا أن يرى فيها سياسة عنصرية لا تختلف في شيء عن سياسة جنوب إفريقيا العنصرية التي انتهت إلى زوال. وهذا التوجه الألماني يؤكد بعد النظر الذي اتسم به المستشار الاتحادي الأسبق هيلموت شميدت عندما حذر قادتها من خطورة رؤاهم القصيرة النظر.

وبهذا تكون ألمانيا قد تخلت نوعاً ما عن التمرس في سياستها الفلسطينية خلف "عقدة الذنب" وثقل وطأة التاريخ مستقوية بالموقف الأمريكي، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قناعة من أي وقت مضى بأن مصالحها الحيوية في المنطقة العربية، لا بل في الشرق الأوسط وفي مقدمتها إسرائيل، تحتم عليها الخروج من مأزق سياستها الشرق أوسطية الذي لن يكون إلا بخيار حل الدولتين، أي قيام دولة فلسطينية على الأراضي العربية في الضفة الغربية وغزة إلى جانب دولة إسرائيل، ومحتمية كذلك بالاتحاد الأوروبي الذي كان سباقاً إلى تبني هذا الخيار.

وبهذا تودع ألمانيا كذلك طروحات بعض دبلوماسييها الداعية إلى "تدويل القدس". فقد سبق لسفير جمهورية ألمانيا الاتحادية روودلف ديرسلر لدى إسرائيل أن تقدم بمثل هذا الاقتراح الذي تعرض بسببه لحملة انتقادات عنيفة، ليس من جانب إسرائيل فحسب، بل من الأوساط البرلمانية الألمانية نفسها. إذ طالبت أحزاب المعارضة وأبرزها اتحاد حزبي

المسيحي الديمقراطي والمسيحي الاجتماعي (COU/CSU)، وحزب الأحرار الديمقراطي المستشار الألماني الاتحادي آنذاك غيرهاردشرودر بتنحية ديرسلر لأن مثل هذه الدعوة تتناقض تناقضاً صارخاً مع سياسة حكومات ألمانيا الاتحادية الشرق أوسطية القائمة على الحياد. فقد قال فريدريك ميرتس ممثل (CDU) في البندستاغ (البرلمان الاتحادي) منتقداً دعوة السفير ديرسلر بأنه: "تجاوز حدود واجباته وتسبب في إلحاق الأذى بالموقف الرسمي للحكومة الألمانية إزاء واحدة من أهم القضايا"، مطالباً المستشار شرودر بأن "يبادر فوراً إلى إقالة ديرسلر من هذا المنصب الحساس.

السلوك السياسي الألماني بين الاستمرارية والتحول

للوقوف على حقيقة الاستمرارية والتحول في سياسة ألمانيا الاتحادية قبل توحيد الألمانيتين وبعد توحيدهما تحت ذات المسمى، وأسباب ذلك التحول لا بد من الرجوع إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بفلسطين والقدس أو بالحالة في الشرق الأوسط.

فجمهورية ألمانيا الاتحادية وكذلك جمهورية ألمانيا الديمقراطية اللتان قبلتا عضوين في هيئة الأمم المتحدة في 1973/9/18، وأصبحتا عضوين غير دائمين في مجلس الأمن لعدة مرات كانت لهما مواقف متباينة إلى حد بعيد من المسألة الفلسطينية، ومشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة، ومجلس الأمن، واليونسكو، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان المنبثقة عنه ذات الصلة بقضيتي فلسطين والقدس، والحالة في الشرق الأوسط، والنزاع الإسرائيلي – العربي. وأكثر ما يظهر ذلك جلياً في السلوك التصويتي لمندوبي الدولتين الدائمين لدى هيئة الأمم المتحدة على مشاريع القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية المطروحة على الجمعية العامة وليس على صعيد مجلس الأمن.

وإذا كانت ألمانيا الديمقراطية قد صوتت على الدوام لصالح مشاريع القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والقدس والصراع الإسرائيلي – العربي، سواء على صعيد الجمعية العامة أو صعيد مجلس الأمن وغيرهما من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة

المؤيدة للحق العربي بحكم انتمائها للمعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي الذي كانت له سياسة ثابتة تستند إلى مبدأ التأييد لحركات التحرر الوطنية وفي مقدمتها حركة التحرير الوطني الفلسطينية، فان ألمانيا الاتحادية غالباً ما كانت تسترشد بالولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت تصوت ضد جميع مشاريع القرارات التي تدين إسرائيل. وفي عنوان ساخر ولكن ذا دلالة على الشبكة العنكبوتية يفصح عن تبعية ألمانيا الاتحادية في سياستها الشرق أوسطية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وخاصة في المرحلة السابقة لإعادة توحيد الألمانيتين وهو: "الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية: من الكلب؟ ومن الذنب؟".

USA/Israel/BRD: Wer ist der Hund? Wer ist der Schwanz ?

وبدراسة متفحصة لـ: (83) قراراً صادرة عن الجمعية العامة ذات صلة بالقضية الفلسطينية والقدس والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وسياسة الاستيطان والتهويد والضم والتشريع الإسرائيلية التي تم جدولتها كملحق لهذه الدراسة كان السلوك التصويتي لجمهورية ألمانيا الاتحادية (BRD) على النحو الآتي:

نعم: 57، لا: 09، امتناع: 17.

كما أن الدراسة المتفحصة للسلوك التصويتي لـ (BRD) على تلك القرارات يقود إلى بعض الاستنتاجات المهمة وذات دلالة وهي:

1. إن التصويت السلبي لجمهورية ألمانيا الاتحادية غالباً ما كان في الثمانينات (7 مرات)، إذ صوتت ضد القرار دأط-4/7 تاريخ 1982/4/28 القاضي بإدانة سياسة إسرائيل في الأراضي المحتلة، وضد القرار 43/37 في 1982/12/3 القاضي بإعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وضد القرار 23/37/أ البند (4) في 1982/12/6 القاضي بإدانة سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ومطالبتها بالانسحاب منها، وإعلان بطلان جميع ممارساتها وسياساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، وضد القرار 23/37أ /ب في 1982/12/16 القاضي بإدانة استمرار احتلال إسرائيل

للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وضد القرار 23/37 أ /واو في 1982/12/16 القاضي بشجب عدم امتثال إسرائيل لقراري مجلس الأمن 1980/476 و 1980/478 القاضيان ببطلان ضم القدس وإعلانها عاصمة موحدة وإلغاء جميع تدابير تهويدها، وضد القرار 58/38/ب في 1983/12/13 القاضي بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، وضد القرار 168/400/ أ /البندان 3، و 7 في 1985/12/16 القاضي بانسحاب إسرائيل من القدس، في حين أن مرحلة السبعينات لم تشهد سوى معارضة ألمانية واحدة، إذ صوتت ألمانيا ضد القرار 3237 في 1974/11/22 القاضي بمنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب؛ وكذا الحال بالنسبة لمرحلة التسعينات إذ صوتت ألمانيا الاتحادية ضد القرار 63/47 / أ البند (3) القاضي بإدانة فرض إسرائيل قوانينها على القدس مع أنها تبنت هذا القرار بتصويتها لصالح القرارات المؤكدة له.

2. لم تشهد المرحلة الممتدة من 1993 – نهاية 2008 أي تصويت سلبي لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

3. طغيان التصويت الإيجابي لألمانيا الاتحادية على مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة ذات الصلة بقضية فلسطين والقدس والحالة في الشرق الأوسط في ذات الفترة المشار إليها آنفاً (51 مع مقابل 9 امتناع). ومن بين ابرز القرارات التي حظيت بتصويت إيجابي من (BRD) القرار 58/38/ ب في 1983/12/13 القاضي بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني (تحول) والقرار 162/41/ أ في 1986/12/4 القاضي ببطلان إجراءات إسرائيل في القدس وشجب نقل بعض الدول (لسفاراتها إلى القدس) (تحول) والقرار 63/47/ ب البند، 3،2 في 1992/12/11 القاضي بإدانة إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف، وشجب نقل سفارات بعض الدول إلى القدس، ومطالبة الدول الأعضاء الالتزام بقراراتها ذات الصلة (تحول)، والقرار 132/51/ البنود 3،2،1 في 1996/12/13 القاضي بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على القدس

ومطالبتها بتطبيقها (تحـول)، وقـرار 133/51 في 1996/12/13 القـاضي بعـدم قانونيـة المسـتوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والقدس ومطالبة إسرائيل بوقفهـا (تحـول)، والقـرار 67/52 في 1997/12/10 القاضي بمطالبة إسرائيل الكف عن جميع الممارسات التي تنتهـك حقـوق الإنسـان في الأراضي المحتلة (تحول)، والقرار دأط – 6/10 في 1999/2/9 القـاضي بالطلـب إلى إسرائيـل الوقـف الفوري والكامل لأعمال البناء في مستوطنة أبو غنيم (تحول) والطلـب إلى الـدول الأعضـاء وقـف المساعدة والـدعم للأنشـطة الإسرائيليـة غـير القانونيـة في الأرض الفلسـطينية المحتلـة بمـا فيهـا القـدس (تحـول)، والقـرار 78/54 في1999/12/6 القـاضي بالتأكيـد مجـدداً عـلى أن المسـتوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيه القـدس والجـولان السـوري المحتـل غـير قانونيـة (تحول)، والقرار 31/56 في 2001/12/3 القاضي الإعلان مجدداً أن قرار إسرائيل فرض قوانينهـا عـلى مدينـة القـدس ملغـى وباطـل (تحـول)، والقـرار دأط – 10/ 13 في 2003/10/21 القـاضي بمطالبـة إسرائيل بوقف وإلغاء تشـييد جـدار الفصـل في الأرض الفلسـطينية المحتلـة بمـا في ذلـك القـدس الشرقية وحولها (تحول)، والقرار دأط – 15/10 في 2004/7/20 القاضي بإقرار فتوى محكمة العـدل الدولية بشان الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجـدار في الأرض الفلسـطينية المحتلـة بمـا فيهـا القـدس الشرقيـة ومـا حولهـا (تحـول)، والقـرار 11/60 في 2005/12/22 القـاضي بالسـيادة الدائمـة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيهـا القـدس الشرقيـة وللسـكان العـرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تحـول)، والقـرار 477/60 في 2005/12/8 القـاضي بإدانة الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسـطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية فضلاً عن عدد آخر من القرارات التأكيدية.

وهناك سؤالان يطرحان نفسيهما بإلحاح في ختام دراسة مجالات وأسباب التحـول

في السلوك التصويتي لجمهورية ألمانيا الاتحادية السلوك التصويتي لجمهورية ألمانيا الاتحادية على مشاريع قرارات الجمعية العامة التي تم التطرق إليها آنفاً وهما:

- ما مجالات التحول في السلوك التصويتي لجمهورية ألمانيا الاتحادية؟
- وما أسباب هذا التحول؟

بإلقاء نظرة فاحصة على تلك القرارات يمكن تحديد التحول في السلوك التصويتي لجمهورية ألمانيا الاتحادية في المجالات الآتية:

1. الإقرار بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني وسيادته على أرضه المحتلة بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس.
2. عدم شرعية الإجراءات التشريعية والعملية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس واعتبارها لاغيه وباطلة.
3. عدم شرعية الاستيطان والمطالبة بوقفه فوراً، وكذلك عدم شرعية بناء الجدار العازل وفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية، أي وجوب تفكيكه وتعويض المتضررين من ذلك.
4. الإقرار بانطباق اتفاقيات جنيف وخاصة الرابعة على الشعب العربي الفلسطيني.
5. رفض نقل بعض الدول لسفاراتها إلى القدس ومطالبة الدول الأعضاء بالالتزام بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وهو ما تم فعلاً، إذ لا وجود الآن لأية بعثة دبلوماسية في الشطر الشرقي من القدس.
6. مطالبة إسرائيل بالكف عن جميع الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الشطر الشرقي من القدس.
7. الوقف الفوري والكامل لإعمال البناء في مستوطنة أبو غنيم، والطلب إلى الدول عدم المساعدة والدعم للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

أما الأسباب التي أفرزت هذا التحول فيمكن تلخيصها بالآتي:

1.التحرر نوعاً ما من التبعية شبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكيـة في سياسـتها الشرق أوسـطية ولا سيما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قد شهدت هي الأخرى تحولاً ملموساً، وان مـا زال ذلـك التحـول لفظيـاً في سياسـتها الفلسـطينية، ومطالبتهـا بوقـف الاسـتيطان وتشديدها على حل الدولتين.

2.الاسـتقواء والإحـتماء بالاتحـاد الأوروبي فـيما يتعلـق بالسياسـة الشرق أوسـطية، وتحديـداً تجـاه القضية الفلسطينية وسبل تسويتها ولا سيما انـه أحـد أعضـاء اللجنـة الرباعيـة بالإضـافة إلى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة.

3.المكانة المتنامية لجمهورية ألمانيا الاتحادية وتعاظم مسؤولياتها على الساحة الدوليـة وبخاصـة في أعقاب توحيد شطري ألمانيا.

4.الحرص على أمن وسلامة إسرائيل باعتبارها مصلحة حيوية غربية بحمايتها من نفسـها وسياسـتها الفلسطينية الانتحارية.

الفصل السابع

مسار علاقات التعاون الأورومتوسطي

الفصل السابع

مسار علاقات التعاون الأورومتوسطي

لقد أصبح التوجه نحو الإقليمية بالتزامن مع تنامي ظاهرة العولمة، من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينيات. وتشير معظم الدلائل على تزايد أهمية هذا التوجه في السنوات القادمة، فالاتفاقيات الموقعة لتكوين مناطق تجارة حرة في الدول الأمريكية، ودول الباسفيك، ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك تكثيف التكتل الاقتصادي ما بين دول أوربا الموحدة، سوف يكون لها تأثيرات هامة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، هذه الدول التي تبنت في الوقت الراهن موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري والاقتصادي. ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن بعض الدول النامية تسعى إلى إقامة شراكات واتفاقيات تجارة حرة مع دول جد متطورة، من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها والاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز المناخ الاستثماري وتحسين و تأهيل أداء مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أنه منذ 1990 يعاد تنظيم العلاقات من نوع شمال-جنوب من جديد، وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أُعلن عنه في قمة برشلونة سنة 1995، والرامي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة على المدى الطويل بعض المكاسب الاقتصادية لدول المنطقة، غير أنها ستتطلب بعض التكاليف الانتقالية.

إن الجيل الجديد من اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية يختلف عن اتفاقيات الشراكة في الستينيات أو اتفاقيات التعاون في السبعينيات، والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، وعلى العكس من ذلك نجد أن الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسع، فهي تتضمن تعاونا ماليا، اقتصاديا، وتقنيا، محورا اجتماعيا وثقافيا وحوارا سياسيا وأمنيا.

إن تسليط الضوء على موضوع التعاون الاقتصادي الأورومتوسطي ينطلق من تبيان واقع العلاقات القائمة بين شمال وجنوب البحر المتوسط، والقواعد التي حكمتها

خلال العقود الماضية، واستخلاص المعايير التي يمكن بموجبها تقييم هذا التعاون. لذلك سنتناول في هذا الفصل دراسة مسار علاقات التعاون الاقتصادي الأورومتوسطي ثم نحاول تقييم هذا التعاون ومدى انعكاساته على الدول المتوسطية.

السياسة المتوسطية الأوروبية.

إن السياسة المتوسطية الأوروبية تعني مجموع المواقف والاتجاهات التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، سواء الموجودة في أوربا من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي، أو في شمال إفريقيا أو في الشرق الأوسط[1].

لقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط على مدى حوالي 40 عاما تطورا كبيرا ارتبط خاصة بتطور الاتحاد الأوربي نفسه، ولذلك فلقد تغيرت سياسات الاتحاد اتجاه المتوسط من مرحلة زمنية إلى أخرى.

أوروبا والمتوسط.

يرى الأوروبيين أن دورهم في منطقة البحر المتوسط هو دور رئيسي وأساسي، ويسعون دائما إلى ترسيخ وتقوية هذا الدور في جميع الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وذلك لعدة عوامل أهمها العوامل الثابتة بطبيعتها وتكوينها والتي لا تتغير بمرور السنين وتتابع الأحداث، كالجوار الجغرافي للمتوسط والموقع الاستراتيجي والمركز الحضاري لأوروبا، بالإضافة إلى العوامل الأخرى، كالتقدم الاقتصادي والتطور العلمي والثقافي.

أولا: البحر الأبيض المتوسط:

اشتق اسم البحر المتوسط من كلمتين لاتينيتين هما[2]: "Medius" أي المتوسط،

(1) نازلي معوض أحمد، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، السياسة الدولية، مصر، 1983، ص 32.

(2) محمد رفعت، **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية**، دار المعارف، القاهرة، 1959، ص19.

و"Terra" أي الأرض، هذا البحر هو حلقة وصل ونقطة التقاء بين القارات القديمة الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا، في ثلاث مناطق، اثنتان منها تقع في الوطن العربي، هما مضيق جبل طارق في المغرب وقناة السويس في مصر، أما الثالثة فتقع في تركيا وهي مضيق البوسفور، ومن هنا جاء اسم المتوسط لأنه يتوسط هذه القارات الثلاث، وهي بحق قارات الحضارات والحروب و مهد ديانات توحيدية ثلاث، و قد نشأت على أراضيها الحياة البشرية وتطورت عبر القرون.

فالبحر الأبيض المتوسط، بموقعه المركزي، يعتبر نقطة التقاء محورين: الشرق - الغرب (سابقا) والشمال- الجنوب، وهو يفصل بين قوسي الدائرة الاستراتيجية التي تمتد من شرق ووسط أوروبا لتشمل غرب وشرق الوطن العربي، وهي المنطقة التي يطلق عليها علماء الجيوسياسة من الأوروبيين "قلب العالم"[1]، ومن يسيطر على هذه الجزيرة يحكم العالم، وأكدت ذلك وقائع التاريخ القديم والحديث.

وعلاوة على ما سبق، يجتذب البحر المتوسط سدس التجارة العالمية وثلث تجارة النفط العالمية[2]. وبهذا الشريان يرتبط إلى حد كبير، اقتصاد وأمن سكان المناطق المحاذية له.

وبالرغم من كل ما ذكرناه، إلا أن المتوسط يبقى بحر المتاعب والاحتراق نتيجة عدة عوامل منها: الانفجار السكاني والأصولية الإسلامية والإرهاب والهجرة غير المشروعة والنزاع العربي الإسرائيلي، وما يقارب ثلاثين نزاعا مفتوحا أو كامنا والتخلف والفقر ونضوب الموارد المائية وتآكل التربة والتوترات الاقتصادية.

إن مثل هذا القدر من عوامل عدم الاستقرار في بحر شبه مقفل، لا يمكنه إلا أن

---

(1) بكر مصباح تنيرة، "الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح"، **مجلة "شؤون عربية"**، القاهرة، عدد 110- جوان 2002، ص 174- 175.

(2) سمير أمين وفيصل ياشير، **البحر المتوسط في العالم المعاصر** (ترجمة ظريف عبد الله)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988، ص 8.

يغذي الخوف والقلق على ضفتيه، خاصة تلك الأكثر غنى. لكن من المؤكد أن إقليم البحر المتوسط يشكل بفضل ماضيه وجوانب كثيرة من حاضره، منطقة ذات طابع متنوع تنوعا لا ينفي عنها بأي حال وحدتها، فهذه الوحدة وذلك التنوع من صنع الجغرافيا والتاريخ. ومع ذلك فمن المؤكد أيضا أن هذه المنطقة ليست منعزلة عن بقية العالم، بل إنها على العكس، تشكل إحدى الساحات الرئيسية للمواجهة والنزاعات التي تشهدها حقبتنا.

لقد أصبح البحر الأبيض المتوسط عمودا فقريا في منظومة مجتمعات مرتبطة بعضها ببعض، من خلال شبكة كثيفة من المبادلات التجارية والتكنولوجية والعلمية والروحية.

ثانيا: الاتحاد الأوروبي.

1- نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من نتائج، إلى ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بعث الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، لتكون تجسيدا عمليا لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا من جهة، وتطرح خطوة أولى نحو نظام أوروبي جديد من جهة أخرى. وبالفعل وفي ظل هذه الظروف اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" مشروع أطلق عليه اسم "مشروع شومان" في ماي 1950[1]، لتوحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا، اللذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينات، على أن تتم هذه السيطرة من خلال سلطة عليا مشتركة. ولم يلبث المشروع أن تم إقراره من جانب ست دول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، التي وقعت في باريس في 18 أفريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين.

---

(1) عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص40.

وفي عام 1955، بدأت أفكار جديدة تظهر، كان أهمها مبادرة دول البينيلوكس الثلاث "بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ" في 01 و02 جانفي 1955، والمتمثلة في مذكرة للمناقشة حول إمكانية تحقيق المزيد من التعاون الأوروبي، خاصة بعد التجربة الناجحة لمجمع الحديد والصلب ليشمل المجال الاقتصادي. وعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء في المجمع الأوروبي للحديد والصلب في مدينة مسينا في جوان 1955، حيث أيدوا إنشاء سوق مشتركة ووكالة دولية للطاقة، وشكلوا لجنة لدراسة المشكلات التي تعترض قيام الجماعة الاقتصادية، ووضع المعاهدات اللازمة لإنشائها.

وفي 25 مارس 1957، أبرمت نفس الدول الست معاهدتين جديدتين في العاصمة الإيطالية روما، الأولى لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية، والثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الأعضاء لتلزمهم بتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على المدى الطويل، ولم تمض بضعة أشهر على توقيعها حتى صادقت عليها برلمانات الدول الأعضاء وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من 01 جانفي 1958.

2 - **أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية:**

لقد وُقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر والتوازن، وتحقيق المزيد من الاستقرار، والتحسن الراسخ في المستويات المعيشية، والعلاقات الأوثق بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ما يلي:

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في غضون 12 عاما كفترة انتقالية، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل الإجراءات الأخرى المساوية لها في التأثير، وكل العوائق التي تحول دون الحركة المتحررة للأشخاص والسلع ورأس المال.

- إقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.

- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء إلى الحد الذي يستلزمه الأمر، لكي تمارس السوق المشتركة وظائفها.

- تنسيق السياسة الاقتصادية، بما في ذلك السياسة المالية لعلاج الاختلالات في موازين المدفوعات، وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة والنقل والتجارة الخارجية.

- إخراج صندوق اجتماعي أوروبي إلى حيز الوجود، من أجل تحسين إمكانيات العمالة والارتفاع بالمستوى المعيشي.

- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

- الارتباط بالدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- **تصاعد العضوية داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية:**

تنص معاهدة روما الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية على أن: "أي دولة أوروبية قد تطلب أن تصبح عضوا في الجماعة" - المادة 237 من المعاهدة[1]. وبناءا عليه تقدمت بريطانيا بطلب انتساب إلى هذه السوق عام 1961، إدراكا منها أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، وحذت حذوها كل من الدانمارك وأيرلندا والنرويج. رُفض الطلب بناء على معارضة الرئيس الفرنسي ديغول، الذي أفشل طلبا ثانيا تم التقدم به عام 1967. ولم يُقبل طلب انتساب بريطانيا وأيرلندا والدانمارك إلا بعد استقالة ديغول عام 1969. وتم توقيع معاهدات الانتساب في 22 جانفي 1972، وأصبحت هذه البلدان الثلاثة أعضاء فعليين في 01 جانفي 1973، بينما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي للانضمام من خلال الاستفتاء.

وتقدمت بلدان أوروبية أخرى بطلبات انتساب، اليونان في 1975، ومن ثم اسبانيا والبرتغال في 1977. صارت الأولى عضويا فعليا في أول جانفي 1981، وأصبح البلدان الأخيران عضوين في 01 جانفي 1986. ولقد أدى توحيد ألمانيا عام 1990 إلى زيادة تعداد سكان دول الجماعة بمقدار 18 مليون نسمة. وجاءت مرحلة توسع أخرى في جانفي

(1) حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 153.

1995 بانضمام كل من: النمسا، فنلندا، والسويد إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تقدمت أربع دول أخرى بطلبات انضمام هي: سويسرا، تركيا، قبرص ومالطا، ودارت مناقشات في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ايسن في ديسمبر 1994، حول اتحاد أوروبي يضم 27 دولة، من بينها العديد من الدول شرق ووسط أوربا.

4- **معاهدة ماستريخت وتطور النظام الأوروبي:**

بالرغم من النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية على صعيد إنشاء السوق المشتركة، إلا أنها واجهت صعوبة بالغة في إزالة كافة القيود الفنية والإدارية والقانونية المعوقة للتجارة البينية، كما رسخت الظروف الاقتصادية السائدة خلال الثمانينيات من اقتناع القيادات الأوروبية بضرورة إيجاد قوة دفع جديدة للنظام الأوروبي، لتحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي.

وفي مارس 1985 قرر رؤساء الدول والحكومات أعضاء الجماعة الأوروبية، وضع هدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة على قمة أولوياتهم، ثم أكد الزعماء إرادتهم السياسية في تحقيق التكامل عندما أقروا في عام 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد[1]، الذي عدّلوا بموجبه المعاهدات الأساسية لتعزيز مبادرة السوق الموحدة، من خلال إطار قانوني متوافق مع هذا الهدف، يزيل القيود المفروضة على حرية حركة التجارة في السلع وتنقل الأشخاص، وإزالة القيود الفنية على التجارة وعلى التعاقدات العامة، ورؤوس الأموال، والقيود المالية مثل الضرائب.

ويمثل هذا التطور نحو السوق الموحدة، المرحلة الثالثة من مراحل التطور، التي طرأت على النظام الأوروبي، بعد الأولى التي كانت هي مرحلة الجماعات الأوروبية، والثانية هي مرحلة السوق المشتركة التي تضمنت معاهدة روما أحكاما تتناول إنشاءها على عدة مراحل، ومع نهاية عام 1992 كانت الحكومات الأوروبية قد أنجزت الشق

(1) أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص61- 62.

الأعظم من الأهداف المتفق عليها، حيث اكتملت السوق الأوروبية الداخلية. ثم دخل النظام الأوروبي مرحلته الرابعة من التطور نحو مزيد من التوسع بالتوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فيفري 1992 لإنشاء الاتحاد الأوروبي(2)، الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء، ويضيف إلى المعاهدات السابقة عمادين إضافيين هما: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والعدالة والشؤون الداخلية، بالإضافة إلى العملة الموحدة التي بدأ العمل بها في 01 جانفي 2002.

وفي أحدث توسع شهده الاتحاد الأوروبي في تاريخه، انضمت إليه في 01 ماي 2005، عشرة دول جديدة أغلبها من شرق أوربا هي: جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بعد أن أوفت حكومات هذه الدول بمطالب الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمعايير الاقتصادية، القانونية والديمقراطية، والبلدان الآخران اللذان انضما للاتحاد هما: قبرص ومالطا، وكلاهما جزيرتان بالبحر المتوسط، كما دخلت تركيا في مفاوضات من أجل العضوية الكاملة في الاتحاد، انطلقت في 03 أكتوبر 2005.

وبهذا التوسع أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر تكتل تجاري، اقتصادي وسياسي في العالم يجمع 455 مليون نسمة في إطار 25 بلدا، وإجمالي دخل محلي يصل إلى 9613 مليار أورو، ومساحة إجمالية تقدر ب 4 مليون كلم^2.

الجدول رقم 01: المعاهدات الأوروبية الرئيسية

المعاهدة	تاريخ التوقيع عليها	تاريخ دخولها حيز التنفيذ
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم	18 أفريل 1951	25 جويلية 1952
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
الاتفاق الأوروبي الموحد	17 فيفري 1986	01 جويلية 1987
معاهدة الاتحاد الأوروبي "ماستريخت"	07 فيفري 1992	01 نوفمبر1993

المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على المرجع الآتي: د.أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2001.

السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989

تمثل هذه الفترة مرحلة الحرب الباردة، إلا أن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أسياسيتين هما:

أولا:السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972.

كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي:

- الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك.
- الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء: فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامها.
- إسرائيل: فقد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها، علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية، تاريخية، واستعمارية.

ولقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصلحيه تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، منها الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين، وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية والكم الضخم من الأيدي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوربا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين. إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية أهمها:

- العقبات ذات الطابع السياسي، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام

حقوق الإنسان وممارستهما.

- العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الرهيب في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوربا والبحر المتوسط.

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة، وبعضها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما[1].

وخلال فترة الستينيات، توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل: اتفاقية انتساب مع اليونان سنة 1962 ومع تركيا سنة 1963، واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية، تقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة إلى الدول المنتسبة. كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع إسرائيل 1963، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1970، واتفاقية تجارية مع لبنان 1965 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية عام 1972، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970، وقبرص 1972. هذا دون أن ننسى توقيع اتفاقية "ياوندي" مع 18 دولة إفريقية حديثة الاستقلال في جويلية 1963، بغرض تنظيم عملية انتسابها، وهذا ما دفع بعض الدول العربية المغاربية للاهتمام بهذه الاتفاقية.

وتأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها: الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية. بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في مارس 1969 لمدة 5 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة

(1) نازلي معوض أحمد، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على إسرائيل في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957-1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية[1].

وانطوت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضيلات لمعظم صادراتهما الصناعية والمواد الخام، أما السلع الأخرى فتُعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية، كما لم تتضمن الاتفاقيتين على معونات مالية، وعجزت الدولتان عن الاستفادة من التيسيرات التي منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة، بسبب ضعف القاعدة الصناعية فيهما.

وفي الأخير نستطيع القول بأن السياسة المتوسطية الجزئية تمثلت في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان سياسيا، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية، فلقد كانت الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة[2].

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989.

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط، ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ومع بداية السبعينيات بدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية

(1) عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مرجع سبق ذكره، ص 210.

(2) نادية محمود محمد مصطفى، **أوربا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

إلى التحول إلى مرحلة جديدة.

ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسطّ، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية، يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس في أكتوبر 1972، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها: السياسة المتوسطية الشاملة.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها - باعتبارها سياسة شاملة- على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، أُفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية، وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بإسرائيل في ماي 1975، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول مغاربة (تونس، الجزائر، المغرب) في أفريل 1976[1].

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، فبعد اتفاقي مصر ولبنان سنة 1972 والأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة 1974. ولكن منذ 1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم سنة1977 توقيع اتفاقيات مع كل من مصر، الأردن، وسوريا مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في ماي 1977، بعد مفاوضات طويلة وصعبة.

وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متماثلة، وانحصرت الاختلافات أساسا في

---

(1) محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص19.

التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول الثاني التعاون التجاري وحدّد التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر، فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم التسهيلات التالية:

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.

- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات المدرجة في الملحق الثاني لاتفاقية روما ووفق اتفاقية الألياف على التوالي، وتختلف من بلد لآخر.

- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون، يعمل على تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية. فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتراكم المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكول آخر، المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي. ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات[1]، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من بنك الاستثمار، وينتهي آخرها في عام 1996.

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطي، فيلتزم هذا الأخير بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، فيعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يمنحها إلى

(1) محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

طرف آخر تفوق ما تضمنته الاتفاقية، كما يلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية، التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقية الجات، من جهة أخرى يسمح له أن يفرض رسوما جمركية أو قيود إذا ما تطلبتها حاجات التنمية عامة أو بعض القطاعات.

كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 6 من الجات، بشأن مقاومة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون. ويلاحظ أن المنتجات التي كانت تتميز فيها أغلب الدول المتوسطية، وهي الزراعية والمنسوجات، كانت تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا وكميا. ففي كل سنة تحدد الجماعة الأوروبية كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع. إلا أن انضمام دول جنوب أوربا، ذات الإنتاج الزراعي الهام، إلى الجماعة الأوروبية، وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواقها، أكسبها وضعا أفضل، مما أضعف المزايا التي كانت للدول المتوسطية الأخرى خاصة المغاربية. ومعلوم أن اسبانيا والبرتغال قد منحتا مهلة حتى 1996، لتحسين أوضاعهما بما يتماشى مع القواعد التي تسير عليها الجماعة الأوروبية.

ثالثا: تقييم السياسة المتوسطية الجزئية والسياسة المتوسطية الشاملة.

بالنسبة للسياسة المتوسطية الجزئية، سبق وأن أشرنا إلى أنها اتسمت بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، واعتمدت أدواتها على التفضيلات التجارية فقط، وجاءت خالية من المساعدات المالية والفنية والعلمية.

أما فيما يخص السياسة المتوسطية الشاملة، فإن تقييم اتفاقياتها يجب أن يرتكز على ما تضمنته هذه الاتفاقيات من أهداف، بالإضافة إلى الاعتبارات التالية:

- مقدار مساندة الاتفاقيات بمساعدات مالية من ميزانية الجماعة الأوروبية، وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي.
- القدرة على تشجيع صادرات الدول المتوسطية عامة، وإلى الجماعة الأوروبية خاصة، ومن ثم تشجيع الاستثمار الأجنبي للاستفادة من فرص التصدير إلى أوربا.

وسوف نتناول فيما يلي، تقييم بعض ميادين التعاون:

1- **التبـادل التجـاري:**

فـيما يتعلـق بالمنتوجـات الصـناعية، كـان لتحريـر التجـارة الأثـر الإيجـابي عـلى اقتصـاديات البلـدان المتوسطية النامية، حيث ارتفعت صادرات تلكم البلدان للاتحـاد الأوروبي مـن 28% إلى 54%[1]، مـن مجمـوع المبيعات، حيث نجح المغرب مثلا في رفع صادراته الصناعية من 40% إلى 77%، كـذلك حققـت كـل مـن تركيـا، إسرائيل، مالطا، وقبرص نسبا عالية فاقت 70%، غير أن الحمائية التي كانت تهـيمن عـلى السياسـات التجاريـة الخارجية في العديد من بلدان المنطقة، وكذلك النقص في تصنيف وتنويع الصـادرات الصـناعية، أديـا إلى عجـز متفاقم في موازين التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية.

أما فيما يخص الصادرات من المنتوجـات الزراعيـة والنسـيجية، فقـد تـأثرت بـالقيود التـي تضـمنتها الاتفاقيات، فالمنتجات الزراعية واجهتها قيود السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية، كما أنها خضـعت لحصص مربوطة بفترات زمنية، كانت أحيانا تقـع خـارج المواسـم الإنتاجيـة للـدول المتوسـطية. ومـن جهتهـا خضعت المنتجات النسـيجية والملابـس لاتفاقيـة الأليـاف، كـما أن قواعـد المنشـأ كانـت تسـتبعد الكثـير مـن المنتجات الصناعية التي تعين عليها أن تنافس صادرات دول أخرى إلى أوربا بعد أن تدفع الرسوم.

[1] إبراهيم سعد الدين عبـد اللـه وآخـرون، **الـوطن العـربي ومشروعـات التكامـل البديلـة**، أعـمال المؤتمر العلمـي الثالـث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص 580.

جدول رقم 02

نسب صادرات بعض الدول المتوسطية إلى أوربا من جملة صادراتها للفترة 1974-1989

الفترات / الدول	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	66.9%	68.4%	58.2%	74%
الجزائر	52.4%	38.3%	58.1%	70.8%
المغرب	56.7%	61.3%	57.00%	59.9%
الأردن	2.7%	1.2%	2.4%	5.6%
سوريا	45.7%	52.3%	50.9%	37.2%
لبنان	17.1%	6.5%	7.5%	18.4%
مصر	18.4%	39.4%	43.5%	39.1%

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1997، القاهرة.

جدول رقم 03

نسب واردات بعض الدول المتوسطية من أوروبا من جملة وارداتها.

الفترات / الدول	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	63.2%	66.1%	67.5%	66.6%
الجزائر	61.8%	60.3%	59.2%	59.5%
المغرب	52.9%	54.4%	36.7%	52.2%
الأردن	33.6%	37.4%	32.3%	30.9%
سوريا	36.8%	37.4%	30.9%	36.7%
لبنان	44.3%	48.00%	45.00%	46.9%
مصر	35%	39.9%	41.7%	39.8%

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1997، القاهرة.

وفي الأخير، يتبين أن تجارة الدول المتوسطية لم تكن خاضعة فقط للاتفاقيات المعقودة مع الجماعة الأوروبية، بل تأثرت أيضا بالقواعد التي حكمت هذه الجماعة والتغيرات التي

طـرأت عليهـا، خاصـة بـإعلان التحـول إلى اتحـاد أوروبي والبـدء في تنفيـذ هـذا التحـول، إذ نجـد أن الـدول المتوسطية، لم تحاول الاستفادة من التصدير للمنتجات التي شهدت تطورا سريعا في الطلب الأوروبي، بل نجـد أن بعض الدول المتوسطية العربية كـالجزائر مـثلا، تعتمـد في صـادراتها إلى المجموعـة الأوروبيـة عـلى الـنفط بنسبة كبيرة. ومع اتساع المجال الأوروبي واتجاه الاتحاد الأوروبي إلى عقـد اتفاقيـات مـع دول أوربـا الشرقيـة، يتراجع الموقف التنافسي للدول المتوسطية في صادراتها للمجموعة الأوروبية.

2- **التعـاون المالي:**

نصت الاتفاقيات المعقـودة بـين الجماعـة الأوروبيـة والـدول المتوسـطية، عـلى مسـاهمة ماليـة مـن المجموعة للمساعدة في النمو الاقتصادي، وقد خُصصت هذه المعونات المالية في الميادين التالية:

- مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية.
- نشاطات التعاون التقني، سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية.
- نشاطات التعاون في الميدان العلمي وميدان البحث والتكوين.

وتتألف في الواقع، مساعدات السوق المشتركة للبلدان المتوسطية من: معونات مـن ميزانيـة الجماعـة الأوروبية وقروض من البنك الأوروبي للاستثمار، إذ يرتفع مجموع الإسـهامات الماليـة للجماعـة الأوروبيـة بـين 1975-1987 إلى 5.5 مليار إيكو، 56% من هذا المبلغ جاءت كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار[1].

يوضـح الجـدول التـالي مسـاعدات السـوق الأوروبيـة المشـتركة للبلـدان العربيـة المتوسـطية وفـق بروتوكولات 1978-1991.

---

(1) بشارة خضر، **أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)**، ترجمة: جوزيف عبد اللـه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1993، ص191.

جدول رقم 04

مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية 1978-1991

الوحدة: مليون إيكو

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	الأول1978-1981	70	44	114
	الثاني1982-1986	107	44	151
	الثالث1987-1991	183	56	239
مصر	الأول1978-1981	93	77	170
	الثاني 1982-1986	150	126	276
	الثالث1987-1991	249	200	449
الأردن	الأول1978-1981	18	22	40
	الثاني1982-1986	37	26	63
	الثالث1987-1991	63	37	100
لبنان	الأول1978-1981	20	10	30
	الثاني1982-1986	34	16	50
	مساعدة طارئة(1977-1978)	20	-	20
	مساعدة طارئة(1982-1986)	50	-	50
	الثالث1987-1991	53	20	73
المغرب	الأول1978-1981	56	74	130
	الثاني1982-1986	90	109	199
	الثالث1987-1991	151	173	324
سوريا	الأول1978-1981	34	26	60
	الثاني1982-1986	64	33	97
	الثالث1987-1991	110	36	146
تونس	الأول1978-1981	41	54	95
	الثاني1982-1986	78	61	139
	الثالث1987-1991	131	93	224

المجموع	الأول1978-1981	332	307	639
	الثاني1982-1986	560	415	975
	الثالث1987-1991	940	615	1555
المجموع العام		1832	1337	3169

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار، بروكسل 1998.

إن مقارنة المبالغ في الأجيال الأولى للاتفاقيات المالية المعقودة في 1978-1991، تسمح لنـا بملاحظـة مـا يلي:

- يترافق الانتقال من جيل إلى آخر بزيادة قيمتها 50%، لكن إذا ما أخـذنا التضـخم بعـين الاعتبـار، فإننـا نلاحظ أن الزيادة لا تكاد تحافظ على قيمة المساعدة من قبل الجماعة الأوروبية.

- يُظهر تحليل شتى أشكال المساعدة، خللا متزايدا لمصلحة قروض البنك الأوروبي للاستثمار التـي تـزداد بسرعة أكبر من مساعدات الميزانية.

وفيما يخص كيفية توزيع التعاون في البروتوكولات المالية، فقد كان شديد التنوع، انطلاقـا مـن تمويـل مشاريع البنية التحتية (لاسيما في ميدان الطاقة)، وصولا إلى نشاطات التنمية الصـناعية، كـما أن التعـاون مـن خلال الهبات والقروض الخاصة خدم في مجالات الإعداد والمعونة الفنية.

كما تم دمج قروض خاصة لمشاريع عدة، مع قروض البنك الأوروبي للاسـتثمار، كـما أن بعـض أنشـطة هذا البنك تمت بتمويل مشترك مع ممولين آخرين كالبنك الدولي.

إن الملاحظة العامة التي يوحي بها تحليل التعاون المالي الشامل مع البلدان المتوسطية المشاركة، هـي أنه توجد هوة بين ما تعلنه السوق الأوروبية المشتركة بشأن أهمية بلدان المتوسط ودورها الفعلي في التعـاون معها، فبرأي هذه البلدان، تبدو المبالغ المرصودة زهيدة جدا بالمقارنة مع حاجاتها الضخمة.

3- **تعاون في ميدان اليد العاملة:**

نظـرا إلى العـدد الكبـير مـن مـواطني بلـدان المتوسـط العـاملين في منـاطق الجماعـة الأوروبية، فإن الاتفاقيات مع هـذه البلـدان قضـت بـإجراءات خاصـة، تضـمن مبـدئيا لهـؤلاء

العمال شروط عمل وأجرا، وكذلك مكاسب في ميدان الضمان الاجتماعي.

وهكذا فإن الحساب الختامي للمقاربة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية، تبدو على العموم محدودة، ففوائد الدخول التفضيلي للمنتوجات الزراعية والصناعية تم تقليصها بفعل السياسة الزراعية المشتركة، وتوسع الجماعة إلى إسبانيا والبرتغال واتفاقيات التقييد الذاتي، لاسيما الصادرات النسيجية. وفيما خص التعاون المالي، فقد بقي دون أثر كبير في اقتصاديات مصابة في الصميم، بفعل الاستدانة المتصاعدة والبطالة المستمرة وزيادة سكانية متفجرة.

بالطبع لا يمكن تحميل الجماعة الأوروبية جميع المسؤوليات، وعلى أي حال، إن الانهيار الاقتصادي للبلدان المتوسطية المشاركة، هو نتيجة لسياسات التنمية المنتهجة فيها، والتي أثبتت قصورها.

السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995.

مع نهاية عام 1989، بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة. وفي جوان 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق عليه "نحو سياسة متوسطية جديدة"، وفي ديسمبر 1990 أقّر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، والتي أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.

وفي 12 جويلية 1991[1]، طلب البرلمان الأوروبي من مجلس الجماعة، إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة، مما دفع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية إلى وضع توجيهات جديدة بشأنها في نوفمبر 1991.

أولا: دوافع الجماعة نحو السياسة المتوسطية الجديدة.

---

(1) محمد محمود الإمام، اتفاقيات "المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية والتي شكلت في مجموعها دوافع الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد)، نحو سياسة متوسطية جديدة، ولعل أهم المتغيرات العالمية هي:

- تراجع فكرة التهديد السوفياتي الشيوعي للأمن الأوروبي.

- تصاعد حدة الخلاف بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية.

- رغبة أوربا في جعل المتوسط بحرا أوروبيا وليس بحرا أمريكيا، فكان طرح السياسة المتوسطية الجديدة ردا على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بمقدّرات الشرق الأوسط، وهو الذي يتجلى بوضوح منذ أزمة الخليج الثانية.

وعن أهم المتغيرات الأوروبية، التي دفعت الجماعة الأوروبية نحو السياسة المتوسطية الجديدة فتتمثل في: التجربة الاندماجية التي راحت أوربا تدشن لها منذ النصف الثاني من الثمانينيات، حيث دخلت في مرحلة تحول جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي لها، تحت شعار أوربا الموحدة.

ولقد جاءت معاهدة ماستريخت لتكرس الوحدة، وتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وكان لابد لهذا الطابع الجديد أن ينعكس على الأنشطة الجماعية ومنها: "السياسة المتوسطية الجديدة".

وأخيرا تأتي المحددات والمتغيرات الإقليمية، التي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية، التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، وأهم تلك المخاطر:

- استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث.

- استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوربا.

- نظرة الغرب للإسلام، التي ترى أن الإسلام يعني الأصولية وهذه الأخيرة تعني الإرهاب.

وهكذا، مثّلت هـذه المجموعـات الـثلاث مـن المتغـيرات، محـددات التوجـه الأوروبي نحـو السياسـة المتوسطية الجديدة.

ثانيا: مميزات السياسة المتوسطية الجديدة.

تقوم السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقـات التقليديـة، مـع إدخـال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات وعلى رأسها:

- مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة.

جدول رقم 05

مساعدات الاتحاد الأوروبي للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية الرابعة

1991-1996.

الوحدة:مليون إيكو

الدول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
الجزائر	280	52	322
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
لبنان	45	22	67
الأردن	80	44	124
سوريا	115	41	156

وقد تحسن العون المالي المقدم من الجماعة الأوروبيـة، حتـى بالنسـبة إلى التمـويلات التـي لا تـرتبط بمشروعات تقليدية، مثل دعم برامج الإصلاح الهيكلي. كما أن العون المالي الأوروبي ساعد عـلى تنفيـذ العديـد من البرامج ذات الصبغة الاجتماعيـة، مثـل: الصـحة والتعلـيم والسـكن الاجتماعـي، غـير أن حجـم الحاجـات التمويلية في أقطار مكبلة بمديونية خارجية متفاقمة، لم يسمح لتلكم المساعدات والقروض أن يكـون لهـا دور فعال في تنمية البلدان المعنية.

- تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية: فبالنسبة لمنتوجات النسيج والملابس، ساهمت المرونة التي اتسم بها تنفيذ إجراءات تقييد الصادرات منها وكذلك تحرير التجارة المتواصل في تلكم المصنوعات، إلى زيادة حصص البلدان المتوسطية المصدرة لهذه المنتجات نحو الاتحاد الأوروبي.

- أما بخصوص صادرات البلدان المتوسطية من المنتجات الزراعية: فقد استفادت من قرار المجلس الأوروبي رقم 92/1764، القاضي بإدخال تعديلات على جميع اتفاقيات الدول المتوسطية، ترمي إلى تعزيز صادراتها الزراعية، وبالفعل تم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ضمن ما يسمى بالحصص التعريفية، بالإضافة إلى الامتيازات التعريفية الأخرى الممنوحة.

لكنه، وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها النقدية، فإن الصادرات الزراعية منسوبة إلى إجمالي المبيعات ما برحت تتراجع، كما أن التبادل الزراعي من منظور إيرادات الدول المتوسطية، يؤكد على إخفاق سياسات التنويع في ميدان الإنتاج الزراعي في معظم البلاد المتوسطية، الأمر الذي لم يمكنها من تحسين نسبة اكتفائها الغذائي الذاتي.

- وهناك ميزة مهمة أخرى في السياسة المتوسطية المتجدّدة للاتحاد الأوروبي، تتمثل في مشاريع تتعلق بالبيئة والبحث، بالإضافة إلى برامج التعاون اللامركزي التي تنفذ إلى المجتمع المدني مثل الجمعيات المحلية والجامعات ومعاهد التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة الحجم، التي تنتفع بالعديد من آليات التعاون المتاحة. إلا أن هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في معظم الدول المتوسطية في تلك الحقبة، حالت دون تنمية التعاون اللامركزي على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية هنا وهناك.

وبالرغم من كل ما سبق، إلا أن السياسة المتوسطية الجديدة بقيت موجهة أساسا بالمصالح التجارية، ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق استراتيجية فعلية لتنمية متضامنة. رغم تأكيدات الاتحاد الأوروبي بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وهذا ما أشار إليه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة في جوان

1992[1]، الذي تضمن التأكيد على أن الضـفتين الجنوبيـة والشرقيـة للبحـر المتوسـط، تماما كـالشرق الأوسـط، تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثـل في الحفـاظ عـلى الأمـن والاسـتقرار في تلك المناطق.

العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبيـة المتوسـطية، وبدايـة التطـور الجـذري في سياسـة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقيـة ماسـتريخت حيـز التنفيـذ في نـوفمبر 1993. وكانـت بدايات هذا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في جـوان 1994 وكلفـت هـذه القمـة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطـوير وتعميـق تلـك السياسة على المديين القصير والمتوسط، ثم جـاء اقـتراح اللجنـة الأوروبيـة في أكتـوبر مـن عـام 1994 بتأسـيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيـق الأمـن والاسـتقرار والتكامـل. وفي القمـة الأوروبيـة المنعقـدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسـمبر 1994، أعطـى المجلـس الأوروبي موافقتـه لاعـتماد مقترحـات لجنـة بروكسـل كأساس للشراكة الأورومتوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة، وأصـبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضـمنت هـذه السياسـة الجديـدة الخطـوط العريضـة لتطـوير علاقـات الاتحـاد الأوروبي بالـدول المتوسطية، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقـة اقتصادية أوروبيـة متوسـطية، مـن خـلال إنشـاء منطقـة للتجـارة الحـرة، وزيـادة المسـاعدات الماليـة للـدول المتوسطية، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحـت في قمـة "أسـن" للاتحـاد الأوروبي، عقـد

---

(1) سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 225.

اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية، لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995، الأثر الكبير والدفعة القوية لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي. وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم "الوثيقة الموحدة"[1]، تناولت المجالات التالية: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، المجال البشري والاجتماعي، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي...إلخ.

على هذا الأساس، قام وفد من الترويكا الأوروبية بجولة في المنطقة المتوسطية في أفريل وماي 1995، لعرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة.

وبناءا على التقرير الذي قدمته الترويكا، ومن أجل التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، عُقد اجتماع للمجلس الأوروبي في مدينة "كان" بفرنسا في جوان 1995، ولقد تضمن البيان الختامي لهذه القمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد لعقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا أواخر 1995.

مؤتمر برشلونة.

بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تّم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27-28 نوفمبر 1995، في مدينة برشلونة الاسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995،

(1) مفيد شهاب، "نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 88- 1996، ص 176.

بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنتي عشر دولة متوسطية [*] ، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر[1]، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الأطراف المشاركة.

وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوروبية المتوسطية التي كانت سائدة في السابق، و التي استندت أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة. وإذا كان إعلان برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح في المقابل برامج عمل وأهداف سياسية وأمنية وثقافية واجتماعية.

أولا: أسباب انعقاد المؤتمر.

تعد عملية برشلونة، مبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة، وقبل الخوض في أسباب انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي، سنحاول تقديم بعض التعاريف لمفهوم الشراكة.

الشراكة هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فُرض عليها من

---

* - الدول المتوسطية هي: الجزائر،المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا،ا لأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص.

(1) وفاء بسيم، "التعاون الأورومتوسطي"، **مجلة اقتصادية عربية**، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

ثقافة ولغة[1]، كما يمكن القول أن الشراكة الأورومتوسطية هي سياسة متقدمة من سياسات المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية.

وعموما يمكن تعريف الشراكة على أنها محاولة لتقريب سياسات الدول وإخضاعها لمفهوم "التقاربية" في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي بالضرورة إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو اتفاق وتعاون في ميدان أو ميادين معينة، وذلك لبلوغ أهداف محددة قد لا تكون بالأساس مشتركة.

لا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط، هذا البحر الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوربا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا.

- الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدّرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوربي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى من دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صُمم خصيصا لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

- تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.

---

(1) نصيف حتي، "المأزق العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، السنة 18، مارس 1996، ص 94.

- الحد من معدّلات الهجرة غير الشرعية مـن دول جنـوب المتوسـط إلى الاتحـاد الأوروبي، لتفـادي آثارهـا السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلـك بتخلـيص هـذه الـدول مـن أسـباب القلـق وبـؤر التـوتر والنزاعـات، التـي تـنعكس عـلى معـدّلات هـذه الهجـرة، وأهمهـا الفقـر، البطالـة، الاضـطهاد السياسي، الاستبداد، والتطرف الديني.

- خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها[1].

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسـط وشرقـه، فـإن السـبب الـرئيسي الـذي دفعهـا للمشـاركة في القمـة الأورومتوسطية، في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل نافتا الأسيوية، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات، هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحـرك للتنميـة الاقتصـادية والانـدماج في الاقتصاد العالمي، وإن تحقيق هذه الغاية يتوقـف عـلى مـا تـوفره علاقـة الشراكـة مـن تـأمين وضـع تفضـيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية التي تواصـل اتسـاعها، والاسـتفادة مـن المسـاعدات الماليـة والفنيـة المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصـادياتها، ولـدعم عمليـة التحريـر والإصـلاح الاقتصـادي، فضـلا عـن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، سواء من الاتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.

ثانيا: أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

لقد عبّر إعلان برشلونة عـن رغبـة الأطـراف المعنيـة في إقامـة علاقاتهـا عـلى أسـاس تعـاون وتضـامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحـديات التـي تفرضـها القضـايا السياسـية والاقتصاديــة والاجتماعيـة المسـتجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خـلال الشراكـة. ويؤكـد إعـلان برشـلونة عـلى تحقيـق هـدف جعـل منطقة البحر الأبيض المتوسـط منطقـة حـوار وتبـادل وتعـاون مـن أجـل تـأمين السـلام والاسـتقرار، وتوطيـد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما يهـدف إلى تنميـة المنطقـة اقتصـاديا واجتماعيـا، وبشـكل مسـتديم

---

(1) آر كيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، **سلسلة دراسات عالمية**، مركز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، سنة النشر مجهولة، ص 08.

ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات.

وهكذا تم تدشين الشراكة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي عليه من تعزيـز الحـوار السـياسي بصـورة مستمرة، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ثالثا: صيغ الشراكة الأورومتوسطية.

لقد أشار المشاركون في ندوة برشلونة إلى أن هذه المبـادرة الأوروبيـة المتوسـطية، لا تهـدف إلى الحـل محل المبادرات الأخرى المُباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هـذه الأخيرة إلى الأمام[1].

كما أكدُوا على ضرورة خلق إطار متعدد الأطـراف ودائـم لعلاقـاتهم، يرتكـز عـلى روح المشـاركة مـع احترام مميزات وخواص وقيم كل المشاركين، كما اعتبروا هذا الإطار المتعدد الأطراف مكملا لتوطيـد العلاقـات الثنائية، التي يجب الحفاظ عليها، وعلى خصوصيتها. ومـن هنـا نسـتطيع القـول: أن الشراكـة الأورمتوسـطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:

1- الصيغة الثنائية: يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشـكل ثنـائي مـع كـل دولـة، وأهمها هي اتفاقيات الشراكة، التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كـل عـلى حـدى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة، وإن كان كـل منها يتضمن خصائص متميزة فيما يخص العلاقات بين المجموعة الأوروبية وكـل شريـك مـن الشركـاء المتوسطيين.

(1) من نص بيان مؤتمر برشلونة.

جدول رقم 06

تقدم المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

الشريك المتوسطي	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاقية	الدخول حيز التطبيق
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
إسرائيل	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	ماي 2002
مصر	جوان 1999	جوان 2001	التصديق وشيك
الجزائر	ديسمبر 2001	أفريل 2002	سبتمبر 2005
لبنان	ديسمبر 2001	جوان 2002	التصديق وشيك
سوريا	المفاوضات مستمرة	--	--

والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، 2004.

ملاحظة: الدخول حيز التطبيق بالنسبة للجزائر هو من إضافة الباحث بالاعتماد على:جريدة الخبر اليومية، 31 أوت 2005.

إن الهدف النهائي للبعد الثنائي الجانب، هو إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية حوض متوسطية بحلول عام 2010[1].

2- الصيغة الإقليمية: يمثل الحوار الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة إبداعا، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع.

والتعاون الإقليمي له تأثير استراتيجي كبير، حيث يتناول المشكلات الشائعة لدى

(1) محرك البحث Google، في 03 أكتوبر 2005، **الشراكة الأوروبية – المتوسطية**:

http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and-jordon/cooperation.html

العديد من الشركاء المتوسطيين، مع التأكيد في الوقت نفسه على الجوانب الوطنية المتكاملة.

وبعبارة أكثر دقة، يهدف البعد الإقليمي للشراكة إلى تحقيق ما يلي:

- التشجيع على توثيق التكامل بين الشركاء السبعة والعشرين.
- أن يكون هذا التعاون بمثابة داعم ومكمل للإجراءات الثنائية والحوار الذي يجري في ظل اتفاقيات الشراكة.
- تعزيز التعاون جنوب جنوب، أي التعاون بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم على أساس شبه إقليمي أين ما يكون ذلك مناسبا.
- معالجة القضايا ذات البعد المتخطي للحدود مثل ربط البنية الأساسية، أو توافق المعايير.

رابعا- الأدوات التمويلية للشراكة:

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأورومتوسطية فيما يلي:

1-برنامج ميدا:

يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوربا.

يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)[1]، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2".

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية

(1) مذكرات إعلامية أورومتوسطية، **الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا** 2004، المفوضية الأوروبية، 2004، ص 16.

إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى "يوروميد"[1]، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.

أما فيما يخص تحديد المخصصات السنوية للمدفوعات والالتزامات المالية لبرنامج "ميدا" في ميزانية الاتجاه الأوروبي، فتقوم بها السلطة المختصة بالميزانية (مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي).

وفي الأخير يمكن أن نضيف أن بنود وأنظمة برنامج ميدا تسري على الأبواب الثلاثة لعملية برشلونة، كما تهتم بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي على حد السواء، ولا تقتصر الجهات المستفيدة من أنشطة هذا البرنامج على الدول والمناطق فحسب، بل أنها تتضمن أيضا أجهزة محلية، منظمات إقليمية، وكالات عامة، مجتمعات محلية، جمعيات ومنظمات غير حكومية...إلخ، حيث يعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة.

2- **بنك الاستثمار الأوروبي:**

أُنشأ بنك الاستثمار الأوروبي، بموجب اتفاقية روما، وباعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية[2].

---

(1) مذكرات إعلامية أورومتوسطية، **الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا** 2004، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(2) محرك البحث Google، في 15 نوفمبر 2005، **بنك الاتحاد الأوروبي:**

http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في التنميـة الاقتصـادية والاسـتقرار في منطقـة حـوض البحـر المتوسط منذ 1974، وتندرج أنشطته في هذه المنطقة تحـت الإطـار السـياسي للاتحـاد الأوروبي، كـما أنهـا تـتم بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات دولية أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وينبغـي أن ينظـر إلى جميع هذه العمليات في سياق الفصل الاقتصادي والمالي لعملية برشلونة، كما أنها تتماشى مع الاستراتيجية التنموية لدى الدول المستفيدة، وكذا مع أنشطة سائر الجهات المانحة ووكالات التمويل الأخرى.

يعقد بنك الاسـتثمار الأوروبي العـزم عـلى دعـم الشراكـة الأورومتوسـطية، في اتجـاه تقويـة التعـاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة. وينوي البنك بالخصـوص تعميق عمله في المجالات التالية:

- دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.
- تيسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكـة "التعـاون جنـوب-جنـوب"، أو مـع الاتحاد "جنوب- شمال".
- تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلـدان المتوسـطية الشريكـة، وتنميـة المقـاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.
- تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع اجتماعي.

ولقد أضفى تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP)، بُعدا جديدا عـلى عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، وتعطي هـذه الهيئـة التابعـة لبنـك الاسـتثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للإستثمار الخاص، ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي:

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.
- عمليـات مسـاعدة لـدعم مسلسـل الإصـلاح الاقتصـادي والخوصصـة في البلـدان

المتوسطية الشريكة.

- تقديم منتوجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال، ومساعدات تقنية.

ولتفعيل الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، عمل بنك الاستثمار الأوروبي بشكل وثيق مع كل الأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة المتوسطية و أهمها: اللجنة الأوروبية، البنك الدولي، البنوك الأوروبية، بنوك الدول المستفيدة، والبنك الإفريقي للتنمية...إلخ.

الشراكة في المجالات غير الاقتصادية.

سبق وأن قلنا أن إعلان برشلونة تناول ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني والاجتماعي.

سوف نترك البعد الاقتصادي والمالي لنشرحه في المطلب اللاحق، وذلك من أجل التفصيل فيه، نظرا لطبيعة الدراسة التي نركز فيها على الجانب الاقتصادي.

أولا: الشراكة في المجال السياسي والأمني.

إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني: هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي. كل هذا من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي.

وفي هذا الجانب، تعهدت الأطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.

- تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والقضائية.

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين، بدون أي تمييز على أساس

العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الدين، أو الجنس.

- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية.

- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، وحقهم في تقرير المصير.

- الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.

- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر، وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة -بما فيها كسب الأراضي بالقوة- وحل خلافاتهم بأساليب سلمية[1].

- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها.

- العمل على الحد من التسلح، ومنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية.

- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بين الشركاء، ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.

لقد انتهى هذا القسم بالإشارة إلى إمكانية عقد ميثاق أوروبي متوسطي لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية، من خلال خلق آليات وتدابير ملائمة. وبالفعل تم إحداث لجان وشبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل: لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، والشبكة الأورومتوسطية لمعاهد السياسة الخارجية، هدفها هو إثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السلام والاستقرار وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة والأمن.

---

(1) من نص بيان مؤتمر برشلونة.

وهكذا، فإن الجانب الأوروبي سعى إلى إدراج البعد السياسي وفقا لتصوراته، وكما يريده هو، وهذا بعد أن كان يتملص منه في الحوارات السابقة، خاصة مع الدول العربية. ورغم النص الصريح على حق كل دولة في اختيار نظامها، إلا أنه يرجع للتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان، فبأي مبدأ تعمل دول الاتحاد الأوروبي؟، هل تشارك الدول التي تحترم الديمقراطية، أما الدول التي لها أنظمة ديكتاتورية؟. الظاهر أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الاثنين، ويشارك الاثنين، فالبلد الديمقراطي يدخل تحت خانة الديمقراطية، والبلد غير الديمقراطي يدخل تحت خانة حرية اختيار النظام.

ثانيا: الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

لقد اعترف المشاركون في ندوة برشلونة، بأن تقارب الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية، تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل.

وفي هذا السياق وافقت الدول المعنية على خلق شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال:

- التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط، وما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان، كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب.
- الإشارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتأهيل، لاسيما في النواحي الثقافية، وتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات، والنهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التبادلات الإنسانية.
- التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستديم.
- الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي، الذي حسب رأي المشاركين، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي، واحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.
- الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تنمية كل جوانب

الشراكة الأورومتوسطية.

- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة في سبيل تشجيع التبادلات بين مختلف فعاليات المجتمع، في إطار القوانين الوطنية لكل شريك.
- الاعتراف بأن معدلات النمو السكاني السائدة، تشكل تحديا رئيسيا يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة وتسريع الإقلاع الاقتصادي.
- الإشارة مرة أخرى إلى دعم المؤسسات الديمقراطية، وتقوية حكم القانون والمجتمع المدني.
- الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. وتكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة الخفية.
- التعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد[1].
- إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل لمكافحة العنصرية والتعصب وكراهية الأجانب.

لا شك أن العناصر السابقة الذكر، لها أهمية أساسية في تحقيق شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية في حوض المتوسط، إلا أن المقاربات المقترحة تعكس بشكل كبير، منظور وهموم الاتحاد الأوروبي، أكثر من أولويات الدول المتوسطية، خاصة فيما يتعلق بالهجرة ومكافحة الإرهاب. ولا شك أيضا أن لمبدأ احترام الثقافات والأديان، ومحاربة العنصرية، أهمية خاصة في مواجهة تصاعد الدعوات في الغرب لمعاداة الثقافات الأخرى، لاسيما تلك القائمة على الإسلام.

الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي.

أكد بيان برشلونة في هذا الجانب، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة إزدهار مشترك. وقد حدد البيان الأهداف البعيدة

(1) وفاء بسيم، **التعاون الأورومتوسطي**، مرجع سبق ذكره ، ص 248.

المدى التالية:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.

- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين[1].

وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، ترتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أولا: إقامة منطقة تجارة حرة.

تم تحديد سنة 2010، كتاريخ علمي لإنشاء منطقة للتبادل الحر، بمقتضى اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، وخلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء، ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة.

فبالنسبة إلى المنتوجات الصناعية، يجري إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على تدفقها وفق جداول يتفق عليها الشركاء، ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم وتأهيل القطاع الصناعي للدول المتوسطية.

كما سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا، على أساس المعاملة التفضيلية والمتبادلة، وعلى ضوء السياسات الزراعية المتعددة، وفي ميدان الخدمات ستحرر التبادلات

(1) مصطفي محمد العبد الله، وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص146.

تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات مراكش "الاتفاقية العامة للتعريفات في مجال الخدمات GATS".

أما المرحلة الثانية، فتهتم بدخول الدول المتوسطية في حوار شامل بينها، من أجل عقد اتفاقيات تجارة حرة فيما بينها. وقد قرر الشركاء تسهيل الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة من خلال ما يلي:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة.

- إتباع سياسات مرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني لكل شريك، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات النمو لكل منهم.

- العمل على تحديث وتعديل البنيات الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري وقانوني ملائم لسياسة اقتصاد السوق، والعمل في نفس الوقت على التخفيف من العواقب الاجتماعية السلبية، التي يمكن أن تترتب عن هذا التعديل، بإتباع برامج لمنفعة الفئات الأكثر احتياجا.

- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا[1].

ثانيا: التعاون والتداول الاقتصادي.

بالنسبة للتعاون الاقتصادي فقد حددت له المجالات التالية:

- الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تُبنى على كل من المدّخرات المحلية الموجهة للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ مواتي للاستثمار بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

- التأكيد على أن التعاون الإقليمي المحقق على أساس اختياري، وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في بناء منطقة التبادل الحر.

(1) من نص بيان مؤتمر برشلونة.

- تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، والعمل على خلق بيئة مشجعة على هذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطة العمل المتوسطية، والاعتراف بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

- الاعتراف بدور المرأة في التنمية، والعمل على رفع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[1].

- شدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الثروة السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والعمل على تنميتها والتعهد بتسهيل التدريب والبحث العلمي، والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.

- الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، وتوطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على توفير الإطار المناسب لتيسير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها، وتمكينها من مد وتوسيع شبكات الطاقة والربط بينها.

- التأكيد على إعطاء الأولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذه المجالات.

- التعاون من أجل تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتشجيع النمو الريفي المتكامل، والتركيز في هذا الصدد على المعونة التقنية والتدريب، ومساندة خطط الشركاء لتنويع الإنتاج، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة، والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

- التشديد على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية، بما في ذلك خلق جهاز مواصلات

(1) محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

فعال وتنمية تكنولوجيات المعلومات وتحديث شبكة الاتصالات، ووضـع برنـامج وفقـا للأولويـات في هذا المجال.

- احترام القانون الدولي البحري، خاصة في النقل بين الدول.

- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، وتعزيز التخطيط الإقليمي.

- العمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنيـة، وإنشـاء شـبكات علميـة لتشـجيع مشـاريع البحـث، نظـرا لأهميـة العلـم والتكنولوجيـا في التنميـة الاقتصادية والاجتماعية.

- تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات، من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات[1].

ثالثا: التعاون المالي.

أشار بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، لهذا فقد أعطي هذا الجانـب الاهـتمام الأكبر. إذ أن كل ما حدد من تعاون اقتصادي وحتى السياسي والاجتماعي، لا يمكن أن ينجح ما لم يكن مرفوقـا بدعم ومعونة مالية، يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة، إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات الثنائية من الدول الأوروبية. على أن يكـون هـذا التعـاون المـالي موجهـا بصـفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية.

لقد خصـص الاتحـاد الأوروبي مبلـغ 4685 مليـون وحـدة نقديـة أوروبيـة "إيكـو" للفـترة 1995-1999، لتنفيذ ما اتفق عليه في كافة مجالات التعاون، في إطار ما عرف ببرنامج "ميدا1"، ومن أهم العمليات التـي تـم تمويلها نجد: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسـطية، التحـول الاقتصـادي وتطـوير القطـاع الخـاص، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم، وأخيرا المشاريع الإقليمية.

وتصـل ميزانيــة برنــامج "ميــدا2" خــلال الفــترة 2000-2006، إلى 5.35 مليــار أورو،

---

(1) من نص بيان مؤتمر برشلونة.

ويصل حجم الاعتمادات التي يطرحها البنك الأوروبي للاستثمار للسنوات 2000-2007، إلى 6.4 مليار أورو[1].

وإذا حاولنا إلقاء نظرة عامة على التعاون المالي الأورومتوسطي خلال السنوات الأخيرة نجد أن: برنامج "ميدا" قدم التزامات فعلية قيمتها 6331 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، ومدفوعات قدرها 2176.4 مليون أورو، خلال نفس الفترة.

كما قام بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم قروض وصلت إجمالي قيمتها إلى 9492 مليون أورو، خلال الفترة 1995-2003، وشهدت القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 07

ملخص للميزانية في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

الوحدة: مليون أورو.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
ميزانية ميدا	173	403	981	941	937	879.1	757.4	632.6	5704.1
ميزانية بنك الاستثمار الأوروبي	1038	681	1122	966	1002	1214	1401	1808	9232
الإجمالي	1211	1084	2103	1907	1939	2093.1	2158.4	2440.6	14936.1

(1) محرك البحث Google، في 19 ديسمبر 2005، **برنامج ميدا:**

http://www.economy.gov.lb/moet/arabic/panel/trade/eu/barcelonaprocess.html

جدول رقم 08

التزامات برنامج ميدا لكل دولة 1995-2002.

الوحدة: مليون أورو.

التزام ميدا الثنائي	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
الجزائر	-	-	41	95	28	30.2	60	50	304.2
مصر	-	75	203	397	11	12.7	-	78	776.7
الأردن	07	100	10	08	129	15	20	92	381
لبنان	-	10	86	-	86	-	-	12	194
المغرب	30	-	235	219	172	140.6	120	122	1038.6
سوريا	-	13	42	-	44	38	8	36	181
تونس	20	120	138	19	131	75.7	90	92.2	685.9
تركيا	-	33	70	132	140	310.4	151.9	20	857.3
الضفة الغربية وقطاع غزة	3	20	41	5	42	96.7	-	100	307.7
إجمالي التزام ميدا الثنائي	60	371	866	875	783	719.3	449.9	602.2	4726.4
التزام ميدا الإقليمي	113	32	93	46	133	133	228.4	18.6	797.00
المساعدات الفنية والمخصص الشامل	-	-	22	20	21	26.8	79	11.8	180.6
الإجمالي	173	403	981	941	937	879.1	757.3	632.6	5704

جدول رقم 09

قروض بنك الاستثمار الأوروبي لكل دولة 1995-2002 الوحدة: مليون أورو

الدولة	القيمة	النسبة المئوية (%)
الجزائر	1174.8	12.4
قبرص	669	7
مصر	1484.3	15.6
إسرائيل	68	0.7
الأردن	351.2	3.7
لبنان	375	4
مالطا	43	0.5
المغرب	1548.9	16.3

السلطة الفلسطينية	230	2.4
سوريا	290	3.1
تونس	1195.3	12.6
تركيا	2062.5	21.7
الإجمالي	9492	100

آفاق وتطلعات الشراكة الأورومتوسطية

يمكن اختصار الأهداف التي ترمي إليها خطة الشراكة الأوروبية المتوسطية في الرموز الأربعة التالية: الاستقرار والأمن والحريات والتنمية. إنه لمن البديهي أن المخاطر الناجمة عن زعزعة الاستقرار واهتزاز الأمن وانتهاك الحريات وتراجع التنمية في البلاد المتوسطية النامية، كان دوما مبعثا للقلق ومدعاة لليقظة والحيطة لدى المجموعة الأوروبية، وإن يبقى الاستقرار في أوربا غير مهدد في حقيقة الأمر، مهما تفاقمت الأوضاع في ربوع العالم المتوسطي النامي. إلا أن الأمن في أوربا بمفهوم مقاومة الجرائم المستوردة، يبقى متأثرا بما ينشأ عن التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والتراكم الديمغرافي، من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى أنحاء البلاد المتوسطية الثالثة.

كما أن الجديد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، يكمن في الدفاع عن الحريات، واعتماد التنمية المؤزرة والسريعة في ربوع العالم المتوسطي النامي، كعنصرين رئيسيين في خطة الشراكة.

إلا أنه، من المفروض أن تكون رموز الشراكة الأربعة متكاملة، بمعنى أنه لا استقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية، وأساس هذا التكامل هو المساهمة الأوروبية الفعّالة في تنمية ورفاهية شعوب العالم المتوسطي النامي، دون أن ننسى الدور المطلوب من الدول المتوسطية الشريكة، المتمثل في اتخاذ زمام المبادرة، من خلال طرح القضايا بكل جرأة وشفافية، والعمل على إعادة تأهيل كل ما هو متعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

التحديات والفرص أمام الشراكة الأورومتوسطية.

إن الواقع الإقليمي والدولي الذي تمخض عن التغيرات التي حدثت في غضون السنوات الأخيرة، أدى إلى وجود فرص وتحدّيات فعلية تواجه الشراكة الأورومتوسطية.

أولا: التحديات.

إنه من السهل على المراقب للشأن الأورومتوسطي، الإقرار أن هناك تحديات تواجه الشراكة، هذه التحديات تمثل في الحقيقة اختبارا صعبا لجدية التوجه الجديد لدول الاتحاد الأوروبي نحو الدول المتوسطية الشريكة، ومن أهم هذه التحديات نذكر:

- إن الشراكة أحدثت تغييرا في قواعد التكامل الإقليمي، التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحصل الآن هو تكامل بين أقطار الشمال (العالم المتقدم) وأقطار الجنوب (العالم النامي)، بينما كان النمط السابق هو التكامل المتجانس، أي أقطار الشمال مع بعضها وأقطار الجنوب مع بعضها، علاوة على اتجاه الشراكة نحو التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو اتجاه ذو أهمية بالغة، يجب على الدول المتوسطية محاولة فهمه وإيجاد الطرق المناسبة للتعامل معه.

- لابد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة، والمتمثلة في تهيئة الشريك الضعيف وإقحامه في الشراكة بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدما، وهي فكرة نشك في مصداقية الأوروبيين على تطبيقها[1]. ونرى أن أسباب هذه الشراكة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي، وهي محاولة احتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية النامية مثل: العنف والهجرة، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها.

- إن هدف إقامة منطقة تجارة حرة في إطار الشراكة المتوسطية، سيشمل الصناعات التحويلية فقط، وليس منتوجات الصناعة الاستخراجية، أو السلع الزراعية، التي

(1) عرفان تقي الحسيني، "الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 11، 1998، ص45.

تتمتع فيها البلدان المتوسطية الجنوبية بالأفضلية النسبية. وهذا يعني صعوبة تطوير الصناعة التحويلية، التي تكون بحاجة إلى حماية من المنافسة الأوروبية، وما يترتب على هذه المنافسة، من ارتفاع في معدلات البطالة في هذه القطاعات، وتكثيف برامج الخوصصة بها، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا أمام الدول المتوسطية النامية.

- لقد أُبعد من الشراكة الاقتصادية عنصر حركة الأشخاص، أي أن الشراكة لا تشجع الهجرة من أقطار الجنوب، في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المتوسطي الجنوبي، وهذا ما يشجع الهجرة السرية من الدول المتوسطية الجنوبية إلى أوربا، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي ما زال يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول المتوسط الجنوبية، وهذا كذلك يمثل تحديا مهما أمام الشراكة.

- إن حرص الاتحاد الأوروبي على التعامل الانفرادي مع الأقطار المتوسطية بصورة انتقائية، سيقوّض من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المتوسطية الجنوبية، الذي هو مطلوب من أجل مواجهة التكتل الأوروبي.

- إن وجود شراكات متعددة المستويات والتفضيلات داخل بلدان الحوض المتوسط، يوحي بزيادة انقسامها وتقليص قوتها التفاوضية، فهناك بلدان دخلت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كلية وهي: مالطا وقبرص، وبلد تجمعه به وحدة جمركية ويسعى إلى الانضمام هو تركيا، ودولة أخرى لها علاقات خاصة ووطيدة وهي إسرائيل، وبلدان أخرى تربطها مع الاتحاد اتفاقية شراكة وهي: المغرب، تونس، مصر، الجزائر، الأردن، لبنان، سوريا، وأخرى قابعة في صالون الانتظار وهي: ليبيا، وهذا يمثل تحدي كبير أمام الشراكة من أجل توحيد معاييرها[1].

- يضاف إلى ما تقدم، أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون قادرا على تنفيذ اتفاقية

(1) محرك البحث Google، في 14 فيفري 2006، **تحديات الشراكة الأوروبية متوسطي**ة:

http://www.thisissyria.net/2005/07/17/levant4.html

الشراكة لأن أجهزته هي التي صاغتها، معتمدة في ذلك على مفاهيم أوروبية وشروط ومواصفات هي التي تحددها. بل إن الشراكة الأورومتوسطية ستعطي المفوضية الأوروبية سلطات واسعة، وهو ما يعني خضوع دول المتوسط لسيطرة الاتحاد الأوروبي والوصول إلى حالة إدماج لا اندماج.

ثانيا: الفرص:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية، ستوفر بعض الفرص والمكاسب لكافة الشركاء على المدى البعيد ومن أهمها:

- من المتوقع أن يحسّن تحرير التجارة الذي تمليه الاتفاقيات من القدرة والكفاءة الإنتاجيتين[1].

- من المنتظر أن يعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحي، الذي تسلكه البلدان المعنية.

- من المتوقع كذلك أن تفيد اتفاقيات الشراكة في تشجيع المنافسة والاستثمار، والتجارة بصفة عامة.

كما أن هناك مجموعة من المعطيات بمثابة فرص، والتي ستساعد على إنجاح التعاون الأورومتوسطي، والتي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون، نذكر منها:

- إن التقارب الجغرافي يرشح أوربا ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لتكون شريك طبيعي أكثر من غيرها للتعاون مع دول المتوسط جنوبه وشرقه، ويعتقد الأوروبيون أن أوربا هي المؤهلة لمساعدة دول جنوب وشرق المتوسط، على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضهما من جهة أخرى.

- وجود مجموعة من المشكلات، التي تواجه الدول المتوسطية، وتحتاج إلى حلول

(1) زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، **مجلة بحوث اقتصادية**، العدد 27، 2002، ص 44.

مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على الطرفين، من بين هذه المشكلات نجد: مشكل الهجرة السرية، الإرهاب، التلوث البيئي، الطاقة...إلخ. هذه المشكلات تدفع للتقارب بين الدول المتوسطية والاتحاد باعتبارها خطرا مشتركا.

- إن صيغة الشراكة الأورومتوسطية، هي أكثر قبولا في المتوسط من صيغة "الشرق الأوسط الكبير"، التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقارنة من حيث الهياكل والمشروعات المختلفة لكلا الصيغتين، نجد أن الصيغة المتوسطية تتيح فرصا وإمكانيات أكثر مقارنة مع الصيغة الشرق أوسطية.

تقييم الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

الظروف الدولية والإقليمية تؤكد على أن العلاقة المتماسكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ضرورية وحيوية، ليس فقط للأطراف المعنية بالشراكة، بل لأجل الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي. وبالرغم من إدراك جميع الأطراف لأهمية هذه العلاقة وضرورة تسريع عملية التكامل، إلا أنه وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن على توقيع إعلان برشلونة، فإن القليل قد تم إنجازه مقاسا بأهداف الشراكة، وأنه أمام العلاقات الأورومتوسطية مشوارا طويلا لتقطعه حتى تصل إلى ما تضمنه إعلان برشلونة من أهداف.

أولا: في الجانب الاقتصادي والمالي:

1- **التعاون الاقتصادي**

فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحقيق الازدهار وإيجاد منطقة تبادل حر بحلول عام 2010، فقد تعثر، ويعتقد معظم المراقبين أن هدف السوق الحرة صعب التحقيق خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الآثار السلبية المتوقعة والتي من أهمها:

- إن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي، سيؤثر على النمو في المدى المتوسط، بسبب انخفاض النشاط في القطاعات المحمية لحد الآن، وغير القادرة على المنافسة.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على الموازنة العامة للدولة، وهذا

من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بنسبة هامة في إيرادات الدولة.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية من جانب واحد على السلعة الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، سيمارس كذلك ضغطا كبيرا على الميزان التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط، بسبب زيادة الواردات من هذه السلع، كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون هناك طلب إضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة في دول المتوسط المشاركة، بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج[1].

- كما أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي في الدول المتوسطية، وسيدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة من الاتحاد، بدلا من السلع المحلية، بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة والأسعار.

- بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر فتح الأبواب للمنتجات الصناعية القادمة من دول شرق وجنوب المتوسط، دون أي قيود وفقا للاتفاقات الموقعة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كافيا من جانبه لحفز اتفاق التجارة الحرة، دون أن يحاول تقديم مزايا أخرى.

كما أن الدول المتوسطية الشريكة، ما زالت تعترض على ما يسمى "السياسة الزراعية المشتركة"، التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها تتلقى الزراعة الأوروبية دعما هائلا يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد[2]. الأمر الذي يجعل منافسة المنتجات الزراعية الأوروبية أمرا بالغ الصعوبة، بالإضافة إلى التزام أعضاء الاتحاد ضمن اتفاقية ماستريخت، بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.

---

(1) زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

(2) محرك البحث Google، في 25 فيفري 2006، **الذكرى العاشرة لمؤتمر برشلونة**:

http://www.redasociativa.org/dosorillas/?q=node/view/1564.html

وهكذا يتضح أنه، برغم الآمال التي عقـدتها دول جنـوب وشرق المتوسـط عـلى الشراكـة مـع الاتحـاد الأوروبي منذ 10 سنوات من الآن، إلا أن التعاون الاقتصادي والانفتاح التجاري المعلن على منطقـة المتوسـط لم يحصل على أرض الواقع. وبالرغم من التراكمات السياسية والدبلوماسـية وحتـى الأمنيـة الأخـرى، التـي تعيـق الشراكة، فإن الانغلاق التجاري الأوروبي على الدول المتوسطية وشح الاسـتثمارات داخلهـا، يمثـل العـائق الأول لتكريس شراكة فعلية. وتقول الأرقام الأوروبيـة، أنـه تـم تحسـين وتـيرة تبـادل البضـائع بـين الطـرفين بشـكل ملموس، ولكن العجز التجاري لصالح دول الشمال تصاعد بشكل خطير، مما يحد عمليـا مـن الطـابع المتـوازن للشراكة نفسها.

2- التعاون المالي:

إن الشراكة الأورومتوسطية، بحاجة ماسـة إلى موازنـة ذات مصـداقية، قـادرة عـلى ترجمـة الأهـداف المعلنة على أرض الواقع، وإذا حاولنا تقييم التعاون المالي نجد أن 26% فقط من الأموال المخصصـة في "ميـدا1" تم صرفها، وتعود الأسباب إلى المفوضية وتعقيدات آلياتها وشروطها المجحفـة، وإلى تغليـب المصـالح الفرديـة لبلدان الاتحاد. فكثيرا ما تم سحب مشاريع لأنها لا تستجيب للمصـالح الجيوسياسـية والتجاريـة لدولـة دون أخرى.

كما أن الاتحاد الأوروبي لم يوافق إلا على 5.3 مليار أورو، كميزانية لـ"ميدا2"، رغم أن المفوضية طلبـت أن تكون الميزانية 6.7 مليار أورو. ويردّد المسؤولون الأوروبيون أنهم سيفون بكافة تعهداتهم تجـاه المتوسـط، ولكـن لا توجـد أي تعهـدات فعليـة للرفـع مـن المخصصـات الماليـة للـدول المتوسـطية الشريكـة، في حـين أن التطورات التجارية الدولية وتصاعد إشـكالية الهجـرة وارتفـاع وتـيرة الأزمـة السياسـية المترتبـة عـن الأنشـطة الإرهابية وتأجج منافسة الدول الشرقية وتداعيات العولمة، تعتبر كلها عوامـل تسـتوجب مزيـدا مـن الأمـوال لصالح دول المتوسط.

ثانيا: الجانب السياسي والأمني

بالرغم من هيمنة الاقتصاد، فإنه ليس مخفيا على أحد أن المحور السياسي يشكل هما متبادلا بين ضفتي المتوسط، فبقدر ما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حماية أطرافها من الإرهاب والمخدرات والهجرة غير المشروعة، فإن دول جنوب وشرق المتوسط تتطلع إلى تثبيت سلطتها وإصباغ الشرعية عليها، بما تعوّل عليه من رفع للمستوى المعيشي لشعوبها، وكسب معركة التنمية في مجتمعاتها.

وإذا أردنا تقييم الجانب السياسي والأمني في الشراكة الأورومتوسطية، نجد أنه وبعد مضي أكثر من 10 سنوات على إعلان برشلونة، لا تزال القضايا المحورية في هذا الجانب عالقة وتجعل من الشراكة مجرد اتفاق كسابقيه، يحتاج إلى اتفاقات جديدة لدعمه وآليات فعالة لتحقيقه، فالصراعات مثل القضية الفلسطينية، ونزاع الصحراء الغربية، والأزمة القبرصية، لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم الشراكة[1]، وحالت دون الوصول إلى توافق أو إنجاز مهم فيما يتعلق بأهداف الشراكة، التي تضمنها المحور السياسي. كما ألقت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من حرب على العراق، بظلالها على عملية برشلونة. وكان لانقسام الموقف الأوروبي تجاه الحرب دوره في إرباك العلاقة بين جنوب البحر المتوسط وشماله، إذ أصبحت قضايا مثل مواجهة الإرهاب والهجرة من الجنوب إلى الشمال الشغل الشاغل لبعض الشركاء الأوروبيين خلال العامين الماضيين، وذلك على حساب تسوية النزاع العربي- الإسرائيلي وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة.

ويكمن العجز في تحقيق تقدم على المسار السياسي، في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي، بالرغم من كونه أكبر تكتل سياسي واقتصادي، على أن يتبنى موقفا موحدا تجاه القضايا التي تهم المنطقة، وعلى أن يفرض واقعا يخالف التوجهات الأمريكية، وسيجعل هذا العجز من الشراكة الأورومتوسطية مجرد طموح يصعب بلوغه.

---

(1) محرك البحث Google، في 08 مارس 2006، **تحديات وآفاق الشراكة الأورو-متوسطية:**

http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15566.html

ثالثا: الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني

يبدو الشق الاجتماعي في آلية الشراكة، هو العنصر الرئيسي المفقود في مسار التعاون الأوروبي مع دول المتوسط، ففي الوقت الذي تكرس فيه المفوضية الأوروبية مليارات من الأورو سنويا، لمساعدة دول وسط وشرق القارة الأوروبية، على إعادة هيكلة أنظمتها الاجتماعية، بوصفها العامل الأقوى في تمكين هذه الدول من محاكاة الأنظمة الاجتماعية الأوروبية والاندماج نسبيا في قواعد تعاملها والاقتراب من أنظمة العمل والتقاعد لديها، فإن الشق الاجتماعي في شراكة برشلونة يبدو مهملا بشكل تام، ولا يتم التركيز سوى على تقنين المبادلات ووضع قواعد تأهيل المؤسسات، لتصب كلها لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي الباحثة عن أسواق جديدة، ولم تنفِّذ الهيئات الأوروبية، ورغم مرور عشر سنوات على انطلاق مسار برشلونة أي دراسة ذات مصداقية بشأن تداعيات تحرير التجارة والمبادلات الزراعية وتحرير قطاع الصيد البحري في مناطق المتوسط، على الجانب الاجتماعي في دول شرق وجنوب المتوسط.

أما فيما يخص الشق الثقافي والإنساني، فإن ما أنجز خلال العقد الماضي، يعتبر أسرع وأكثر زخما من المستويين الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، ويعكس ذلك رغبة النخبة ورموز المجتمع المدني لدى الشركاء، في الحوار والتقارب وتطوير العلاقات بين الجانبين، وأعتقد أن النجاح على المستوى الثقافي والإنساني، يمكن مع مرور الوقت وتراكم الجهود، أن يمهد للتقارب السياسي، إذا تم تخطي العقبات الكبرى. والمقصود أن نشوء تيار شعبي من المجتمع المدني متناغم ومتقارب ومتفاهم في منطقة المتوسط، يمكن أن يكون وسيلة توجيه وربما ضغط على مؤسسات صناعة القرار، لإحداث نقلة في سياسات ومواقف الشركاء تسهم في تجاوز الصعوبات التي تواجه التعاون والتكامل بين شمال وجنوب المتوسط.

الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي ومن الدول المتوسطية لإنجاح الشراكة.

في ظل التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوربا وجنوب وشرق المتوسط، فإنه بحلول عام 2025، ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من 40 دولة، تكوّن سوقا قوامها نحو 800 مليون نسمة[1]، وبحلول عام 2010، ستكون هناك منطقة تجارة حرة بالنسبة للسلع المصنعة، ونسبة كبيرة من تحرير التجارة للمنتجات الزراعية، ليس فقط بين الدول المتوسطية والأوروبية، لكن أيضا فيما بين الدول المتوسطية بعضها البعض.

ونخلص من ذلك، إلى أن هناك واقعا جديدا يواجه الدول المتوسطية المشاركة، ينبغي عليها التعامل معه بفاعلية، ودورا أوروبيا يجب أن يلعبه الاتحاد الأوروبي، لإنجاح الشراكة الأورومتوسطية.

أولا: الدور المطلوب من الدول المتوسطية.

مما لا شك فيه أن اتفاقات الشراكة، سوف تلقي على كاهل الدول الطالبة للشراكة المزيد من العبء، في سبيل إعداد اقتصادياتها للتعامل مع الأسواق المفتوحة ودعم قدراتها التنافسية.

ويتطلب ذلك تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية، بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي أهمها:

- ضبط جوانب الطلب الكلي، بانتهاج برنامج للإصلاح النقدي والمالي، ورفع كفاءة العرض وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
- تحرير الأسواق ورفع القيود على الاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية.
- توحيد وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

---

(1) سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001، ص 249.

- الحد من الإعانات والدعم.

- تبني فلسفة جديدة لإدارة الاقتصاد الوطني، من خلال آليات السوق، تحقيقا للاستغلال الأكفأ للاستثمارات المتاحة.

- خلق بيئة ومناخ مواتي لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة، لتحقيق طفرة في حجم الاستثمارات وإضافة طاقات إنتاجية جديدة.

ويتضح مما سبق أن نقطة الارتكاز في دور الدول المتوسطية، لرفع قدراتها التنافسية في اتفاقيات الشراكة، تتمثل في المحاور الآتية[1]:

1- **تحسين مناخ الاستثمار:**

ونشير هنا إلى أن الأمر لا يقتصر على سن التشريعات المانحة للإعفاءات الضريبية المختلفة، بل يتسع المفهوم ليشمل إطارا عاما للعمل، تتمثل أهم عناصره فيما يلي:

- الديمقراطية الحقيقة الكاملة المتكاملة.

- وضوح الرؤى المستقبلية، واستقرار التشريعات والبيئة الاستثمارية.

- العدالة والمساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية.

- المرونة وإزالة المعوقات الحقيقة أو المفتعلة.

2- **التحفيز المستمر للقطاع الخاص:**

إن التحرير الاقتصادي يعني التحول من سيطرة القطاع العام إلى وضع يقوم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب ضرورة تشجيع هذا القطاع، وفسح المجال لزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال:

- إزالة القيود التي تحول دون ممارسة القطاع الخاص للأنشطة المختلفة، باستثناء ما تتطلبه دواعي الأمن الوطني والاجتماعي.

- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات العامة، بالإضافة إلى

(1) سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 251.

دعم نشاطه في مجالات البنية الأساسية ونشاط الخدمات العام.

- تقديم الحوافز في مجال التصدير، لتشجيع الاستثمار في هذا الاتجاه، تحقيقا لتوازن ميزان المدفوعات.

- استخدام الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج بطريقة تؤدي إلى جذب استثمارات القطاع الخاص.

- تفعيل دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار الخاص.

- - تقديم حوافز مباشرة لمشروعات محددة، كمنح مالية وأرض مجانية أو إيجار رمزي...إلخ.

- تبسيط الإجراءات الضريبية.

- تبني سياسات التي تكفل اجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل.

3- **العمل على زيادة معدلات النمو:**

ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي التركيز على[1]:

- زيادة معدّلات الاستثمار تدريجيا، كنسبة من الناتج الوطني.

- زيادة معدلات الادخار، من خلال حملة وطنية لتنشيط الوعي الادخاري وجذب المدخرات من الخارج، ورفع مستوى الإنتاجية، وإزالة القيود على نشاط القطاع الخاص، ورفع كفاءة المشروعات العامة.

- وضع استراتيجية واضحة للتطوير ونقل التكنولوجيا.

- الانفتاح على الاقتصاد العالمي كأمر حتمي.

- تنمية سوق المال، ليكون أكثر قدرة على تدوير وتشغيل مدّخرات المجتمع، وترشيد تخصيص موارده على الأنشطة الأكثر عائدا.

- العمل على إطلاق المنافسة، وتصفية المراكز الاحتكارية التي تحمي انخفاض

(1) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 253.

الكفاءة.

- تحسين جودة الإنتاج، من خلال تشجيع تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات الصناعية والخدماتية.

- تحسين وصيانة البنية الأساسية، لتواكب متطلبات تحقيق الانطلاقة الإنتاجية.

ثانيا: الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي

هناك دور مطلوب من الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات، من أجل تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

1- **في المجال السياسي والاقتصادي:**

إن المطلوب من الاتحاد الأوربي هو:

- زيادة التدفقات المالية الاستثمارية، إلى بلدان جنوبي البحر المتوسط في مجالات الزراعة الصناعة، التجارة والسياحة، وفي مجالات أخرى.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- تقديم دعم مالي ومعنوي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإقامة مؤسسات مختلطة في هذا المجال.
- كما يمكن للدول المتوسطية الجنوبية، إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في مشاريع تنموية، يخصص جزء منها لمشروعات البنية التحتية، والتعليم، والبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية.

2- **في مجال التنمية المستدامة والعمالة المؤهلة:**

إن فكرة تحقيق تنمية مستدامة وتطور اقتصادي بمعدلات متزايدة، أو حتى ثابتة، عمليا لا يمكن أن يتم ويستمر، إلا بتوفر القاعدة العملية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها من أجل استمرار التنمية.

وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي، ككتلة تطرح نفسها كشريك

اقتصادي واجتماعي لدول جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعدا للمساهمة في القيام بهذا الدور، بل المساهمة في رسمه وتخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة[1].

كما أن الاتحاد الأوربي، مطالب بأن يسعى ويساهم في برامج تأهيل العمالة في الدول المتوسطية تعليما وتدريبا وتقانة، إما عبر إعداد وتمويل البرامج التدريبية، أو توفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها، لدعم برامج التأهيل أو المساهمة والمساعدة في تمويلها.

3- **في مجال طبيعة الملكية الاقتصادية:**

نعني بذلك ما يسود العالم اليوم من تيار عارم يدعو إلى التخلي عن الملكية العامة للأنشطة الاقتصادية الوطنية، وتعويضها بالملكية الخاصة "الخوصصة". وتتبنى أوربا كغيرها في الغرب هذا المفهوم، وتحث وربما تضغط علنا أو ضمنا باتجاه سلوك هذا المسلك واعتماد هذا التوجه الاقتصادي في الدول المتوسطية، كشرط مسبق ومطلوب للشراكة والتعاون، وكأساس لرفع كفاءة الأداء والإنتاج.

إن دول جنوب وشرق المتوسط النامية أمام مفترق طرق، فاختيار شكل من أشكال الملكية له عواقب اقتصادية تتمثل في سرعة النمو الاقتصادي والقدرة على الدخول في سوق التجارة الدولية، وعواقب اجتماعية متعلقة بالرفاهية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل. وبالتالي فإنه من غير الحكمة الركون إلى جانب معين، دون الاستعانة بالاستشارة العلمية في تحديد طبيعة الملكية التي تعتمد على طبيعة النشاط، والمرحلة الاقتصادية التي يمر بها البلد وموقعه التنافسي أمام بقية الدول الأخرى، فإقرار النشاط الاقتصادي ذو الملكية الخاصة في قطاع معين، لا يعني بالضرورة إقراره لكل دولة ولكل زمن، وهي مسألة تتحدد وفق المعايير الاقتصادية والمنظور الإنساني في عدالة التوزيع. فالملكية الخاصة مثلا قد تسهم في رفع الكفاءة الاقتصادية من جهة، لكنها قد تسهم في نقص الرفاهية الاجتماعية من جهة

1 - زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد 82، سنة 2000، ص75.

أخرى، من خلال زيادة البطالة أو سوء توزيع الثروة.

وعليه يجب أن لا تكون التنمية مرهونة بنمط أو بقرار مسبق، ويجب أن يخضع التخصيص للبحث، لتحديد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وبالتالي على الاتحاد الأوروبي تجاوز هذا الشرط، واستبداله بالمساهمة في رفع مستوى كفاءة إدارة، ليس القطاع العام فقط، بل القطاع الخاص أيضا في الدول المتوسطية الشريكة.

4- **في مجال المعلوماتية:**

يتوجب على الشركاء الأورومتوسطيين وعلى الجانب الأوروبي تحديدا، القيام بتقديم المساعدات المادية والعلمية، للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها المتوسطية، وفي أضعف الحالات فإنه لابد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية متوسطية، تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاكتشاف في أوربا، وتضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير في الدول المتوسطية.

وهكذا يبدو أن أوربا مطالبة، إذا كانت جادة في طرح مسألة الشراكة، أن تساعد شركائها على تطوير مؤسسات البحث العلمي والتطوير، وقواعد المعلومات، وشبكة الاتصال وجملة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي أتينا على ذكرها.

ثالثا: الدور المطلوب من الطرفين الأوروبي والمتوسطي معا

أمام جملة المصاعب، التي أصبحت تواجه شراكة برشلونة، أصبح مطلوبا من طرفيها لعب الأدوار الآتية:

- إنهاء الصراعات التي تسمم العلاقات في المنطقة: في فلسطين وفي قبرص، والصحراء الغربية، دون أن ننسى العراق، فقد حان الوقت للتحرك وبالنسبة للاتحاد الأوروبي أن يفرض نفسه كوسيط يتسم بالعزم والتصميم.
- اقتراح التفاوض على اتفاقية تعاون أوروبي متوسطي، يكون هدفه، تأسيس

1 - زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

معاهـد تكلّـف بطـرح التعـاون الاقتصـادي والاجتماعـي والثقـافي، وتأسـيس مجلـس وزراء أورومتوسطي، يمكـن أن تتخـذ فيـه القـرارات بأغلبيـة مؤهلـة، وأن تكـون هنـاك "أمانـة عامـة" للشراكة، تتكفل بتشغيل هذه القرارات.

- تشجيع دمج المنطقة عبر مشاريع إقليمية كبرى، في مجالات متنوعة مثل الماء والنقل والاتصالات، وهذه أفضل وسيلة لتشجيع التنمية وتبادل الكفاءات. ويجب أن يظل خلق منطقة للتبادل الحر في عام 2010 مشروعا ضخما، من أجل ضمان بيئة مستقرة للتبادل والاستثمارات. وفي هذا الصدد على أوربا أن تقوم ببعض التسويات في بعض الميادين كالزراعـة، وهـذا هـو في الحقيقـة الطريـق نحو النمو بالنسبة لأوربا ولشركائها[1].

إن من أبرز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي، هـي اتفاقيـات الشراكـة المنبثقـة عـن مـؤتمر برشـلونة 1995، والتي تعتبر بحق أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين. فلقـد مسـت كـل الجوانـب السياسـية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وبناءا على هذا أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقديـة مختلفـة عـن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

يلاحظ من خلال جولات الحوار، التي جمعت الدول المتوسطية مع الدول الأوروبية، أن هذه الأخـيرة كانت تسعى إلى اسـتكمال مشروعهـا المتوسـطي مـع الـدول المتوسـطية، مـن خـلال إقامـة علاقـات سياسـية واقتصـادية واجتماعيـة، هـذه العلاقـات مقرونـة بمسـاعدات ماليـة لإنعـاش اقتصـاديات الـدول المتوسـطية المتدهورة.

إذا كانت الدول المتوسطية تنظر إلى الشراكـة عـلى أنهـا، يمكـن أن تكـون لهـا سـندا سياسيا واقتصاديا، حيث أنها بحاجة إلى سند دولي، خاصـة بعـد تفكـك الاتحـاد السـوفياتي والدخول في نظام عالمي جديد، تحكمه قوى أخرى، فإن دول الاتحاد الأوروبي كانـت تنظـر

---

(1) محرك البحث Google، 22 مارس 2006، **مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي**:

http://www.eu-delegation.org.eg/AR/docs/news52.asp.html

إلى الشراكة على أنها تحقق لها مشروعها الذي ترمي إليه في مرحلة ما بعد الحـرب البـاردة، وهـو إدارة الأمـن المتوسطي بعيدا عن المظلة الأمريكية، أي أنها كانت تريد الحفاظ على مصالحها في المنطقة المتوسـطية، لأنهـا تعتبر هذه المنطقة مجالها الحيوي الرئيسي، وأن من حقها هي إدارة أزمات المنطقة ولـيس الولايـات المتحـدة الأمريكية، بمعنى تأسيس فضاء أوروبي متوسطي مستقل عن الإدارة الأمريكية.

رغم القيود والتحـديات التـي تواجـه التعـاون الأورومتوسـطي، إلا أن وجـود مجموعـة مـن الفـرص والإمكانيات المتاحة ستساعد على بلورة تعاون أورومتوسطي يعود بالفائدة على الطرفين، وله آفـاق سـتحمل معها النجاح الذي سيعزز التعـاون والانـدماج لاقتصـاديات الـدول المتوسـطية، ويسـاهم في تضـييق الفجـوة التنموية بين الطرفين. لذلك يجب أن تكون النيـة صـادقة والإرادة السياسـية صـلبة، لتجسـيد برنـامج العمـل الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.

المراجع

1. تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية المعنون "التشغيل والبطالة في الدول العربية..التحدى والمواجهة"، قدم في مؤتمر العمل العربي، بدورته الخامسة والثلاثين، بشرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2/23 – 2008/3/1، ص 84.

2. صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2008/10/17، ص 7.

3. انظر نص خطاب الأمير تركي الفيصل في صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2008/10/19، ص 18.

4. صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2008/10/14.

5. صحيفة الحياة بتاريخ 2008/10/17.

6. د. خضر عباس عطوان، "العرب والتوازنات الدولية: نحو نظام عربي فاعل"، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 120، شتاء 2004، ص 111 – 112.

7. عزت السيد أحمد، "الكفاءات العربية المهاجرة: نزيف واستنزاف يفرضهما الواقع"، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 116، شتاء 2003، ص 116.

8. م. رائف نجم، " كنوز القدس" ، منظمة المدن العربية ومؤسسة ال البيت 1983.

9. م.رائف نجم، " نحو خطة عملية لترميم آثار القدس" ، المؤتمر الاسلامي لبيت المقدس 1987.

10. د.غازي ربابعة، " الهاشميون والقضية الفلسطينية" ، وزارة الشباب 1988.

11. م.رائف نجم، " القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي منذ عام 1967"، المركز الثقافي الاسلامي/ وزارة الاوقاف 1988.

12. محمد هاشم غوشة، " بوابات القدس"، مؤسسة عبد الحميد شومان 1992.

a . عدنان ساري الزين ، " القدس في عيون الهاشميين"، مطابع وزارة الاوقاف 1993.

13. م.رائف نجم، " الاعمار الهاشمي في القدس"، دار البيرق للطباعة والتوزيع 1994.

14. مخلص يحيى برزق،" القدس:من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى"، وحدة الدراسات والبحوث- مؤسسة القدس 2003.

15. عبد الحميد الشاقلدي، " المسجد الاقصى المبارك"، مكتبة الشباب، عمان 2001.

16. د.عبدالسلام العبادي، " الرعاية الاردنية الهاشمية للقدس والمقدسات الاسلامية"، المطابع العسكرية، عمان 1998.

17. د.فاروق الشناق، " الرؤية الاردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول" منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان / 2004.

18. د.فاروق الشناق، " القدس في السياسة الاردنية"، اللجنة الملكية لشؤون القدس 2008.

19. د.محمد وهيب الحسين، " بيت المقدس: التاريخ،التحديات،الصمود والاعمار الهاشمي"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010.

20. ماتس كارلسون، الاستعانة بالدليل لسد الفجوات الواهية، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010.

21. آسيا بن صلاح علوي، مؤسسة "أنا ليند" في عام 2009 وانطلاق في مسار جديد، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010.

22. المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي"، لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو) 2012

23. سالي إسحاق، الاتحاد الأوروبي والثورات العربية "من رد فعل ضعيف إلى تغيير سياسية الجوار"،

24. ديمتريوس تريانتافيللو، روابط الشراكة الأورومتوسطية بالشراكة الشرقية ومبادرة البحر الأسود، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010.

25. الجريدة الرسمية، العدد ، 2002/4/18.

26. الجريدة الرسمية العدد 47، 30 نوفمبر 2003

27. خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 13 (القاهرة: 2006)، ص 31.

28. د- مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 4 (القاهرة: 2005م).

29. د- نشأت عثمان الهلالي: الأمن الجماعي ، مجلة مفاهيم الأسس المعرفة العلمي ، العدد 9 (القاهرة: 2005).

30. صموئيل هنتينغتو ، صراع الحضارات ، ترجمة نجوى أبو غزالة ، مجلة شؤون سياسية، العدد 1 (بغداد: 1994).

31. سلسلة دراسات عالمية:

32. لويس هنكيس وآخرون، ترجمة الطاهر بوساحية ، تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا، سلسلة دراسات عالمية، العدد 40 (أبو ظبي: 2001م).

33. د- حسن أبوطالب (محرراً) ، التقرير الإستراتيجي العربي 2001 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2002م).

34. د- حسن أبوطالب وآخرون، التقرير الإستراتيجي العربي 2003 – 2004 (القاهرة:

35. مركز الأهرام للدرايات السياسية والإستراتيجية، 2004م).

36. د- حسن أبوطالب وآخرون، التقرير الإستراتيجي العربي 2004 – 2005 (القاهرة:

37. مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجي ، 2005م).

38. تقرير السيبري السنوي: نزع السلاح والأمن الدولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي ، 2004م).

39. تقرير السيبري السنوي: نزع السلاح والأمن الدولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م).

40. تقرير السيبري السنوي: نزع السلاح والأمن الدولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م)

41. ـ جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرر، دار الشروق.

42. ـ التليلي العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسيه:1881-1939.

43. ـ السيد حسين جلال مصر: قناة السويس و التنافس الاستعماري الأوربي 1883-1904.

44. ـ آمال إبراهيم محمد: الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

45. ـ انطوان متي: الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية: 1798-1978.

46. ـ جمال حمدان: استراتيجيه الاستعمار والتحرير، الاستقلال.

47. ـ جوزيف حجاز: سوريه بلاد الشام، تجزئه وطن(حول اتفاقات سايكس-بيكو.

48. ـ فايز صايغ فلسطين: الاستعمار الصهيوني في فلسطين.

49. ـ محمد حميد السلمان: الاستعمار البرتغالي-الخليج العربي: الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج في الفترة ما بين 1507-1525.

50. ـ محمد سيد كيلاني: الغزو الايطالي لليبيا والمقالات التي كتبت في الصحف المصرية ما بين 1911-1917

51. ـ مصطفي خالدي وعمر فروخ: التبشير والاستعمار

52. ـ ياسين الحافظ: التجربة التاريخية الفيتنامية، تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية.

53. روبرت ليتمان: التجربة الإغريقية:حركه الاستعمار والصراع الاجتماعي (800-400 ق.م)

54. عبد العزيز الكحلوت: التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء إفريقيا الوسطي.

55. عبد اللـه عبد الرازق إبراهيم: المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا.

56. نظام الدين احمد بخشي الهروي: المسلمون في الهند (من الفتح العربي إلي الاستعمار البريطاني)، ثلاثة جزاء.

57. الهام محمد علي: جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850-1914).

58. م.رائف نجم، " القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي منذ عام 1967"، المركز الثقافي الاسلامي/ وزارة الاوقاف 1988.

59. محمد هاشم غوشة، " بوابات القدس"، مؤسسة عبد الحميد شومان 1992.

60. عدنان ساري الزين ، " القدس في عيون الهاشميين"، مطابع وزارة الاوقاف 1993.

61. م.رائف نجم، " الاعمار الهاشمي في القدس"، دار البيرق للطباعة والتوزيع 1994.

62. مخلص يحيى برزق،" القدس:من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى"، وحدة الدراسات والبحوث- مؤسسة القدس 2003.

63. عبد الحميد الشاقلدي، " المسجد الاقصى المبارك"، مكتبة الشباب، عمان 2001.

64. د.عبدالسلام العبادي، " الرعاية الاردنية الهاشمية للقدس والمقدسات الاسلامية"، المطابع العسكرية، عمان 1998.

65. د.فاروق الشناق، " الرؤية الاردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول" منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان / 2004.

66. د.فاروق الشناق، " القدس في السياسة الاردنية"، اللجنة الملكية لشؤون القدس 2008.

67. د.محمد وهيب الحسين، " بيت المقدس: التاريخ،التحديات،الصمود والاعمار الهاشمي"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010.

68. ماتس كارلسون، الاستعانة بالدليل لسد الفجوات الواهية، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010.

69. آسيا بن صلاح علوي، مؤسسة "أنا ليند" في عام 2009 وانطلاق في مسار جديد، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010.

70. راجع ورقة الاعتمادات المالية من اجل النفع العام ، شبكة مراقبة البنوك بأوربا.

71. المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي"، لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو) 2012

72. سالي إسحاق، الاتحاد الأوروبي والثورات العربية "من رد فعل ضعيف إلى تغيير سياسية الجوار"،

73. ديمتريوس تريانتافيللو، روابط الشراكة الأورومتوسطية بالشراكة الشرقية ومبادرة البحر الأسود، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2010.

74. الجريدة الرسمية، العدد، 2002/4/18.

75. الجريدة الرسمية العدد 47، 30 نوفمبر 2003

76. خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، العدد 13 (القاهرة: 2006م)، ص 31.

77. د- مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 4 (القاهرة: 2005م).

78. د- نشأت عثمان الهلالي: الأمن الجماعي ، مجلة مفاهيم الأسس المعرفة العلمية، العدد 9 (القاهرة: 2005م).

79. صموئيل هنتينغتون، صراع الحضارات ، ترجمة نجوى أبو غزالة ، مجلة شؤون سياسية، العدد 1 (بغداد: 1994).